الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

République Algérienne Démocratique et Populaire

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique

جامعة فرحـات عبـاس / سطيـــف 1

كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير

القسم: علوم اقتصادية

Université Ferhat Abbas / Sétif 1

Faculté des Sciences Économiques,

Commerciales et des Sciences de Gestion

Université Ferhat ABBAS Sétif 1

أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير

التخصص: علوم إقتصادية

العنـــوان:

العوامل المؤثرة في جودة الإفصاح عن المعلومات المالية

- دراسة ميدانية لبعض الشركات الجزائرية -

إعداد الطالبة:

حرفوش أنيسة

المشرف:

د. صحراوي إيمان

لجنـة المناقشـة:			
اللقب والاسم	**الرتبة العلمية**	**المؤسسة الجامعية**	**الصفة**
أ.د.مهملي الوزناجي	**أستاذ**	جامعة سطيف 1	**رئيسا**
د.صحراوي إيمان	**أستاذ محاضر** (أ)	جامعة سطيف 1	**مشرفا ومقررا**
د.ديلمي عمر	**أستاذ محاضر** (أ)	جامعة سطيف 1	**مناقشا**
أ.د.زبير عياش	**أستاذ**	جامعة أم البواقي	**مناقشا**
أ.د.بوطلاعة محمد	**أستاذ**	المركز الجامعي ميلة	**مناقشا**
د.لعكيكزة ياسين	**أستاذ محاضر** (أ)	جامعة برج بوعريريج	**مناقشا**

السنة الجامعية: 2023 - 2024

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

République Algérienne Démocratique et Populaire

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique

جامعة فرحات عباس / سطيف 1

كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير

القسم: علوم التسيير

Université Ferhat Abbas / Sétif 1

Faculté des Sciences Économiques,

Commerciales et des Sciences de Gestion

أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير

التخصص: علوم إقتصادية

العنـــوان:

العوامل المؤثرة في جودة الإفصاح عن المعلومات المالية

- دراسة ميدانية لبعض الشركات الجزائرية -

إعداد الطالبة:

حرفوش أنيسة

المشرف:

د. صحراوي إيمان

لجنـة المناقشـة:			
اللقب والاسم	**الرتبة العلمية**	**المؤسسة الجامعية**	**الصفة**
أ.د.مهملي الوزناجي	**أستاذ**	جامعة سطيف 1	**رئيسا**
د.صحراوي إيمان	**أستاذ محاضر** (أ)	جامعة سطيف 1	**مشرفا ومقررا**
د.ديلمي عمر	**أستاذ محاضر** (أ)	جامعة سطيف 1	**مناقشا**
أ.د.زبير عياش	**أستاذ**	جامعة أم البواقي	**مناقشا**
أ.د.بوطلاعة محمد	**أستاذ**	المركز الجامعي ميلة	**مناقشا**
د.لعكيكزة ياسين	**أستاذ محاضر** (أ)	جامعة برج بوعريريج	**مناقشا**

السنة الجامعية: 2023 - 2024

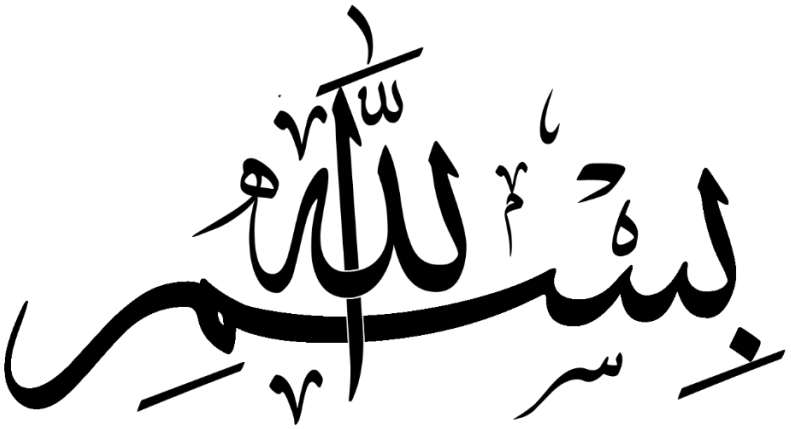
بسم الله

شكروتقدير

اللهم لك أسلمنا وبك آمنا وعليك توكلنا وإليك أنبنا وبك خاصمنا، اللهم إنا نعوذ بك من أن نزل أو نزل أو نظلم أو نظلم أو نضل أو نضل.

اللهم إنا نحمدك حمدا كثيرا لانجاز هذا العمل، ونسألك أن تنفعنا بما علمتنا، وأن توفقنا لما تحبه وترضاه في الدنيا والآخرة.

ولا يسعنا إلا أن نتقدم بجزيل الشكر وعظيم الامتنان إلى كل من ساهم في إنجاز هذا العمل المتواضع، ونخص بالذكر:

الأستاذة الفاضلة الدكتور ة صحراوي إيمان على قبولها الإشراف على هذه المذكرة، وعلى منهجيتها البناءة في العمل، ونصائحها وإرشاداتها القيمة التي لم تبخل بها علينا طوال فترة انجاز البحث، بتفرغ والتزام وتواضع نادرا ما يتم العثور عليهم.

إلى الأساتذة أعضاء لجنة المناقشة على قبولهم تقييم هذا العمل.

إلى الأساتذة (أ.د. شوقي بورقبة، د. بوقاعة زينب، د. حرفوش سهام، د. رقاد سليمة د. شيبوب ريمة، د. غزالي زينب) على دعمهم المتواصل.

إلى كل من ساهم من قريب أو من بعيد في إنجاز هذا العمل المتواضع.

إهداء

إلى الوالدين الكريمين...

إلى عائلتي...

إلى كل من ساند ولو بالكلمة الطيبة...

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات	I
فهارس الجداول، الأشكال والملاحق	V
مقدمة	**أ–ل**
الفصل الأول: الإطار النظري لجودة الإفصاح المحاسبي	
تمهيد	14
1– ماهية جودة الإفصاح المحاسبي	28-15
1-1- مفهوم الإفصاح المحاسبي	15
1-2- مداخل الإفصاح المحاسبي	18
1-3- مفهوم جودة الإفصاح المحاسبي	21
2– المتغيرات المستحدثة في بيئة المحاسبة وجودة الإفصاح المحاسبي	51-28
2-1- حوكمة الشركات وجودة الإفصاح المحاسبي	28
2-2- الممارسات المحاسبية الخاطئة وجودة الإفصاح المحاسبي	36
2-3- تقارير الأعمال المتكاملة وجودة الإفصاح المحاسبي	45
3– النظريات المفسرة لجودة الإفصاح المحاسبي	68-51
3-1- نظرية الوكالة	52
3-2- نظرية الإشارة	57
3-3- نظرية الشرعية	61
3-4- نظرية أصحاب المصلحة	65
خلاصة	69
الفصل الثاني: نماذج قياس جودة الإفصاح المحاسبي والعوامل المؤثرة فيه	
تمهيد	71
1– البدائل النظرية لقياس جودة الإفصاح المحاسبي	114-72
1-1- مستوى الإفصاح كبديل لجودة الإفصاح المحاسبي	72
1-2-جودة المعلومات المحاسبية كبديل لجودة الإفصاح المحاسبي	79
1-3-جودة الأرباح كبديل لجودة الإفصاح المحاسبي	86
1-4- بدائل نظرية أخرى لقياس جودة الإفصاح المحاسبي	91
2– العوامل المؤثرة في جودة الإفصاح المحاسبي	114-94
2-1- عوامل تتعلق بخصائص الشركات	94

2-2- عوامل تتعلق بخصائص هيكل حوكمة الشركات	100
2-3- عوامل أخرى	111
خلاصة	115
الفصل الثالث: أثر خصائص بيئة الشركات محل الدراسة على جودة الإفصاح المحاسبي	
تمهيد	117
1- الإجراءات المنهجية للدراسة	125-118
1-1- مجال وحدود الدراسة الميدانية	118
1-2- نموذج وإجراءات تقدير متغيرات الدراسة	119
1-3- الأساليب الإحصائية المستخدمة في تحليل بيانات الدراسة	125
2-التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة	144-125
2-1- التحليل الوصفي للمتغير التابع	125
2-2- التحليل الوصفي للمتغيرات المستقلة	135
3- مناقشة فرضيات الدراسة وتحليل النتائج	162-144
3-1- مناقشة نتائج اختبار الفرضية الأولى	144
3-2- مناقشة نتائج اختبار الفرضية الثانية	149
3-3- مناقشة نتائج اختبار الفرضية الثالثة	154
3-4- مناقشة نتائج اختبار الفرضية الرابعة	157
3-5- مناقشة نتائج اختبار الفرضية الخامسة	159
خلاصة	163
خاتمة	165
ملاحق الدراسة	172
قائمة المراجع	182
ملخص	

فهارس الجداول، الأشكال والملاحق

1 - فهرس الجداول

رقم الجدول	اسم الجدول	الصفحة
الجدول رقم (1-2)	مؤشر جودة الافصاح المحاسبي وفقا لمستوى الإفصاح المحاسبي	75
الجدول رقم (2-2)	مؤشرات قياس جودة الإفصاح المحاسبي وفقا لجودة الأرباح	90
الجدول رقم (1-3)	مقياس تقييم مستوى جودة المعلومات المحاسبية	123
الجدول رقم (2-3)	احتساب درجة جودة الخصائص في المعلومات المحاسبية المفصح عنها	124
الجدول رقم (3-3)	تقدير المتغيرات المستقلة للدراسة	126
الجدول رقم (4-3)	جودة الإفصاح المحاسبي حسب بنود مؤشر جودة المعلومات المحاسبية	127
الجدول رقم (5-3)	جودة الإفصاح المحاسبي حسب بنود مؤشر خاصية الملائمة	129
الجدول رقم (6-3)	جودة الإفصاح المحاسبي حسب بنود مؤشر خاصية الموثوقية	131
الجدول رقم (7-3)	جودة الإفصاح المحاسبي حسب بنود مؤشر خاصية القابلية للفهم	131
الجدول رقم (8-3)	جودة الإفصاح المحاسبي حسب بنود مؤشر خاصية القابلية للمقارنة	132
الجدول رقم (9-3)	جودة الإفصاح المحاسبي حسب بنود مؤشر خاصية قابلية التحقق	134
الجدول رقم (10-3)	جودة الإفصاح المحاسبي حسب بنود مؤشر خاصية التوقيت المناسب	134
الجدول رقم (11-3)	الإحصاء الوصفي لخصائص الشركات	135
الجدول رقم (12-3)	الإحصاء الوصفي لخصائص هيكل حوكمة الشركات	137
الجدول رقم (13-3)	الإحصاء الوصفي لمتغير الادراج في البورصة	142
الجدول رقم (14-3)	الإحصاء الوصفي لمتغير نوع الصناعة	143
الجدول رقم (15-3)	نتائج مصفوفة الارتباط Pearson للمتغيرات المستقلة للنموذج الأول	145
الجدول رقم (16-3)	نتائج تحليل الارتباط الخطي وفقا لاختبار TOl/VIF للنموذج الأول	146
الجدول رقم (17-3)	نتائج اختبار المعنوية الكلية لنموذج الانحدار الأول	147
الجدول رقم (18-3)	نتائج اختبار معلمات نموذج الانحدار الأول	147
الجدول رقم (19-3)	نتائج مصفوفة الارتباط Pearson للمتغيرات المستقلة للنموذج الثاني	150
الجدول رقم (20-3)	نتائج تحليل الارتباط الخطي وفقا لاختبار TOl/VIF للنموذج الثاني	151
الجدول رقم (21-3)	نتائج اختبار المعنوية الكلية لنموذج الانحدار الثاني	151
الجدول رقم (22-3)	نتائج اختبار معلمات نموذج الانحدار الثاني	152
الجدول رقم (23-3)	نتائج اختبار جودة توفيق نموذج الانحدار اللوجيستي الأول	154
الجدول رقم (24-3):	نتائج اختبار شبه مربع الارتباط للنموذج الاول	155
الجدول رقم (25-3)	نتائج تقدير معلمات معادلة نموذج الانحدار اللوجيستي المتعدد الأول	155
الجدول رقم (26-3)	نتائج اختبار جودة توفيق نموذج الانحدار اللوجيستي المتعدد الثاني	157

الجدول رقم (3–27)	نتائج اختبار شبه مربع الارتباط للنموذج الثاني	158
الجدول رقم (3–28)	نتائج تقدير معلمات معادلة نموذج الانحدار اللوجيستي المتعدد الثاني	158
الجدول رقم (3–29)	نتائج اختبار جودة توفيق نموذج الانحدار اللوجيستي المتعدد الثالث	159
الجدول رقم (3–30)	نتائج اختبار شبه مربع الارتباط للنموذج الثالث	160
الجدول رقم (3–31)	نتائج تقدير معلمات معادلة نموذج الانحدار اللوجيستي المتعدد الثالث	161

2- فهرس الأشكال

رقم الشكل	اسم الشكل	الصفحة
الشكل رقم (1–1)	مداخل الإفصاح المحاسبي	18
الشكل رقم (2–1)	دوافع تبني الشركات لممارسات جودة الافصاح المحاسبي	52
الشكل رقم (1–2)	معايير تحديد جودة الإفصاح المحاسبي وفقا للهيئات الدولية	87
الشكل رقم (1–3)	نموذج الدراسة	120
الشكل رقم (2–3)	توزيع الشركات حسب درجة جودة الإفصاح المحاسبي	127
الشكل رقم (3–3)	توزيع الشركات حسب حجم الشركة	136
الشكل رقم (4–3)	توزيع الشركات حسب مؤشر الرفع المالي	136
الشكل رقم (5–3)	توزيع الشركات حسب مؤشر الربحية	137
الشكل رقم (6–3)	توزيع الشركات حسب حجم مجلس الإدارة	138
الشكل رقم (7–3)	توزيع الشركات حسب استقلالية مجلس الإدارة	139
الشكل رقم (8–3)	توزيع الشركات حسب نشاط مجلس الإدارة	140
الشكل رقم (9–3)	توزيع الشركات حسب خبرة أعضاء مجلس الإدارة	141
الشكل رقم (10–3)	توزيع الشركات حسب هيكل الملكية	141
الشكل رقم (11–3)	توزيع الشركات حسب الادراج في البورصة	143
الشكل رقم (12–3)	توزيع الشركات حسب نوع الصناعة	144

3- فهرس الملاحق

رقم الملحق	اسم الملحق	الصفحة
1	قائمة شركات الدراسة	172
2	القائمة المعيارية لقياس جودة الإفصاح المحاسبي	173
3	نتائج التحليل الوصفي للمتغير التابع	174
4	نتائج التحليل الوصفي للمتغيرات المستقلة	175
5	نتائج تقدير نماذج الدراسة	177

مقـــــدمـــــة

تمهيد:

أدى التغير في نمط تسيير الشركات وتفويض صلاحية إدارتها لطرف آخر "إدارة الشركة"، إلى تزايد مطالب أصحاب المصلحة نحو الاستعانة بآليات رقابية، تكفل لهم حماية مصالحهم مع الشركة وتمكنهم من تقييم كفاءة القرارات المتخذة، فالإدارة وبحكم موقعها الاستراتيجي، لديها صلاحية الوصول إلى معلومات أكثر تحديدا ودقة حول أعمال الشركة مقارنة بالأطراف الفاعلة الأخرى، وهو ما يخلق نوعا من التمايز المعلوماتي بينها وبين أصحاب المصلحة، ويدفعها لحجب واستغلال المعلومات التي تحوزها، بهدف اتخاذ القرارات التي تخدم مصالحها أو مصالح فئة معينة على حساب مصالح الأطراف الأخرى.

وكنتيجة لذلك، ظهر مفهوم الإفصاح المحاسبي على رأس اهتمامات المنظمات المهنية، كأحد أهم الآليات التي تهدف إلى الحد من تفاوت المعلومات بين الإدارة وأصحاب المصلحة، من خلال عرض وتقديم المعلومات الضرورية عن الشركة سواء أكانت كمية أو وصفية وفي الوقت المناسب، مما يسمح بإزالة أي لبس أو غموض حول وضعية الشركة الحقيقة؛ ويلعب الإفصاح المحاسبي دورين أساسين "التقييم، والاشراف"، حيث يستخدم أصحاب المصلحة المعلومات المفصح عنها كمدخلات لتقييم صحة توقعاتهم عن أداء الشركة، ومن ثم تقييم نتائج القرارات التي سبق وأن اتخذوها بناء على هذه التوقعات؛ هذا من جهة؛ ومن جهة أخرى يضمن الإفصاح المحاسبي لأصحاب المصلحة تعزيز الحوكمة الرشيدة، من خلال ضمان توفير المعلومات الكافية والشفافة وبقدر متكافئ لكل الأطراف، مما يتيح لهم مساءلة إدارة الشركة عن القرارات المتخذة، من خلال استخدام المعلومات بأثر رجعي لتقييم مستوى فعالية الإدارة في عدد من الأمور المتعلقة بالشركة.

وعلى الرغم من الأهمية التي اكتساها مفهوم الإفصاح المحاسبي ضمن الممارسات المحاسبية للشركات، إلا أن التغييرات التي عرفتها بيئة الاعمال الدولية، وضعت الشركات أمام رهان آخر ألا هو جودة الافصاح المحاسبي، فقد كشفت متطلبات الاقتصاد الجديد والانهيارات المالية التي عرفها عالم المال عن مواطن ضعف نموذج الإفصاح المعتمد، وعدم قدرته في توفير معلومات كافية تتوافق والمستجدات التي تفرضها بيئة الاعمال، وتلبي احتياجات الأطراف المهتمة به، ناهيك عن عدم مصداقية ونزاهة المعلومات التي يعكسها، جراء الممارسات غير السليمة بسبب المرونة التي تتيحها البدائل المحاسبية المتعددة، والتي كان لها تأثير كبير في تغيير مدلول ومحتوى المعلومات حتى تعكس أرقام ونتائج مغايرة للواقع.

وعلى إثر هذه التغيرات، تنامى اهتمام الهيئات الدولية نحو حث الشركات لتطوير ممارسات الإفصاح المحاسبي، بما يثري محتواه ويحقق مستوى من الجودة، الذي يضمن توفير معلومات ذات جودة عالية لها القدرة على التأثير في قرارات مستخدميه، خاصة وأن هذه الجودة أصبحت هدفا أساسيا ومطلبا حتميا لأصحاب المصلحة في نماذج تقييم واتخاذ القرار، فالغاية من الافصاح المحاسبي ليس فقط اعداد وتبويب المعلومات عن عمليات ونتائج الشركة في شكل رقمي مجرد، بقدر ما هو خلق قيمة ومنفعة لأصحاب المصلحة، من خلال توسع الشركات في الإفصاح عن المعلومات أكثر من تلك الملزمة

بها قانونا، والتي تعكس جوانب أخرى عن نشاط الشركة ولها أثر في تحديد قيمة الشركة وأدائها، فضلا عن تدعيم ممارسات الإفصاح بجانب وصفي وكمي مناسب، يوضح أهم القرارات المتخذة لاسيما تلك التي تعتمد على الحكم الشخصي للقائمين على ممارسات الإفصاح المحاسبي، بما يعزز من فهم أصحاب المصلحة للوضع المالي للشركة وأهم النتائج المحققة، ويقدم دليلا عن دقة وملاءمة المعلومات المفصح عنها وعدم إدارة الإفصاح للكشف عن أي نتائج مستهدفة.

ولما كان الإفصاح المحاسبي مفهوما نسبيا، فقد تتباين جودته بين الشركات ضمن الدولة الواحدة ومن دولة إلى أخرى تبعا لعوامل بيئية محددة؛ نظريا أشارت الدراسات أن الاختلاف في خصائص بيئة الشركة سواء الداخلية أو الخارجية، من شأنه أي يؤدي لاختلاف في ممارسات الإفصاح المحاسبي، ومن ثم تفاوت كم ونوع المعلومات المفصح عنها من شركة لأخرى؛ وعلى المستوى التطبيقي أكدت الدراسات أن تدنى مستوى جودة الإفصاح أو ارتفاعها قد يرجع إلى بعض من خصائص الشركات ومؤشرات أدائها الرئيسية، حيث أن الشركات التي تحقق مؤشرات أداء جيد تعكس مستويات جودة أحسن من الشركات ذات الأداء الضعيف، كإشارة لتميزها عنها وجذب انتباه المستثمرين، في حين أكدت دراسات أخرى على أن تفاوت درجات الجودة مرهون بكفاءة هيكل الحوكمة على مستوى الشركات، فضعف هيكل حوكمة الشركات قد يخلق لدى القائمين على الإفصاح المحاسبي سلوكا نفعيا لإدارة الافصاح بما يخدم أهداف معينة نتيجة لضعف آليات الاشراف والرقابة، بينما اتجه بعض من الدراسات إلى ربط مستوى جودة الإفصاح المحاسبي بجوانب أخرى تتعلق بخصوصيات بيئتها الخارجية كالعوامل الاقتصادية، السياسية، الثقافية،...الخ، والتي من شأنها أن تعكس مستويات متفاوتة في ممارسات الإفصاح المحاسبي تتوافق والتغيرات التي تفرضها هذه العوامل.

1. مشكلة الدراسة:

سعت الجزائر نحو تطوير ممارسات الإفصاح المحاسبي، من خلال اعتماد النظام المحاسبي المالي (SCF)، وإلزام الشركات بتطبيق تعليمات هذا النظام في الكشف والافصاح عن المعلومات المتعلقة بالأحداث والعمليات المالية للشركات، كخطوة لتجسيد معايير الجودة في المعلومات المفصح عنها، وتعزيز مصداقيتها وموثوقيتها لدى أصحاب المصلحة. وعلى ضوء الدراسات السابقة، تأتي هذه الدراسة لتقييم مستوى جودة الافصاح المحاسبي في الشركات الجزائرية، وتحليل أثر بعض خصوصيات بيئتها على جودة الإفصاح المحاسبي من خلال الإجابة على السؤال الرئيس التالي:

ما هي العوامل المؤثرة في جودة الإفصاح المحاسبي للشركات محل الدراسة؟

2. أسئلة الدراسة:

في ضوء الإشكالية أعلاه تم هيكلة الأسئلة الفرعية للدراسة وفق الآتي:

- هل تؤثر خصائص الشركات (الحجم، الرفع المالي، الربحية) في جودة الإفصاح المحاسبي للشركات محل الدراسة؟
- هل تؤثر خصائص مجلس الادارة على جودة الإفصاح المحاسبي للشركات محل الدراسة؟
- هل تؤثر خصائص هيكل الملكية على جودة الإفصاح المحاسبي للشركات محل الدراسة؟
- هل يؤثر الإدارج في البورصة عل جودة الإفصاح المحاسبي للشركات محل الدراسة؟
- هل يؤثر نوع الصناعة على جودة الإفصاح المحاسبي للشركات محل الدراسة؟

3. فرضيات الدراسة:

لمعالجة إشكالية الدراسة والتساؤلات الفرعية لها، تم صياغة الفرضيات التالية:

- يوجد أثر ذو دلالة معنوية لخصائص الشركات على جودة الإفصاح المحاسبي للشركات محل الدراسة؛
- يوجد أثر ذو دلالة معنوية لخصائص مجلس الإدارة على جودة الإفصاح المحاسبي للشركات محل الدراسة؛
- يوجد أثر ذو دلالة معنوية لخصائص هيكل الملكية على جودة الإفصاح المحاسبي للشركات محل الدراسة؛
- يوجد أثر ذو دلالة معنوية للادراج في البورصة على جودة الإفصاح المحاسبي للشركات محل الدراسة؛
- يوجد أثر ذو دلالة معنوية لنوع الصناعة على جودة الإفصاح المحاسبي للشركات محل الدراسة؛

4. أهمية الدراسة:

تعالج الدراسة أحد المواضيع البحثية التي شغلت اهتمام الباحثين في الفكر المحاسبي المعاصر، ففي ظل عدم التأكد الذي تعرفه بيئة الاعمال، أصبحت جودة الافصاح المحاسبي ضرورة حتمية لتعزيز الشفافية والمساءلة، بما يحقق رقابة وتسيير أحسن للشركات، ويكفل حماية مصالح المستثمرين وأصحاب المصالح، ويضمن التخصيص الكفء والفعال للموارد، مما يضفي جوا من الثقة والطمأنينة لدى المتعاملين على مستوى الاقتصاد، ويساهم في جذب الاستثمارات ومن ثم دعم الاستقرار الاقتصادي. وتأتي أهمية الدراسة لعدد من الاعتبارات التي يمكن إجمالها في الآتي:

- الجدل الذي أثير من طرف الهيئات المتخصصة، الباحثين الأكاديميين، وأصحاب المصلحة عن مدى توفير الإفصاح المحاسبي لمعلومات موثوقة وملائمة تعكس الأداء الفعلي للشركات، خاصة بعد أزمة الثقة التي أحدقت بنزاهة ومصداقية ممارسات الإفصاح المحاسبي في ظل الفضائح والانهيارات المتكررة التي عرفها عالم المال والأعمال؛
- أهمية الافصاح الجيد في توفير المعلومات الكافية حول مختلف معاملات الشركات ونتائج أعمالها، والتي تعد اللبنة الأساسية في نماذج تقييم واتخاذ القرار لدى العديد من أصحاب المصلحة؛
- أهمية جودة الافصاح المحاسبي في تحقيق كفاءة أداء الشركات وإرساء نماذج الحوكمة الجيدة؛

- طبيعة بيئة الشركات الجزائرية، والتي تستوجب التوقف لاختبار بعض خصائص هذه البيئة على جودة الافصاح المحاسبي حسب ما تضمنته الدراسات السابقة، كمحاولة لتحديد توجهات الشركات الجزائرية فيما يتعلق بممارسات الإفصاح المحاسبي، وتحديد طبيعة ومحددات جودة الإفصاح ضمن بيئة الأعمال الجزائرية.

5. أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة في ضوء الإشكالية المطروحة لتحقيق عدد من الأهداف الفرعية، والتي يمكن ايجازها كالآتي:

- التعرف على أهم الأساليب والطرق التي توصلت إليها الدراسات الأكاديمية في مجال تقييم جودة الافصاح المحاسبي؛
- تحديد أهم خصائص بيئة الشركات التي يمكن أن يكون لها تأثير على جودة الافصاح المحاسبي، وذلك على ضوء الدراسات السابقة في الموضوع؛
- تقييم الوضع الحالي لجودة الافصاح المحاسبي في الشركات محل الدراسة ومدى تبنيها لثقافة الإفصاح المحاسبي؛
- تحليل أثر بعض خصائص بيئة الشركات التي تم تحديدها في الدراسات السابقة على جودة الإفصاح المحاسبي في الشركات محل الدراسة ودراسة اتجاه هذا التأثير وأسبابه.

6. حدود الدراسة:

تم إنجاز هذه الدراسة ضمن الحدود التالية:

أ. **الحدود المكانية:** يتعلق موضوع الدراسة بإجراء دراسة تطبيقية لمجموعة من شركات المساهمة الجزائرية، إلا أنه تم اختيار شركات المساهمة المتواجدة على مستوى ولاية "سطيف" فقط، الشركات المدرجة بالبورصة، وشركة سوناطراك، نظرا لصعوبة الحصول على البيانات اللازمة لقياس متغيرات الدراسة، وهو الأمر الذي حال دون توسيع عينة الدراسة. وعليه فقد تضمنت الدراسة أربعة عشر (14) شركة، والتي تمكنا من تجميع البيانات الضرورية حولها لإنجاز هذه الدراسة.

ب. **الحدود الزمنية:** تغطي هذه الدراسة خمس سنوات للفترة الزمنية الممتدة بين 2018 و2022، وهي أقصى فترة تمكنا من الحصول على التقارير السنوية الخاصة بها عند طلبها من الشركات محل الدراسة، أو تحميلها من المواقع الالكترونية للشركات أو موقع بورصة الجزائر.

7. منهج الدراسة:

تحقيقا لأهداف الدراسة والاجابة على الإشكالية المطروحة، تم استخدام المنهج الوصفي في شقيها النظري والتطبيقي، باعتباره منهجا يركز على وصف دقيق للظواهر المختلفة وتحليلها بهدف استخلاص النتائج. ولتحقيق منهج الدراسة تم اتباع الخطوات التالية:

- مراجعة وتحليل الادبيات والدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع الدراسة، بهدف صياغة الجوانب النظرية والفكرية المتعلقة بجودة الإفصاح المحاسبي والعوامل المؤثرة فيه؛

- استخدام أسلوب تحليل المحتوى من خلال تحليل مضمون التقارير المالية (تقارير التسيير) للشركات محل الدراسة بهدف تقييم جودة الإفصاح المحاسبي لها، والتعرف على توجهاتها في تطبيق ممارسات الإفصاح المحاسبي بما يعكس جودته؛

- استخدام أسلوب دراسة الحالة لتحليل أثر خصائص بيئة الشركات محل الدراسة على جودة الإفصاح المحاسبي، من خلال تجميع البيانات اللازمة لاختبار صحة فروض الدراسة، وتحديد أهم العوامل التي من شأنها التأثير في ممارسات الإفصاح المحاسبي ومن ثم جودته؛

- تحليل نتائج الدراسة التطبيقية من خلال استخدام أساليب التحليل الاحصائي الملائمة لطبيعة متغيرات الدراسة وأهدافها بهدف اختبار الفروض والتأكد من صحتها.

8. الدراسات السابقة:

- **دراسة (كامل يوسف سلمان بركة، 2023): "أثر تطبيق مبدأ تدعيم عنصر الإفصاح والشفافية على جودة الافصاح المحاسبي ".**

هدفت الدراسة لمعرفة أثر تطبيق مبدأ تدعيم عنصر الافصاح والشفافية على جودة الإفصاح المحاسبي، من خلال تصميم استبانة تتناسب مع هذا الغرض، وزعت على 49 شركة مساهمة عامة مدرجة في بورصة فلسطين خلال سنة 2022، بعينة مكونة من 159 مفردة ممثلة في المدراء الماليين، رؤساء الأقسام والمحاسبين. وقد خلصت الدراسة إلى:

– وجود علاقة ارتباط بين متغيري الدراسة، حيث أن تدعيم عنصر الافصاح والشفافية يؤثر في جودة الإفصاح المحاسبي بنسبة 28.4% في حين أن باقي التأثير يعزى لعوامل أخرى؛

– تنمية الوعي بأهمية تطبيق قواعد حوكمة الشركات لدورها الكبير في نشر وتعزيز النزاهة والشفافية في القوائم والتقارير المالية؛

– تشجيع الشركات على الاهتمام بزيادة ثقة مستخدمي البيانات المالية وذلك من خلال الالتزام بتطبيق قواعد حوكمة الشركات، وأبرزها تدعيم عنصر الشفافية والافصاح، لما لذلك من دور في رفع قيمة الشركة وتحسين أسهمها في السوق المالي.

- **دراسة (غزالي زينب، 2022): "مجلس الإدارة كآلية لحوكمة الشركات ودوره في تحقيق جودة الإفصاح: دراسة مجموعة من شركات المساهمة الجزائرية."**

هدفت الدراسة لفحص دور مجلس الإدارة كآلية للحوكمة في تحسين جودة الإفصاح لمجموعة من شركات المساهمة الجزائرية خلال الفترة 2018-2020، ولقد تم استخدام منهجين؛ تمثل الأول في قياس أثر خصائص مجلس الإدارة (الحجم، الاستقلالية، الفصل بين منصبي رئيس مجلس الإدارة والمدير العام، عدد الاجتماعات، قيمة المكافآت) على جودة الإفصاح من خلال بديلين "مستوى الإفصاح"، و"ممارسات إدارة الأرباح". أما المنهج الثاني فقد تمثل في قياس مساهمة مجلس الإدارة من خلال دوره الاشرافي والرقابي في تحسين جودة الإفصاح، وذلك باستخدام استبيان تم توجيهه لأعضاء مجلس الإدارة، الإطارات المسيّرة، المدققين الخارجيين. وخلصت الدراسة لعدد من النتائج أهمها:

- أن مستوى الإفصاح للشركات محل الدراسة جاء بدرجة متوسطة سواء من خلال مؤشر مستوى الإفصاح أو من خلال ممارسات إدارة الأرباح؛

- وجود أثر إيجابي لمكافآت مجلس الإدارة على جودة الافصاح المحاسبي (مقاسة بمستوى الإفصاح)، في حين لم تتوصل الدراسة لوجود أي تأثير لباقي خصائص المجلس على جودة الافصاح المحاسبي؛

- وجود أثر سلبي (عكسي) لاجتماعات مجلس الإدارة على جودة الإفصاح (مقاسة بإدارة الأرباح)؛ بينما لا يوجد أي تأثير لباقي الخصائص على جودة الإفصاح (مقاسة بإدارة الأرباح)؛

- يساهم مجلس الإدارة بدرجة متوسطة في إرساء قواعد الحوكمة، وفي جعل التقرير السنوي وسيلة فعالة لتحسين جودة الإفصاح، بينما يساهم بدرجة عالية في دعم الآليات الرقابية؛

- ضرورة زيادة كمية المعلومات التي ينبغي نشرها بموجب القانون، مع التأكيد على تحسين مستوى الإفصاح الاختياري وتغيير الذهنيات السائدة والمرتبطة باحتكار المعلومة؛

- اعتماد أسس واضحة عند تعيين أعضاء مجلس الإدارة من خلال الابتعاد عن معيار العلاقات الشخصية والتركيز على معايير الكفاءة والتخصص والاستقلالية، الاهتمام بمفهوم اللجان الفرعية للمجلس، تشجيع الالتزام الفعلي بميثاق السلوك الأخلاقي داخل الشركة.

- **دراسة (مروة فرج، 2020): " أثر التعديلات الأخيرة لمعايير المحاسبة المصرية وتفعيل آليات حوكمة الشركات على مستوى جودة الإفصاح المحاسبي للشركات المقيدة بالبورصة المصرية".**

هدفت الدراسة لاختبار أثر تعديلات معايير المحاسبة المصرية لسنة 2015 (معيار رقم 01: الالتزام بالإفصاح عن عناصر الدخل الشامل، معيار رقم 45: الالتزام بالإفصاح عن بنود القيمة العادلة) على الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية كبديل لمستوى جودة الافصاح المحاسبي، ثم دراسة واختبار أثر آليات حوكمة الشركات في ضوء الاصدار الثالث

لدليل الحوكمة على مستوى جودة الافصاح المحاسبي، وأخيرا اختبار التأثير المشترك لكل من تعديلات معايير المحاسبية المصرية وتفعيل آليات حوكمة الشركة على جودة الإفصاح، مع محاولة تحديد مدى اختلاف تلك العلاقة باختلاف بعض الخصائص التشغيلية للشركات. تمت الدراسة على الشركات غير المالية المدرجة بالبورصة المصرية خلال الفترة 2013-2018. وأهم ما خلصت إليه الدراسة:

- وجود تأثير إيجابي ومعنوي للالتزام بالإفصاح عن عناصر الدخل الشامل كأحد التعديلات في معايير المحاسبة المصرية على الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية كمؤشر لجودة الافصاح المحاسبي، مع غياب أي تأثير معنوي للتعديل الثاني والمتعلق بـالالتزام بالإفصاح عن بنود القيمة العادلة؛

- وجود تأثير إيجابي ومعنوي لتفعيل آليات حوكمة الشركات على الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية كمؤشر لجودة الافصاح المحاسبي؛

- وجود تأثير إيجابي ومعنوي للعلاقة التكاملية بين التعديلات الأخيرة لمعايير المحاسبة المصرية وتفعيل آليات حوكمة الشركات على جودة الافصاح المحاسبي؛

- وجود تأثير معنوي لكل من حجم الشركة، مستوى الرفع المالي، عمر الشركة على جودة الإفصاح، في حين لم يثبت أي تأثير لاتجاه نتيجة نشاط الشركة على جودة الافصاح.

- **دراسة (خليل العايب، فوزية طيار، 2017): "مستوى الافصاح المالي والمحاسبي ضمن بيئة الاعمال الجزائرية: دراسة حالة عينة من المؤسسات الاقتصادية الجزائرية"**

هدفت الدراسة لتشخيص واقع مستوى الافصاح المحاسبي والمالي في الجزائر والتعرف على مدى ملائمة المعلومات المقدمة من قبل بعض المؤسسات الاقتصادية الجزائرية ومدى استيفائها للمتطلبات المحددة من قبل المشرع، كما حاولت دراسة أثر كل من عامل الملكية وعامل التقييد في السوق المالي الجزائري على مستوى الإفصاح. واعتمدت الدراسة على 7 مؤسسات جزائرية، أين تم قياس مستوى الإفصاح المحاسبي من خلال مؤشر افصاح يتضمن 23 بندا مستمدة من متطلبات الإفصاح المحلية (القانون التجاري، النظام المحاسبي والمالي، نظام تنظيم عمليات البورصة ومراقبتها). وخلصت الدراسة لـ:

- تدني مستوى الإفصاح بالشركات محل الدراسة، حيث بينت النتائج عن عدم إلتزام الشركات حتى بالحد الأدنى من الإفصاح الالزامي؛

- أن تدني مستويات الإفصاح يرجع لعدد من العوامل منها طبيعة بنية الاقتصاد التي تقوم على النمط الريعي، طبيعة النسيج الاقتصادي الجزائري، نمط التمويل المعتمد من طرف الشركات الجزائرية؛

- عدم وجود أي علاقية بين افصاح المؤسسة وتقييدها في السوق المالي الجزائري؛

- عدم وجود أي علاقية بين افصاح المؤسسة وطبيعة الملكية، فاختلاف الملكية بين القطاع العام والخاص لم يؤدي إلى تنوع في هيكل الملكية الذي يخلق صراعات وكالة، وتكاليف تخفض من خلال التوسع في الإفصاح، فالمالك في القطاع الخاص هو المسير والمدير في القطاع العام يسلك سلوك المالك فلاوجود لمسائلة أو عقاب.

- **دراسة (Radwa Magdy Mohamed Anis, 2016): "جودة الإفصاح، آليات حوكمة الشركات وقيمة الشركة".**

اهتمت الدراسة بمعالجة ثلاث إشكاليات رئيسية، حيث هدفت أولا لتقديم مفهوم عملي ومقياس موثوق لجودة الإفصاح المحاسبي، ثم تناولت الدراسة أثر آليات حوكمة الشركات على جودة الافصاح المحاسبي كمرحلة ثانية، ليتم في الأخير دراسة الأثر التكاملي لجودة الإفصاح وآليات الحوكمة على قيمة الشركة، من خلال جمع وتحليل بيانات 133 شركة بريطانية خلال الفترة 2006-2009؛ واستخدمت الدراسة لقياس جودة الافصاح مؤشر مركب يتكون من خمس محاور (كمية الإفصاح، تنوع موضوعات الإفصاح، دقة الإفصاح، موضوعية الإفصاح، وضوح الإفصاح) والذي تتراوح قيمه بين (1) كأدنى مستوى من الجودة و(5) كأعلى مستوى من الجودة، أما فيما يخص آليات الحوكمة المعتمدة فتمثلت في خصائص مجلس الادارة، طبيعة الملكية، خصائص لجنة التدقيق، خصائص المدقق الخارجي. وخلصت الدراسة لـ:

- تقديم مقياس جديد لجودة الإفصاح، مع إثبات موثوقيته وصلاحيته؛
- استخدام تقنية معالجة اللغة لتحليل بيانات حقيقية تغطي عدة سنوات مالية؛
- إثبات أن كمية المعلومات المنشورة لا تمثل بالضرورة مؤشرا جيدا لجودة الإفصاح؛
- تحديد أن بعض آليات حوكمة الشركات، مثل توحيد هيكل القيادة وعدد اجتماعات لجنة المراجعة وحجم شركة المراجعة لها تأثير فعال في تحسين جودة الإفصاح؛
- تقديم أدلة حول العلاقة بين جودة الإفصاح وآليات الحوكمة المختلفة وقيمة الشركة.
- تحديد أن جودة ممارسات الإفصاح تكمل دور بعض آليات حوكمة الشركات وتعوض عن البعض الآخر فيما يتعلق بقيمة الشركة.

- **دراسة (Raida Chakroun & Khaled Hussainey, 2014): " جودة الإفصاح في التقارير السنوية التونسية".**

اهتمت الدراسة بقياس ودراسة الفرق بين جودة وكمية الافصاح في التقارير السنوية للشركات التونسية المدرجة ببورصة تونس والعوامل المؤثرة على كل منهما، باستخدام عينة من 56 تقريرا سنويا لشركات غير مالية خلال الفترة 2007-2008. واعتمدت الدارسة في قياس جودة الإفصاح المحاسبي على منهجية دراسة (Beest & Braam, 2012) من خلال مؤشر افصاح مطور يتضمن 19 بندا تعكس خصائص المعلومات المحاسبية التي تحقق جودة الإفصاح المحاسبي ممثلة

في (الملائمة، الموثوقية، القابلية للمقارنة، القابلية للفهم، التوقيت المناسب)، في حين اعتمدت الدراسة في قياس كمية الإفصاح على مؤشر الإفصاح لدراسة (Botosan, 1997) من خلال تقييم كمية الافصاح في عدد من المجالات (معلومات عامة عن الشركة، المعلومات المالية، حوكمة الشركات، معلومات عن الأصول غير الملموسة، المسؤولية لاجتماعية للشركات، المخاطر، العمليات، الأداء، التوقعات، التحليلات)، وتراوحت قيم المؤشرين بين (1) كأدنى درجة و(5) كأقصى درجة. أما بخصوص العوامل المؤثرة على كل من جودة وكمية الإفصاح فركزت الدراسة على آليات حوكمة الشركات ممثلة في (مجلس الإدارة، طبيعة الملكية، وجودة المدقق الخارجي)، وخصائص الشركات ممثلة في (حجم الشركة، وعمر الشركة). وخلصت الدراسة للنتائج التالية:

- أن كل من جودة الإفصاح وكمية الإفصاح في شركات عينة الدراسة تعتبر متوسطة نسبيا، كما أنى أعلى درجات الجودة كانت في جانب المعلومات المالية في حين أن أدنى الدرجات كانت في جانب المسؤولية لاجتماعية للشركات؛
- لا يوجد اختلاف في العوامل المؤثرة على جودة أو كمية الافصاح المحاسبي، حيث توصلت الدراسة لوجود أثر سلبي لاستقلالية مجلس الإدارة على جودة الإفصاح أو كمية الإفصاح إلا أن الأثر في النموذج الأول كان أكبر، في حين توصلت الدراسة لأثر إيجابي للملكية الإدارية على جودة الافصاح المحاسبي مع غياب الأثر في حالة كمية الإفصاح، أما باقي العوامل الأخرى فلم تتوصل الدراسة لوجود أي تأثير بشأنها سواء فيما يخص جودة الافصاح أو كميته.

- **دراسة (Salim Mahmoud, 2012):"مساهمة في دراسة محددات جودة المعلومات المحاسبية المفصح عنها من طرف الشركات الليبية"**

اهتمت الدراسة بتقييم وتحليل محددات جودة المعلومات المحاسبية المفصح عنها من طرف الشركات الليبية، بالتطبيق على عينة مكونة من 46 شركة موزعة بين شركات مدرجة وغير مدرجة في بورصة ليبيا خلال الفترة 2007-2009، واعتمد الدراسة في قياس جودة الإفصاح المحاسبي على مؤشر افصاح مرجح مكون من 83 بند والتي تعكس الجودة من وجهة نظر عينة من خبراء المحاسبة والمحللين الماليين، وتراوحت قيم المؤشر بين (0) كأدنى درجة و(100) كأقصى درجة، بالإضافة إلى تقييم مستوى التوافق المحاسبي بين شركات العينة في الافصاح عن المعلومات المحاسبية، لتختبر بعد ذلك الدراسة أثر بعض عوامل بيئة الشركات والتي ثبت حسب الدراسات السابقة أن لها تأثيرا على جودة الإفصاح المحاسبي، حيث تم تبويبها وفقا لثلاث فئات:

- متغيرات تتعلق بخصائص الشركات (الحجم، قطاع النشاط، الربحية، الادراج في البورصة)؛
- متغيرات تتعلق بالآليات الخارجية لحوكمة الشركات (حجم الديون، جودة المدقق الخارجي، هيكل الملكية)؛
- متغيرات تتعلق بالآليات الداخلية لحوكمة الشركات (نظام المكافآت لمجلس الإدارة، توحيد هيكل القيادة، حجم مجلس الإدارة).

توصلت الدراسة لعدد من النتائج، أهمها:

- تحسن في مستوى الإفصاح لشركات العينة خلال فترة الدراسة، في حين أن جودة الافصاح المحاسبي كانت ضعيفة نسبيا مقارنة بتوقعات خبراء المحاسبة والمحللين الماليين؛
- مستوى التوافق في الممارسات المحاسبية بين الشركات الليبية ضعيف وهو ما انكعس سلبا على جودة الإفصاح المحاسبي؛
- وجود أثر إيجابي لكل من (حجم الشركة، الربحية، الادراج في البورصة، قطاع النشاط) على جودة الافصاح المحاسبي، في حين ثبت أن يوجد تأثير سلبي لتوحيد هيكل القيادة على جودة الافصاح المحاسبي، بينما لم تسفر نتائج الدراسة عن أي تأثير لباقي العوامل (حجم الديون، جودة المدقق الخارجي، هيكل الملكية، نظام المكافآت، حجم مجلس الإدارة) على جودة الافصاح المحاسبي.

- **دراسة (Katmun Nooraisah, 2012): " محددات جودة الإفصاح وآثارها"**

هدفت الدراسة لمعالجة اشكاليتين رئيسيتين، حيث ركزت الإشكالية الأولى على دراسة تأثير جودة الإفصاح على إدارة الأرباح في ظل آليات حوكمة الشركات كمتغيرات ضابطة، بينما بحثت الاشكالية الثانية في تأثير آليات حوكمة الشركات على جودة الافصاح المحاسبي، بالاعتماد على بيانات 170 شركة موزعة بين شركات فائرة وغير فائزة بجائزة مجلة علاقات المستثمرين في المملكة المتحدة خلال الفترة 2005-2008. ولتحقيق هدف الدراسة تم قياس جودة الافصاح المحاسبي باستخدام 3 بدائل (جائزة مجلة علاقات المستثمرين، عدد بنود المعلومات المستقبلية في التقرير السنوي، دقة توقعات المحللين الماليين)، في حين تم قياس إدارة الأرباح من خلال قيمة المستحقات الاختيارية باستخدام نموذج Jones المعدل ونموذج Kothrai. أما فيما يتعلق بآليات الحوكمة المعتمدة في الدراسة فقد تم التركيز على كل من خصائص مجلس الإدارة (الاستقلالية، نشاط المجلس، الحجم) ولجنة التدقيق (الاستقلالية، الحجم، نشاط اللجنة، الخبرة). وخلصت الدراسة للنتائج التالية:

فيما يخص تأثير العلاقة التكاملية بين جودة الإفصاح وآليات حوكمة الشركات على إدارة الأرباح، خلصت الدراسة إلى:

- وجود أثر سلبي قوي بين جميع مؤشرات جودة الإفصاح وإدارة الأرباح؛
- وجود تأثير ثنائي الاتجاه بين جودة الإفصاح وإدارة الأرباح؛
- لا يوجد أي تأثير مهم لخصائص مجلس الإدارة ولجنة التدقيق على إدارة الأرباح، باستثناء اجتماعات لجنة التدقيق التي جاء تأثيرها إيجابيا على إدارة الأرباح؛
- وجود علاقة تكاملية بين جودة لجنة التدقيق وجودة الإفصاح في ردع ممارسات إدارة الأرباح.

أما فيما يخص تأثير خصائص فعالية آليات حوكمة الشركات على جودة الإفصاح، خلصت الدراسة لـ:

- فعالية لجنة التدقيق، اجتماعات المجلس واستقلاليته ذات تأثير إيجابي على جودة الإفصاح؛
- وجود تأثير بديل بين جودة مجلس الإدارة وجودة التدقيق على تحسين جودة الإفصاح؛
- وجود تأثير إيجابي ثنائي الاتجاه بين استقلالية مجلس الإدارة وجودة الإفصاح المحاسبي (مقاسا بعدد ببنود الافصاح التطلعي)، في حين يظهر تأثير سلبي ثنائي الاتجاه وتأثير ثنائي الاتجاه غير مهم احصائيا عند قياس جودة الإفصاح بدقة توقعات المحللين الماليين وجائزة مجلة علاقات المستثمرين.

9. ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة:

- تختلف الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة في كونها من بين الدراسات التي اعتمدت على مؤشر جودة المعلومات المحاسبية في تقييم جودة ممارسات الإفصاح المحاسبي، وذلك خلافا للدراسات السابقة في المجال البحثي الجزائري، والتي اعتمدت على مؤشر كم الإفصاح لقياس مستوى الجودة؛
- تركيز الدراسة في تحليل أثر خصائص حوكمة الشركات على آليتين فقط (خصائص مجلس الإدارة، وهيكل الملكية) باعتبارهما من أكثر الخصائص توافرا ضمن بيئة الشركات الجزائرية، في حين نلحظ أن الدراسات السابقة توسعت في هذا المتغير ليشمل آليات أخرى؛
- خصوصية البيئة التي أجريت بها الدراسات السابقة خاصة الأجنبية منها، وبيئة الدراسة الحالية، والتي تعرف تمايزا فيما بينها من حيث الأطر والقوانين التنظيمية، الممارسات المحاسبية، الممارسات االحوكمية، الثقافة السائدة، ...الخ؛

10. هيكل الدراسة:

بغية تحقيق أهداف الدراسة، تم تقسيمها إلى ثلاثة محاور أساسية كالآتي:

يتناول الفصل الأول والمعنون بـ : "**الاطار النظري لجودة الافصاح المحاسبي**"، مختلف المفاهيم المرتبطة بجودة الافصاح المحاسبي حسب ما تما التطرق إليه في الدراسات الأكاديمية السابقة، ليتم بعد ذلك التطرق لأهم المتغيرات والمستجدات في بيئة الاعمال الدولية، والتي كان لها أثر كبير في اعادة النظر في محتوى التقارير المالية بما يعكس مستوى الجودة المطلوب الذي يخلق قيمة لأصحاب المصلحة، ليختتم الفصل بدراسة دوافع ومبررات الشركات نحو تحسين ممارسات الإفصاح المحاسبي بما يعكس جودته من خلال دراسة وتحليل بعض النظريات التي فسرت ذلك.

أما الفصل الثاني والمعنون بـ: "**نماذج قياس جودة الإفصاح المحاسبي والعوامل المؤثرة فيه**"، فقد خصص لدراسة أهم البدائل النظرية التي تناولتها الدراسات السابقة في قياس وتقييم جودة الإفصاح المحاسبي، ثم محاولة استعراض بعض العوامل المتعلقة بخصوصيات بيئة الشركات حسب ما جاء في الدراسات السابقة، وكيفية تأثيرها على جودة الافصاح المحاسبي.

في حين أن الفصل الأخير والمعنون بـ: "**أثر خصائص بيئة الشركات محل الدراسة على جودة الإفصاح المحاسبي**"، تم من خلاله معالجة إشكالية الدراسة الأساسية، من خلال دراسة تأثير بعض خصوصيات بيئة الشركات محل الدراسة على جودة الإفصاح المحاسبي، وذلك بعد ضبط الإطار المنهجي والميداني للدراسة، أين تناول الفصل الإجراءات المتبعة في قياس متغيرات الدراسة، وكذا النموذج المستخدم لتقدير الأثر بين متغيرات الدراسة، بهدف اختبار الفرضيات ومناقشة النتائج المتوصل إليها.

11. صعوبات الدراسة:

من أهم صعوبات الدراسة مرحلة جمع البيانات، خاصة في ظل عدم توفر قاعدة بيانات خاصة بالشركات الجزائرية، مما تطلب منا التنقل للشركات من أجل الحصول على المعلومات الضرورية للدراسة، والذي واجهنا من خلاله أيضا صعوبة في الحصول على الوثائق الضرورية، نظرا لاعتبار مسيري الشركات أن التقارير المالية هي وثائق سرية، لا يجب الاطلاع عليها من طرف العامة، فضلا عن الإجراءات البيروقراطية فيما يتعلق بمقابلة الإطارات المسيرة، وهو ما جعل الدراسة محصورة في بعض الشركات التي استطعنا الحصول على وثائقها.

الفصل الأول: الإطار النظري لجودة الإفصاح المحاسبي

تمهيد:

لقد أدى التطور والتعقد الذي تعرفه الشركات إلى تعاملها مع العديد من أصحاب المصلحة ذوي المطالب المختلفة التي تؤثر فيها وتتأثر بها، إلا أن هذه الأطراف تشترك فيما بينها في مطلب واحد ألا وهو توفير المعلومات كما ونوعا لتكون أساسا علميا تبنى عليه القرارات الرشيدة، فجودة قراراتهم تتوقف بالدرجة الأولى على جودة المعلومات المحاسبية المفصح عنها، ولكي تؤدي هذه الأخيرة مهمتها بكفاءة وفعالية يستلزم تبويبها ونشرها بالشكل الذي يكون فيه القارئ قادرا على فهمها واستخدامها.

ويعد الإفصاح المحاسبي أحد أهم المفاهيم والمبادئ المحاسبية التي يعتمد عليها في عرض مختلف المعلومات المتعلقة بأداء الشركة ووضعها الاقتصادي بشكل يلبي احتياجات الأطراف المتنوعة التي لديها أو يحتمل أن تكون لديها منفعة اقتصادية أو مالية لدى الشركة، إلا أن التغيرات الحديثة والفضائح المالية التي فرضتها بيئة الأعمال الدولية، كشفت عن مواطن ضعف الإفصاح المحاسبي في التقارير المالية للعديد من الشركات العالمية وأثارت تساؤلات عديدة لدى مستخدميها، حول مدى كفاية وجودة الإفصاح المحاسبي في التعبير عن الوضع الحقيقي للشركة بصورة أكثر عدالة ومصداقية.

ولعل ما سبق كان دافعا للعديد من الجهات التنظيمية والمهنية بصفة عامة، وأصحاب المصلحة بصفة خاصة لمطالبة معدي التقارير المالية بمراعاة أعلى معايير الجودة فيها، أو ما يعرف بـ "جودة الإفصاح المحاسبي" مما يسمح بتحديد ما يجب الإفصاح عنه من حيث طبيعة المعلومات، كميتها، وكذا جودتها بشكل يؤدي إلى تحقيق أكبر قدر من الوضوح، والاتساق ويقلل من الميزة المعلوماتية التي يمكن أن تتمتع بها فئة دون أخرى، مما يخلق قيمة لكافة أصحاب المصلحة، فعدم توفر الحد الأدنى من المعلومات التي تحتاجها كل فئة من الفئات وافتقارها لمعايير الجودة أو نشرها بالتفصيل وبكثرة دون أن يكون لها دلالة سيجعل منها مضللة وغير مفيدة لمستخدميها.

بناء على ما تقدم، تستهدف الدراسة في هذا الفصل عرض وتحليل الإطار النظري لجودة الإفصاح المحاسبي وفق المحاور الآتية:

1. **ماهية جودة الإفصاح المحاسبي**
2. **المتغيرات المستحدثة في بيئة المحاسبة وجودة الإفصاح المحاسبي**
3. **النظريات المفسرة لجودة الإفصاح المحاسبي**

1. ماهية جودة الإفصاح المحاسبي:

حظي مصطلح جودة الإفصاح المحاسبي باهتمام العديد من الدراسات الأكاديمية التي سعت نحو البحث المتعمق لتحديد مفهوم محدد وواضح له، وبالرغم من الإسهامات التي جاءت بها هذه الدراسات إلا أن الجدل ما يزال قائما فيما يخص المعنى الحقيق لهذا المفهوم، وذلك لارتباطه بالمدخل النفعي الذي يمثل فيه رأي المستخدم النهائي العامل الحاكم لمستوى هذه الجودة وقبل التطرق لمختلف المفاهيم التي أطلقت على هذا المصطلح، وجب أولا التعرف على معنى الإفصاح المحاسبي في الأدبيات المحاسبية، وأهم أشكاله في عرض المعلومات بطريقة تفي بحاجات المستخدم النهائي.

1.1. مفهوم الإفصاح المحاسبي:

إن تتبع تاريخ الإفصاح يشير إلى أن المدخل المهني هو الذي عمل على صياغته كما هو في الوقت الحاضر، هذا المدخل الذي تمثل في إصرار المنظمات المهنية وأهمها AICPA* على إلزام إدارة الشركة على إتباع المبادئ المحاسبية المقبولة عموما، والمحافظة على حرية الإدارة في المناورة تحت مظلة هذه المبادئ، بشرط أن تفصح الإدارة عن وضع الشركة من خلال القوائم المالية، وما يرتبط بها من قوائم مرحلية وملاحظات وتفسيرات تلعب دورا في حماية المساهم العادي من التضليل[1].

وقد تزايدت أهمية الإفصاح المحاسبي بالتحول التاريخي الذي حدث لوظيفة المحاسبة عندما تحولت في بداية الستينات من القرن الماضي من المدخل الكمي إلى ما يعرف بمدخل المستخدمين، فبدخول هذه الحقبة تحولت الوظيفة المحاسبية من التركيز على دورها الرئيسي الذي كانت تؤديه كنظام لمسك الدفاتر غايته الأساسية حماية مصالح الملاك إلى التركيز على دورها الجديد كنظام للمعلومات غايته الأساسية توفير المعلومات المناسبة لصنع القرارات[2].

ومن جانب آخر كان لتزايد الدور الاقتصادي لأسواق المال العالمية أثرا مباشرا أيضا، إذ فرضت على المحاسبين أن يولوا اهتماماً خاصاً للنظريات والمفاهيم التي تحكم مقومات وآليات هذه الأسواق وما يتفرع عنها من نظريات، مما أكد مرة أخرى على أهمية الإفصاح عن المعلومات في التقارير المالية المنشورة بعد أن أصبحت هذه التقارير مصدراً رئيسياً للمعلومات بالنسبة للمتعاملين في الأسواق[3].

---

*- المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين: تأسس سنة 1887 في و م أ مع أكثر من 428000 عضو في 130 دولة، مهمته وضع المعايير الأخلاقية للمهنة ومعايير المراجعة الامريكية لمراجعة حسابات الشركات الخاصة والمنظمات غير الربحية.

[1]- حسين القاضي، مأمون حمدان، نظرية المحاسبة، ط1، الإصدار الأول، عمان، الأردن، دار الثقافة للنشر والتوزيع، 2007، ص.240.

[2]- محمد مطر، موسى السويطي، التأصيل النظري للممارسات المهنية المحاسبية في مجالات القياس والعرض والإفصاح، ط2، الأردن، دار وائل للنشر والتوزيع، 2008، ص.341.

[3]- ربا ماجد باصول، أثر كفاءة الإفصاح وحوكمة الشركات في جذب الاستثمارات العربية والأجنبية: دراسة تحليلية، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، جامعة الدول العربية، الإمارات العربية المتحدة، 2018، ص.80.

كما تكرست أهمية هذا المفهوم في بداية القرن العشرين مع الفضائح المالية التي عصفت بكبرى الشركات العالمية في مجال المال والأعمال، وأثارت تساؤلات عدة بخصوص الشفافية والإفصاح، وما يرتبط بهما من ثقة بين حملة الأسهم وغيرهم من أصحاب المصلحة من ناحية، وتلك الشركات ومن يديرها من ناحية أخرى[1].

ويقصد بالإفصاح في اللغة "الكشف عن الشيء وبيانه"، أما الإفصاح في الدراسات المحاسبية فقد تعددت تعريفاته وتنوعت مسمياته إلا أن المعنى الذي يجمع تلك المصطلحات كان متقارب جدا، وقد استخدمت بعض الدراسات مصطلح الإفصاح بشكل مجرد ودراسات أخرى استخدمت مصطلح الإفصاح المالي والبعض الآخر استخدم مصطلح الإفصاح المحاسبي.

ويعني الإفصاح المحاسبي:"ذلك الإجراء الذي يتم من خلاله اتصال الشركة بالعالم الخارجي، وأن المحصلة النهائية للإفصاح إنما تتمثل في القوائم المالية، والبيانات والمعلومات التي تظهر من خلالها، فهو يعني أن تتضمن التقارير المالية بعدالة ووضوح معلومات موثوق بها وأن تظهر كافة المعلومات الرئيسية التي تهم الفئات الخارجية عن الشركة، والتي تساعدها على اتخاذ قراراتها الاقتصادية اتجاه الشركة بصورة واقعية وحقيقية[2]".

ويعرف الإفصاح بأنه:" كيفية عرض ونشر مضامين الإفصاح للمعلومات المحاسبية في القوائم والتقارير المالية عن الوحدة بهدف توفير أكبر قدر ممكن من المعلومات للمستخدم لتقليل حالة عدم التأكد لديه وأيضا وفاءا بمتطلبات الإفصاح المحاسبي والتي تجعل من القوائم غير مضللة[3]".

ويرى (Arsalan & Mohammad) معنى الإفصاح هو:" أن تتضمن البيانات المالية المنشورة والملاحظات ذات الصلة على جميع المعلومات والأرقام المحاسبية التي تتعلق بالكيانات الاقتصادية وبالدرجة الكافية للتأثير على قرارات المستخدم الواعية والدقيقة[4]".

ومن الملاحظ أن التعاريف المذكورة أعلاه كلها ركزت في مفهومها للإفصاح على الجانب المالي في عرض المعلومات، ومدى قدرته في عكس الآثار المالية للأحداث السابقة، ووفقا لذلك فإنه ينبغي أن يتم عرض المعلومات بأسلوب يسمح بتوفير أكبر قدر من المعلومات (كم المعلومات) عن نتائج أعمال الشركة، وبشكل يلبي حاجة كل فئة من فئات المستخدمين،

---

[1]-عبد المنعم المشاط، تصاعد الاندماجات وتعاظم الاحتكارات العملاقة وتأثيره على الشفافية والإفصاح في العالم ومصر، ورقة عمل قدمت لمؤتمر القاهرة حول الشفافية والإفصاح في الأزمة المالية والاقتصادية العالمية وتأثيرها على مصر، القاهرة، 26 يناير 2009، ص.2، متوفر على: httP.://www.aman-P.alestine.org/reP.orts-and-studies/8600.html، بتاريخ: 2023/05/30.

[2]– محمد أحمد عبد الخالق سلام، الشفافية والإفصاح في سوق الأوراق المالية (دراسة مقارنة)، ، القاهرة، دار النهضة العربية، 2014، ص.49.

[3]- حسين جميل غافل البديري، أثر جودة المعلومات المحاسبية في القوائم المالية على قرارات مستخدميها– دراسة تطبيقية في مجموعة من الشركات العراقية، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية،كلية الإدارة ولاقتصاد، جامعة الكوفة، العراق، المجلد 14، العدد 01، 2017، ص.260.

[4]- Arsalan Chamangard Khoram Abadi, Mohammad Hassan Janani, The Role of Disclosure Quality in Financial Reporting, European Online Journal of Natural and Social Sciences, Vol 02, N° 03, 2013,P.440.

وهو ما يتفق مع المفهوم المعطى من طرف لجنة إجراءات المراجعة المنبثقة عن المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين والتي حددت ماهية الإفصاح المناسب بما يلي:"إن معطيات عرض المعلومات في القوائم المالية وفقا لمبادئ المحاسبة المتعارف عليها، تقتضي بتوفير عنصر الإفصاح المناسب في هذه القوائم، وذلك بشأن جميع الأمور المادية (الجوهرية)، وأن عنصر الإفصاح المقصود هنا على صلة وثيقة بشكل ومحتوى القوائم المالية والمصطلحات المستخدمة فيها وأيضا بالملاحظات المرفقة بها، وبمدى ما فيها من تفاصيل، وذلك بكيفية تجعل لتلك القوائم قيمة إعلامية من وجهة نظر مستخدمي هذه القوائم[1]".

في حين ذهبت دراسات أخرى في تعريفها للإفصاح لمفهوم أوسع وأكثر تفصيلا من خلال التركيز على نوعية المعلومات، حيث أشارت هذه الدراسات إلى أن الإفصاح لا يجب أن يقتصر على كمية المعلومات فقط، إذ يجب أن يتضمن التقرير المالي للشركة فضلا عن المعلومات المالية معلومات غير مالية (كمية ووصفية) تعكس الأداء الاستراتيجي للمؤسسة، المخاطر التي تواجهها، بالإضافة إلى الممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمية لها.

وفي هذا الصدد عرفته دراسة (Gursharan&Iyoti, 2012) بأنه:"الإبلاغ من خلال التقارير المالية، النشرات الإعلامية، ووسائل الإعلام المختلفة عن أية معلومات جوهرية كمية أو نوعية، ذات طابع مالي وغير مالي، لصالح أطراف داخلية أو خارجية، وبطريقة تكفي للتأثير على حكمهم الشخصي وتمكنهم من اتخاذ القرار المناسب[2]".

وفي ذات السياق أشار (Healy and Palepu)، إلى أن الإفصاح يشمل كل أشكال الاتصال الاختيارية، بما في ذلك توقعات الإدارة، عروض المحللين، الاجتماعات العامة السنوية، البيانات الصحفية، وكذا المعلومات الموضوعة على مواقع الويب الخاصة وتقارير الشركة الأخرى، مثل التقارير البيئية أو الاجتماعية[3].

و هو نفس ما جاءت به دراسة (Feng, 2017) والتي عرفته بأنه:"عملية اتصال موجز ومختصر عن المعلومات المرتبطة بإستراتيجية الشركة، أدائها، الحوكمة، التوقعات المستقبلية، في سياق بيئتها الخارجية وبطريقة تؤدي إلى خلق القيمة على المدى القصير، المتوسط والطويل[4]".

---

[1]- صبايحي نوال، أثر الإفصاح وفق معايير المحاسبة الدولية على جودة المعلومات المحاسبية، ورقة قدمت للملتقى الدولي الثالث حول آليات تطبيق النظام المحاسبي المالي الجزائري ومطابقته مع معايير المحاسبة الدولية وتأثيره على جودة المعلومات المحاسبية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الوادي، الجزائر، 17-18 نوفمبر 2013، ص.4.

[2]- Gursharan Singh Kainth, Iyoti Agnihotri, Disclosure Practices in Banking Sector of India : A Comparative Study, Guru Arjan Dev Instutute of Development Studies, India, 2012, P.3.

[3]- Emmanuel, U.Oki ; Sabastian, S. Maimako, Corporate Gouvernance Disclosure Practices and Bank Performance in Nigeria: an Empirical Investigation, International Journal of Managerial Studies and Research, Vol 03, N° 01, January 2015, P.50.

[4]- Feng Tianyuan, Cummings Lorne, Tweedie Dale," Exploring 'Integrated Thinking' in Integrated Reporting : An Exploratory Study in Australia ", Journal of Intellectual Capital, Vol18, N° 02, 2017, P.335

وبمناقشة وتحليل ما سبق يتضح أن الإفصاح المحاسبي هو تلك الآلية التي تهدف إلى حماية أصحاب المصلحة من خلال توفير المعلومات اللازمة، التي تساعدهم على استقراء وتقييم أداء الشركة، بما يسمح لهم من تكوين توقعاتهم في سبيل اتخاذ القرار المناسب. كما أن الإفصاح لم يعد يقتصر على المفهوم التقليدي الذي ينظر لمتخذ القرار على أنه مستثمر عادي يسعى لإشباع حاجاته من خلال التعبير الرقمي الوارد في القوائم المالية فقط، وإنما تطور هذا المفهوم مع اتساع رقعة متخذي القرارات التي أصبحت تضم فئات مختلفة من أصحاب المصلحة وبمطالب واحتياجات مختلفة، مما يستدعي التوسع في مفهوم الإفصاح ليشمل معلومات جديدة تتجاوز تلك المعلومات المبسطة المقدمة في الإفصاح التقليدي، بما يوفر نظرة شاملة عن أداء الشركة بجوانبه المختلفة (الاستراتيجي، المالي، الاقتصادي، البيئي والاجتماعي)، ويعطي صورة أقرب إلى مفهوم المستخدم ويعكس قدرة الشركة على خلق قيمة لأصحاب المصلحة.

2.1. مداخل الإفصاح المحاسبي:

إن المتتبع للتطورات التي عرفها الإفصاح المحاسبي يدرك أن هذا الأخير لم يعد يقتصر على سرد الأرقام المحاسبية المتعلقة بنتائج أعمال الشركة في شكل قوائم مالية جافة، وإنما اتسع مفهومه ليشمل معلومات إضافية ذات طابع وصفي، تنبؤي، تحليلي، وذلك استجابة لتطلعات أصحاب المصلحة باختلاف مستوياتهم، ثقافاتهم وخبراتهم في قراءة وتحليل المعلومات المفصح عنها، وعلى هذا الأساس فقد تم تقسيم مداخل الإفصاح المحاسبي إلى ثلاث مداخل رئيسية، كما يوضحه الشكل الموالي:

الشكل رقم (1-1): مداخل الإفصاح المحاسبي

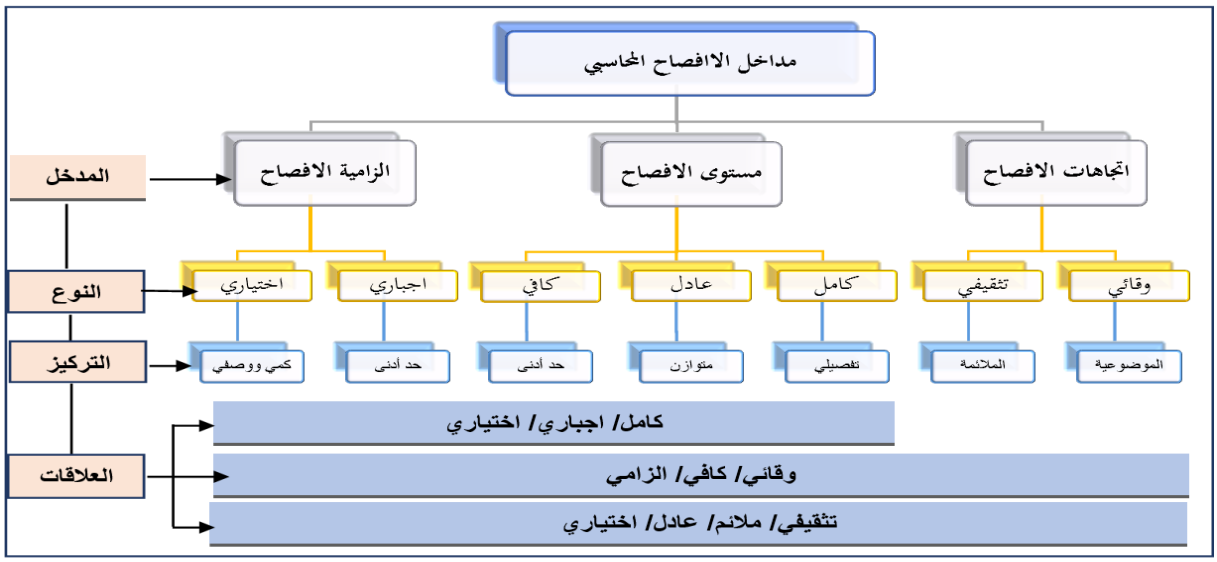

المصدر: منى أحمد أحمد شميس، نموذج محاسبي مقترح لقياس جودة الإفصاح عن المخاطر وأثره على قيمة المنشأة مع دراسة تطبيقية، أطروحة دكتوراه، غير منشورة، كلية التجارة، جامعة المنصورة، مصر، 2020، ص 42.

ويمكن توضيح تصنيفات الإفصاح المحاسبي عبر عدة مداخل، يمكن إدراجها في النقاط أدناه:

1.2.1. حسب مدخل اتجاهات الإفصاح:

يركز هذا المدخل على تصنيف الإفصاح وفقا للهدف منه على النحو التالي:

- **الإفصاح الوقائي**: هو ذلك الإفصاح الذي يهدف ويهتم بالمستثمر الذي له دراية محدودة باستخدام القوائم المالية، فيقضي بضرورة تبسيط المعلومات المنشورة بحيث تكون مفهومة للمستثمر محدود المعرفة، مع التركيز على المعلومات التي تتصف بالموضوعية والبعد عن تقديم المعلومات التي تعكس درجة كبيرة من عدم التأكد، وفي ذلك كله حماية لهذا المستثمر من التعامل غير العادل[1].

- **الإفصاح التثقيفي**: هو ذلك الإفصاح الذي يوجه لخدمة المستثمر الحصيف والذي يملك القدرة على التحليل وعمل المقارنات والتنبؤات، حيث لا يركز على المعلومات المحاسبية فقط بل يشمل معلومات غير مالية وصفية، فيقضي بتوفير المعلومات الملائمة التي من شأنها أن تساعد متخذي القرارات من اتخاذ قرارات رشيدة، مع التركيز على المعلومات التي تحتاج لدرجة عالية من الدراية والخبرة في فهمها واستخدامها، والتي يعتمد عليها المستثمرين الواعيين[2].

2.2.1. حسب مدخل مستوى الإفصاح:

يركز هذا المدخل في تصنيف الإفصاح وفقا لكم المعلومات التي يتم الإفصاح عنها إلى:

- **الإفصاح الكامل**: هو ذلك الإفصاح الذي يهدف إلى توفير كافة المعلومات التي تؤثر بشكل أو بآخر في سلوك مستخدمي التقارير المالية بدقة، حتى تضمن عدم إخفاء أي معلومة جوهرية قد تؤثر على مصالح المستثمر العادي، ويجب التنبيه أن الإفصاح الشامل لا يقصد به عرض كافة المعلومات دون تمييز، فالإفراط في المعلومة المعروضة أمر غير مستحب نظرا لعرض تفاصيل غير مهمة، مما يؤدي إلى إخفاء معلومات هامة ويجعل من التقارير صعبة الفهم والتفسير، بالإضافة إلى تحمل تكاليف إضافية دون مبرر[3]؛

[1]- أحمد حابية، العوامل المؤثرة على عملية الإفصاح في القوائم المالية للمؤسسة الاقتصادية (دراسة حالة لآراء الخبراء المحاسبين في الجزائر العاصمة)، مجلة المدبر، المدرسة العليا لتسيير والاقتصاد الرقمي، الجزائر، المجلد 07، العدد 02، 2020، ص ص.49-50.

[2]- منى أحمد أحمد شميس، نموذج محاسبي مقترح لقياس جودة الإفصاح عن المخاطر وأثره على قيمة المنشأة مع دراسة تطبيقية، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية التجارة، جامعة المنصورة، مصر، 2020، ص.42.

[3]- بلعيد وردة، تقييم واقع الإفصاح المحاسبي بالقوائم المالية في المؤسسة الاقتصادية الجزائرية، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر، المجلد 12، العدد 02، 2019، ص.730.

- **الإفصاح العادل**: هو ذلك الإفصاح المعقول الذي يهدف إلى توفير المعلومات بنفس القدر ودون تحيز إلى جهة معينة، وهذا من خلال الرعاية المتوازنة لاحتياجات جميع الأطراف، إذ يتوجب إخراج التقارير المالية بالشكل الذي لا يقدم أو يفضل مصلحة فئة معينة على مصلحة الفئات الأخرى[1]؛

- **الإفصاح الكاف**: هو ذلك الإفصاح الذي يهدف إلى توفير الحد الأدنى من المعلومات التي يجب الإفصاح عنها على نحو لا يجعل القوائم المالية مظللة، وهذا الحد من المعلومات يكفي لسد حاجة الأطراف المستفيدة من المعلومات في اتخاذ القرارات[2].

3.2.1. حسب مدخل إلزامية الإفصاح:

يصنف هذا المدخل الإفصاح المحاسبي وفقا لدرجة الإلزام بالإفصاح عن المعلومات المحاسبية إلى:

- **الإفصاح الإجباري**: هو ذلك الإفصاح الذي يهدف إلى توفير الحد الأدنى من المعلومات، والتي يكون الإفصاح عنها مفروضا من طرف الجهات التشريعية والمنظمات المهنية والقوانين المنظمة لسوق الأوراق المالية، حيث يحدد كمية ونوع المعلومات التي يجب الإفصاح عنها بما يضمن تحقيق التخصيص الأمثل للموارد والعدالة في توزيع العائد بين الأطراف المختلفة[3]؛

- **الإفصاح الاختياري**: هو ذلك الإفصاح الذي يهدف إلى توفير معلومات إضافية تتجاوز تلك المنصوص عليها قانونا، بهدف تحسين نوعية المعلومات المفصح عنها وجعلها كافية لاتخاذ القرارات وتقييم مخاطر الاستثمار من قبل كافة أصحاب المصلحة[4]، ويكون برغبة من قبل إدارة الشركة في تقديم معلومات تحتكرها ولا يوجد إلزام بشأن الإفصاح عنها، من أجل الحد من عدم تماثل المعلومات وإعطاء رؤية واضحة حول إستراتيجية الشركة، السياسات المالية، إدارة المخاطر، استدامة الشركة على المدى الطويل، وغيرها من المعلومات الأخرى مقابل منافع تعود على الشركة في المدى الطويل[5].

والملاحظ أن يوجد علاقات قائمة بين أنواع أو تصنيفات الإفصاح المحاسبي، فالإفصاح الكاف يمكن اعتباره إفصاحا إلزاميا، لأنه ينطوي على توفير الحد الأدنى من المعلومات، والتي تتطلبها المعايير المهنية دون تضليل أو تحريف حتى

---

[1]- محمد بوشريبة، العايب فوزية، متطلبات الإفصاح عن المعلومات بين المعايير الدولية والنظام المحاسبي المالي، ورقة قدمت للملتقى الوطني الأول للمحاسبة حول النظام المحاسبي المالي (ضرورة، واقع، آفاق)، جامعة قسنطينة 2، الجزائر، 25-26 نوفمبر 2014، ص.3.

[2]- طلال محمد علي الحجاوي، رافد كاظم نصيف العبيدي، قياس جودة المعلومات المحاسبية من وجهة نظر معديها ومستخدميها، الأردن، دار الأيام للنشر والتوزيع، 2017، ص.60.

[3]- هشام محمد محمد عبد الغني، أثر جودة الإفصاح المحاسبي وعدم تماثل المعلومات على نشاط سوق الأوراق المالية مع دراسة تطبيقية على الشركات المدرجة في سوق الأوراق المالية المصري، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، مصر، 2015، ص.18.

[4]- Shabana Talpur,Mohd Lizam, Nazia Keerio, Determining Firm Characteristics and The Level of Voluntary corporate Governance Disclosure Among Malaysian listed Property Companies : A Panel Data Analysis, Malaysia Paper Presented at The Technical Universities Conference on Engineering and Technology, 2017, P.2

[5]- Nermeen F. Shehata, Theories and Determinants of Voluntary Disclosure, Accounting and Finance Research, Vol 3, N° 01, 2014, P.19.

يستطيع القارئ العادي فهمها وتفسيرها، فهي بذلك تعتبر إفصاحا وقائيا، بينما الإفصاح الكامل ينطوي على نوعي الإفصاح الإلزامي والاختياري لأنه يتضمن الإفصاح عن كل المعلومات بشكل تفصيلي في التقارير المالية، سواء كانت ملزمة بحكم المعايير المهنية والتشريعات المنظمة أو كانت برغبة الإدارة، ولكن لا يمكن اعتباره إفصاحا تثقيفيا، لأنه لا يرتكز على المعلومات الملائمة فقط، إنما ينطوي على كل المعلومات بشكل تفصيلي ولو لم تكن ذات أهمية لصناعة القرار، وعلى العكس فالإفصاح العادل يمكن أن يكون إفصاحا تثقيفيا، لأنه يوفر المعلومات المهمة لكافة الأطراف ذات المصلحة في الشركة بنفس القدر، بما يحقق مبدأ العدالة في الإفصاح[1].

وبالنظر إلى أنواع الإفصاح المختلفة فيمكن القول بأنه لا يوجد تباين فيما بينها وأنها تكمل بعضها البعض، كما أنها تجمع في طياتها بين مفهومي الإفصاح الإجباري والاختياري، وفي حال ما إذا استطاعت الشركات التوفيق بين هذه الأنواع المختلفة وتحقيقها في الواقع العملي، فستتمكن من تحقيق الإفصاح الفعال الذي يسمح بالوفاء بجميع احتياجات أصحاب المصلحة، فالمغالاة في سرد المعلومات من شأنه أن يزيد من درجة التعقيد إلى الحد الذي لا يستطيع عنده مستخدم المعلومة توظيف المعلومات الواردة إليه، كما أن الإفصاح المقتضب من شأنه أن يحرم بعض الأطراف من معلومات قد يحصل عليها غيرهم بطرق أخرى، لذلك فمن الضروري توفير القدر المتوازن من المعلومات كما ونوعا، فالموازنة في الإفصاح من خلال سرد معلومات وصفية تدعم المعلومات الكمية من شأنه الرفع من قيمة وجودة المعلومات المفصح عنها، ويجعلها أكثر منفعة ومدلولية وعدالة لمستخدميها، مما يسمح لهم بتوظيفها في الوقت والمكان المناسب.

3.1. مفهوم جودة الإفصاح المحاسبي:

رغم كثرة الدراسات الأكاديمية التي تناولت موضوع جودة الإفصاح المحاسبي، إلا أنه لم يتوصل لاتفاق بين الباحثين حول مفهوم محدد وواضح لهذا المصطلح، كونه يرتبط باهتمامات مستخدمي التقارير المالية وحاجاتهم غير المتماثلة من المعلومات، لذلك فمعظم هذه الدراسات حاولت الاستدلال عليه من خلال بعض المتغيرات أو البدائل النظرية التي يعتقد أن لها علاقة (أو تؤثر) على جودة الإفصاح المحاسبي.

فقد ركزت بعض الدراسات على منفعة ما يقدمه هذا الأخير للأطراف المستفيدة من خدمات، من خلال قدرته في مقابلة احتياجات مستخدمي المعلومات، حيث أشارت دراسة إبراهيم سعادة لجودة الإفصاح وفقا لهذا الاتجاه بأنه:"قدرة الرسالة الإعلامية التي يحملها على إشباع احتياجات متلقي المعلومات المحاسبية، ويتحدد في الواقع التطبيقي بمطابقة محتويات

[1]- منى أحمد أحمد شميس، مرجع سبق ذكره، ص ص.45-46.

الرسالة الإعلامية للمتطلبات المحددة مسبقا، سواء في صورة متطلبات إجبارية أو متطلبات اختيارية، وبالشكل الذي يفي بمتطلبات الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية[1]".

وهو نفس ما جاءت به دراسة نرمين صبحي بحيث عرفت جودة الإفصاح:"بمنفعة ما يتضمنه من معلومات لمستخدميه، ومدى تلبيته للاحتياجات المعلوماتية لهؤلاء المستخدمين، بما يمكنهم من اتخاذ قرارات اقتصادية قائمة على معرفة ودراية[2]".

بينما ربطت دراسات أخرى مفهوم جودة الإفصاح بجودة المعلومات المحاسبية، مشيرين إلى أن الإفصاح لا يمكنه تحقيق الأهداف المرجوة منه، والتي تتمحور حول غرض أساسي هو منفعة المستخدم متخذ القرار، إلا إذا توافرت في تلك المعلومات مجموعة من الخصائص النوعية، التي تسمح له بالتمييز بين المعلومات الجيدة (الأكثر منفعة) والمعلومات غير الجيدة (الأقل منفعة)[3]، وفي هذا السياق عرفت دراسة (Cuong&ly, 2017) جودة الإفصاح بأنه:"مدى ما تتسم به المعلومات المفصح عنها من معايير فنية للجودة تكسبها قيمة إعلامية كبيرة من وجهة نظر مستخدميها، فالمعلومات الجيدة هي التي تكون على درجة عالية من الملاءمة والمصداقية بما يعكس اكتمال محتواها، بالإضافة إلى قابليتها للمقارنة، التحقق، الفهم، والتوقيت المناسب التي تحسن من منفعة استخدامها[4]". فكلما اتسمت المعلومات بمستوى عال من (الملائمة، الموثوقية، قابلة الفهم، قابلة المقارنة، قابلية التحقق، الوقتية) كلما زادت مستويات المنفعة، الشفافية، الدقة، الكفاءة، الفعالية، التنبؤ كمؤشرات لجودة الإفصاح المحاسبي[5].

في حين اعتمدت دراسات أخرى على كمية الإفصاح كمؤشر للحكم على جودته، مرجحين إلى أنه كلما اشتمل الإفصاح على معلومات أكثر، كلما زادت فائدته وقدرته على توفير المعلومات الكافية لمقابلة احتياجات مستخدمي المعلومات المحاسبية مقارنة بالإفصاح الموجز، وفي هذا الصدد اعتبرته دراسة (Battie et al, 2004) بأنه دالة لكم الإفصاح ترتبط بأربعة عناصر أساسية (الانتشار: عدد الموضوعات الأساسية والفرعية المفصح عنها؛ البعد الزمني للمعلومات: تاريخية،

[1]– طارق إبراهيم سعادة، إطار مقترح لقياس وتقييم جودة الإفصاح المحاسبي في ضوء المبادئ الحاكمة وآليات القياس ومحددات التطوير (دراسة تحليلية)، مجلة الفكر المحاسبي، كلية التجارة، جامعة عين شمس، مصر، المجلد 23، العدد 2، يوليو 2019، ص.13.

[2]- نرمين صبحي محمد حسن، قياس آثار معايير جودة الإفصاح المحاسبي عن مخاطر منشآت الأعمال وانعكاساتها على تكلفة رأس المال، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية التجارة، جامعة القاهرة، مصر، 2013، ص.66.

[3]– محمد مطر، موسى السويطي، التأصيل النظري للممارسات المهنية المحاسبية في مجالات القياس، العرض، الإفصاح، ط 3، عمان، الأردن: دار وائل للنشر، 2012، ص.330.

[4]- Nguyen Thanh Cuong, Do Thi Ly, Measuring and Assessing the Quality of Information on the Annual Reports: The Case of Seafood's Companies Listed on the Vietnam Stock Market, International Research Journal of Finance and Economics, Issue 160, 2017, PP.27-30.

[5]- Syriyama Kanthi Hearth, Norah Albarqi, Financial Reporting Quality : A Literature Review, International Journal of Business Management and Commerce, Vol 02, N° 02, 2017, PP.2-4.

مستقبلية، أم غير محددة بفترة؛ البعد المالي للمعلومات: مالية، غير مالية؛ بعد نوع القياس: معلومات كمية أو وصفية)[1]، وهو نفس ما جاءت به دراسة(Brown) والتي أكدت أن جودة الإفصاح تتوقف على الدقة، الوقتية، وكمية المعلومات المقدمة[2].

بينما اعتبرت دراسة (Beretta et al, 2008) أن الإفصاح الجيد هو الذي يحسن من قدرة المحللين على تقييم أداء الشركة وقدرتها في خلق القيمة، وبالتالي تدعيم التوصل لتنبؤات مستقبلية أفضل، وفي هذا الإطار أشارت إلى أن تحديد مفهوم الجودة يجب أن يكون على أساس مؤشر متعدد الأبعاد، وأنها لا تتحدد بكم المعلومات (البنود) المفصح عنها فقط، فقد تفصح الشركات عن بنود أكثر ولكنها تفتقر لخصائص أساسية تفقدها مواصفات الجودة، لذلك يجب أن يركز الإفصاح على (طبيعة المعلومات المفصح عنها؟ وكيف تم الإفصاح عنها؟) بمعنى أدق **ثراء** أو **كثافة** الإفصاح، ووفقا لذلك فإن جودة الإفصاح تتحدد من خلال بعدين هما (كم الإفصاح، وكثافة الإفصاح)، حيث يعبر كم الإفصاح عن حجم المعلومات (العدد النسبي للبنود) المفصح عنها، والمتعلقة بنموذج أعمال الشركة وإستراتيجية خلق القيمة، أما كثافة الإفصاح فهي تعبر عن اتساع الإفصاح وعمقه، من خلال مدى انتشار وتغطية البنود المفصح عنها لمعلومات مهمة عن المواضيع المتعلقة بالشركة كإستراتيجيتها، هيكلها المالي، هيكلها التنظيمي، الأداء المستقبلي للشركة بجوانبه الاقتصادي، المالي، الاجتماعي، البيئي، الجوانب القانونية ...الخ[3].

وهو ما وافقته دراسة (محاميد، 2015) التي أشارت لجودة الإفصاح بأنها درجة التفصيل التي تكون عندها مفردة المعلومات مطلوب الإفصاح عنها، وأن تغطي درجة التفصيل المطلوبة نوعية المعلومات المطلوبة كمية كانت أم وصفية، مدرجة في حدود نطاق الاعتراف والقياس، أو معلومات ملحقة في الجداول والتفسيرات والإيضاحات والتعريفات والسياسات، إجبارية كانت أم اختيارية. إذ ترى الباحثة أن الأمر لم يعد يقتصر على دراسة الإطار الخارجي للتقارير، والمتمثل بخصائص المعلومات المحاسبية فقط، وإنما تعدى ذلك لدراسة ما تحتويه هذه التقارير من مفردات، وتقييم مدى أهمية هذه المفردات من مفردات معلومات ملائمة، والتي تتصف بدرجة كبيرة نسبيا من التقدير والاجتهاد الشخصي[4].

[1]- Beattie, V; McInnes, W; Fearnley, S, A Methodology for Analysing and Evaluating Narratives in Annual Reports: A Comprehensive Descriptive Profile and Metrics for Disclosure Quality Attributes. Accounting Forum 28(3), 2004, PP.205-236.

[2]- Nasrollah Takhtaei, Zahra Mousavi, Mohammad Tamimi, Determinants of Disclosure Quality: Empirical Evidence from Iran, Asian Journal of Finance & Accounting, Vol 6, N° 02, P.425.

[3]- Beretta, Sergio; Bozzolan, Saverio., Quality versus Quantity: the Case of Forward-looking Disclosure, Journal of Accounting, Auditing, and Finance, 2008, Vol 23, N° 03,PP.9-10.

[4]- ديما رزق المحاميد، أثر متغيرات السوق في كثافة وجودة الإفصاح في التقارير المالية المنشورة لتلبية متطلبات كفاءة السوق المالي: دراسة ميدانية على بعض الشركات المدرجة في بورصة دمشق، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، سوريا، 2015، ص ص.53-54.

وفي اتجاه آخر أشارت دراسة (الصادق، 2005) أن جودة الإفصاح هي مرادف لمفهوم الشفافية في الإفصاح، وفي هذا الخصوص يقصد بالجودة قدرة التقارير على تمكين مستخدميها أو قارئيها من استخلاص الجوهر الاقتصادي للشركة، ويتحقق ذلك من خلال إفصاح تلك التقارير عن كافة المعلومات الحديثة والموثوق فيها عن أداء الشركة، وضعها المالي، فرص الاستثمار المتاحة لديها، المخاطر التي تحيط بها وسياسات الإدارة في التعامل مع تلك المخاطر، وغيرها من المعلومات التي يحتاجها مستخدمي أو قارئي تلك التقارير لاتخاذ قرارات استثمارية أو تمويلية سليمة[1]. أي بمعنى أدق هو كمية ونوعية المعلومات التي تغطي حدود الإشراف والقياس والمجالات التي تتعدى تلك الحدود، لكي تتيح المعلومات الملائمة لفئات المستخدمين، والمعلومات التي تعطي تلك الفئات صورة صحيحة وواضحة عن عمليات الشركة[2].

ومن وجهة نظر أخرى ترى اللجنة الخاصة بالإبلاغ المالي التابعة للمعهد الأمريكي للمحاسبين القانونين بأن الجودة تعني مدى القدرة على استخدام المعلومات المفصح عنها في مجال التنبؤ ومدى ملاءمة المعلومات للهدف من الحصول عليها، وفي هذا الاتجاه فإن الجودة تتوقف على القدرة التنبؤية للمعلومات، وهو نفس ما أشارت له دراسة(Alinejad et al,2021) التي عرفتها على أنها قدرة التقارير المالية على نقل المعلومات حول عمليات الشركة، وعلى وجه الخصوص التنبؤ بالتدفقات النقدية المتوقعة للمستثمرين[3].

ومن منظور آخر ترى دراسة (Jonas & Blanchet, 2000) أن جودة الإفصاح تبدأ من جودة الربح، وذلك وفقا لمدخل حوكمة الشركات أو ما يعرف بمدخل حماية (المساهم/ المستثمر)، الذي يركز على دور الإفصاح كأداة للإشراف على أداء الإدارة ومساءلتها في ظل عدم تماثل المعلومات بين الإدارة ومختلف أصحاب المصلحة، وبالتالي فإن قيمته (جودته) تتحدد بمدى توفيره لمعلومات مالية كاملة وشفافة غير مصممة لتشويش أو تضليل المساهمين، مما يمكنهم من تقييم أداء الشركة بشكل عام وأداء إدارتها بشكل خاص، ومن ثم حماية حقوقهم[4].

وفي هذا السياق أشارت دراسات عديدة (الفرارجي، 2013، معز أبو عليا، 2022، الطائي والمثنى، Asmar&Abu ali, 2018 ; Alzoubi,2016; Citrawati et al, 2016; Mouselli et al, 2012 ; Katmoon et al, 2017) أن جودة الإفصاح تنطوي على ممارسات أقل لإدارة الأرباح أو ما يعرف بالاستحقاق غير العادي، مستندين في ذلك إلى أن الأرباح يمكن

[1]- زكريا محمد الصادق، إبراهيم السيد عبيد، قياس شفافية الإفصاح في التقارير المالية المنشورة، دراسة ميدانية على الشركات المتداولة في سوق الأوراق المالية المصرية، ورقة قدمت للمؤتمر السنوي الرابع حول الاتجاهات الحديثة للمحاسبة والمراجعة في ظل التغيرات الاقتصادية والتكنولوجية، قسم المحاسبة بكلية التجارة، جامعة القاهرة، مصر، 2005، ص.7.

[2]- عبير عبد الله محمد قريب، أثر التوافق بين المعايير المحاسبية للمؤسسات المالية الاسلامية ومعايير التقارير المالية الدولية في جودة الافصاح المحاسبي: دراسة تطبيقة على الشركات والمؤسسات المالية العاملة بالسودان، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، السودان، 2015، ص.161.

[3]- Alinejad Shahnaz; Fraydoon Rahnamay Rood Poshti;Rezaei Farzin, Investigation of The Information Content of Investors' Emotional Behavior and Financial Reporting Quality with Emphasis on The Role of Capital Structure and Free Float, International Journal of Finance & Managerial Accounting, Vol 6, Nº 21, 2021, P.2.

[4]- أنيسة حرفوش، البدائل النظرية لتقييم جودة التقارير المالية: دراسة تحليلية، مجلة أرصاد للدراسات الاقتصادية والإدارية، جامعة 20 أوت 1955، سكيكدة، الجزائر، مجلد 02، عدد 01، 2019،ص ص.192-194.

تقسيمها إلى أرباح تنطوي على تدفقات نقدية، وأخرى ترتبط بالاستحقاق غير العادي، وترتفع جودة الأرباح وبالتالي جودة الإفصاح كلما انخفض النوع الأخير منها[1].

ويرى أنصار هذا الاتجاه أن جودة المستحقات تعد مؤشرا جيدا لجودة الإفصاح، حيث أن جودة المستحقات تعبر عن مدى انحراف صافي الربح عن التدفقات النقدية من خلال تفسير العلاقة القائمة بين التدفقات النقدية والمستحقات، ما من شأنه أن يكشف عن أي أخطاء أو تجاوزات تحدث أثناء عملية تقدير الأرباح، وذلك لكون أن أساس الاستحقاق يتطلب الكثير من الاجتهاد والتقدير الشخصي أثناء تقييم الأرباح، مما يتيح للإدارة ممارسة إدارة الأرباح والتلاعب بالعديد من المعلومات من أجل الوصول إلى رقم الربح المستهدف[2].

وفي هذا الإطار أشار (Mouselli et al, 2012) في دراستهم إلى أن جودة الإفصاح ترتبط طرديا بجودة الأرباح، حيث أن الشركات التي تحقق مستويات إفصاح ذات جودة عالية تفصح عن أرباح محاسبية عالية الجودة، وتكون أقل ميلا لانتهاج ممارسات إدارة الأرباح مما يعكس جودة مستحقات مرتفعة[3]، وفي هذا الشأن وضح (leuz) أن المستحقات ذات الجودة المنخفضة قد تؤدي إلى ظهور أرباح ولكن لا توفر السيولة اللازمة لإجراء التوزيعات النقدية، كما أنها تؤدي إلى تدفقات نقدية منخفضة تقلل من المحتوى المعلوماتي للأرباح المفصح عنها[4].

وهو نفس ما أكدته دراسة (Gerald & Zhou, 2001) والتي بينت أن إدارة الأرباح تعتمد بدرجة كبيرة على عدم تماثل المعلومات بين إدارة الشركة وأصحاب المصلحة، وبالتالي كلما كان مستوى الإفصاح منخفضا أو يوفر معلومات أقل جودة كلما ضمن المدراء مستوى أعلى من عدم تماثل المعلومات، مما يتيح لهم مرونة أكبر لإتباع الأساليب الانتهازية والتلاعب بالمعلومات المفصح عنها[5].

[1]- بديع الدين ريشو، جودة التقارير المالية العوامل المؤثرة ووسائل القياس– دراسة ميدانية في بيئة الأعمال المصرية، مجلة التجارة والتمويل، كلية التجارة، جامعة طنطا، مصر، المجلد 33، العدد 01، 2013، ص.157.

[2]- أنيسة حرفوش، مرجع سبق ذكره، ص.195.

[3]- Sulaiman Mouselli, Aziz Jaafar , Khaled Hussainey, Accruals Quality Vis-à-Vis Disclosure Quality: Substitutes or Complements?, The British Accounting Review, Vol 44, Nº 01, 2012, P.45.

[4]- عباس حميد يحي التميمي، سطم صالح حسين، تأثير جودة الإبلاغ المالي في سياسات توزيع الأرباح للشركات المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة بغداد، العراق، المجلد 23، العدد 95، 2017، ص.435.

[5]- Gerald J. Lobo, Jian Zhou, Disclosure Quality and Earnings Management , Asia-Pacific Journal of Accounting and Economics, Vol 08 , Nº01, 2001, P.16.

وفي سياق آخر اعتمدت دراستي (ولاء ربيع، 2019؛ Hallgren&Johanss, 2016) على نغمة* الإفصاح المحاسبي كأحد الجوانب للحكم على جودته، وعلى هذا الأساس عرفت جودة الإفصاح:" بمدى استخدام إدارة الشركة لنغمة (صياغة) إفصاح معينة، محايدة، ذات قابلية قراءة عالية، مع كم معلومات مرتفع[1]". فحسب هذا الرأي يحتوي الإفصاح المحاسبي لأغراض عرض الأداء والموقف المالي للشركة على شقين، أحدهما رقمي بما يتضمنه من قيم مالية مطلقة، والآخر وصفي بما يتضمنه من طبيعة نغمة الإفصاح المحاسبي وقابلية التقارير المالية للقراءة من قبل المستخدمين، ويتعين على الإفصاح الوصفي أن يهتم بشرح تقديرات وافتراضات وأحكام المديرين التنفيذيين، لإلقاء الضوء على السياسات المالية والمحاسبية التي يتم إقرارها وتنفيذها، وعليه فإن تحليل المعلومات الوصفية ضمن الإفصاح المحاسبي، يمكن أن يكون طريقة مفيدة يستخدمها المديرين التنفيذيين لتحليل أداء الشركة المالي، كما أنه يمكن أن يقدم معلومات ذات قيمة للمستثمرين تساعدهم في دعم وترشيد قراراتهم الاستثمارية[2].

وأشارت دراسة (Anna, 2016) في هذا الشأن إلى أن استخدام نغمة إفصاح مقنعة يعد وكيل (مفهوم) تقليدي للتلاعب في مجال الإفصاح المحاسبي، والذي يركز على كيفية تعبير الشركات عن نفسها بدلا من التعبير عن ما تعبر عنه، حيث تتعمد الشركات التلاعب بنغمة الإفصاح أو ما يعرف بإدارة الانطباعات*من خلال التحيز في هيكلة التقرير المالي بطريقة معقدة، مع استخدام معلومات أقل إيجازا ووضوحا (محتوى معقد وغير مفهوم)، ولهجة إيجابية متفائلة مع التركيز على استخدام صيغة الفعل المبني للمجهول، وذلك في سبيل خداع أصحاب المصلحة وتزويدهم بتقارير مالية تتضمن معلومات خاطئة أو تغفل الإفصاح عن حقائق جوهرية[3].

ويقوم مديرو الشركات في كثير من الأحيان بإدارة الانطباع الذي ترغب الإدارة في توصيله للمستثمرين حسب ظروف شركاتهم (عدم صياغة الإفصاح المحاسبي بشكل جيد)، ثم إرسال إشارات معينة يرغبون فيها لمستخدمي التقارير المالية لتضليلهم، وذلك من خلال إدارة نغمة المعلومة بالتقارير بنغمة إيجابية، أو بنغمة سلبية حسب ظروف الشركة، فإذا

---

* - ويقصد بها نغمة المعلومات المفصح عنها، وتعني لهجة لفظية تبرز مشاعر المديرين التنفيذيين المعبر عنها في الإفصاح المحاسبي بناء على استخدام الكلمات التي تحمل خصائص إيجابية وسلبية، يتم اختيارها عند الإفصاح عن الأداء المالي الحالي والمستقبلي بالتقارير المالية أو الإفصاحات الدورية المنشورة والتي تؤثر على أصحاب المصلحة إيجابا أو سلبا عند اتخاذ القرارت.

[1]- Anna Hallgren, Determinants of Disclosure Quality : A Study of Environmental Liability Disclosures, Phd thesis, University of Gothenburg, 2016, PP.7-8.

[2]- علاء علي أحمد حسين، قياس تأثير القدرة الإدارية للمديرين التنفيذيين على نغمة الإفصاح المحاسبي وسياسة التوزيعات النقدية: دليلي تطبيقي من البورصة المصرية، مجلة الفكر المحاسبي، جامعة عين شمس، مصر، المجلد 24، العدد 02، 2020ص ص.9-10.

* - ويصطلح عليها أيضا بإدارة نغمة الإفصاح، وتعني قدرة الإدارة على إنشاء صورة جيدة للشركة أو الحفاظ عليها أو استعادتها، دون وجود تغيير حقيقي في أداء تلك الشركة، وذلك من خلال التلاعب بطريقة عرض المعلومات سواء المالية أو غير المالية، باستخدام استراتيجيات تؤكد على الأخبار الجيدة وتعتم على الأخبار السيئة، وهو ما يشوه تصورات أصحاب المصلحة حول أداء الشركة.

[3]- Anna Hallgren, Julia Johanss, Op.-Cit, P.8.

رغبت الشركة في إصدار أسهم جديدة، أو الاندماج مع شركة أخرى أو الاستحواذ على شركة أخرى، فإنها تقوم بإدارة نغمة المعلومة إلى أعلى عن طريق الإفصاح عن الأرباح المستقبلية أو التدفقات النقدية المستقبلية بشكل أفضل مما يؤدي إلى تضليل المستثمرين، حيث تجعل اللهجة الإيجابية غير الحقيقية المستثمرين متفائلين أكثر من اللازم اتجاه كل من سعر السهم والأرباح المحققة وقيمة الشركة، على العكس من ذلك فإذا رغبت إدارة الشركة في الحد من ارتفاع سعر السهم، فإنها تقوم بإدارة نغمة المعلومة بالتقارير المالية إلى أسفل مما يؤدي أيضا إلى تضليل المستثمرين من خلال التأثير على تقييمهم للشركة[1].

وإزاء ما تقدم من طرح لآراء الدراسات المختلفة حول مفهوم جودة الإفصاح المحاسبي، ورغم الاجتهادات الكثيرة من طرف الباحثين كمحاولة لإعطاء تعريف شامل له، يمكن القول أن هذه الدراسات لم توفق في استخلاص تعريف محدد لجودة الإفصاح يغطي مختلف جوانب الجودة، وإنما كل مفهوم اقتصر على تعريف الجودة في حدود المنظور أو السياق الذي يتم من خلاله تقييم الإفصاح، وأن المفاهيم المقترحة لا يمكن اعتبارها بدائل مباشرة لجودة الإفصاح المحاسبي، وإنما هي مفاهيم جزئية تكون في مجملها مفهوما شاملا لجودة الإفصاح المحاسبي.

وبالاستناد لما تم عرضه من قبل الأدبيات المحاسبية يمكن تناول الجودة في الإفصاح بشكل يعطي تصورا كاملا لهذا المفهوم من خلال ما يلي:

- ✓ القدرة على الاستجابة لاحتياجات وتطلعات أصحاب المصلحة (المنفعة المحققة) لاتخاذ قراراتهم المختلفة، وبما يقلل من الفائدة المعلوماتية لطرف على حساب الطرف الآخر؛
- ✓ توافر المواصفات والشروط التي تضمن تحقيق منفعة المعلومات لمتخذي القرارات، وتساعدهم في بناء قاعدة معلوماتية تتسم بالجودة من شأنها تعزيز ثقتهم في ملاءمة محتوى الإفصاح؛
- ✓ توافر الإفصاح على مدى فترة زمنية معقولة فيما يخص مؤشرات الأداء الرئيسية، بما يسمح من تكوين توقعات وتصورات تعكس أداء الشركة في المستقبل؛
- ✓ تحقيق التوازن بين كم المعلومات المفصح عنها وملاءمتها للغرض منها، وبما يخلق قيمة لأصحاب المصلحة؛
- ✓ تحقيق درجة التفصيل في المعلومات المفصح عنها، فلا يجب أن يقتصر الإفصاح على الأرقام المحاسبية فقط، وإنما يجب أن تتنوع الموضوعات والعناصر التي يجب أن يغطيها الإفصاح، بحيث تشمل الموضوعات الرئيسية والفرعية ذات الأهمية النسبية المتعلقة بالشركة، مما يعطي أصحاب المصلحة نظرة متعمقة وشاملة عن الشركة، ويزيد من قدرتهم على فهم أدائها الحالي وتوقع أدائها المستقبلي؛

[1]- ولاء ربيع عبد العظيم أحمد، قياس جودة صياغة الإفصاح المحاسبي للأخبار الجيدة والسيئة بالتقارير المالية والإفصاحات الدورية المنشورة للشركات المتداولة بالبورصة المصرية وأثرها على قيمة الشركة، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية التجارة، جامعة القاهرة، مصر، 2019، ص ص.75-76.

- ✓ تحقيق الشفافية في الإفصاح بشأن كل من (المعاملات والأحداث، المبادئ والطرق المحاسبية، التقديرات والأحكام الشخصية، التنبؤات، الفرص والتهديدات، المخاطر، إدارة المخاطر، الحصول على المعلومات،....الخ)؛
- ✓ البعد عن التحيز والمصلحة الشخصية والتعقيد في اختيار وعرض المعلومات، مع اعتماد لغة واضحة ومعبرة والموازنة في عرض الأحداث الإيجابية والسلبية، وبشكل لا ينطوي على أي محاباة أو تأكيد أو عدم تأكيد، مما يوفر لأصحاب المصلحة رؤيا أوضح لقيمة الشركة؛
- ✓ خلو الإفصاح من الممارسات المحاسبية الانتهازية والخاطئة التي من شأنها تشويش وتضليل أصحاب المصلحة.

2. المتغيرات المستحدثة في بيئة المحاسبة وجودة الإفصاح المحاسبي:

تزايدت أهمية جودة الإفصاح المحاسبي على إثر التغيرات والتطورات التي عرفتها بيئة الأعمال بصفة عامة والبيئة المحاسبية بصفة خاصة، والتي أعطت للإفصاح المحاسبي بعدا آخر من خلال التركيز على مدى كفايته وقدرته في تلبية احتياجات مستخدميه بدلا من اعتباره مجرد وسيلة اتصال بين الشركة وأصحاب المصلحة. وسنركز من خلال هذا الجزء على المتغيرات الثلاثة الآتية والتي تعتبر من وجهة نظرنا أهم المتغيرات التي كان لها أثرا كبيرا في إعادة النظر في مصطلح الإفصاح من حيث شمولية محتواه وواقعية مضمونه وشفافيته بما يعكس جودته.

1.2. حوكمة الشركات وجودة الإفصاح المحاسبي:

أثارت سلسلة الانهيارات والأزمات المالية التي منيت بها الشركات والأسواق المالية العالمية، جدلا واسعا حول الإفصاح المحاسبي ومدى كفاءته في توفير معلومات صحيحة وموثوقة، تعبر بصدق وواقعية عن المعاملات والأحداث المالية للشركات، خاصة وأن السبب وراء هذه الانتكاسات يرجع في أحد جوانبه لتعمد إدارات الشركات تطبيق ممارسات محاسبية معينة في ظل المرونة التي تتيحها المعايير المحاسبية، بهدف تغيير انطباع أصحاب المصلحة عن أدائها من خلال التلاعب بأساليب القياس، العرض، والإفصاح بما يظهر الموقف المالي لها بشكل مخالف عن الوضع الحقيقي لها، ومن جانب آخر افتقار أنظمة الرقابة بهذه الشركات من (مجلس إدارة، اللجان التابعة له،...الخ) للكفاءة والفعالية اللازمة والممارسات الإدارية السليمة، فضلا عن غياب السلوك الأخلاقي والمهني لشركات التدقيق وغيرهم من الأطراف ذات العلاقة، وتواطؤهم المتعمد مع الإدارة في إغفال الكثير من الحقائق الجوهرية وإدارة الإفصاح بما يعكس نتائج جيدة.

وعلى ضوء ما سبق اتجهت العديد من المنظمات والهيئات الدولية نحو البحث المتعمق في سبيل إيجاد حلول للحد من التصرفات الانتهازية والممارسات اللاأخلاقية لإدارات الشركات وإرساء معايير النزاهة والشفافية في المعلومات المفصح عنها، فاتجهت الأنظار نحو ما يعرف بحوكمة الشركات بنموذجها المتجدد الذي يهدف لتحقيق مزيد من الشفافية في الإدارة وتنظيم العلاقة بين فئات المجتمع المالي، بما يضفي مصداقية أكثر على نوعية وجودة الإفصاح المحاسبي، خاصة بعد أن تبين أن غياب مفاهيم الحوكمة داخل الشركات يمكن القائمين عليها من الداخل سواء مجلس الإدارة أو مدراء أو عاملين من

تفضيل مصلحتهم الشخصية على حساب مصلحة أصحاب المصلحة الآخرين، كما أن الشركات التي تضعف فيها أساليب الحوكمة تكون أكثر عرضة لنتائج وخيمة تفوق بكثير مجرد الفضائح في الأزمات المالية[1].

ويقصد بحوكمة الشركات:"مختلف الآليات التنظيمية التي لها القدرة على تحديد صلاحيات المسيرين والتأثير على قراراتهم"، وبعبارة أخرى، هي الميكانيزمات التي تحكم سلوكهم وتحد من السلطة التقديرية لهم[2]، ومن المنظور المحاسبي يشير مفهوم الحوكمة لـ:"مجموع الإجراءات والضوابط والمعايير المحاسبية التي تفرض على الشركات لحماية أموال المستثمرين، خاصة تلك المتعلقة بالشفافية والإفصاح عن الموقف المالي، والتي من شأنها توفير مقومات حماية أموال المستثمرين وحصولهم على العوائد المناسبة وضمان عدم استخدام أموالهم في مجالات أو استثمارات غير آمنة وعدم استغلالها من قبل الإدارة لتحقيق منافع خاصة"[3].

والملاحظ من هذه التعاريف أنها ركزت على أن عملية التسيير قد تتأثر في كثير من الأحيان بأهداف الإدارة الخاصة، مما يدفعها لاستخدام ممارسات وأساليب انتهازية تهدف من خلالها لاستغلال، توظيف، وعرض المعلومات التي بحوزتها بطريقة مغايرة للواقع، وهو ما قد يضر بمصالح الأطراف الأخرى، وعلى هذا الأساس فإن الحوكمة هي ذلك النظام الذي يؤسس للممارسات السليمة والامتثال للأنظمة بما يحقق الشفافية والوضوح في المعاملات، ويضبط سلوكيات الإدارة من خلال تفعيل آليات الرقابة والمساءلة بالشكل الذي يحد من استغلال السلطة في غير مصلحة أصحاب المصلحة، كما يعمل على توفير المعلومات الضرورية من خلال تفعيل آلية الإفصاح بالشكل الصحيح مما يقلل من احتكار المعلومات في يد الإدارة، ويحقق التوازن بينها وبين مصالح الأطراف الأخرى.

وقد كان لتطبيق أو اعتماد حوكمة الشركات نقلة نوعية في جانب جودة الإفصاح المحاسبي، إذ يعد هذا الأخير مطلباً أساسياً أفرزته ضروريات الحوكمة، لأن تحقيق الهدف الأساسي من أنظمة حوكمة الشركات هو الحفاظ على مصالح المساهمين وكذلك الأطراف الأخرى، وعلى هذا الأساس فإن كل شركة ملزمة قانونا بإعطاء معلومات ضرورية، صادقة وكافية لكل المتعاملين، وعلى العكس من ذلك فإن إخفاء المعلومات أو عرض معلومات مضللة يعد إجهاضاً لمتطلبات الحوكمة[4].

---

[1]- علي عبد الغني اللايذ، يونس عليان الشوبكي، يوسف نيسان الحمدان، أثر تطبيق قواعد حوكمة الشركات على جودة التقارير المالية، مجلة التقني، الجامعة التقنية الوسطى، العراق، المجلد 26، العدد 04، 2013، ص.99.

[2]- Pierre Caban, Manuel de la gouvernance d'entreprise : les meilleurs pratique pour créer de la valeur, 2ème édition, Eyrolles édition, 2018, P.43.

[3]- عدنان حيدر درويش، حوكمة الشركات ودور مجلس الإدارة، اتحاد المصارف العربية، بيروت، 2007، ص.22.

[4]- قاضي فاطمة الزهراء، أثر تطبيق مبادئ حوكمة الشركات على جودة الإفصاح المحاسبي، مجلة الدراسات المحاسبية والمالية المتقدمة، جامعة الجلفة، المجلد 04، العدد 02، 2020، ص.14.

ومن خلال تحليل أهم ما جاءت به حوكمة الشركات من مفاهيم، إجراءات، آليات وضوابط يمكن القول أنها ركزت على أهم العوامل التي تعتبر ضرورية في تحقيق جودة الإفصاح المحاسبي والتي يمكن إجمالها فيما يلي:

أ. **التركيز على طبيعة المعلومات المفصح عنها ومدى ثراء الإفصاح المحاسبي بمعلومات تخلق قيمة مضافة لدى أصحاب المصلحة**، وذلك ضمن المبدأ الخامس من مبادئها الصادرة عن منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية والمتعلق بـ" الإفصاح والشفافية "، حيث أكدت على ضرورة أن يشتمل الإفصاح على كافة المسائل الهامة والجوهرية المتصلة بالشركة، وأن لا يقتصر على المعلومات الكمية أو المالية فقط، إذ يجب أن يدعم الإفصاح المالي بإفصاح وصفي يعكس خلفية الإدارة في الإفصاح عن هذه المعلومات، ويمكن أصحاب المصلحة من تقييم أدائها بصورة موضوعية، ومن أهم المعلومات التي تم التركيز عليها ما يلي[1]:

- المعلومات المتعلقة بالشركة (أهدافها، رؤيتها، أدائها، موقفها المالي، وغيرها من النتائج المالية الضرورية)؛
- المعلومات المتعلقة بهيكل الملكية وحقوق التصويت؛
- المعلومات غير المالية والمتعلقة بـ المخاطر المتوقعة، سياسات إدارة المخاطر، السياسات المحاسبية، المسؤولية المجتمعية، البيئية،...الخ
- المعلومات المتعلقة بهيكل وأسلوب ممارسة السلطة في الشركة؛
- المعلومات المتعلقة بالمعاملات مع الأطراف ذات العلاقة؛
- المعلومات المتعلقة بهياكل وسياسات حوكمة الشركات.

وبالنظر لما تم تناوله ضمن هذا المبدأ يمكن القول أن حوكمة الشركات عززت مفهوم جودة الإفصاح المحاسبي من خلال عدة نقاط:

- كم المعلومات والتي تعني ضرورة التوسع في عرض المعلومات المفصح عنها، بحيث تغطي أو تشمل مختلف الموضوعات الضرورية ذات الصلة بالشركة أو بمعنى أدق عدم التقيد بالإفصاح الإلزامي فقط، والتوجه نحو اعتماد الإفصاح الاختياري الذي يسمح بتوفير معلومات كافية لبناء التوقعات واتخاذ القرارات المناسبة؛
- نوع المعلومات الواجب الإفصاح عنها، حيث يجب أن تتضمن معلومات تسمح لمختلف أصحاب المصلحة من تحديد نمط التسيير داخل الشركة وحجم المخاطر المتوقعة؛
- ضرورة توفير القابلية للقراءة والفهم الجيد للأرقام المحاسبية المفصح عنها من خلال توفير معلومات تفسيرية وتوضيحية مكملة لها؛

[1]- منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ، مبادئ حوكمة الشركات، 2004، ص ص. 26-31. متوفر على الموقع: httP.s://www.oecd.org/daf/ca/corporategovernanceprincip.les/35032070.P.df ، بتاريخ: 2023/03/02

– إعداد المعلومات وفقا لمعايير محاسبية عالية الجودة مع مراجعتها من طرف هيئة خارجية مستقلة وتوفير قنوات متخصصة لنشر المعلومات لتمكين مختلف أصحاب المصلحة من الحصول عليها في الوقت المناسب وبكلفة منخفضة.

ب. **تهيئة وتوفير الظروف المناسبة والتي من شأنها تحسين بيئة الإفصاح المحاسبي، وذلك من خلال**[1]:

– إعداد المعلومات المحاسبية والإفصاح عنها وفقا لمعايير مالية ومحاسبية عالية الجودة ومعترف بها دوليا، مع التأكد من فهم هذه المعايير وحسن استخدامها والعدالة في تطبيقها؛

– تعزيز الفعالية والنزاهة في الأداء من خلال التركيز على مفهوم المساءلة وربطه بالشفافية، فالشفافية تعمل كوسيلة لتسهيل عمليات المراقبة مما يعزز من المساءلة عبر توفير رؤية شاملة وواضحة، وفي المقابل، يعزز مفهوم المساءلة من الشفافية من خلال بث الطمأنينة لدى المستخدمين بشأن إمكانية محاسبة جميع المشاركين في العمليات المالية وتقاريرها، مما يشعرهم بالثقة لإدراكهم أن يوجد مساءلة فورية وتبرير شاف لجميع الأفعال والقرارات المتخذة؛

– تعزيز معايير السلوك الأخلاقي في جميع جوانب العمل المحاسبي، بما في ذلك الالتزام بالمبادئ الأخلاقية وضمان الدقة في الإجراءات المحاسبية؛

– تشجيع السلوك المسؤول وخلق بيئة مناسبة تشجع على الإبلاغ عن أي مخالفات وتصرفات انتهازية في الوقت المناسب مما يضمن سلامة المعلومات المحاسبية ونزاهتها.

ج. **تفعيل دور هيكل حوكمة الشركات* ضمن نظام إعداد ومتابعة التقارير المالية**،مما يؤدي للتضييق على الإدارة ويحد من سلطتها في إدارة الإفصاح بما يخدم مصالحها الذاتية، ويكفل ضمان الالتزام بالإفصاح عن معلومات محاسبية بمعايير الجودة اللازمة[2]، ويسهم في تحسين جودة واستدامة الإفصاح عن المعلومات من خلال[3]:

– تحقيق التوازن بين مصالح الأطراف المختلفة بتوجيه الإدارة نحو اتخاذ القرارات المناسبة؛

– تعزيز مساءلة مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية اتجاه مختلف أصحاب المصلحة مما يشجع على تقديم معلومات محاسبية دقيقة وشاملة؛

---

[1]– بحوث وأوراق عمل المؤتمر العربية الأول حول التدقيق الداخلي في إطار حوكمة الشركات: تدقيق الشركات، تدقيق المصارف والمؤسسات المالية، تدقيق الشركات الصناعية، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، 2005، ص.22.

*- هيكل حوكمة الشركات: ويقصد به مختلف آليات حوكمة الشركات ممثلة في مجلس الإدارة ومختلف لجانه، التدقيق الداخلي، التدقيق الخارجي، هيكل الملكية، ...الخ، والتي من شأنها توجيه، ترشيد، والرقابة على إدارة الشركة في سبيل اتخاذ القرارات التي تخدم مصالح كل الأطراف ذات المصلحة.

[2]- عبد الفتاح سعيد توفيق أحمد، العلاقة بين آليات حوكمة الشركات ومؤشرات جودة التقارير المالية: دراسة امبريقية، مجلة البحوث التجارية، كلية التجارة، جامعة الزقازيق، مصر، المجلد 41، العدد 04، ص.101.

[3]- Voir :Karam Saïd, L'influence de la Gouvernance D'entreprise Sur la Performance Financière : Une Application Aux P.ME Marocaines Non Cotées En Bourse, Thèse de Doctorat, Faculté des Sciences Juridique, Economique et Sociales, Université Cadi Ayyad, Marrakech, Maroc, 2013, P.53; Et Ahmed Mohsen Al-Baidhani, The Role Of Audit Committee In Corporate Governance: Descriptive Study, University Putra, Malaysia, August 26, 2014, P.15-16.

- تعزيز الشفافية من خلال الإشراف على عمليات إدارة الإفصاح والمعلومات بشكل يتيح لمختلف أصحاب المصلحة فهم الأداء المالي والأوضاع المالية بشكل أفضل؛
- تعزيز تدقيق الحسابات من خلال تنسيق الجهود بين لجان التدقيق والمدقق الخارجي بما يسمح من الحد من إساءة استخدام المرونة التي تمنحها المعايير المحاسبية، بالإضافة إلى اكتشاف الأخطاء المحتملة ومعالجتها في الوقت المناسب؛
- تقدير وإدارة المخاطر المحاسبية بشكل منهجي مما يسمح بمواجهة المشاكل المحتملة مستقبلا؛
- ضمان الامتثال لمعايير ولوائح العمل المحاسبي ومعايير الإفصاح المعمول بها بشكل دقيق ومنهجي مما يسهم في تحسين مستويات الإفصاح المحاسبي.

ويؤدي هيكل الحوكمة الكفؤ** دورا حيويا في استعادة البيئة المعلوماتية المثالية التي تنخفض بها درجة عدم تماثل المعلومات وحالة عدم التأكد ويجعل الإفصاحات النصية بسيطة وقابلة للقراءة[1]، وفي هذا الصدد أكدت الدراسات السابقة (Han et al, 2014 ; Hagendorff & Srivastav, 2016) أن المستثمرين في الغالب يميلون لاستثمار أموالهم في الشركات التي تتمتع بآليات حوكمة فعالة، لأنها توفر لهم حماية فعالة وتعزز من قيمة الشركة، في حين أن الشركات التي تفتقر لآليات حوكمة فعالة قد تجعل مستثمريها عرضة لخسارة أموالهم نظرا لعدم تماثل المعلومات بسبب عدم أمانة الإفصاح[2].

وفي هذا الشأن أشارت الدراسات (Karamanou & Vafeas, 2005; Ben Ali, 2008 ; Alagla,2019; Altawalbeh, 2020; Alyousef & alsughayer, 2021) أن هيكل الحوكمة الجيد يتحدد بمدى توافر آلياته لمجموعة من العوامل والمحددات وبخصائص معينة (كالاستقلالية، الخبرة، هيكل الملكية...الخ)*، والتي تعزز من أداء مهامه الرقابية وتحد من سلوك الإدارة في حجب المعلومات مما يؤدي لتحسين جودة الإفصاح المحاسبي. وفقا لما يلي[3]:

**- كفاءة هيكل حوكمة الشركات: مدى قدرة الآليات المكونة لنظام حوكمة معين والمتبع في شركة معينة على تحقيق أقصى حماية لمصالح المساهمين وباقي الأطراف من خلال التحكم في سلوك المديرين لتحقيق مستوى جيد من الأداء وضمان استمرارية الشركة.لمزيد من المعلومات متوفر على الموقع :httP.s://dsP.ace.univ-ouargla.dz/jsP.ui/bitstream/123456789/26416/1/OUELAA-Amina.P.df، بتاريخ:2023/04/15.

[1]-أميرة حامد السيد حامد، أثر حوكمة الشركات على العلاقة بين قابلية الإفصاحات النصية للقراءة وجذب الاستثمار الأجنبي: دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة بالبورصة المصرية، المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والتجارية، كلية التجارة، جامعة دمياط، مصر، المجلد 04، العدد 02، الجزء 02، 2023،ص.441.

[2]- نقلا عن أيمن عطوة عزازي سليم، مؤمن فرحات السيد محمد، أثر آليات حوكمة الشركات على مستوى الإفصاح عن معلومات النظرة المستقبلية : دراسة اختبارية على شركات المساهمة المصرية، المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والتجارية، كلية التجارة، جامعة دمياط، مصر، المجلد 02، العدد 02، الجزء 02، 2023، ص.568.

*- بالنسبة لخصائص المحددة لكفاءة هيكل حوكمة الشركات سيتم التطرق إليها بنوع من التفصيل ضمن المبحث الثاني من الفصل الثاني.

[3]- Check :Irene Karamanou, Nikos Vafeas, The Association between Corporate Boards, Audit Committees, and Management Earnings Forecasts: An Empirical Analysis, Journal of Accounting Research, Vol 43, Nº 03, Jun 2005,PP.453-48; Et Chiraz Ben Ali, Disclosure quality and corporate governance: Evidence from the French Stock Market, La Comptabilité, Le Contrôle Et L'audit Entre Changement Et Stabilité, 29ème congrès de l'Association Francophone de Comptabilité, 28- 30 mai 2008, PP. 1-37. Disponible sur : httP.s://shs.hal.science/halshs-00522350/file/P.153.P.df, vue le: 12/04/2023.

– **الاستقلالية**: التأكيد على وجود عدد منصف من الأعضاء المستقلين ضمن هيكل حوكمة الشركات، وذلك لضمان الحياد في القيام بمهامهم دون التحيز لأي طرف، فضلا عن ضمان خضوع خطط وسياسات الإدارة لنقد موضوعي بعيدا عن أي ضغوطات أو تواطؤ يمكن أن يمارس من طرف إدارة الشركة؛

– **الخبرة والكفاءة**: التأكيد على ضرورة توافر الحد الأدنى من الأعضاء المؤهلين علميا وعمليا ضمن هيكل حوكمة الشركات ذوي الكفاءة والمؤهلات الكافية في مختلف الأمور المرتبطة بمجال أعمال الشركة، لاسيما المالية والمحاسبية منها مما يخول لهم القدرة على ممارسة مسؤولياتهم بكفاءة وفعالية، ويساعدهم في فهم وتفسير مختلف القرارات المتخذة من قبل إدارة الشركة، خاصة تلك المتعلقة بالتغير في السياسات المحاسبية، التغير في التقديرات المحاسبية...الخ؛

– **الحجم الأمثل**: التأكيد على الحجم المثالي أو الأنسب للأعضاء ضمن هيكل حوكمة الشركات بما يضمن احتوائه أعضاء ذوي خلفيات علمية وعملية متنوعة، كما يسمح بضمان التنسيق والاتصال الفعال فيما بينهم مما يعزز من أداء مهامهم الرقابية بطريقة أكثر كفاءة؛

– **دورية الاجتماعات**: التأكيد على دورية ممارسة أعضاء هيكل حوكمة الشركات لمهامهم بصفة منتظمة ووتيرة مرحلية، حتى تكون لديهم القدرة على متابعة أداء الإدارة والاضطلاع بكل المستجدات مما يضمن الرقابة في وقتها، ويتيح لهم الوقت الكافي في تحليل ومناقشة القرارات المتخذة خاصة تلك المتعلقة بإعداد التقارير المالية.

– **الملكية الإدارية**: أن يمتلك أعضاء هيكل حوكمة الشركة لعدد مناسب من أسهم الشركة، مما يكسبهم صفة المساهمين ويجعلهم يتصرفون بمسؤولية نتيجة تقارب مصالحهم مع مصالح المساهمين، ويولد لديهم الحافز لزيادة الرقابة على الإدارة التنفيذية مع زيادة نسبة ملكية الأسهم في الشركة، مما يحد من التلاعب بالمعلومات المفصح عنها وإدارتها وفقا لمصالح الإدارة الشخصية أو لصالح فئة معينة[1].

د. **التأكيد على أهمية جودة الإفصاح المحاسبي في ضمان التطبيق السليم لحوكمة الشركات**: فقد أشار ذات المبدأ إلى أن نظم الإفصاح القوية تعد بمثابة سمة أساسية من سمات أساليب متابعة الشركات المستندة إلى قوى السوق، وهي أيضا على جانب كبير من الأهمية بالنسبة لقدرة المساهمين على ممارسة حقوقهم التصويتية، حيث تشير تجارب الدول التي توجد بها أسواق كبيرة وفعالة لحقوق الملكية إلى أن الإفصاح يمكن أن يمثل أداة قوية للتأثير على سلوك الشركات وحماية المستثمرين، كما أن نظم الإفصاح القوية تساعد على جذب رؤوس الأموال والحفاظ على الثقة في أسواق رأس المال، إذ يطالب المساهمون والمستثمرون المرتقبون الحصول على المعلومات الشركة، والتي تتسم بدرجة مرتفعة من المصداقية والقابلية للمقارنة مع البيانات الأخرى المناظرة، وبدرجة التفصيل الكافية التي تمكنهم من تقييم مدى كفاءة الإدارة، كما تمكنهم من

[1]- ضحى أبو الحسن الشاذلي النمكي، أثر تفعيل آليات حوكمة الشركات على ممارسات إدارة الأرباح من خلال الأنشطة التشغيلية: دراسة نظرية وتطبيقية، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية التجارة، جامعة طنطا، مصر، 2020، ص.14.

اتخاذ قرارات مستندة إلى المعلومات الكافية بشأن تقييم الشركة وحقوق الملكية وحقوق التصويت لفئات الأسهم المختلفة بها. فالمعلومات غير الكافية أو غير الواضحة قد تعوق قدرة الأسواق على العمل، كما أنها قد تسفر عن ارتفاع التكلفة الرأسمالية وعن سوء تخصيص الموارد[1].

ويعد الإفصاح الجيد من العناصر الحاسمة في إطار حوكمة الشركات لأنه يوفر الأساس لاتخاذ قرارات رشيدة من قبل المساهمين وأصحاب المصلحة والمستثمرين فيما يتعلق بتخصيص رأس المال ومعاملات الشركات ومراقبة الأداء المالي، ومن ثم فإنه لا يخدم المستثمرين فحسب، بل يساعد المنظمين في الحفاظ على ثقة السوق واستقرار النظام، كما أنه يعتبر جزءا لا يتجزأ من نظام حوكمة الشركات حيث أن الشفافية العالية والإفصاح الأفضل يقللان من عدم تناسق المعلومات بين إدارة الشركة وأصحاب المصلحة الماليين، مما يخفف من مشكلة الوكالة في حوكمة الشركات. فوفقا للنظرية الاقتصادية، فإن الحد من عدم تناسق المعلومات من خلال المزيد من الإفصاحات المالية الطوعية فيسوق الأوراق المالية يزيد من سيولة الأسهم ويقلل من تكلفة رأس المال.

ومن وجهة نظر الوكالة، يتوقع منا لمدراء الذين يتجنبون المخاطرة أن يتصرفوا بشكل انتهازي على حساب مصالح المساهمين وغيرهم من أصحاب المصلحة، وهذا يثير مسألة كيفية مساءلة الإدارة وعملية إدارة الشركة بشكل أكثر شفافية[2].

وعلى هذا الأساس فإنه لابد من توفر إطار يضمن لمختلف أصحاب المصلحة الحصول على القدر الكاف والملائم من المعلومات التي تساهم في تقليص حدة المشاكل المترتبة عن انفصال الملكية وعدم تماثل المعلومات، ويساعد في تعظيم منفعة إدارة الشركة دون الإضرار بمصالح الأطراف الأخرى، وهذا لا يتحقق إلا في وجود مستوى معين من الإفصاح المحاسبي بشروط وخصائص معينة، فعندما تكون المعلومات متاحة لكافة أصحاب المصلحة وبقدر متوازن تصبح عمليات تقييم أداء الشركة فاعلة وذات كفاءة، وتساهم بشكل دقيق في تحديد القيمة العادلة لها، مما يجعل قرار الاستثمار فيها من عدمه مبنيا على قواعد وأسس سليمة بعيدة عن أي تجاوزات أو تصرفات انتهازية[3].

---

[1]- منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ، مبادئ حوكمة الشركات، 2004، ص 26. متوفر على الموقع:
httP.s://www.oecd.org/daf/ca/corP.orategovernanceP.rinciP.les/35032070.P.df، بتاريخ: 2023/04/20.

[2]- Benjamin Fung, The Demand and Need for Transparency and Disclosure in Corporate Governance, Universal Journal of Management, Vol 2, Issue 2, 2014, P.76.

[3]- حمادي نبيل، أثر تطبيق الحوكمة على جودة المراجعة المالية: دراسة حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، الجزائر، 2012، ص ص.117 – 119.

ويمكن ذكر أهم مجالات مساهمة جودة الإفصاح المحاسبي في تطبيق حوكمة الشركات فيما يلي[1]:

- **الانضباط**: يعني الانضباط إتباع السلوك الأخلاقي المناسب وتحقيق التوازن في تحقيق مصالح جميع الأطراف، ولا يتحقق ذلك إلا في وجود إفصاح جيد يعكس مختلف السياسات والطرق المحاسبية وأي تغييرات بها لأي سبب من الأسباب، ودون تغليب مصلحة طرف على الأطراف الأخرى؛

- **الشفافية**: يوجد ربط مابين الشفافية والمساءلة والإفصاح، وأصبح من المؤكد أن الشفافية أو وضوح السياسة من شأنه أن يحسن من إمكانية التنبؤ ومن ثم كفاءة القرارات الإدارية، لأن الشفافية تجعل المختصين أكثر حرصا على تحمل مسؤولياتهم وتشجعهم على إجراء التعديلات اللازمة في الوقت المناسب، والشفافية وسيلة لتقوية المساءلة المحاسبية والنظم الداخلية والحوكمة الجيدة، فعندما تكون القرارات مرتبة وقابلة للفهم فإن تكاليف المتابعة ستكون أقل بحيث يسهل متابعة الشركة من قبل جميع الأطراف ذات العلاقة، ولا يمكن أن تكون يوجد شفافية ما لم تكن يوجد درجة إفصاح عالية؛

- **المساءلة**: ترتكز خاصية المساءلة على تقييم أعمال كل من مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية بهدف محاسبتهم عن القرارات المتخذة في الشركة، فضلا عن نتائج تلك القرارات، لذا فإن وجود الإفصاح المحاسبي الشفاف في عرض المعلومات المحاسبية سيعزز من إمكانية تقييم القرارات المالية والإدارية المتخذة من قبل القائمين بأعمال الشركة، ومن ثم إمكانية مساءلة ومحاسبة متخذيها في ضوء تلك التقييمات، وهذا بدوره سيدعم الحوكمة في تلك الشركات بتحقيق الرقابة على إدارتها؛

- **المسؤولية**: تتمثل هذه الخاصية بالصلاحيات الممنوحة وتفويض السلطات في الشركة، وهي بذلك تكون مرتبطة بصورة مباشرة بخاصية المساءلة لتحديد ومعاقبة المدراء عن سوء الإدارة، والإفصاح الجيد يعمل على تدعيم هذه الخاصية بتحديد مراكز المسؤولية من خلال إظهار نتائج المسؤولية بصورة معلومات محاسبية معدة ومنتجة وفقا لتلك النتائج؛

- **العدالة**: وتعني احترام حقوق المجموعات من أصحاب المصلحة في الشركة، والإفصاح الجيد يعمل على تدعيم هذه الخاصية من خلال توفير المعلومات بصورة تفصيلية لمختلف الأطراف وبطريقة متوازنة؛

- **المسؤولية الاجتماعية**: ومعنى ذلك أن مسؤولية الشركة تتعدى الحدود المالية لها، وأنها مطالبة اتجاه المجتمع باعتباره أحد أصحاب المصلحة بعلاقة تقوم على المصداقية والحرص على تحقيق المصالح المشتركة، وهذا لا يتحقق إلا في وجود مستوى من الإفصاح الجيد الذي يعكس اتجاهات ونوايا الشركة اتجاه المجتمع المحيط بها من خلال التوسع في الإفصاح ليشمل سياساتها الاجتماعية والبيئية وبطريقة غير مضللة وبما لا يؤدي للإضرار بهم.

[1]-عوض خلف دلف العيساوي، صدام محمد محمود الحيالي، علي إبراهيم حسين الكسب، دور الإفصاح المحاسبي في حوكمة الشركات، مجلة تكريت للعوم الإدارية والاقتصادية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة تكريت، العراق، المجلد 4، العدد 11، 2008، ص ص.140- 141.

في ضوء ما تقدم أعلاه يمكن القول أن الاهتمام بممارسات حوكمة الشركات أعطى لجودة الإفصاح المحاسبي أهمية بالغة على مستوى بيئة الأعمال، إذ يعد هذا الأخير مؤشرا هاما لمستوى تطبيق الحوكمة سواء على مستوى الشركة أو على مستوى الاقتصاد ككل، ففي الوقت الذي أكد فيه إطار حوكمة الشركات على ضرورة توفير البيئة المناسبة لتعزيز جودة الإفصاح المحاسبي من خلال فرض سياسات واضحة وصارمة، تهدف إلى توجيه الإدارة نحو انتهاج السلوك الأخلاقي والابتعاد عن أي ممارسات احتيالية من شأنها زعزعة ثقة أصحاب المصلحة والإضرار بهم، نجد أن الإفصاح الجيد يشكل معيارا لا غنى عنه لتحقيق الحوكمة الجيدة حيث تعني جودته انعكاسا مباشرا لتشغيل آليات الحوكمة بكفاءة وفعالية، فمن أجل رصد وتقييم أداء الإدارة يلزم وجود درجة كافية ومستوى عال من الإفصاح الدقيق وفي الوقت المناسب عن كافة المعلومات الجوهرية التي تخدم أصحاب المصلحة، وتساعدهم في فهم وتحليل الأهداف الإستراتيجية للشركة وطريقة تسييرها، هذا من جهة، ومن جهة أخرى اشتمال مفهوم الحوكمة على مبادئ أخرى كالمعاملة العادلة للمساهمين، مسؤوليات مجلس الإدارة وما إلى ذلك، والتي يتأثر تفعيلها إلى حد كبير بدرجة الإفصاح وجودته في الشركة.

2.2. الممارسات المحاسبية الخاطئة وجودة الإفصاح المحاسبي:

لعبت الممارسات المحاسبية الخاطئة دورا محوريا في بروز جودة الإفصاح المحاسبي على رأس اهتمامات الباحثين والأكاديميين في المجال المحاسبي، وأثارت تساؤلات عديدة لدى مستخدمي التقارير المالية تتعلق بـ "نوعية الإفصاح المحاسبي، وهل يتمتع بخصائص الجودة الكافية التي تخلق قيمة مضافة لمستخدميه؟"، لاسيما بعدما كشفت الإخفاقات التي منيت بها العديد من الشركات ما كان مخفيا عن الأنظار، ففي الوقت الذي كانت فيه إدارات الشركات توهم أصحاب المصلحة بتوفير المعلومات اللازمة عن الشركة، اتضح أنها كانت تقوم بإدارة الإفصاح والتلاعب بالمعلومات وتحريفها عن مدلولها الصحيح والدقيق بما يعكس أرقام محاسبية مغايرة للواقع، خاصة تلك المتعلقة بالأرباح من خلال انتهاج بعض الممارسات والأساليب الاحتيالية.

ويقصد بالممارسات المحاسبية الخاطئة* كل تدخل متعمد من جانب الإدارة لإظهار التقارير المالية للشركة بشكل معين يختلف عن الواقع، بغرض توجيه قرارات مستخدميها نحو اتجاه معين غير الاتجاه الذي كانوا سيسلكونه لو سارت الأمور في اتجاهها الطبيعي[1]، وقد اصطلح على هذه الممارسات العديد من المسميات (إدارة الأرباح، المحاسبة الإبداعية، المحاسبة النفعية،...الخ) وذلك باختلاف الغرض الذي تتم من أجله وكذا الأساليب المستخدمة.

---

* - ملاحظة: استخدمت الأدبيات المحاسبية عددا من المصطلحات للتعبير عن التلاعب الخفي بالبيانات المحاسبية التي تحدث خلال فترة مالية معينة، إلا أن المصطلح الأكثر استخداما أو شيوعا في الدراسات هو مصطلح إدارة الأرباح وهو الذي سيتم اعتماده في هذه الدراسة.

[1]- منى كامل حمد، صفاء أحمد العاني، الممارسات المحاسبية الخاطئة وانعكاساتها على جودة الأرباح المحاسبية، ورقة مقدمة للمؤتمر العلمي السنوي الثامن لهيئة النزاهة، حول السياسات الفضلى لمنع الفساد ومكافحته على الصعيد الدولي والمحلي، بغداد، العراق، 2016، ص ص.3-4.

وفي هذا الشأن يرى (التميمي والساعدي، 2015) أيا كانت هذه المسميات فجميعها يستغل الثغرات في السياسات المحاسبية وتعدد بدائلها ونقاط ضعفها المختلفة في سبيل إظهار المعلومات المالية بغير صورتها الحقيقة، وبشكل يخدم فئة معينة مستفيدة من هذه الإجراءات الصورية على حساب باقي الفئات ذات المصلحة بالشركة، لاسيما في حال الإفصاح عن المعلومات المالية. وأنه بغض النظر ما إذا كان هذا التلاعب يتم ضمن إطار المبادئ المحاسبية أم لا فالنتائج الضارة على أصحاب المصلحة قد تكون نفسها، بل أنها تكون أكثر خطورة في الحالة الثانية لأنه يعد احتيالا وانتهاكا لهذه المبادئ من قبل الإدارة، من خلال انتهاج وسائل مصطنعة لتغيير مدلول المعلومات المالية وتعظيم الأرباح بما يتوافق وأهدافها الخاصة[1].

وتشير الدراسات الأكاديمية أن دوافع لجوء الشركات لهذه الممارسات عديدة، حيث صنفتها وفقا لما يلي[2]:

أ. **الدوافع التعاقدية:** وتتمثل في:

– **التوافق مع شروط سداد الدين:** نظرا لكثرة النزاعات الناتجة عن تعارض المصالح بين الدائنين والمساهمين، فإن عقود الدين غالبا ما تتضمن شروطا لتقييد الإدارة للحد من تلك النزاعات، وتتمثل تلك القيود في الحد من قدرة الإدارة على توزيع الأرباح على المساهمين أو إصدار ديون جديدة أو طلب الدائنين منحهم الحق في سداد الدين مبكرا، إذا لم يتم الحفاظ على الحد الأدنى من الأرقام المحاسبية، لذلك قد تتحمل الإدارة ما يسمى (تكلفة الوكالة) والناتجة عن التصرفات المقيدة أو بسبب تكلفة سداد الدين أو إعادة التفاوض على إصدار الدين لحذف القيود، وعليه فإن الإدارة تلجأ إلى التلاعب بالأرباح لتقليل احتمالات انتهاك قيود الدين، وذلك بهدف زيادة الأرباح؛

– **دافع مكافآت وحوافز الإدارة:** تبحث هذه الفرضية في الدور الذي تلعبه الخيارات المحاسبية في خطط المكافآت وحوافز الإدارة، حيث يحصل المديرين عادة على مكافآت إضافية فوق رواتبهم المعتادة وهذا على أساس أدائهم، وتستخدم بيانات قائمة النتيجة خصوصا صافي الأرباح لقياس أدائهم، وعليه فلدى المديرين الدافع لاختيار الطرق المحاسبية، وحالات التقدير والحكم الشخصي الممنوحة لهم من أجل تحسين مكافآتهم؛

– **الدافع المرتبط بعقد العمل:** تعد المعلومات المحاسبية المفصح عنها في الكشوفات المالية، ذات أهمية كبيرة بالنسبة للعاملين والنقابات العمالية في تحديد مستوى ربحية الشركة وأوضاعها المالية الضرورية، لتحديد قدرة الشركة على دفع أجور العاملين من ناحية، وتحديد مستوى الأجور المحددة في العقود من ناحية أخرى، وعليه فإن الإدارة تميل إلى تبني الطرائق

[1]- عباس حميد يحي التميمي، حكيم حمود فليح الساعدي، إدارة الأرباح عوامل نشوئها وأساليب وسبل الحد منها، دار غيداء للنشر والتوزيع، ط 1، الأردن، 2015، ص ص. 24 – 33.

[2]- عبد النور شنين، محي الدين طرفاوي، عمر الفاروق زرقون، مساهمة أخلاقيات مهنة المحاسبة في الحد من ممارسات إدارة الأرباح ذات الطبيعة المحاسبية: دراسة تحليلية انتقادية، ورقة عمل مقدمة للملتقى الدولي الثالث حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات: أخلاقيات العمل والمسؤولية الاجتماعية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 27-28 نوفمبر 2017، ص ص.27-28.

والسياسات المحاسبية التي تؤدي إلى تخفيض التقلبات في الأرباح، لاسيما عند ارتفاع الأرباح بشكل ملحوظ، لأن ذلك سيعرض الشركة لمواجهة طلبات الموظفين والعاملين ونقاباتهم المتمثلة بزيادة الأجور؛

- **دافع تحقيق الأمن الوظيفي**: إن المدراء الذين يظهرون نتائج منخفضة أو متقلبة في الواقع سيكونون عرضة لخطر الفصل واستبدالهم بمدراء آخرين، وقد أظهرت البحوث التجريبية أن أسواق رأس المال تعاقب الشركات التي لا تصل إلى نتائجها المستهدفة، بالإضافة إلى ذلك بعض الدراسات أكدت أن المدراء يفقدون 6.8% في المتوسط من التعويضات النقدية في حالة فشلهم في تحقيق النتائج المستهدفة. في هذا السياق قام (Ahmed et al, 2000) بدراسة العلاقة بين الأمن الوظيفي وتمهيد الدخل، وأظهرت النتائج أن مديري الشركات العاملة في الصناعات التنافسية، وصناعات السلع المعمرة، يكون لديهم اعتبارات الأمن الوظيفي أكبر من الشركات الأخرى، وأن هؤلاء المديرين لهم الدافع أكثر لممارسة أنشطة تمهيد الدخل؛

ب. دوافع السوق: ويمكن ذكرها فيما يلي:

- **موافقة توقعات المحللين**: يمكن تقسيم المستثمرين لـ أربع مجموعات، تتمثل في المساهمين الحاليين والمحتملين، وحملة السندات الحاليين والمحتملين، الذين لهم مصالح مختلفة، كما يحدث تبادل للثروات بينهم، وبالتالي ردود أفعالهم اتجاه إدارة البيانات المحاسبية تكون مختلفة، كما أن المحللين الماليين يتدخلون في هذا المجال، حيث يعتمد مستخدمو التقارير المالية على أرقام الربح المنشورة لبناء توقعاتهم بالنسبة لربح الشركة مستقبلا، وبالتالي فإن دوافع الإدارة في البيانات المحاسبية سوف تتوقف على ما تعتقد بشأن وجود اختلاف بين أرقام الربح الفعلية وتوقعات مستخدمي التقارير المالية، التي غالبا ما يكون مصدرها تنبؤات المحللين الماليين، وتزداد الدوافع إذا اعتقدت الإدارة أن أرقام الربح الفعلية تختلف كثيرا عن التوقعات، أي أن الإدارة تحاول الحفاظ على ثقة مستخدمي التقارير المالية في أدائها من خلال إدارة البيانات المحاسبية؛

- **درجة تركيز الملكية**: العلاقة بين هيكل الملكية وإدارة الأرباح يمكن تحليلها من زاوية تركز الملكية، وطبيعة المساهمين المختلفة، فوفقا لـ (Beinish) أن تركز ملكية الشركة في يد عدد قليل من المساهمين يسمح بمراقبة أفضل على سلوك المدراء فيما يتعلق بممارسات إدارة الأرباح، على عكس الشركات التي رأس مالها مشتت والتي يملك كل مساهم فيها لعدد قليل من الأسهم، وبالتالي قد تعاني من العجز في الرقابة المحتملة مما يشجع على ممارسات إدارة الأرباح، ومن ناحية أخرى الشركات التي تتميز بالملكية المركزة بالتأكيد تكون أقل عرضة للضغوطات في السوق المالي، والمدراء فيها يكونون أقل تركيزا على الأداء في المدى القصير. ومع ذلك فإن تركيز الملكية من المرجح أن يؤدي إلى صراعات بين ملكية كبار المساهمين والمساهمين الأقلية (صراع الوكالة من نوع ثاني)، بحيث يسمح لكبار المساهمين بالمشاركة في الإدارة وتوجيه سياساتها المالية والتشغيلية، وبالتالي يسعون إلى تحقيق المنافع الخاصة بهم على حساب المساهمين الأقلية، مما يدفعهم لزيادة ممارسات إدارة الأرباح؛

ج. **الدوافع التنظيمية:** وتتمثل في النقاط التالية:

- **تجنب التكاليف السياسية:** ترتبط هذه الفرضية بتحليل علاقة المؤسسة مع السلطات العامة في الدولة، هذه العلاقات تولد التكاليف السياسية، التي تنشأ من علاقات التنظيم المباشر وغير المباشر القائمة، والتي تستند في معظم الأحيان على الأرقام الذي ينتجها النظام المحاسبي، حيث أن التقلبات في الأرباح والتي تأخذ شكل زيادة كبيرة في الأرباح قد تجذب انتباه السلطات العمومية، وينظر إليها كمؤشر لممارسة احتكارية، بينما التقلبات في الأرباح التي تتخذ شكل الانخفاض الكبير يمكن أن تدل على تعسر المؤسسة واضطرابها، مما يحتم تدخل الدولة في كلتا الحالتين من خلال المساءلة القانونية، وبالتالي يمكن للشركة أن تمارس إدارة الأرباح لخفض أو زيادة صافي الأرباح، من أجل تقليص المخاطر السياسية؛

- **تخفيض المدفوعات الضريبية:** ترتبط المدفوعات الضريبية مع الدخل المتحقق بعلاقة طردية، وعليه فإن عامل التهرب الضريبي يعد من العوامل المهمة في تفسير سلوك الإدارة لممارسات إدارة الأرباح، إذ أن الإدارة الرشيدة وعند اتخاذها القرارات المتعلقة بالطرق والإجراءات المحاسبية لإعداد الكشوفات المالية ينبغي أن تأخذ بعين الاعتبار الأثر المترتب على إتباع تلك الطرق على النتيجة زيادة أو نقصانا، وبالتالي انعكاس ذلك الأثر على مقدار مبلغ الضريبة المستحق على الشركة، ومن الطرق والوسائل المحاسبية المستخدمة في ممارسات إدارة الأرباح هي طرق تقييم المخزون بطريقة (FIFO) أو (LIFO) بحسب ما تقتضيه مصلحة الشركة، فقد تقوم الإدارة بتقييم المخزون وفقا لطريقة (LIFO) عند زيادة الأسعار، لأن ذلك يؤدي إلى انخفاض النتيجة الظاهرة بالقوائم المالية، وبالتالي انخفاض في الضرائب المستحقة على الشركة، مما يدل على أن المدفوعات الضريبية تعد أحد الأسباب الرئيسية التي تأثر في اختيار المدراء للسياسات المحاسبية المختلفة.

ولقد تناولت الدراسات أساليب إدارة الأرباح في التأثير على القوائم المالية من عدة زوايا، وفق ما يلي[1]:

أ. **من حيث اتفاقها مع المبادئ المحاسبية:** وتشتمل على أساليب تتفق مع المبادئ المحاسبية المقبولة عموما ومع معايير المحاسبة والتدقيق، حيث أشار Gunny إلى أن إدارة الاستحقاق هي استخدام معالجات محاسبية مسموح بها طبقا للمبادئ المتعارف عليها بهدف حجب الشكل الاقتصادي الحقيقي للشركة، وفي الغالب تم تطبيق تلك المبادئ والمعايير من حيث الشكل فقط دون الجوهر، وقد يكون ذلك عمدا بهدف التضليل والتلاعب أو كسوء فهم للمعايير، كما تشتمل على أساليب مصطنعة ليست لها علاقة بالمبادئ أو المعايير المحاسبية مثل الشركات ذات الغرض الخاص أو التلاعب الناتج عن التعاملات مع الشركات الشقيقة والأطراف ذات العلاقة.

[1]- عيسى عمر أحمد علي، هابيل عمر الدريدي جلابة، أثر استخدام المحاسبة الإبداعية على جودة المعلومات المحاسبية في القوائم المالية، مجلة الشرق للبحوث والدراسات العلمية، كلية الشرق الأهلية، جامعة المشرق للعلوم والتكنولوجيا، السودان، العدد 4، 2017، ص ص 12-14. متوفر على الموقع: httP.s://www.academia.edu/41406301/، بتاريخ: 2023/04/25.

ب. **من حيث نوع التأثير على القوائم المالية:** تنقسم إلى أساليب مؤثرة على المضمون، والمتمثل في مجموعة المعلومات المحاسبية التي تحتويها القوائم المالية، والتي تعتبر ملخص العمليات المالية وتدفق الموارد داخل المشروع وخارجه، ويرتبط هذا المضمون بمجموعة المبادئ والمعايير والقواعد التي يتم إعداد القوائم المالية وفقا لها، فقد تختار الإدارة من بين القواعد المحاسبية التي تؤدي إلى تعظيم الأرباح أو تخفيضها تبعا لإستراتيجيتها دون النظر للبديل الأكفأ أو الأنسب. كما يمكن أن تشتمل على أساليب مؤثرة على الشكل الذي يكمل المضمون، ولكي يحقق مضمون القوائم المالية فلا بد أن يتم عرض عناصر هذه القوائم بما يتناسب مع حاجة مستخدمي المعلومات التي تحتويها، فمن خلال إعادة التبويب الوارد في القوائم المالية وعرض جزء منه بطريقة معينة، يمكن التأثير على الأداء الحقيقي للشركة، مع أن التغيير في موقع بعض البنود لا يؤثر على النتيجة النهائية، إلا أنه يترك تأثيرا على قدرة المستخدم بشأن فهم الأداء المالي للشركة، هذا إلى جانب استخدام بنود خارج الميزانية التي تمثل تمويلا خفيا، حيث يتم اللجوء إليه ولا يظهر في الميزانية مثل التأجير التمويلي للأصول الثابتة.

ج. **من حيث طبيعة الأساليب:** فقد تستخدم إدارة الأرباح في تأثيرها على القوائم المالية أساليب حقيقة أو وهمية (غير حقيقة)، حيث أشارت بعض الدراسات إلى أنه يمكن للإدارة التلاعب بالربح من خلال القرارات الخاصة بالاستثمار، وهي التشغيل والمبيعات وبيع بعض الأصول الثابتة وتخفيض بعض المصروفات الاختيارية مثل مصاريف البحث، التطوير، الإعلان، مصاريف البيع، المصاريف الإدارية. ويعتبر توقيت تنفيذ هذه القرارات من النقاط المهمة لتحقيق الأهداف المرغوبة منها، فقد تقوم الإدارة ببيع بعض الاستثمارات المالية عندما تفوق قيمتها السوقية تكلفتها وذلك بغرض تعويض النقص في أرباح التشغيل العادية، كذلك قيام الوحدة بتأجيل شراء بعض الأصول إلى مدة زمنية لاحقة لتأثير ذلك القرار على حجم التدفقات النقدية.

إن الأساليب الحقيقية في الممارسات المحاسبية الخاطئة يتوفر فيها عنصران مهمان، العنصر الأول التأثير على أرقام القوائم المالية سواء بالزيادة أو بالنقصان والعنصر الثاني توافر عنصر التعمد، حيث تقوم الإدارة باللجوء إلى تلك الأساليب الحقيقية بشكل متعمد لتحقيق أهداف محددة، إلى جانب الأساليب الحقيقية فقد تستخدم الممارسات المحاسبية الخاطئة الأساليب الصورية أو الوهمية التي يطلق عليها الأساليب المحاسبية لاعتمادها على مجموعة من الأساليب والمتغيرات المحاسبية في التأثير على أرقام القوائم المالية.

وأشار الجديبي في مقال له بعنوان " إدارة الأرباح وآثارها المدمرة" أن انتهاج أساليب إدارة الأرباح والتمرس فيها حتى وإن كان يحقق منافع في الأجل القصير إلا أنه قد يؤدي إلى نتائج سلبية في الأجل الطويل، أهمها[1]:

أ. **الأداء:** تبدأ آثار إدارة الأرباح من الأرباح نفسها، ففكرة الفترات المحاسبية تعني أن يوجد ارتباطا زمنيا وثيقا بين استعراض الأداء في القوائم المالية، وأي تغيير للواقع في فترة ما سيؤثر في الأرجح على الفترات الأخرى بطريقة مختلفة. ولا ننسى أن مصادر الشركة الرئيسة الممثلة في قائمة المركز المالي تتأثر بالمظهر المخادع، الذي ينتج عن إدارة الأرباح، فمعظم ما يحدث في قائمة الدخل ينعكس بشكل أو بآخر في وضع الشركة في لحظة ما؛

ب. **القيم والمبادئ الأخلاقية:** مع مرور الوقت، تؤثر ممارسات إدارة الأرباح على مهارات المحاسبين وموظفي الشركة، سواء اجتهد الموظف أم لم يجتهد، يوجد من يأتي آخر العام ويقوم بلمساته النهائية، التي تجعل العام يشبه ما قبله. فتتشابه لديهم الأعوام ويصبح الجهد بلا قيمة، وهذا من أقوى مصادر الإحباط. ومع مرور مزيد من الوقت، تنتقل هذه الآفة إلى مجلس الإدارة والملاك، فيولد لديهم تصور خاطئ بأن هذه هي حدود الشركة، هذه هي فرصها وقدرتها الحقيقية، وليس فيها أي تحايل أو تلميع لصورة الشركة. إذ لا يمكن تصور قيمة القرارات الإستراتيجية التي تبنى على التدليس وليس الحقائق، وكيفية تأسيس النجاحات في هذه الحالة، حيث أن كل ما يحدث هو مجرد جلسة " تلميع أو تجميل" احترافية لتصنع صورة جيدة عن وضع الشركة، لكن بطبيعة الحال مع مرور الوقت لن تصلح جلسات التجميل للأوضاع لأنها ستزداد سوءا؛

ج. **جودة الأرباح:** على المدى الطويل، لا تحول إدارة الأرباح الشركة إلى صورة ثابتة من الأداء، بل تثبت الدراسات بأن إدارة الأرباح لها تأثير سلبي على الأرباح التشغيلية المستقبلية، وهذا منطقي جدا مع التضخم والمنافسة واستمرار التحديات، فمحاولة البقاء بالوضع نفسه تعني النزول إلى الهاوية؛

د. **سمعة الشركة:** من الآثار الأكيدة أيضا تدمير سمعة الشركة، عندما تبحث الإدارة عن تجميل صورتها بإدارة الأرباح، فهي تخاطر هنا بالسمعة التي تكون أثمن ما تملكه الشركة، فلا يصلحها تسويق ولا تعالجها علاقات. فمشكلة السمعة عويصة، لأن ما يجنيه الفريق الإداري من إدارة الأرباح لا يمكن بأي حال من الأحوال أن يعادل النتائج الوخيمة حين يتم اكتشافها، فدوي الفضيحة أكبر بكثير من محاولة حجبها، والفضائح المالية العالمية والمحلية خير مثال؛

هـ. **الاقتصاد:** بالنظر لإدارة الأرباح بمنظور أوسع سيتضح أن هذه الظاهرة تشكل تهديدا خطيرا على الاقتصاد ومكوناته المختلفة لاسيما إذا ترسخت فيها الشركات واتخذتها كسلوك عام في الإفصاح عن نتائجها، مما يخلق أثرا مدمرا على مستوى النظام الاقتصادي ككل، وهو ما يكسب النظام الاقتصادي طابع الخداع، فكل كيان اقتصادي يسهم في خلق القيمة يلعب دورا حيويا في الهيكل الاقتصادي، وإذا كانت هذه الوحدات تفصح عن نتائج مضللة أو غير حقيقية فهذا

[1] - طلال الجديبي، إدارة الأرباح وآثارها المدمرة، جريدة العرب الاقتصادية الدولية، 03 يناير 2020. متوفر على الموقع: httP.s://www.aleqt.com/2020/01/03/article_1739631، بتاريخ: 2023/04/30.

يعد انحرافا خطيرا، لاسيما إذا تكررت هذه السلوكيات فإن النظام الاقتصادي سيكون عرضة للانهيار، فإحصاءاته مضللة وأعماله تفتقر للنزاهة والمصداقية فضلا عن أن التعامل مع هذه الكيانات يكون محفوفا بالمخاطر ويتسبب في تكبد الكثير من الخسائر. ومن أمثلة الخلل الاقتصادي ذلك أن يقوم المدراء بتأخير الإعلان عن الإفلاس من خلال إدارة الأرباح فيتعاظم الخطر ويتأخر التصحيح وتضيع الحقوق، ولنا أن نتخيل الأثر المتكرر والمتراكم لمثل هذا التأخير المدمر للقيمة الاقتصادية وإعادة تدويرها.

و. **السيولة:** من الآثار السلبية الأخرى، العلاقة الإيجابية المؤكدة بين إدارة الأرباح والبحث عن التمويل، وهذا يعني الحصول على تمويل غير مستحق، ويعني مزيدا من الآثار السلبية بسيولة مخادعة وعجز لاحق عن السداد؛

ز. **العقوبات القانونية:** ما تذكره الدراسات أيضا أن ممارسات إدارة الأرباح ترفع من مستوى الملاحقات القضائية المرتبطة بالأمور المحاسبية وحقوق المساهمين، وهذا متوقع، وهو أمر لا يخلو من الخسائر لجميع الأطراف.

وفي سبيل إيجاد آليات للحد من هذه الممارسات وما ينجر عنها من آثار أو نتائج سلبية سواء بالنسبة لأصحاب المصلحة، الشركة، أو الاقتصاد ككل، قدمت الدراسات عددا من الاقتراحات أو الحلول التي ترى أنها على قدر من الأهمية في ضبط السلوك الانتهازي للإدارة وتطويعها لخدمة مصالح كافة الأطراف دون تمييز بينها، فنجد من الدراسات(Soheilyfar et al, 2014 ; Citrawati et al, 2016, Nawafly&Alaraussi, 2019)[1] ما ركزت على تفعيل الآليات الرقابية الداخلية كمجلس الإدارة ولجنة المراجعة لما لها من دور مباشر في إحكام الرقابة على عملية إعداد التقارير المالية، ويوجد من ركز على آلية التدقيق الخارجي والسوق (الزكي، 2017،Nawaiseh, 2016)[2]باعتبارها من الآليات الخارجية التي لها دور جوهري في التأكيد على مصداقية المعلومات المفصح عنها ومدى تعبيرها عن الوضع الحقيقي للشركات من خلال ضبط السلوك الانتهازي للمدراء، في حين ركز البعض الآخر على الجانب الأخلاقي (Lamrani, 2012، شنين وآخرون، 2018،Nwanyanwu, 2018)[3]من خلال التأكيد على الالتزام بأخلاقيات المهنة والحس الاجتماعي لدى معدي التقارير

[1]- Check :Soheilyfar, F., Tamimi, M., & Ahmadi, M. R. (2014). Disclosure Quality and Corporate Governance: Evidence from Iran. Asian Journal and Finance and Accounting, Vol 6, N° 02, PP.75-86; Et Citrawati Jatiningrum, Mohamad Ali Abdul-Hamid, Oluwatoyin Muse Johnson Popoola, The Impact of Disclosure Quality on Corporate Governance and Earnings Management: Evidence from Companies in Indonesia, International Journal of Economics and Financial, Vol 06 (S4), 2016,PP.118-125; Et Ali Thamer Nawafly, Ali Saleh Alarussi, Impact of Board Characteristics, Audit Committee Characteristics And External Auditor on Disclosure Quality of Financial Reporting, Journal of Management and Economic Studies, vol.1, N° 01, PP.48-65.

[2]- راجع كل من:

- محمد كمال محمود محمد الزكي، دراسة تحليلية لدور المراجع الخارجي فى الحد من ممارسات المحاسبة الابداعية وأثرها على جودة التقارير المالية، المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية، كلية التجارة الإسماعيلية، جامعة قناة السويس، المجلد 08، العدد 01، 2017، ص ص.452_479.

- Mohammad Ebrahim Nawaiseh, Impact of External Audit Quality on Earnings Management by Banking Firms: Evidence from Jordan, British Journal of Applied Science & Technology, Vol 12, N° 02, 2016, PP. 1-14.

[3]- voir :El Mehdi Lamrani, Éthique et gestion du résultat comptable, Revue Interdisciplinaire Management, Homme & Entreprise, Vol 01, N° 02, P.P.17- 32; Et Loveday A. Nwanyanwu, Accountants' Ethics and Fraud Control in Nigeria:

المالية لما لها من دور في تهذيب سلوكيات المدراء وتنمية سمات الصدق والعدالة، بينما اتجه البعض الآخر لمستوى أو جودة الإفصاح المحاسبي وما له من قدرة في إضفاء العدالة والمصداقية على المعلومات المفصح عنها.

وفي هذا الشأن قامت دراسة (Riahi &Ben Arab, 2011) بفحص العلاقة بين تكرار الإفصاح وإدارة الأرباح، حيث عبرت عن مستوى الإفصاح شاملا لكل من الإفصاح الإلزامي والاختياري بتكرار الإفصاح، أما بالنسبة لجودة الإفصاح فقسمتها إلى ثلاثة أنواع (الإفصاح عن المعلومات المالية، الإفصاح عن المعلومات غير المالية، والإفصاح عن المعلومات الإستراتيجية)، وتوصلت الدراسة إلى نتيجة مفادها أن إدارة الأرباح ما هي إلا دالة متناقصة لمستوى الإفصاح، بمعنى آخر إذا زاد مستوى الإفصاح قلت ممارسات إدارة الأرباح، وعليه فإن الإفصاح الجيد يقلل من حوافز الإدارة نحو انتهاج الممارسات الاحتيالية، لأنه يزيد من الشفافية ويساعد المستثمرين على اكتشاف هذه الظاهرة، كما أشارت إلى أن الإفصاح عن المعلومات المرتبطة بالقرارات المالية والأداء المالي يعد الأكثر فعالية في الكشف عن ممارسات إدارة الأرباح مقارنة بالمعلومات الأخرى[1].

وفي ذات السياق ترى دراسة (شحاتة، 2019) وذلك على ضوء ما تقدم من الدراسات السابقة، أنه في ظل نظرية التشويش الإداري*، والتي تقضي بأنه إذا كان الدافع من ممارسة إدارة الأرباح انتهازي أو احتيالي بهدف تضليل مستخدمي التقارير المالية وصرف انتباههم عن الأداء الحقيقي، فإن المدراء في هذه الحالة سوف يقومون بالتشويش المتعمد للمعلومات، وذلك عن طريق إصدار تقارير مالية على درجة عالية من التعقيد (**تعقيد نموذج الإفصاح المحاسبي**)، الأمر الذي قد يعيق من قدرة مستخدمي التقارير المالية على اكتشاف ممارسات إدارة الأرباح، حيث ثبت أن تعقد التقارير المالية يؤدي إلى انخفاض جودة تحليل المعلومات الواردة في التقارير بالنسبة لمراجعي الحسابات والمحللين الماليين والمستثمرين وكافة مستخدمي التقارير المالية بشكل عام، فبما أن عملية تحليل وتشغيل المعلومات –سواء كانت كمية أو وصفية– تعد مكلفة، فإن مستخدمي التقارير المالية سوف يقومون بتحليل المعلومات فقط على الحد الذي تتساوى فيه التكلفة مع العائد الذي يعود على المستخدم من تحليل هذه المعلومات وذلك وفقا لمبدأ المنفعة الاقتصادية، وبما أن التقارير المالية المعقدة تحتاج إلى تكلفة

The Emergence of a Fraud Control Model, Journal of Accounting, Finance and Auditing Studies, Vol 04, No 01, 2018, PP.130-150.

–شنين وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص ص.25–35.

[1]- فوقيه محمود محمد أبو النور، نموذج مقترح لقياس أثر جودة الإفصاح والتحفظ المحاسبي على ممارسات إدارة الأرباح: دراسة تطبيقية، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية التجارة، جامعة عين الشمس، مصر 2019، ص.47.

*- نظرية التشويس الإداري: هي نظرية سلوكية تعنى بدراسة كيفية تأثير العوامل البيئية على سلوك الأفراد في المنظمات، تركز على فكرة مفادها أن الإدارة تميل لتشويه البيانات والمعلومات التي تحوزها من خلال استخدام أساليب كتابة معينة عند إعداد التقارير المالية، والتي من شأنها أن تؤدي إلى تشتيت مستخدمي التقارير وارباكهم.

عالية جدا لتحليل وتشغيل وتفسير المعلومات الواردة بها، مما يترتب عليه انخفاض عمق وجودة التحليل– انخفاض مقدار المعلومات التي سيعتمد عليها المستخدم في اتخاذ قراره– ومن ثم انخفاض احتمال اكتشاف ممارسات إدارة الأرباح الانتهازية[1].

كما أكد (Sciffer) أن غياب الإفصاح الجيد إلى جانب عدم تماثل المعلومات يجعل من الممكن لإدارة الشركة التمرس في أساليب إدارة الأرباح، وهذا يعني أن إدارة الأرباح أقل احتمالًا للشركات التي تفصح عن المزيد من المعلومات على أساس مستمر، لأن زيادة الشفافية تقلل من عدم تماثل المعلومات وتساعد المستثمرين على فهم وتحليل جوهر الأرقام المحاسبية المفصح عنها، مما يجعل من الصعب على الإدارة انتهاج هذه الأساليب دون أن يتم اكتشافها. وعلى العكس من ذلك، من المرجح أن تكون حوافز إدارة الأرباح عالية بالنسبة للشركات ذات الإفصاح المحدود عندما يكون عدم تماثل المعلومات مرتفعا[2].

وأشارت دراسة أخرى لـ (Salem et al, 2020) أن جودة الإفصاح تعد أداة حيوية لمراقبة سلوك الإدارة الانتهازي والحد من ممارسات إدارة الأرباح، مشيرين إلى أن توسع الإدارة نحو تقديم معلومات إضافية في شكل إفصاحات اختيارية، ما هو إلا دليل على نية الإدارة في تقليل الفجوة المعلوماتية بينها وبين أصحاب المصلحة، وإبقائهم على اطلاع دائم حول أداء الشركة بما يعكس أدائها الجيد، وعدم انخراطها في ممارسات إدارة الأرباح التي قد يكون لها تأثير سلبي على سعر سهم الشركة، وقدرتها على جذب المستثمرين في الأجل الطويل[3].

أما (George, 2011) فوضح في دراسته أن الإفصاح المحاسبي العالي الجودة من شأنه أن يزود أصحاب المصلحة بمعلومات محاسبية مهمة تتعلق بالسلوك الإداري، الإجراءات واتخاذ القرارات، مواطن القوة والضعف في الشركة، ويساعدهم في اتخاذ قراراتهم المستقبلية بشأن تقييم الشركة واتخاذ قرار الاستثمار فيها من عدمه. فتوفر الإفصاح الجيد وما يتبعه من توعية للمستثمرين وغيرهم من أصحاب المصلحة يعزز من صحة وموثوقية المعلومات المفصح عنها، كما توصل إلى أن الشركات التي تتمتع بمستويات إفصاح عالية تظهر مستحقات تقديرية أقل، وتميل للاعتراف بالخسائر في الوقت المناسب وتمارس إدارة الأرباح بشكل أقل، مما يعني أنها بعيدة عن أي ممارسات احتيالية. فضلا عن أن الشركات التي تقدم إفصاح عالي الجودة تميل إلى تطبيق التحفظ المشروط في بياناتها المالية، في حين أنها تقيد التحفظ غير المشروط مما يزيد من تعزيز نوعية ومنفعة الأرقام المحاسبية المفصح عنها ويزيد من ثقة المستثمرين في إدارة الشركة[4].

---

[1]- فاطمة إبراهيم محمود أحمد شحاتة، دراسة العلاقة بين إدارة الأرباح وتعقد التقارير المالية بالتطبيق على البيئة المصرية، رسالة ماجستير، كلية التجارة، جامعة القاهرة، 2020، ص 88.

[2]- JoHoje ,Yongtae Kim, Disclosure Frequency and Earnings Management, Journal of Financial Economics, Vol 84, N° 02, 2007, PP.561-565.

[3]- Salem, R., Ezani, E., Gerged, A. M., Usman, M., Alqatamin, M. A, Does the quality of voluntary disclosure constrain earnings management in emerging economies? Evidence from Middle Eastern and North African Banks, International Journal of Accounting & Information Management, 2020, P.4.

[4]- George Emmanuel Iatridis, Accounting disclosures, accounting quality and conditional and unconditional conservatism, International Review of Financial Analysis, Vol 20, N° 02, 2011, P. 93,97,100.

وحسب دراسة (Septiani&Yuyetta, 2020) التي تناولت جودة الإفصاح من خلال شقها غير المالي ممثلا بالإفصاح عن تقارير الاستدامة*، وذلك لكون أن نموذج القرار الحالي أصبح يعتمد على محصلة أعم وأشمل من المعلومات تتعدى المعلومات المالية، إذ ترى الدراسة أن توسع الشركات في الإفصاح عن معلومات غير مالية تعكس قيمتها الأخلاقية وأداءها المستدام على المدى الطويل، وتميل أن يكون لديها دافع أخلاقي للالتزام بالقيم والمعايير الاجتماعية، بحيث تكون أقل عرضة للانخراط في ممارسات إدارة الأرباح، كما أنها ستكون قادرة على قمع إجراءات إدارة الأرباح بشكل أفضل[1]. ويمكن تبرير ذلك بأن الإفصاح عن ممارسات الاستدامة يزيد من شفافية الشركات من خلال الإفصاح المتكرر والاختياري عن المعلومات المالية وغير المالية، مما يقلل من عدم تماثل المعلومات بين الشركات والأطراف ذات الصلة، وهو ما يقلل من تكاليف الوكالة، وبالتالي يساعد الشركات على تبني منظور طويل الأجل من خلال تثبيط السلوك الانتهازي القصير الأجل، ويعطي إشارة لأصحاب المصلحة بأن إدارة الشركة لا تخف معلومات يمكن أن تؤثر على استثماراتهم في الشركة أو على المجتمع بصفة عامة بصورة سلبية، وهو الأمر الذي يعزز من قيمة الشركات على المدى الطويل[2].

ختاما لم تقدم يمكن القول أن إدارة الأرباح وما يترتب عنها من نتائج سلبية أصبح يستدعي إعادة النظر في نموذج الإفصاح المحاسبي، ومدى تمتعه بالجودة الكافية في سبيل الحصول على دعم وثقة أصحاب المصلحة، وتقليل الفجوة المعلوماتية فيما بينها وبين إدارة الشركة، فمستوى الدقة، الشفافية والتفاصيل المقدمة في التقارير المالية ما هي إلا تأكيد من إدارة الشركة على نزاهة المعلومات المحاسبية المفصح عنها، وأنها بعيدة كل البعد عن الممارسات الانتهازية، فمن غير المرجح أن تنخرط الشركات ذات مستويات إفصاح عالي الجودة في ممارسات إدارة الأرباح دون أن يتم اكتشافها، وذلك لعدة اعتبارات منها أن الشركات التي تتميز بنموذج إفصاح جيد ستكشف عن سياساتها المحاسبية بشيء من التفصيل، مما سيسهل على المستثمرين والمحللين وغيرهم من الأطراف تدقيق وفهم محتوى هذه المعلومات، وهل أنها تعكس حقيقة أداء الشركة أم أنها بعيدة كل البعد عن ذلك، إضافة إلى أن الشركات ذات الإفصاح الجيد تتمتع بممارسات حوكمة أكثر كفاءة وفاعلية، مما يقلل من احتمالية إدارة الأرباح، كما أن الشركات ذات الإفصاح الجيد تكون أكثر قدرة في جذب رأس المال والمستثمرين، لما تتمتع به من شفافية ومصداقية مما قد يجعلها أقل اعتمادا على إدارة الأرباح لتحقيق أهدافها المالية.

---

* - الإفصاح عن التقارير التي تنشرها الشركة للمستخدمين الخارجيين والداخلين، وفيها يتم توضيح الصورة الكاملة عن موقف الشركة وانشطتها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والحوكمية، وتوضح مدى التزامها بممارسات الإفصاح الجيدة في تحقيق التنمية المستدامة.

[1]- Aditya Septiani , Etna Yuyetta, The Effect of Quantity and Quality Sustainability Disclosure Towards Innate and Discretionary Earnings Quality, E3S Web of Conferences 202, 3029 (2020), P.04.

[2]- شعبان محمد رمضان محمد، أثر الإفصاح المحاسبي عن الاستدامة على قيمة الشركة: دراسة تطبيقية على الشركات المدرجة في مؤشر مسؤولية الشركات المصري، مجلة البحوث المحاسبية، كلية التجارة، جامعة طنطا، المجلد 01، 2019، ص ص 61-62.

3.2. تقارير الأعمال المتكاملة وجودة الإفصاح المحاسبي:

إن الآثار المترتبة عن التغيرات التي فرضتها بيئة الأعمال والبيئة المحاسبية أدت إلى تغير نموذج اتخاذ القرار لدى أصحاب المصلحة، حيث أصبح أكثر تعقيدا، فتقييم أداء الشركات واتخاذ قرار الاستثمار (استمرار الاستثمار) فيها من عدمه، لم يعد يقتصر على تحليل الأرقام المحاسبية فقط، إنما أصبح يستدعي دمج المعلومات المالية وغير المالية لإظهار صورة شاملة وواضحة ومتوازنة عن الأداء المالي للشركة، وهو ما أثار تساؤلات حول قدرة التقارير المالية التقليدية (نموذج الإفصاح التقليدي) على توفير القدر الكاف من المعلومات الذي يكفل لهم اتخاذ قرارات عقلانية.

وفي هذا الشأن أشارت دراسة (طاهر ومهناوي، 2022) أن التقارير المالية التقليدية لم تعد قادرة على مسايرة العصر، وذلك لاقتصارها على المعلومات المالية قصيرة الأجل، حيث تظهر البيانات المالية المركز المالي فقط للشركة دون الاهتمام بالجانب غير المالي، الأمر الذي يؤثر على قيمة وجودة المعلومات ويبرز سلبياتها من ناحية قصر المدة وعدم الاتساق والتعقيد[1].

وبمعنى آخر يرى (Gray,2006) أن التقارير المالية التقليدية تتجاهل الطلب المتزايد على المعلومات التي تمكن من تحديد قدرة الشركة على خلق قيمة لأصحاب المصلحة على المدى الطويل، فهي غير قادرة على استيعاب كثير من القضايا مثل التغير المناخي، واستنفاذ الموارد الطبيعية، ظروف العمل،كما تتجاهل عوامل حاسمة في تقييم أداء الشركات مثل الابتكار والعلاقات مع الأطراف ذوي المصلحة، والاستخدام الكفؤ للموارد غير المتجددة، وتقليل الفاقد، والنفايات، والمسؤولية اتجاه المجتمع، والتي تمثل إستراتيجية للنجاح على المدى الطويل للشركة والمجتمع ككل، فالتقارير المالية التقليدية تركز على تعظيم الربح فقط لفئات قليلة من أصحاب المصلحة، ولا تهتم بجوانب خلق القيمة لكافة أصحاب المصلحة، حيث أنه في حالة تعارض الأولويات الاقتصادية مع الأولويات الاجتماعية والبيئية، فإن الشركات تميل إلى إعطاء الأولوية للاعتبارات الاقتصادية[2].

وفي نفس الاتجاه أشارت كثير من الدراسات إلى أن يوجد فجوة بين ما تفصح عنه الشركات وبين ما يطلبه أصحاب المصلحة، ويرجع السبب في ذلك إلى أن التقارير المالية وغير المالية تعد بشكل منفصل عن بعضها البعض، فضلا عن احتوائها على كمية كبيرة من المعلومات، الأمر الذي يجعلها معقدة وصعبة الفهم ولا توفر لأصحاب المصلحة فهما لطبيعة العلاقات والترابط بين المعلومات المالية وغير المالية، والتي تعد ضرورية لإجراء التقييم الفعال لأداء الشركات وقدرتها

[1]- علاء الدين طاهر، هند مهناوي، اعتماد التقارير المالية المتكاملة كآلية لتعزيز جودة الإفصاح المعلوماتي وحوكمة الشركات من وجهة نظر معدي تقارير الأعمال، مجلة دراسات في الاقتصاد وإدارة الأعمال، المجلد 05، العدد 02، 2022، ص.124.

[2]- دولاره قادر عباس، استخدام بطاقة قياس الأداء المتوازن كأداة لتقييم الإفصاح المحاسبي لمحتوى تقارير الأعمال المتكاملة: دراسة تطبيقية، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية التجارة، جامعة المنصورة، مصر، 2017، ص.23.

على خلق القيمة في المستقبل، بالإضافة إلى أنها لا تعكس بشكل فعال رؤوس الأموال غير الملموسة والتي تؤثر على عملية خلق القيمة، لذلك يوجد حاجة لتقرير يقدم صورة كاملة عن الوضع الحقيقي للشركة[1].

ويمكن ذكر أهم جوانب قصور التقارير المالية التقليدية حسب ما تناولته الدراسات فيما يلي[2]:

أ. **عدم الاستجابة لمتطلبات اقتصاد المعرفة:** أشارت العديد من الدراسات إلى عدم تعبير التقارير المالية المعدة في ضوء الاقتصاد التقليدي عن احتياجات المستخدمين في ظل متطلبات اقتصاد المعرفة، حيث يوجد فروق جوهرية بين الاقتصاد التقليدي واقتصاد المعرفة، ففي ظل الاقتصاد التقليدي كان المصدر الرئيسي للقيمة هو الأصول الملموسة كالأراضي والمعادن ... الخ، ولم تكن المعرفة شيئا ذا أهمية لخلق القيمة. أما في ظل اقتصاد المعرفة انتقل مصدر القيمة من العنصر المادي إلى العنصر المعرفي، الأمر الذي ترتب عليه خلق تحديات ضخمة للشركات من حيث أهمية تحديد ما يلي:

- مصادر خلق القيمة وهل تستخدم المصادر بشكل جيد؛
- كيف يمكن التحكم بهذه المصادر وكيف يتم التقرير عنها لمستخدمي التقارير المالية.

ويتضح قصور التقارير المالية في عدم قدرتها على تلبية احتياجات المستخدمين في ظل اقتصاد المعرفة في أن الكثير من عناصر تحقيق القيمة هي عناصر غير ملموسة لا يعترف بها في ظل التقارير التقليدية، وهي ما يعرف برأس المال الفكري الذي يعرف بأنه جميع أشكال المعرفة، بما في ذلك الثقافة، القوانين، القيم، المعارف، المهارات الفردية، ويشتمل على مدى عريض من الأشياء مثل: الامتياز، الماركة التجارية، الزبائن، التنمية والبحث، القدرة على الابتكار، العلامات التجارية، تكنولوجيا المعلومات.

وفي ضوء ما سبق تتضح أهمية توفير معلومات عن رأس المال الفكري إلا أن النموذج المحاسبي الحالي غير قادر على توفير تلك المعلومات، حيث أن المعايير المحاسبية والتقارير المالية المعدة في ضوئها تهمله تماما باعتباره من الأصول التي تنشأ دون عمليات تبادلية، مما يفقده شرطا أساسيا من شروط الاعتراف، وبالتالي لا ترد أي معلومة عنه بالتقارير المالية الحالية، ولا يتم توفير معلومات عنه للمستخدمين، وهو ما يفقد التقارير المالية جزءا كبيرا من قدرتها في التعبير عن واقع الشركة الاقتصادي بتجاهلها أحد أهم محركات القيمة بالاقتصاد المعرفي[3].

ب. **اعتماد التقارير المالية التقليدية على التكلفة التاريخية أو المختلطة:** التي تجمع بين التكلفة التاريخية والقيمة العادلة في قياس العمليات المالية، فبالنسبة للتكلفة التاريخية فيوجد العديد من الدراسات التي تؤكد عدم قدرتها في التعبير

[1]- أميمة عبد الناصر محمد مصطفى، التقارير المتكاملة وتخفيض مستوى عدم تماثل المعلومات المحاسبية بسوق الأوراق المالية المصري: دراسة نظرية، مجلة الاسكندرية للبحوث المحاسبية، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، المجلد 06، العدد 03، 2022، ص.310.

[2]- فاتح راشد العازمي، تطوير الإفصاح المحاسبي في ضوء المتغيرات المستحدثة في بيئة المحاسبة المالية: دراسة تطبيقية على الشركات المساهمة الكويتية، رسالة دكتوراه (غير منشورة)، كلية التجارة وإدارة الأعمال، جامعة حلوان، مصر، 2013، ص ص.28-32.

[3]- وليد سمير عبد العظيم الجبلي، دراسة ميدانية لنواحي القصور في التقارير المالية وأثرها على جودتها، مجلة نور للدراسات الاقتصادية، المركز الجامعي نور البشير، البيض، الجزائر، المجلد 04، العدد 07، 2018، ص ص.175-176.

عن القيمة الحقيقية للشركة، مما يؤدي لتوفير معلومات غير ملائمة لاتخاذ القرارات الاقتصادية. أما بالنسبة للقيمة العادلة، فعلى الرغم من أهميتها للتعبير عن الواقع الاقتصادي للشركة وتوفير معلومات تتسم بالملائمة، إلا أنها حتى الآن لا تطبق بصورة كاملة كأساس للقياس المحاسبي، حيث لا يتم تطبيقها بصورة كاملة على الأصول والالتزامات طويلة الأجل، كما أن تطبيقها الحالي يشوبه القصور فيما يتعلق بوجود خيارات للقياس بين القيمة السوقية أو الاستبدالية أو تقديرات الوكالات المتخصصة المحايدة، التي تجعل نتائجها تفتقر للموضوعية والثبات، بالإضافة إلى الصعوبات التي تواجه تطبيقها مثل عدم توافر أسواق جاهزة لكثير من الأصول والالتزامات، وعدم تحمل الشركات لتكاليف تطبيقها خاصة بالنسبة لـ م ص م، مما يؤثر في النهاية على جودة الإفصاح المحاسبي في توفير معلومات تحقق التمثيل الصادق لواقع الشركة؛

ج. **القصور في توفير معلومات عن المخاطر**: إن توفير معلومات عن مدى المخاطرة بالتقارير المالية من شأنه أن يساعد في سلامة التعبير عن الواقع الاقتصادي للشركة، وبالتالي زيادة منفعة المعلومات للمستخدمين كأساس للتنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية، وقد نجحت التقارير المالية في توفير معلومات عن العوائد الفعلية – وإن كانت هذه العوائد مشكوك جدا في صحتها– وتركت تقدير العوائد المتوقعة وما يصاحبها من مخاطرة للمستخدمين، ولعل هذا القصور يتنافى مع ضرورة كون التقارير المالية بمثابة نظام إنذار مبكر ينبه المستخدمين باحتمالات فشل الشركة أو الاقتراب من حافته أو استمرارية نجاحها. ويعد أحد الجوانب المهمة للقصور في التقارير المالية هو تجاهل عنصر المخاطر وقصور الإفصاح عن هذه المخاطر، حيث يتصف المنهج المتبع للإفصاح عن المخاطرة بما يلي:

- **الجزئية وعدم الشمول**: حيث يتم التركيز على العائد وإغفال المخاطر مع التركيز على العائد الحالي دون المستقبلي، فضلا عن الاهتمام فقط ببعض الحالات المرتبطة بالمخاطر دون صياغة قواعد وسياسات عامة للإفصاح عن المخاطر؛
- **الضمنية**: وذلك لعدم التعبير عن مدى محدد للمخاطر وترك ذلك للمستخدمين من خلال إيجاد علاقات بين عناصر التقارير المالية، كما أن الإفصاح اللازم حاليا عن درجة المخاطرة المصاحبة لإعداد التقارير المالية يؤدي إلى عدم توافر المعايير المحققة لجودة المعلومات المحاسبية، وهي الدقة، المنفعة، الفعالية، التنبؤ، الكفاءة.

ويرجع القصور في توفير المعلومات عن عنصر المخاطرة أساسا إلى الأداة المحاسبية المستخدمة لمواجهة المخاطرة، وهي سياسة التحفظ والتي تقضي بالاعتراف بأقل القيم للأصول والايرادات وسياسة تكوين المخصصات، الأمر الذي يؤثر سلبا على المركز المالي وكذلك فاعلية المعلومات الواردة بالتقارير، وقد أكدت العديد من الدراسات على أن المعالجة الحالية بالتقارير المالية للمخاطرة معالجة قاصرة، وأن التحفظ عميق الجذور ولا يزال واضحا في التقارير المالية على الرغم من كافة الجهود المبذولة للحد من ذلك[1].

[1]- وليد سمير عبد العظيم الجبلي، مرجع سبق ذكره، ص ص.178-179.

د. **القصور في توفير المعلومات غير المالية:** إن التقارير المالية توفر معلومات مالية تتعلق بالشركة وتتجاهل الإفصاح عن المعلومات غير المالية، وهذا بطبيعته يؤدي إلى قصور في التقارير المالية والابتعاد عن المعلومات التي تظهر نتيجة نشاطها وحقيقة أدائها. وبلا شك أن تلك المعلومات تعتبر ضرورية للمستخدمين لمساعدتهم في ترشيد قراراتهم الاقتصادية، حيث أن المؤشرات الاقتصادية العامة تؤثر في أسعار الأسهم بالبورصة وتساعد في تقديم تفسير لتأثيراتها الماضية والمستقبلية على تدفقات الشركة، وهذا ما أكدته إحدى الدراسات من أن المعلومات الاقتصادية المتعلقة بالنشاط والمستوى القومي تؤثر بنسبة لا تقل عن 40% في التغييرات التي تحدث في أسعار الأسهم[1]؛

هـ. **القصور في توفير معلومات تعبر بصدق عن واقع الأدوات المالية والمخاطر المتعلقة بها وأساليب التحوط لهذه المخاطر:** وذلك على الرغم من أهمية تلك المعلومات للمستخدمين، فعلى الرغم من أن قياس المشتقات يعتمد على أسلوب القيمة العادلة، إلا أن الاعتماد على أكثر من نموذج لقياس القيمة العادلة يؤدي إلى نتائج غير متجانسة مضللة، مما ينتج عنه معلومات غير ملائمة لاتخاذ القرارات، فضلا عن أن التقارير المالية التقليدية لا توفر معلومات تعكس أنظمة إدارة المخاطر بالشركة، ومدى نجاح تلك الأنظمة في التحوط لتلك المخاطر؛

و. **القصور في توفير معلومات تفيد في تقييم كفاءة الإدارة:** فيما يتعلق بإدارة الموارد المتاحة والمحافظة عليها من الخسارة والضياع، وفي هذا الصدد يرى أن الإطار الفكري الحالي للمحاسبة لا يتيح توفير معلومات تساعد على تقييم كفاءة الإدارة في إدارة الموارد المتاحة، ولعل السبب في ذلك يرجع إلى أنه بالرغم من أن الهدف العام للتقارير المالية في ظل الإطار الفكري الحالي هو قرارات اقتصادية، إلا أن هذا الإطار لم ينص صراحة على ضرورة توفير معلومات تساعد المستخدمين في تقييم الكفاءة الإدارية، كذلك أنه حتى في ظل الإطار الفكري المشترك والذي أصبح فيه الهدف العام للتقارير المالية هو تخصيص موارد وليس قرارات اقتصادية، فقد أصبح هذا الإطار أيضا لا يتيح للتقارير المالية توفير تلك المعلومات، كما أنه لم ينص على ضرورة توفيرها.

ز. **القصور في توفير معلومات مستقبلية:** على الرغم من حاجة المستخدمين إليها، وفي هذا الصدد فقد أكدت الدراسة التي قام بها المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين بعنوان أن المستخدمين يجدون المعلومات المستقبلية مفيدة في نوعين هما:

- **المعلومات المتعلقة بالفرص والمخاطر:** حيث تنشأ الفرص والمخاطر عن التغيرات الطارئة على ظروف الشركة، مثل تلك الصادرة عن الخدمات والسلع البديلة والتغيرات في قوة المساومة من جانب العملاء والممولين والموظفين، والتغيرات الطارئة مع المنافسين؛

[1]- إسراء عصمت مصطفى بدر، أثر الإفصاح الاختياري عن المعلومات المستقبلية وتعليقات الإدارة على جودة التقارير المالية: دراسة ميدانية، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية التجارة وإدارة الأعمال، جامعة حلوان، مصر، 2019، ص ص.44-45.

- **المعلومات المتعلقة بخطط الإدارة المستقبلية:** حيث تعتبر الخطط المستقبلية للإدارة مؤشرا هاما بالنسبة للمستقبل، ولاشك أن فهم خطط الإدارة المستقبلية يعتبر أمرا هاما بالنسبة للمستخدمين تفيدهم في فهم الاتجاه العام للشركة.

وفي ضوء النقائص المذكورة أعلاه ظهرت الحاجة لتطوير ممارسات الإفصاح المحاسبي التقليدي، وإحداث تغيرات جذرية في محتويات التقرير المالي لتوفير معلومات شاملة عن الأداء المتعلق بالجانب الاقتصادي، الاجتماعي، البيئي، وجوانب وأبعاد أخرى، مثل إستراتيجية الشركة والحوكمة التي تساهم في خلق القيمة على المدى البعيد، وذلك من خلال التوسع في الإفصاح عن المعلومات غير المالية لغرض تحسين جودة المعلومات وزيادة الثقة فيها وتطوير محتوى وشكل التقرير المالي التقليدي، فكانت النتيجة تقديم مقترح يجمع المعلومات المالية وغير المالية من خلال مدخل جديد للإفصاح أطلق عليه التقارير المتكاملة[1]، وهي عبارة عن تقارير تعمل على توفير المعلومات المالية بجانب المعلومات غير المالية حول إستراتيجية الشركة، الرقابة والتوقعات المستقبلية بطريقة تعكس السياق البيئي، الاجتماعي، والاقتصادي بهدف تحسين كمية ونوعية المعلومات المحاسبية لخدمة المستثمرين وجميع الأطراف ذات العلاقة[2].

وقد أوضحت دراسة (نجاة، 2018) أن مستوى الإفصاح بتقارير الأعمال المتكاملة يتضمن عددا من العناصر، والمتمثلة في[3]:

أ. معلومات عن إستراتيجية الشركة ونموذج أعمالها (إلى أين تريد الشركة أن تصل وكيفية الوصول إليه؟ وما هو نموذج عمل الشركة؟...الخ)؛

ب. معلومات عامة عن الشركة (ماذا تعمل الشركة؟ وما هي رؤيتها ورسالتها؟ وما هي الظروف التي تعمل بها؟...الخ)؛

ج. معلومات عن تصنيف المستثمرين وأداء الأسهم، معلومات عن مجلس الإدارة، معلومات عن العاملين بالشركة، أبرز القرارات والإنجازات خلال العام؛

د. معلومات عن التوقعات المستقبلية (ما هي التحديات التي تواجهها الشركة خلال تنفيذ إستراتيجيتها؟ وما هي الآثار المحتملة لنموذج أعمالها؟ وما هي العوامل المؤثرة على الأداء المستقبلي؟)؛

هـ. معلومات عن تكاليف البحث والتطوير؛

و. معلومات عن الاستدامة المالية، والبيئية، والاجتماعية؛

ز. معلومات عن حوكمة الشركات (كيف تدعم الحوكمة الشركة على خلق القيمة؟)؛

ح. معلومات عن المخاطر واستمرارية الأعمال (ما هي الفرص والمخاطر التي تؤثر على قدرة الشركة في خلق القيمة؟ وكيفية التعامل معها؟...الخ)؛

---

[1]- مصطفى عباس فضل، محمد عبد الله إبراهيم، تأثير قياس مستوى تطبيق عناصر التقرير المتكامل على الإفصاح في التقارير المالية للوحدات الحكومية العراقية: جامعة بغداد، مجلة الريادة للمال والأعمال، كلية اقتصاديات الأعمال، جامعة النهرين، العراق، المجلد 03، العدد 04، 2022، ص.6.

[2]- نجاة محمد مرعي يونس، أثر الإفصاح عن التقارير المتكاملة على ترشيد قرارات المستثمرين في بورصة الأوراق المالية المصرية: دراسة ميدانية، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، كلية التجارة، جامعة عين الشمس، المجلد 48، العدد 04، 2018، ص.172.

[3]- المرجع نفسه، ص ص.179-181.

ط. الأداء المالي والتحليلات المالية وغير المالية (إلى أي مدى حققت الشركة أهدافها الإستراتيجية للفترة المحددة للتقرير، وما أثر ذلك على رأس المال؟ وكيف تستجيب الشركة للتغيرات في الصناعة واحتياجات أصحاب المصلحة؟....الخ)؛

ي. معلومات عن القوائم المالية الختامية.

ويرى (إسماعيل، 2016) أن التوسع في الإفصاح في شكل تقارير أعمال متكاملة من شأنه أن يعود بمنافع كثيرة على أصحاب المصلحة، يمكن إيجازها فيما يلي[1]:

أ. توفير مؤشرات قوية عن مدى تفاعل الشركة في محيط البيئة الخارجية وعناصر المجتمع المحلي؛

ب. توفير مؤشرات عن مدى قدرة الشركة على استغلال الفرص المتاحة وكيفية مواجهة المخاطر والتحديات؛

ج. تقييم مدى استجابة الشركة لالتزاماتها ومسؤولياتها الاجتماعية والبيئية؛

د. تحديد نقاط القوة والضعف في أداء الشركة، مع معرفة الفرص والتهديدات أو المخاطر التي تواجه الشركة، بما يفيد في زيادة قدرة الشركة على التوسع مستقبلا؛

هـ. تقديم رؤية واضحة عن جوانب أداء الشركة من خلال مقاييس ذات مصداقية وتوفر صورة كاملة عن إنجازات الشركة والتحديات التي تواجهها في المدى القصير والطويل، بما يزيد من قدرة الشركة على مواجهة التحديات ويعزز قدرتها على المنافسة واستغلال الفرص المتاحة؛

و. دعم التفكير المتكامل، بما يزيد من فهم العلاقات بين جوانب الأداء المالية وغير المالية، ويحسن الاتصال مع أصحاب المصلحة المختلفين؛

ز. زيادة كفاءة تخصيص رأس المال بما يدعم خلق القيمة في الأجلين القصير والطويل؛

ح. توفير مؤشرات متنوعة عن الأداء تساهم في تحقيق التحسين المستمر للأداء التشغيلي، من خلال تحديد نقاط الضعف والقوة والمخاطر والتهديدات التي تواجه النشاط، وتحقيق التواصل المستمر بين مراكز النشاط بالشركة وأصحاب المصلحة.

ط. الإفصاح عن رؤية ورسالة وإستراتيجية الشركة نحو تحقيق أهدافها الحالية والمستقبلية، فهي تربط بين الإفصاحات البيئية والاجتماعية والحوكمية والاقتصادية، وتعمل كحلقة وصل وتواصل بين أصحاب المصلحة لتقييم مقدرة الشركة على خلق القيمة والحفاظ عليها.

إزاء ما سبق نستخلص أن التوجه نحو اعتماد التقارير المتكاملة ما هو إلا منهج متطور للتأكيد على جودة الإفصاح المحاسبي، والمناداة بتطوير نموذج الإفصاح التقليدي بما يتوافق واحتياجات أصحاب المصلحة، فالتوسع في عرض المعلومات المحاسبية من شأنه تحقيق مستويات عالية من الإفصاح والشفافية وتضيق الفجوة المعلوماتية، بتزويد أصحاب المصلحة بحاجاتهم من المعلومات الجوهرية والتغلب على قيود الإفصاح التقليدي من خلال الربط بين الإفصاحات الاقتصادية، البيئة،

[1]- إسماعيل عصام عبد المنعم أحمد، أثر المحتوى المعلوماتي لتقارير الأعمال المتكاملة على قرارات منح الائتمان للشركات المقيدة بالبورصة المصرية: دراسة تجريبية، مجلة الفكر المحاسبي، كلية التجارة، جامعة عين الشمس، مصر، المجلد 20، العدد 08، 2016، ص.167.

الاجتماعية والحوكمية، بما يعزز من قدرة أصحاب المصلحة في تقييم أداء الشركات وتقييم قدرتها على خلق القيمة، فخلق القيمة لدى أصحاب المصلحة لا يمكن أن يتحقق في ظل الإفصاح عن بعض المعلومات المالية التي تعتمد على الأداء الاقتصادي السابق، وتتجاهل البعض الآخر (المعلومات غير المالية) الذي لا يقل أهمية عن غيره في تقييم الأداء الفعلي للشركات واتخاذ القرارات المناسبة.

3. النظريات المفسرة لجودة الإفصاح المحاسبي:

تعد جودة الإفصاح المحاسبي أحد الجوانب الرئيسية في استراتيجيات الشركات، فتبني الشركات لممارسات الجودة أثناء الإقرار عن المعلومات المرتبطة بنشاطها سيعود عليها بالعديد من المنافع، وهو ما يدفعنا للتساؤل عن أهم الدوافع أو المبررات وراء قيام الشركات بتطبيق معايير الجودة في إفصاحها. وفي هذا الشأن تناولت الدراسات السابقة تفسير ممارسات الإفصاح الجيد من منظور عدد من النظريات، كما يوضحه الشكل أدناه:

الشكل رقم (2-1): دوافع تبني الشركات لممارسات جودة الافصاح المحاسبي

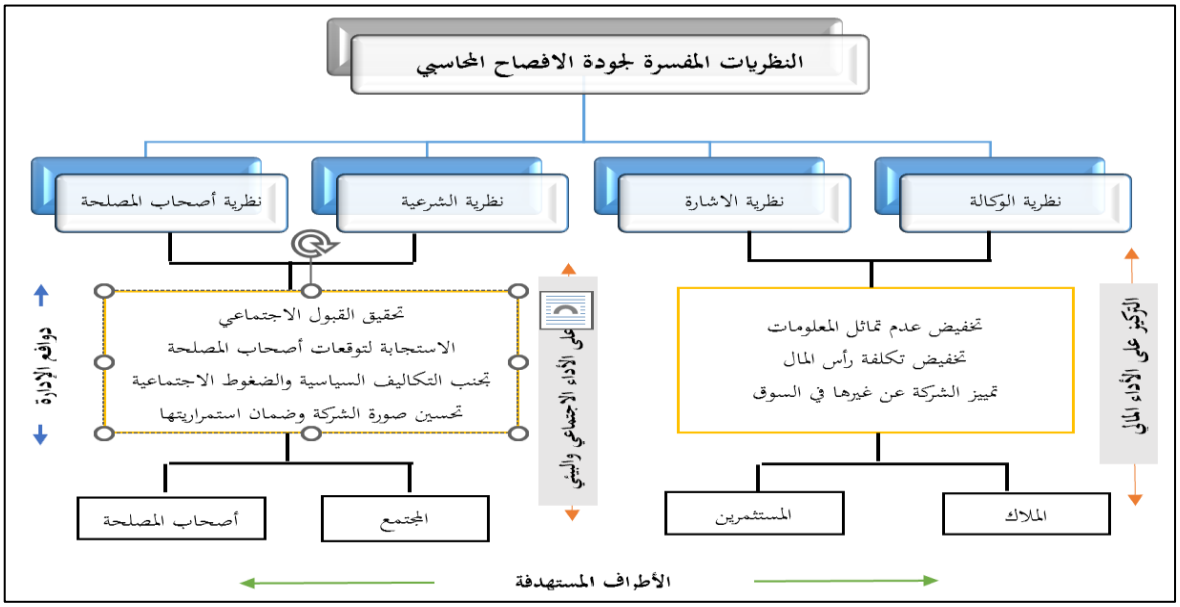

المصدر: منى أحمد أحمد شمس، نموذج محاسبي مقترح لقياس جودة الإفصاح عن المخاطر وأثره على قيمة المنشأة مع دراسة تطبيقية، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية التجارة، جامعة المنصورة، مصر، 2020، ص 61. (بتصرف)

1.3. نظرية الوكالة:

تعد نظرية الوكالة من أهم النظريات التي قدمت إطارا مفيدا لفهم دوافع وسلوكيات الشركات نحو التوسع في الإفصاح المحاسبي والتأكيد على جودته، فحسب رواد هذه النظرية يمثل الإفصاح الجيد أحد الآليات الرقابية التي تنتهجها الشركات بهدف الحد من عدم تماثل المعلومات، تضارب المصالح، وتقليل تكاليف الوكالة، فتقديم إفصاح كامل، دقيق

وموثوق به، ما هو إلا إثبات من إدارات الشركات بأنها تدير موارد الشركة بالطريقة المثلى حفاظا على قيمة المساهمين وأصحاب المصلحة الآخرين[1].

وتقوم هذه النظرية على فكرة مفادها أن الشركة عبارة عن مجموعة من العلاقات التعاقدية المبنية على عدد من علاقات الوكالة التي تعرف بأنها:"تلك الحالات التي يقوم فيها شخص (أو مجموعة أشخاص) والذي يعرف بالموكل بتفويض كل أو جزء من سلطة اتخاذ القرار لطرف آخر يعرف بالوكيل[2]"، وبالتالي يحدث ذلك الفصل بين المالك والإدارة، وبينما يكون الوكيل (الإدارة) مسؤول عن التصرف تبعا لمصالح الموكل، تفترض النظرية الاقتصادية أن الوكيل في نهاية المطاف إنسان عقلاني سعيه الأول هو تعظيم مكاسبه الشخصية إن سنحت الفرص، وقد يقوم بذلك على حساب مصالح الموكل، وبالتالي يوجد سبب جيد للاعتقاد أن الوكلاء ليسوا دائما حريصين لتحقيق أفضل مصالح الموكلين، لهذا سيحتمل وجود تضارب مصالح بين الطرفين[3]. ووفقا لذلك فإن طرفي الوكالة لهما أهداف ومصالح شخصية مختلفة ومتضاربة، ينشأ عنها صراع يؤدي إلى ما يسمى بمشكلة الوكالة، والتي لم تعد تقتصر على حملة الأسهم والإدارة فقط، بل تجاوزت لأطراف أخرى مثل الدائنين والمساهمين الأغلبية وأقلية المساهمين، فقد تنشأ مشاكل الوكالة بين كل من المساهمين والإدارة بسبب عدم تماثل المعلومات، إضافة إلى عدم كفاءة الإدارة وتجنب المخاطر، أو قد تنشأ بين المساهمين والدائنين نتيجة تضارب المصالح بينهما بسبب تنفيذ مشاريع ضد إرادة الدائنين، كما قد تنشأ مشاكل الوكالة نتيجة تضارب المصالح بين المساهمين الأغلبية والأقلية منهم، فالمساهمون الذين يمتلكون غالبية أسهم الشركة يمتلكون قوة تصويت أعلى تمكنهم من اتخاذ قرارات لصالحهم الأمر الذي يعوق مصالح أقلية المساهمين[4].

ويكمن جوهر مشكلة الوكالة في اهتمام الوكيل المفرط بسلوك المصلحة الذاتية على حساب مصلحة الموكل، حيث يلجأ الوكيل عند اتخاذه للقرارات إلى تعظيم منافعه على حساب منافع الموكل، كما يحاول دائما إضعاف آليات الرقابة والحوكمة على أدائه عن طريق إتاحة معلومات محدودة أو مشوهة، حتى لا يتمكن الموكل من تقييم أداء وتصرفات الوكيل بشكل صحيح، مما يعود بالنفع على الوكيل ولو على حساب الموكل، وبالإضافة إلى ذلك يحاول الوكيل تدنية تحمله لمخاطر الأعمال أو اللجوء إلى مشاريع ذات مخاطر عالية قد تؤثر بالسلب في المدى الطويل على قيمة الشركة وثروة الموكل[5]. وبعبارة

---

[1]- Nasrollah Takhtaei, Zahra Mousavi, Mohammad Tamimi, Determinants of Disclosure Quality: Empirical Evidence from Iran, Asian Journal of Finance & Accounting, Vol 06, No 02, 2014, P.424.

[2]- Tony Alberto, Pascal Combemale, Comprendre L'entreprise : Théorie, Gestion, Relations Sociales, Armand Colin Edition, 5ème édition, Paris, 2010, P.13.

[3]- حنان حسن المرجي، الدور الحوكمي لمجلس الإدارة من منظور الوكالة، مجلة المحاسبة، الجمعية السعودية للمحاسبة، السعودية، العدد 63، 2020، ص.21.

[4]- سوارية بن سليمان، رتيبة بوهالي، جمال قدام، تأثير الميكانيزمات الداخلية لحوكمة الشركات على تكاليف الوكالة: دراسة قياسية لشركات مؤشر CAC40، مجلة دفاتر، المجلد 37، العدد 03، 2021، ص ص.192-193.

[5]- يسري محمد علي خيري، أثر التحصين الإداري على السلوك غير المتماثل للتكلفة في إطار نظرية الوكالة: دراسة تطبيقية، المجلة المصرية للدراسات التجارية، كلية التجارة، جامعة المنصورة، مصر، المجلد 46، العدد 04، 2022، ص ص.7-8.

أخرى وفي ظل عدم تقارب أهداف طرفي الوكالة وبسبب السلوك الانتهازي للوكيل فإن طبيعة العلاقة بين طرفي عقد الوكالة يتخللها بعض المشاكل كالآتي:

– **مشكلة عدم تماثل المعلومات:** وتتمثل في عدم المساواة في كمية ونوعية المعلومات المتحصل عليها بين الأطراف المتعاقدة، بمعنى يمكن لطرف أن تكون لديه معلومة ولا تكون عند الطرف الآخر، أو أن تكون لديهم نفس المعلومات ولكن ليس بنفس الخصائص الرئيسية المطلوبة على غرار الملاءمة والثقة، ويمكن استغلال ذلك في تحقيق الأغراض الشخصية لأحد الأطراف على حساب الآخر[1]. وحسب المكانة التي يحتلها الطرف الوكيل (الإدارة) فإنه تتوافر لديه كل المعلومات المتاحة عن الشركة من واقع معايشته اليومية لها، ويستخدم الوكيل هذه المعلومات لتحقيق مصلحته الشخصية حتى لو كانت تعارض مصلحة الموكل، ومن الممكن أن تفصح الإدارة عن بعض هذه المعلومات وتخفي البعض الآخر، أو تقدم المعلومات بطريقة تجعل الموكل (المالك) يقيم مجهوداته في أفضل صورة ممكنة، أو في وضع أفضل مما لو توفرت كل المعلومات للموكل، وعليه فإن مشكلة المعلومات المستخدمة تؤثر على كم ونوع المعلومات المقدمة من الوكيل إلى المالك، هذه من جهة. ومن جهة أخرى فإن ضعف نظم المعلومات المستخدمة تؤثر على نوع المعلومات، مما يؤدي إلى عدم دقة القرارات المتخذة[2]؛

– **مشكلة تضارب المصالح:** وتظهر هذه المشكلة في ظل نظرية الوكالة لكون العلاقة بين كل من الموكل والوكيل علاقة متداخلة فالوكيل (الإدارة) تتمثل واجباته في إدارة شؤون الشركة مقابل حصوله على تعويض من الموكل (الملاك)، أما الملاك فمصلحتهم بالشركة هو تعظيم الثروة وتحقيق عائد مناسب على استثماراتهم، ويحدث التعارض نتيجة لإمكانية تعظيم الإدارة لمنافعها الخاصة في الوقت الذي يرغب فيه الملاك تعظيم أرباحهم الخاصة، وينمو هذا التعارض عندما تكون القرارات التي تتخذها الإدارة لتعظيم منافعها الخاصة لا تعظم ثروة الملاك، فالإدارة قد تختار البدائل المحاسبية التي تزيد من الأرباح المحاسبية عندما تكون خطة التعويضات ترتبط بالأرباح. إذا هذه العلاقات متداخلة، ففي الوقت الذي يسعى فيه الملاك لتعظيم أرباحهم، فإن المدراء أيضا يسعون إلى تعظيم منافعهم المتمثلة بزيادة التعويض الممنوح لهم، والتي ترتبط في أغلب عقود الوكالة بما يتحقق من إيرادات أو صافي الأرباح المحققة[3]؛

– **مشكلة الاختلاف في تحمل المخاطر:** إن لكل من الموكل والوكيل موقف اتجاه المخاطرة، فبينما يعد الموكل محايدا للمخاطرة، فالوكيل يتميز بابتعاده أو تجنبه للمخاطرة، ولذلك فإن كلا منهم يحتفظ بتقويم احتمالي غير متماثل اتجاه

[1]- عميروش بوبكر، مدى تأثير حوكمة الشركات على مستوى الإفصاح في المعلومات المحاسبية: دراسة استطلاعية، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف 1، الجزائر، 2019، ص.06.

[2]-الحسين رمضان السريتي، العوامل المؤثرة على تكلفة الوكالة في الشركات الأردنية المدرجة ببورصة عمان، مجلة الدراسات الاقتصادية، كلية الاقتصاد، جامعة سرت، المجلد 05، العدد 04، 2022، ص.151.

[3]- صبيحة برزان العبيدي، دور التحكم المؤسسي في تخفيض ممارسات المحاسبة الإبداعية وتحقيق التوافق بين مصالح أطراف الوكالة: دراسة تطبيقية على عينة من الشركات المساهمة المختلطة في محافظة بغداد للمدة 2001-2007، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، 2008، ص ص.49-50.

التصرفات التي يفوض بها الطرف الأول (الموكل) الطرف الثاني (الوكيل) للقيام بها[1]. ووفقا لذلك يقوم الأصلاء بتنويع استثماراتهم وعدم الاعتماد على استثمار أموالهم في شركة معينة 100% من مجموع الاستثمارات، في حين ليس بإمكان الوكلاء العمل بأكثر من مكان، فهم ملزمون بتحمل المخاطرة لضمان استمرارهم بالعمل، وهو ما يدفعهم في كثير من الأحيان لاختيار المشاريع ذات المخاطرة القليلة والتي تحقق معدلات عائد مقبولة[2]، حيث قد يتجنب الوكلاء اتخاذ قرارات تنطوي على مخاطر رغم إمكانية تحقيقها لأرباح عالية، كما قد يلجأ بعض الوكلاء إلى تمويل الشركة عن طريق الديون لمشاريع ذات ربحية ومخاطر عالية، والتخلي عن المشاريع ذات الربحية والمخاطر المقبولة من أجل إظهار الشركة بأنها جيدة نتيجة نقل الثروات من المقرضين إلى المساهمين للحصول على المكافآت والحوافز، بينما قد يكون لهذه الديون تأثير مباشر أو غير مباشر على القيمة السوقية للشركة في الأجل الطويل عندما يقوم الدائنين بالمطالبة بتسديد الديون[3].

ويرى رواد هذه النظرية أنه في ظل المشاكل السابقة الذكر يسعى طرفي الوكالة إلى إيجاد الحلول والآليات المناسبة التي تكفل ضبط العلاقة فيما بينهما بالشكل الذي يحد من السلوك الانتهازي للوكيل، ويضمن توافق المصالح فيما بينهما بما يعظم منافع كل طرف على قدر من المساواة، وهو ما يترتب عنه تحمل كل طرف لتكاليف يطلق عليها تكاليف الوكالة وفق الآتي[4]:

- **تكاليف الإشراف والرقابة:** وهي تكاليف يتحملها الموكل من أجل جمع المعلومات الضرورية التي تكفل له الحد من السلوك الانتهازي للوكيل والتأكد ما إذا كان الوكيل يتصرف وفقا لما يعظم منفعته أم لا، مثل تكاليف التدقيق الداخلي والخارجي، نظم الحوافز،...الخ؛

- **تكاليف الالتزام:** وهي تكاليف يتحملها الوكيل لبث الثقة لدى الموكل وطمأنته بأنه يتصرف وفقا لمصلحته بعيدا عن أي تصرفات لا أخلاقية، مثل تكاليف إعداد التقارير من قبل شركات متخصصة؛

- **تكاليف الخسارة المتبقية:** وهي التكاليف الكامنة الناتجة عن عدم إمكانية التطابق التام بين مصلحة الموكل والوكيل، والتي لا يمكن بأي حال التخلص منها نهائيا رغم التكاليف المبذولة والتعهد في سبيل تقليص هذا التعارض. من أمثلة ذلك تكاليف " التخصيص السيئ للموارد، والاختيار الإستراتيجي غير الأمثل...".

---

[1]- بتول محمد نوري، علي خلف سلمان، حوكمة الشركات ودورها في تخفيض مشاكل نظرية الوكالة، ورقة عمل مقدمة للملتقى الدولي حول الإبداع والتغيير التنظيمي في المنظمات الحديثة، جامعة سعد دحلب، البليدة، الجزائري، 18-19 ماي 2011، ص.17.

[2]- ناطق جبار سالم الخفاجي، حيدر عطا زبين، نوفل حسين عبد الله، استعمال آليات حوكمة الشركات للحد من إدارة الأرباح في ظل نظرية الوكالة، مجلة كلية مدينة العلم، كلية مدينة العلم الجامعة، العراق، المجلد 13، العدد 01، 2021، ص.212.

[3]- يسري محمد علي خيري، مرجع سبق ذكره، ص.08.

[4]- Bachir Bekkar, La Gouvernance d'entreprise avec Référence à L'entreprise Publique, Verlag éditions, 2017, P.68.

وبالرغم من أن هذه التكاليف تمثل نفقات للتخفيض من مشاكل الوكالة، ومنه التقليل من احتمال أن يتخذ الوكيل قرارات قد لا تتفق مع مصالح الموكل، إلا أن ازديادها سيكون له تأثير على مصالح كل من الموكل والوكيل، وعليه فالإدارة كطرف وكيل (يقع عليها تحمل تلك الأعباء) بحاجة إلى وسيلة تمكنها من تخفيض تلك التكاليف[1]، وفي هذا الشأن أشارت دراسة لـ (Muzahem, 2012) أن مشكلة تكلفة الوكالة يمكن التغلب عليها أو الحد من آثارها بطريقتين:

– الطريقة الأولى: تتمثل في الإفصاح عن المعلومات الملائمة التي تمكن المستثمرين من الرقابة على أعمال الإدارة والتأكد من قيامها بإدارة موارد الشركة بطريقة تحقق أفضل مصالح للملاك؛

– الطريقة الثانية: تتمثل في تفعيل آليات حوكمة الشركات مع التركيز على خصائص مجلس الإدارة[2].

وهو ما أكدته دراسة (Shehata, 2014) التي اعتبرت أن اتجاه المدراء (الوكيل) نحو الإفصاح عن المزيد من المعلومات يعد آلية أو وسيلة أخرى للتخفيف من مشاكل الوكالة، وذلك كخطوة منهم لإقناع الملاك (الموكل) بأنهم يتخذون القرارات التي تخدم مصالحهم وتخلق قيمة على المدى الطويل، وذلك بحكم مكانتهم التي تعد إستراتيجية لهم لإدراك المعلومات الفعالة والجد المهمة في اتخاذ القرارات[3]. كما أشارت دراسة (Lan, 2019) أن الشركات التي تتمتع بسياسات إفصاح جيدة يكون فيها سلوك الإدارة مرئيا، وذلك لاعتبار أن المزيد من المعلومات عن أداء الشركة يصبح متاحا للملاك، مما يقلل من الفجوة المعلوماتية بين الإدارة والملاك، ويحد من التعتيم المعلوماتي المحتمل، مما يمكنهم من رصد وتقييم أداء الإدارة بشكل موضوعي، وهو ما يؤدي للتقليل من مشاكل الوكالة ومن ثم تخفيض تكاليفها[4].

وترى دراسة (عبد الله، 2013)، وذلك في ضوء الدراسات السابقة أن جودة الإفصاح المحاسبي هو الأداة المثلى، التي يمكن من خلالها التغلب على مشكلة عدم تماثل المعلومات وآثارها السلبية التي تعاني منها، وذلك من خلال قدرته على إحداث تعديل أو تغيير في توزيع المعلومات الخاصة والعامة، وإصباغ صفة العمومية على المعلومات الخاصة وإتاحتها لكل الأطراف في الوقت المناسب، فالإفصاح المناسب يترتب عنه تحويل المعلومات الخاصة إلى معلومات عامة، تغير من سلوك المستثمرين غير المطلعين في البحث عن المعلومات الخاصة لانخفاض المنافع المتوقع الحصول عليها من تلك المعلومات، ومن ناحية أخرى يؤدي إلى انخفاض التكاليف المرتبطة بتحليل وفهم المعلومات، الأمر الذي يشجع

[1]- إلياس شرشافة، أثر ممارسة الحوكمة على الإفصاح المحاسبي البيئي للشركات: دراسة مجموعة من المؤسسات الفرنسية والجزائرية، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف 1، الجزائر، 2018، ص.35.

[2]- إكرامي عصمت عبد الهادي، إطار مقترح لقياس مستوى الإفصاح عن المخاطر في التقارير المالية السنوية باستخدام تحليل المحتوى (دراسة نظرية وميدانية)، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية التجارة، جامعة طنطا، 2021، ص.100.

[3]- Nermeen F. Shehata, Theories and Determinants of Voluntary Disclosure, Journal of Accounting and Finance Research, Sciedu Press , Vol 03, Nº01, 2014, P.20.

[4]- Lan P.huong Nguyen, Three Essays about The Consequences of Corporate Social Responsibility Disclosure, Thèse de Doctorat, Université de Rennes 1, France, 2019, P.27.

المستثمرين الذين لم تصل إليهم المعلومات إلى الدخول في السوق، وعمل استثمارات أكثر في ظل قناعتهم أن الشركات ذات الجودة العالية في الإفصاح أكثر احتمالا للإفصاح عن المعلومات المالية المستقبلية الخاصة بها[1].

كما أشارت دراسة (Pinghsun,2012) أن جودة الإفصاح تلعب دورا بالغ الأهمية في توفير الرؤى المستقبلية للفرص والمخاطر التي تواجه الشركة، فممارسات الإفصاح القوية تساهم في تعزيز القيمة التكاملية للتنويع من خلال تقليل ميل الإدارة للاستثمار في المشاريع التي تؤدي لتدمير وتآكل قيمة المساهمين[2]، فتوفير الإدارة (الوكيل) لمعلومات محددة حول المخاطر وعن آليات تعاملها مع أنواع المخاطر المختلفة، يعد بمثابة تأكيد بأنها تعمل لصالح الوكلاء (الملاك)،كما أنه يقلل من عدم تماثل المعلومات حول مستويات المخاطر ويعمل على خفض تكاليف الوكالة[3]. وفي ذات السياق ترى دراسة (Yuqun, 2022) أن جودة الإفصاح لها تأثير حاكم على تضارب المصالح، فالإفصاح الجيد يمكن الملاك من مراقبة الإدارة بشكل أفضل، وتقييد سلوكها الانتهازي وحثهم على القيام باستثمارات معقولة، فالإفصاح عن معلومات عالية الجودة من شأنه أن يجعل عمليات الشركة أكثر شفافية، ويقلل بشكل كبير من المخاطر التشغيلية، ويساعد على كبح سلوك نقص الاستثمار وتعزيز كفاءته، ووفقا لذلك فإن لجودة الإفصاح تأثيرا في قرار اختيار المشاريع الاستثمارية، فإذا كانت المعلومات التي تكشف عنها الإدارة في الغالب غير صحيحة ولا تعكس صورة كلية عن طبيعة ونطاق المخاطر التي تتعرض لها الشركة، سيؤدي ذلك إلى عزوف المستثمرين عن الاستثمار فيها لكونهم غير قادرين على اتخاذ القرار المناسب جراء المعلومات المبهمة، وهو ما سيضيع على الشركة فرص الحصول على التمويل اللازم للاستثمار بما يكفي في بعض المشاريع الجيدة، بسبب نقص التمويل لاسيما إذا كانت تكلفة التمويل الخارجي مرتفعة جدا. هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإن غياب الإفصاح الجيد والكاف يمكن أن يدفع بالإدارة للتخلي عن الاستثمار في المشاريع ذات القيمة الحالية الصافية الإيجابية لتجنب المخاطر، والتوجه نحو المشاريع ضعيفة الأداء أو ذات صافي قيمة حالية سالبة لتحقيق مصالحهم الذاتية والحفاظ على مناصبهم الإدارية[4].

بالنظر لما تقدم نستخلص أن طبيعة العلاقة بين طرفي عقد الوكالة وما ترتب عنها من مشاكل وتكاليف كان له دور محوري في سعي أطراف الوكالة نحو إيجاد آليات تسمح لهم بتحقيق التوافق بين مصالحهم المختلفة دون إضرار أحدهم بالآخر، أو تحمله لتكاليف إضافية في سبيل ضبط سلوك تعظيم المنفعة للطرف الآخر، ففي ظل جودة الإفصاح المحاسبي

[1]- عبد الله محمد ناجي محمد، مدخل لقياس أثر تطبيق معايير التقارير المالية الدولية على جودة الإفصاح بالقوائم المالية في المؤسسات المالية اليمنية، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية التجارة، جامعة قناة السويس، مصر، 2013، ص.143.

[2]- P.inghsun Huang, Yan Zhang, Does Enhanced Disclosure Really Reduce Agency Costs?: Evidence from the Diversion of Corporate Resources, The Accounting Review ,Vol87, N° 01, January 2012,P.203.

[3]- منى أحمد أحمد شميس، مرجع سبق ذكره، ص.57.

[4] - Yuquan Wang, The Influence of Information Disclosure Quality on Enterprise Investment Efficiency, The 2nd International Conference on Economic Development and Business Culture, Academic Exchange Information Centre, china, June 24-26, 2022, PP. 1640-1643.

تصبح المعلومات المرتبطة بأداء الشركة متاحة لكل الأطراف، مما يقلل من الفجوة المعلوماتية بين طرفي عقد الوكالة، ويسمح بتوفير صورة شفافة وأكثر وضوحا عن سلوكيات الوكيل وأدائه، والتي تتيح للطرف الموكل تقييمه وتحديد مدى سعي هذا الأخير نحو اتخاذ القرارات المناسبة، والتي تخلق القيمة على المدى القصير والطويل، بالإضافة إلى إمكانية تحديد نظام الحوافز والمكافآت بناء على معايير موضوعية، فضلا عن أن توفر مستويات عليا من الإفصاح المحاسبي من شأنه أن يؤدي إلى توازن المخاطرة بين طرفي الوكالة، مما يقلل من تضارب المصالح وسعي كل طرف نحو إتباع السلوكيات التي تعظم من منفعته على حساب الآخر، خاصة تلك المنتهجة من طرف الوكيل، ففي ظل التعتيم المعلوماتي يمتلك الوكلاء معلومات أكثر من الموكلين وذلك بحكم مكانتهم في الشركة ومعرفتهم، فقد يميلون إلى الانخراط في سلوكيات انتهازية، والتي من شأنها الإضرار بالموكلين.

2.3. نظرية الإشارة:

هي إحدى النظريات الاقتصادية البارزة التي تركز على كيفية استخدام الأطراف في المعاملات الاقتصادية إشارات لتبادل المعلومات، وتحسين فهم الآخرين حول ما يمتلكونه من معلومات عن الجودة أو خصائص معينة، قد تكون صعبة التقدير بشكل مباشر، فقبل أن يقدم Akerlof مفهوم عدم تماثل المعلومات إلى الحوار الأكاديمي، كانت النماذج الاقتصادية تقوم على افتراض تماثل المعلومات، ومع ذلك، ومن خلال استخدام مثال السيارات المستعملة، حيث يكون بائعو السيارات المستعملة أكثر اطلاعا على جودة السيارة من مشتروها، أوضح Akerlof ظاهرة عدم تماثل المعلومات في الأسواق، وكيف يمكن أن يؤدي ذلك إلى أداء السوق غير الأمثل، بعد ذلك، درس Spence لأول مرة ظاهرة وصفها بـ "الإشارات السوقية" في سياق سوق العمل من خلال إظهار كيف يمكن للمتقدمين لوظائف العمل تقليل عدم تماثل المعلومات بينهم وبين أصحاب العمل، من خلال إرسال إشارات عن مستوى تعليمهم، خبراتهم، ...الخ إلى عارضي العمل، والتي تسمح لهم من فهم وإدراك قدرات طالب العمل والتقييم الفعال لكفاءاته[1].

منذ تلك الدراسات الأولية، نمت الأدبيات حول نظرية الإشارة بشكل كبير وتم تطبيقها في سياقات لا حصر لها، بما في ذلك العديد من مجالات الإدارة، المحاسبة، والاقتصاد مثل حوكمة الشركات، إدارة الموارد البشرية، الإفصاح المحاسبي...الخ. وفي هذا الشأن أشارت بعض الدراسات إلى إمكانية استخدام الإفصاح الجيد كإشارة للتمييز بين الشركات الناجحة عن نظائرها الأقل نجاحا، لكونه أحد أدوات الإشارة التي يعتمدها المدراء لنقل معلومات محددة للمستثمرين وفئات أصحاب المصلحة في سبيل تخفيض عدم تماثل المعلومات، من خلال الكشف عن مزيد من المعلومات المتعلقة بالشركة مقارنة بتلك المطلوبة بشكل إلزامي، وفقا للقوانين واللوائح التنظيمية بهدف الإشارة بأنها أفضل من نظيراتها في السوق، جذب مستثمرين جدد، تعزيز قيمتها، وتحسين سمعتها في السوق[2].

[1]- Victor van der Velde, The Signaling Role of Science Based Targ, Thesis Working Paper, Erasmus Platform for Sustainable Value Creation, Rotterdam School of Management, Erasmus University, 2023, P.11 -12.
[2]- Nermeen F. Shehata, Op.-Cit, P.20.

ووفقا لنظرية الإشارة فإن عدم التماثل المعلوماتي في الأسواق يكون نتيجة امتلاك أحد أطراف الصفقة معلومات أفضل من الطرف الآخر، فعادة تتمتع إدارة الشركة والمطلعين فيها بوضع مميز عن بقية المستثمرين في السوق المالية، إذ تمتلك دائما معلومات خاصة غير متاحة للمستثمرين كونها أكثر قوة واطلاعا على سياسات الشركة، مما يجعل هؤلاء غير قادرين على تقدير العوائد والمخاطر بشكل سليم، ومن ثم اتخاذ قرارات خاطئة، وعليه فإن إدارة الشركة يمكنها أن تعمل في ظل عدم الالتزام بمبادئ حوكمة الشركات، من خلال استغلال المعلومات الخاصة غير المفصح عنها سواء أكانت إيجابية أم سلبية، لتحقيق عوائد غير عادية على حساب المستثمرين الآخرين في السوق. ونتيجة لذلك تتولد حالة من عدم الثقة من جانب جمهور المستثمرين حول المقاصد من وراء اتخاذ الشركات لقراراتها، كما قد ينتج عدم التماثل المعلوماتي عن إصدار معلومات من الجهة المعنية نحو عدة أطراف أخرى، ولكن فهم هذه المعلومات لا يكون على قدم المساواة، وهنا قد يكون هذا الغموض أو اللبس في الفهم مقصودا من قبل جهة إصدار المعلومات، أي : أن المطلعين لا يرغبون بالإفصاح عن بعض المعلومات السرية والمهمة، وذلك بغية استغلالها، ومن ثم تحقيق عوائد غير عادية من وراء هذه المعلومات[1].

وبالنظر لما تقدم فإن الإدارة وبحكم أنها المطلع الأكثر على المعلومات الخاصة بالشركة، لديها دافع لنقل هذه المعرفة للمستثمرين وغيرهم من أصحاب المصلحة غير المطلعين، لتثبت من خلالها أن القرارات المتخذة لا تتوقف في حد أنها قرارات صحيحة فقط، بل لابد أن تعمل على إقناع السوق بأنها قرارات جيدة وفي فائدة الشركة، ومن ثم فائدة المستثمرين. هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإن المستثمرين وغيرهم من أصحاب المصلحة يتابعون بعناية التغيرات التي تحصل في سياسة الشركة أو غيرها من المعلومات الأخرى، باعتبارها إشارة لتقييم أدائها الحالي وتوقع أدائها المستقبلي، فمثلا نجد أن الشركات التي تفصح عن زيادة كبيرة في مقسوم الأرباح، أو استخدام عملية إعادة الشراء، أو زيادة الرافعة المالية وغيرها، ينظر إليها على أنها إشارة لصحة أو معافاة الشركة ماليا[2].

وفي هذا الشأن ركزت بعض الدراسات على تفسير الإشارة التي يرسلها الإفصاح الجيد كأداة تستخدمها الإدارة لنقل المعلومات للأطراف غير المطلعين في إطار نظرية الإشارة، من خلال التساؤل عن كم ونوع المعلومات التي يوفرها كإشارات عن أداء الشركة، بمختلف جوانبه وقيمتها وكيف يمكن أن يقلل من عدم التماثل المعلوماتي بشكل غير مباشر، ويسهم في إعطاء نظرة أكثر وضوحا عن وضعية الشركة الحقيقية. حيث أوضحت دراسة (Alhataybat,2012 ; Suwarjono, 2010) أن الإدارة من خلال التوسع والتنويع في محتوى الإفصاح المحاسبي تحاول إرسال إشارات عن استعدادها للإفصاح عن المعلومات التي تعزز مصداقيتها ونجاحها، على الرغم من أنها ليست إلزامية، فتسعى إلى الإفصاح عن الأخبار

[1]- سعد مجيد عبد علي جنابي، أثر إعادة شراء الأسهم العادية في أسعارها بإطار نظرية الإشارة: دراسة تحليلية في سوق الكويت للأوراق المالية، أطروحة دكتوراه (غ منشورة)، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة كربلاء، العراق، 2015، ص ص.52- 53.

[2]- شوقي بورقبة، سليمة حشايشي، دور نظرية الإشارة في الرفع من كفاءة الأسواق المالية، ورقة عمل مقدمة للملتقى الوطني الثاني بعنوان أثر فعالية التمويل في الاقتصاد الجزائري، 24-25 أفريل 2007، ص.190؛ وكذلك سعد مجيد عبد علي جنابي، مرجع سبق ذكره، ص.58.

الجيدة حتى تميز نفسها عن الشركات التي لديها أخبار غير جيدة، وحتى الشركات ذات الأخبار السيئة لديها حوافز لزيادة جودة الإفصاح المحاسبي كخطوة منها لتجنب تكاليف التقاضي، من خلال إثبات أنها لا تعمل على إخفاء أي معلومات غير جيدة، حتى لا تتأثر قيمتها السوقية إذا ما ثبت أنها أفصحت عن معلومات غير صادقة، وبالتالي فإن جودة الإفصاح في هذه الحالة تصبح وسيلة لإثبات التميز لاعتبار أن المعلومات المفصح عنها ستكون في ظل جودة الإفصاح ذات مصداقية، ويمكن التحقق منها والاعتماد عليها وموزعة في جميع الاتجاهات[1].

وتشير دراسة (Elazhar, 2013) أن الإفصاح الجيد يوفر معلومات عن خطط الشركة واتجاهاتها المستقبلية، بالإضافة إلى مؤشرات الأداء الرئيسية المرتبطة بالأهداف الإستراتيجية للشركة، مما يعكس لأصحاب المصلحة نتائج قابلة للقياس ويرسل إشارات حول فعالية الإستراتيجية المختارة، وبأن الشركة تعمل وفقا لخطوات إستراتيجية مدروسة لاستغلال الموارد المتاحة بكفاءة في سبيل تحقيق الأهداف المنشودة، ومدى قدرتها على تبني مواقف استباقية في التكيف مع ظروف السوق واستغلال فرص النمو المتاحة[2].

وتضيف دراسة (Khalif & Hussainy, 2016) أن الإفصاح الجيد من شأنه أن يوفر معلومات عن المخاطر كإشارة من الشركة للسوق، بخصوص كفاءتها من زاوية قدرتها على تحديد ما تواجهه من مخاطر، وكذلك قدرتها على وضع الخطط الملائمة للتعامل مع تلك المخاطر، وهو ما يزيد من ثقة المستثمرين في إدارة تلك الشركة مما ينعكس بالإيجاب على سعر سهم الشركة في السوق، وعلى الجانب الآخر فإن إدارة الشركات التي تتصف بضعف نظام إدارة المخاطر لديها، ومن ثم انخفاض مستوى أرباحها سوف يتوفر لديها أيضا الدافع للإفصاح عن المخاطر التي تتعرض لها الشركة، وذلك لتجنب التعرض لمخاطر التقاضي أو المسؤولية القانونية اتجاه الأطراف أصحاب المصلحة في الشركة.

ومن وجهة نظر أخرى ترى دراسة (Bae et al, 2018) أن الإفصاح الجيد يوفر المزيد من المعلومات غير المالية كتلك المتعلقة بسياسات الحوكمة الجيدة، التنمية المستدامة، المسؤولية الاجتماعية...الخ، كإشارة تعكس من خلالها الشركة مدى التزامها اتجاه المجتمع، وأن المعاملات تدار بكفاءة وفعالية بعيدا عن أي تجاوزات أو تصرفات احتيالية، فالشح في الإفصاح عن هكذا نوع من المعلومات قد يفسر من جانب أصحاب المصلحة بإرسال إشارات غير واضحة ويتركهم في

[1]- رضا محمود محمد عبد الرحيم، أثر تفعيل التكامل بين الإفصاح المالي وغير المالي على دعم المقدرة التنبؤية للمحللين الماليين بالأرباح: دراسة تجريبية، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، جامعة الدول العربية، مصر، 2020، ص 33؛ وكذلك عبد الله محمد ناجي محمد، مرجع سبق ذكره، ص 124.

[2]- Hany Mohamed Aziz Elzahar, Determinants and Consequences of Key Performance Indicator (KPI) Reporting by UK Non-financial Firms, Phd Thesis, Stirling Management School, University of Stirling, United Kingdom, 2013, P.84.

حالة من الشك حول الوضعية الحقيقية للشركة، فالإفصاح الجيد ليس هدفه إرسال إشارات عن التدفقات النقدية فقط، بل يعمل كأداة أيضا لإرسال إشارات عن المعلومات الأخرى التي لها أن تؤثر على أداء الشركة وقيمتها على المدى الطويل[1].

باختصار يمكن القول أنه في ظل نظرية الإشارة يعد الإفصاح الجيد أحد أكثر الآليات فعالية في سد فجوة المعلومات بين مختلف الأطراف المتعاملة في السوق، لكونه يوفر إشارات موثوقة وشفافة لأصحاب المصلحة، فالشركات التي تتمتع بمستويات إفصاح عالية الجودة ترسل إشارات إيجابية عن قوة استراتيجية الشركة، وعن توجهها المستقبلي وقدرتها على التكيف مع المخاطر والتغيرات التي يفرضها السوق، لتميز نفسها عن نظيراتها في الصناعة وتتجنب التنبؤ الخاطئ المتعلق بأدائها، كما تؤكد من خلالها عن تميزها ومدى التزامها ورغبتها في خدمة مصالح الأطراف المختلفة، وأن قراراتها بعيدة عن أي تصرفات تغلب مصالحها الشخصية على حساب مصالح الأطراف الأخرى، فالإفصاح الجيد يسمح بتدفق المعلومات كما ونوعا (معلومات عن إستراتيجية الشركة، مؤشراتها المالية، التزاماتها البيئية والاجتماعية، الحوكمة،...الخ)، مما يعطي انطباعا لأصحاب المصلحة بأن هذه الشركات جديرة بالثقة وتعمل بنزاهة لتوفير معلومات محدثة وموثوقة تعكس أداءها بجوانبه المختلفة، ما من شأنه أن يقلص عليهم جهد وتكلفة البحث عن هذه المعلومات من مصادر أخرى، ويتيح لهم من تكوين توليفة من المعلومات الضرورية التي تساعدهم في فهم وتحليل مختلف النتائج المحققة من طرف الشركة، ومن ثم اتخاذ قرارات أكثر ملاءمة بناء على معايير أكثر موضوعية.

3.3. نظرية الشرعية:

ترتكز نظرية الشرعية في فهم وتفسير تبني الشركات لممارسات الإفصاح المحاسبي على نظام القيم الخاص بالكيانات الاقتصادية، ومدى توافق هذا النظام مع أخلاقيات وقيم المجتمع، وما إذا كانت أهداف الشركات متناغمة مع التوقعات الاجتماعية، وبالتالي تكسب نفسها درجة من "الشرعية الاجتماعية"[2]. ويقصد بالشرعية "تصور أو افتراض عام بأن تصرفات الكيان مرغوبة أو مناسبة ضمن نظام مبني اجتماعيا من المعايير، القيم والمعتقدات، والأعراف السائدة"، وبالتالي فإن الشرعية تتحقق عندما يتوافق نظام القيم الخاص بالكيان مع نظام القيم للنظام الاجتماعي الأكبر الذي ينتمي إليه هذا الكيان، وفي حال يوجد اختلاف فعلي أو محتمل بين نظامي القيمة، يكون يوجد تهديد لشرعية الكيان[3].

[1]- Seong Mi Bae , Md. Abdul Kaium Masud, Jong Dae Kim, A Cross-Country Investigation of Corporate Governance and Corporate Sustainability Disclosure: A Signaling Theory Perspective, Sustainability Journal, 10 (8), 2611, 2018, P. 3. Available on : httP.s://www.mdP.i.com/2071-1050/10/8/2611, 20/10/2023.

[2]- Atta Muhammad, A theoretical and Empirical Analysis of Governance Disclosure Quality within Pakistani listed Banks: Evaluations of Revisions Consequent to the Pakistani Corporate Governance Codes 2012 and 2017, Phd Thesis, Isbu Business School, London, England, 2020, P.93.

[3]- Carmela Gulluscio, Legitimacy Theory, Encyclopedia of Sustainable Management, Springer Cham Publisher, 2020, P.01. Available on: httP.s:// link.sP.ringer.com/referenceworkentry/10.1007/978-3-030-02006-4_175-1.

ويرى أنصار هذه النظرية أن العلاقة بين الشركة والمجتمع مبنية وفقا لعقد اجتماعي ينظم ويضبط أنشطة ومعاملات الشركة ضمن الحدود التي وضعها المجتمع، وأن استمرارية هذا العقد مرهونة بمدى اعتراف أطراف هذا المجتمع بمصداقية تعاملاتها وأفعالها وأنها تعمل ضمن نظام قيم مقبول، مما يستلزم منها السعي باستمرار لضمان أن عملياتها تقع ضمن حدود وأعراف مجتمعاتها الخاصة حتى يُنظر إليها على أنها "مشروعة" من قبل مختلف مجموعات أصحاب المصلحة في المجتمع[1]. وعليه فإن شرعية الشركة ما هي إلا "سمة تمنح من قبل المجتمع" أو "مورد يجب الحصول عليه" من مختلف أصحاب المصلحة من أجل البقاء طويل الأجل وكسب الدعم المستمر[2]، فضمان حصول الشركة على الموارد اللازمة لاستمرارية نشاطها وضمان وجودها، يتوقف على الدعم الذي ستحصل عليه من طرف أصحاب المصلحة، بالقدر الذي تتوافق فيه أنشطتها مع توقعات ومتطلبات هذا المجتمع، وبالقدر الذي تعود فيه أنشطتها بالفوائد على هذا المجتمع[3].

وبمعنى آخر فإن الشرعية تفرض على الشركة وجوب مراعاتها لحقوق المجتمع بشكل عام وعدم الاقتصار على خدمة مصالح المساهمين فقط، فممارسة الشركة لنشاطها مؤسس على مدى احترامها للعقد الاجتماعي، والذي ينص في بنوده على حق الشركة المشروط في الوجود باحترام معايير وقيم المجتمع الموجودة فيه، وعليه فأي انحراف لسلوكها عن هذه البنود قد يجعل المجتمع يتحرك باتجاه إنهاء العقد، ومنه حق الشركة في البقاء، فإتباع الشركة مثلا لسلوك مضر بالمجتمع يعد انحرافا عن المعايير والقيم الاجتماعية، وهو ما من شأنه أن يخلق فجوة في الشرعية نتيجة وجود تباين بين تصور (ما يتوقعه) المجتمع لما يجب أن يكون عليه سلوك الشركة، وسلوكها الفعلي (ما هو كائن فعلا)[4].

والملاحظ أن اكتساب "سمة الشرعية"يعتمد لحد كبير على التغيرات التي تطرأ على توقعات المجتمع حول القيم، المعايير، والأعراف السائدة (المتطلبات المتغيرة للشرعية) ومدى قدرة الشركة على تكييف أدائها لمواكبة هذه التغييرات من أجل البقاء، لأنه بمجرد التشكيك في شرعية الشركة من قبل المجتمع الذي تعمل فيه، سيكون من الصعب عليها جذب المستثمرين، العملاء، الموظفين، وغيرهم من أصحاب المصلحة، وفي هذا الشأن ترى دراسة (Yi, 2012) أن الشرعية التنظيمية ليست ثابتة وتتميز بالديناميكية، فهي عرضة للتغيير من حيث الزمان والمكان بسبب تغيير مواقف المجتمع. وبعبارة أخرى، قد تتغير الشرعية في وقت ما في المستقبل أو بيئات اجتماعية أخرى بسبب تغير توقعات المجتمع، لذلك يجب تقدير الشرعية التنظيمية في سياق وقت معين وموقع معين، فما قد يفسر على أنه سلوك سليم في زمن أو مكان ما، يمكن اعتباره على أنه سلوك مناف في زمن ومكان آخر، وتضيف الدراسة أنه من الصعب تحقيق التوافق بين مختلف توقعات ومعايير

[1]- Tarek Mohamed Hassan Abdel-Fattah, Voluntary Disclosure Practices in Emerging Capital Markets: The Case of Egypt, Phd Thesis, Durham Business School, Durham University, 2009, P.105.

[2]- أسماء فايز نعمان حسان، علاقة خصائص الشركات بدرجة التكامل في التقارير المالية: دراسة اختبارية على الشركات المساهمة المصرية، رسالة ماجستير (غير منشورة) ، كلية التجارة، جامعة الزقازيق، مصر، 2020، ص.40.

[3]- Lan Phuong Nguyen, Op.-Cit, P.23.

[4]- إلياس شرشافة، مرجع سبق ذكره، ص 27.

المجتمع واحتياجات الشركة، وهو ما يخلق ما يعرف بـ "فجوة الشرعية"، وذلك نتيجة التباين بين تصور المجتمع فيما يتعلق بكيفية تصرف الشركة (أداء الشركة المتوقع) والإجراءات التي تتخذها هذه الأخيرة في الواقع الفعلي (أداء الشركة الفعلي)، ويذكر أن فجوة المشروعية تنشأ غالبا لسببين، أولهما: إذا غير المجتمع توقعاته فستحدث الفجوة على الرغم من أن الشركة تعمل بنفس الطريقة التي كانت تعمل بها دائما، وثانيها: عندما يتم الكشف عن بعض المعلومات غير المعروفة سابقا أو المخفية (عادة ما تكون سلبية) لشركة ما، من قبل طرف آخر (مثلا: وسائل الإعلام) وهو ما من شأنه أن يؤدي إلى التشكيك في شرعية الشركة[1].

وبالتالي فإن اتساع "فجوة الشرعية" يعتبر تهديدا لشرعية الشركة، فالشرعية تعتبر موردا ضروريا للعمل تماما مثل رأس المال، لذلك يجب على الشركات التصرف بحذر لأن بعض الإجراءات والأحداث يمكن أن تزيد من شرعيتها، في حين أن البعض الآخر يمكن أن يقللها، وهو أمر بالغ الأهمية ينبغي على الشركات التركيز عليه لأن حدوث انخفاض كبير في شرعية الشركة، يمكن أن يؤدي في نهاية المطاف لفقدان حقها في الحصول على الموارد اللازمة لأدائها ويعرضها لعواقب وخيمة (عقوبات اجتماعية، اقتصادية، قانونية)[2]. ولتخفيف هذه التهديدات اقترحت الدراسات الأكاديمية بعض الاستراتيجيات التي يمكن للمؤسسة تبنيها للحفاظ على شرعيتها، والمتمثلة في[3]:

- إعلام وتوعية أصحاب المصلحة بالتغيرات التي تطرأ على الأداء الفعلي للشركة؛
- تغيير تصورات أصحاب المصلحة عن أداء الشركة دون تغيير السلوك الفعلي للشركة؛
- صرف أنظار أصحاب المصلحة بعيدا عن أي مسائل مثيرة للقلق حول أداء الشركة وتوجيهها نحو قضايا أخرى؛
- تغيير التوقعات الخارجية حول أداء الشركة.

ويشير (Yi, 2012) على ضوء الدراسات السابقة أن الإفصاح المحاسبي يعد آلية فعالة تستخدمها الشركات في سبيل تطبيق الاستراتيجيات المذكورة أعلاه، فمن خلال الإفصاح الجيد تقوم الشركات بتلبية توقعات أصحاب المصلحة من خلال توفير المعلومات الكافية والدقيقة حول أدائها، إستراتيجيتها، مبادرتها الاجتماعية والبيئية وغيرها من المعلومات الضرورية الأخرى[4].

وهو ما أكدته دراسة (Tarek, 2009) والتي ترى أن الإفصاح الجيد يلعب دورا هاما في تطبيق كل هذه الاستراتيجيات، فمن خلال الإفصاح عن مزيد من المعلومات اختياريا، يمكن للمدراء التواصل مع المجتمع وأصحاب المصلحة، مما يضفي الشرعية على أنشطة الشركة، وفي نفس الوقت يضفي الشرعية على مناصبهم الإدارية. فمثلا قد

---

[1]- Yi An, Voluntary Disclosure of Intellectual Capital in Chinese (mainland) Companies, Phd Thesis, University of Waikato, 2012, PP.64- 65.

[2]- Carmela Gulluscio, Op-Cit, P.02.

[3]- براق محمد، قمان مصطفى، أهم النظريات المفسرة للمسؤولية الاجتماعية للمؤسسات ورؤية الفكر الاقتصادي الإسلامي لها، ورقة عمل مقدمة للملتقى الدولي الثالث حول منظمات الأعمال والمسؤولية الاجتماعية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بشار، يومي 14-15 فيفري 2012، ص.7.

[4]-Yi An, Op.-Cit, P.65.

تستخدم الشركات الإفصاح عن المعلومات المالية لاسيما إذا كانت في شكل معلومات مقارنة أو في شكل نسب ومؤشرات مالية في تثقيف أصحاب المصلحة وإعلامهم بالتغيرات التي تحدث في أداء الشركة[1]، والإفصاح عن المعلومات المستقبلية لتغيير توقعات أصحاب المصالح عن عمليات الشركة المستقبلية من أجل تعزيز وتدعيم مشروعيتها، أو لتحويل انتباه المجتمع عن الآثار السلبية الرئيسية لنشاط الشركة، بما يعزز استمرار تدفق التمويل إلى الشركة ويدعم استمراريتها في الأجل الطويل[2].

ومن وجهة نظر أخرى ترى دراسة (Jannik, 2020) أن الإفصاح الجيد يعد دالة للشرعية الاجتماعية والبيئية، فمن بين أهم توقعات المجتمع الذي تنشط فيه الشركة هو مسؤوليتها اتجاه مجتمعها وبيئتها، والذي قد يعرضها للمساءلة ويكبدها تكاليف سياسية نتيجة الضغط الممارس من طرف فئات هذا المجتمع لعدم وضوح توجهاتها، ما من شأنه أن يهدد شرعيتها ومن ثم صعوبة استمراريتها ضمن هذا المجتمع[3]، وكرد فعل لذلك فإن الشركات تلجأ لإدارة الانطباع وعكس تصور ايجابي عن أدائها البيئي والاجتماعي من خلال التوسع في عرض مزيد من المعلومات غير المالية، التي ترسل من خلالها إشارات لأصحاب المصلحة بأنها مسؤولة اجتماعيا وبيئيا، وتصف دورها في المجتمع وقدرتها في تبني استراتيجيات فعالة لإدارة المخاطر المادية المرتبطة بنشاطاتها ذات التأثير السلبي، والتي من شأنها أن تهدد البيئة أو العدالة الاجتماعية للمجتمع (مثل: هدر الموارد، انبعاثات الكربون، تلوث المياه، عمالة الأطفال، الفساد،...الخ)[4]. وفي هذا الصدد يرى (Aino, 2022) أن دمج المعلومات المتعلقة بجوانب الحوكمة، المسؤولية الاجتماعية والبيئية في الإفصاح هو أداة أو إستراتيجية تثقيفية لتفادي ضغوطات المجتمع وتلبية توقعاتهم أكثر مما هو امتثال للتشريعات والقوانين، فالإفصاح عن هذه المعلومات سيسمح لأصحاب المصلحة من تحديد تأثير استثمارات الشركة على المجتمع، ومن ثم التمييز بين الاستثمارات الجيدة والاستثمارات السيئة،[5] لكونه يمكنهم من قياس العواقب الاجتماعية والبيئية لإجراءات الشركات، قياس فعالية البرامج الاجتماعية والبيئية للشركة، فهم كيفية اضطلاع الشركة بمسؤوليتها الاجتماعية، الحصول على صورة لجميع موارد الشركة التي قد يكون لها تأثير على المجتمع أو البيئة، ومن ثم القدرة على تقييم الشركة والحكم على شرعيتها بطريقة أكثر موضوعية[6]، مما يعطيها صورة أكثر

---

[1]- Tarek Mohamed Hassan Abdel-Fattah, Voluntary Disclosure Practices in Emerging Capital Markets: The Case of Egypt, Phd Thesis, Durham Business School, Durham University, 2009, P.105.

[2]- محمود محمد عبد الرحمن، تحليل العلاقة بين الإفصاح المحاسبي الاختياري عن المعلومات المستقبلية في التقارير السنوية وقيمة الشركة: دليل تطبيقي في بيئة الأعمال المصرية، مجلة الدراسات والبحوث المحاسبية، كلية التجارة، جامعة بنها، مصر، العدد 02، 2020، ص.15.

[3]- Peter J. Eisinga, Determinants of Corporate Responsibility Disclosure Quality - a whole Application of Legitimacy Theory to Explain Quantitative Environmental Reporting, T.J.G.I. Thijssens, Management wetenschappen Faculteit Afstudeerrichting Financial Decision-Making Track Sustainability reporting Environmental Science, Business, 2017, PP.17-19.

[4]- Jannik Gerwanski, Determinants and Consequences of Integrated Reporting Adoption, Quality and Its Assurance, Phd Thesis, Leuphana University of Lüneburg, Germany, 2020, PP.34-35.

[5]- Aino Laine, Legitimacy Effects of EU Sustainable Finance Disclosure Regulation in Finnish Equity Funds: Interpretations of Regulation (EU) 2019/2088 Articles 6, 8 and 9 in Finland, Phd Thesis, 2022, LUT School of Business and Management , Lahti University of Technology LUT, Finland, PP.15- 16.

[6]- Md Tapan Mahmud, Legitimacy Theory and its Relationship to CSR Disclosures: Literature Review, The Keizai Ronkyu, N°163, 2019, P.08.

قبولا لدى الأطراف المختلفة، لتجد نفسها في النهاية قادرة على البقاء والاستمرار، وذلك ليس فقط لأنها قادرة على تحقيق الأرباح، بل ولأنها وحدة اجتماعية تلتزم بالمسؤولية الاجتماعية اتجاه مجتمعها، وهذا يعني حتما التزامها بالعقد الاجتماعي نصا ومضمونا[1].

بالإضافة إلى ذلك فإن الإفصاح الجيد من شأنه أن يوفر معلومات عن مخاطر الشركة ويساعدها في إدارة مخاطر الشرعية، فزيادة جودة الإفصاح عن المخاطر يعد أحد متطلبات إضفاء الشرعية وتأكيد الشركات على نيتها في الحفاظ على عقد اجتماعي فعال بينها وبين المجتمع، حيث أن الشركات التي تتعرض لمخاطر عالية تستخدم الإفصاح عن المخاطر لتدعيم مركزها القانوني من خلال التوسع في عرض معلومات تشرح من خلالها طبيعة المخاطر التي تتعرض لها الشركة، أسباب هذه المخاطر، أساليب إدارة هذه المخاطر والتقليل من آثارها السلبية، مما ينعكس إيجابا على سمعة الشركة في المجتمع المحيط بها، ويساعدها في كسب دعم وتأييد قوي من أصحاب المصلحة ويضفي الشرعية على العديد من الإجراءات، ويجنبها تكاليف التقاضي والسمعة[2].

خلاصة القول أن الشركات تتخذ من الإفصاح المحاسبي الفعال كردة فعل استباقية تسعى من خلالها لمقابلة تغيرات توقعات فئات المجتمع الذي تنشط فيه واكتساب ثقتهم، وتغيير انطباعاتهم عن أدائها مما يعزز من فهم المجتمع لأنشطتها وإجراءاتها ويكسبها الشرعية الاجتماعية، ففي ظل وجود إفصاح جيد ومناسب يسمح بتدفق معلومات واضحة ودقيقة عن معاملات الشركة وفي مختلف الاتجاهات، تؤكد الشركات عن التزامها بالمعايير والممارسات الأخلاقية، وتظهر احترامها للمتطلبات القانونية والاجتماعية، وتقلل من احتمالية الإدراك السلبي أو الشائعات والمفاهيم الخاطئة التي يمكن أن تضر بسمعة الشركة وشرعيتها.

4.3. نظرية أصحاب المصلحة:

تعد نظرية أصحاب المصلحة أساس مفاهيمي منطقي هام يستخدم في تحليل القيمة وكيفية خلقها على مستوى الشركة بدلا من تعظيم الأرباح وتوزيعها، وذلك عن طريق تفسير العلاقة بين الشركة وأصحاب المصلحة، حيث ينظر للشركة على أنها ائتلاف من مجموعات أصحاب المصلحة المختلفة، وبالتالي خلق قيمة للشركة نتيجة للجهد الجماعي، والإدارة الفعالة لتلك العلاقة رغم التضارب الكبير في المصالح بين المجموعات المختلفة، ونظرا لارتباط قابلية الشركة في المجتمع ارتباطا مباشرا بتفكير أصحاب المصلحة، فإن إدارة الشركة تكون ملزمة بما يخدم مصالح أي فرد أو مجموعة لها صلة ببقاء الشركة، وليس فقط لصالح المساهمين[3].

---

[1]- براق محمد، قمان مصطفى، مرجع سبق ذكره، ص.06.

[2]- راجع: إكرامي عصمت عبد الهادي، مرجع سبق ذكره، ص.103؛ وكذلك؛ مجدي مليجي عبد الحكيم مليجي، محددات الإفصاح عن المخاطر وأثره على القرارات المالية: دراسة تطبيقية على الشركات المسجلة في سوق أرس المال المصري، مجلة البحوث المحاسبية، كلية التجارة، جامعة بنها، مصر، المجلد 04، العدد 02، 2017، ص.148.

[3]- أسماء فايز نعمان حسان، مرجع سبق ذكره، ص.38.

ووفقا لذلك فإن الشركات تتأثر ببيئة أكثر تعقيدا، فعلى عكس نموذج ملكية المساهمين الذي يركز بشكل حصري على المساهمين في خلق القيمة، فإن نظرية أصحاب المصلحة ترتكز على فكرة المساءلة والرفاهية العامة، وأن خلق القيمة يتوقف على دعم أصحاب المصلحة لقرارات وتوجهات الشركة، فالشركات التي تأخذ بعين الاعتبار مصالح مختلف الأطراف الفاعلة معها ضمن استراتيجياتها وسياساتها وتلبي مطالبهم المختلفة ستخلق قيمة أكبر بمرور الوقت[1].

وتقوم نظرية أصحاب المصلحة على أربع افتراضات أساسية وفق الآتي[2]:

- أن الشركة لديها علاقات مع عدد من المجموعات المستفيدة التي تتأثر بقراراتها (أصحاب المصلحة)؛
- ينصب تركيز النظرية على دراسة طبيعة تلك العلاقات من زاوية العمليات والنتائج لكل من الشركة وأصحاب المصلحة على حد سواء؛
- تمثل اهتمامات ورغبات أصحاب المصلحة قيمة حقيقية للشركة، وبالتالي يجب أن لا تكون يوجد هيمنة لمجموعة على حساب المجموعات الأخرى؛
- تركز هذه النظرية على عملية صنع القرارات الإدارية.

وبالتالي فإن على الشركة صياغة إستراتيجيتها بالطريقة التي تضمن فيها الاستجابة لاهتمامات ورغبات مختلف أصحاب المصلحة، وذلك لسببين[3]:

- أن رغبات وتوقعات أصحاب المصلحة تمثل قيمة داخلية للشركة، وبالتالي يتوجب عليها تلبية تلك الرغبات والتوقعات؛
- أن الاهتمام بتلبية هذه الرغبات والتوقعات سوف ينعكس إيجابا على ربحية الشركة.

وتتحدد سلطة صاحب المصلحة في التأثير على إدارة الشركة بمدى أهمية الموارد التي يوفرها هذا الأخير لضمان استمرارية نشاط الشركة، وعليه فإن نجاح الشركة يعد دالة لدرجة قدرة الشركة في تلبية مطالب أصحاب المصلحة، فكلما استطاعت إدارة الشركة تلبية توقعات أصحاب المصلحة حول المطالب المتوقعة كلما ضمنت تدفق الموارد الضرورية لنجاحها واستمراريتها، ومن ثم فإن الشركات الناجحة هي تلك التي لها القدرة على تلبية مطالب مختلف مجموعات أصحاب المصلحة، حتى لو كانت هذه المطالب متضاربة[4]. ووفقا لذلك فإن دور الإدارة لم يعد يقتصر على تعظيم ثروة المساهمين فقط، وإنما تعدى ذلك ليصبح دورها الرئيسي هو حماية مصالح جميع الأطراف التي يمكنها المساهمة في تحقيق أهداف الشركة وتقديم المساعدة لها[5].

---

[1]- Jannik Gerwanski, Op-Cit, P.33.

[2]- صالح عبد الرضا رشيد، إحسان دهش جلاب، الإدارة الإستراتيجية وتحديات الألفية الثالثة، ط 1، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2015، ص.83.

[3]- المرجع نفسه، ص.84.

[4]- Tamara Zunker, Determinants of the Voluntary Disclosure of Employee Information in Annual Reports: an Application of Stakeholder Theory, Phd Thesis, Faculty of Business Bond University Queensland, Australia, 2011, P.21.

[5]- Atta Muhammad, Op-Cit, PP:106-107.

وعلى هذا الأساس فإن قدرة الشركة على الاستمرار في المستقبل تكون مرهونة بقدرتها على إدارة العلاقة مع مختلف الأطراف ذات المصلحة وتحقيق التوازن بين دوال المنفعة الذاتية المتعارضة لهذه الأطراف[1]. وفي هذا الشأن ترى دراسة(Tamara, 2011) أن الإفصاح عن المعلومات يعد آلية فعالة يمكن للشركات استخدامها لادارة العلاقة مع أصحاب المصلحة من أجل كسب دعمهم ورضاهم، أو لتشتيت معارضتهم ورفضهم[2]. وأنه الطريقة الأكثر وضوحا للتواصل والحوار مع أصحاب المصلحة من أجل البقاء والاستمرار في مجال الأعمال والخلق الطويل الأجل للقيمة، فالإفصاح عن معلومات ذات مستوى عال من الجودة وفي الوقت المناسب لأصحاب المصلحة، يساعد على تحقيق السمعة والقبول ويضفي الشرعية على أنشطة الإدارة، فلو لم تحصل تلك المجموعات الهامة والأساسية على ما تحتاجه من معلومات خاصة فيما يتعلق بأعمال وأنشطة الشركة، فإن ذلك يترتب عليه فقدان الثقة بتلك الشركة، وعدم دعم تلك المجموعات لأداء وعمليات الشركة، وهذا بدوره قد يؤدي إلى انهيار الشركة وخروجها من سوق المال والأعمال. أي أن المجموعات ذات الأولوية في ظل نظرية أصحاب المصلحة يمكنها دعم وإنجاح الشركة، كما يمكنها التسبب في فشلها وتدميرها، لذلك يتوجب على إدارة الشركة ضرورة الوفاء باحتياجات تلك المجموعات الأساسية من المعلومات التي تساعدهم في اتخاذ القرارات الصحيحة فيما يتعلق بعلاقاتهم بالشركة[3].

وترى دراسة (Samson et al, 2018) أن جودة الإفصاح ومستواه تتحدد وفقا لثلاث معايير ممثلة في سلطة صاحب المصلحة، استعجالية صاحب المصلحة، وشرعية صاحب المصلحة، حيث أنه كلما زادت تأثير هذه المعايير على إدارة الشركة كلما اتجهت نحو التوسع في عرض معلومات إضافية كمية ونوعية استعدادا لتلبية تطلعات أصحاب المصلحة، وتجنبا لضغوطاتهم التي من شأنها التأثير على استمرارية الشركة نتيجة فقدانها لدعمهم[4].

وعليه فإن تبني الشركات لممارسات الإفصاح الجيد ينبع من إرادة إدارية حقيقة لاحتضان المساءلة الحقيقية اتجاه أصحاب المصلحة والمجتمع بشكل عام، كما أنه التزام أخلاقي من طرف إدارة الشركة أكثر مما هو قانوني، فمن خلال الإفصاح عن معلومات أكثر تشمل قضايا أخرى أكثر أهمية تتعلق بأداء الشركة الاستراتيجي، البيئي، الاجتماعي، الحوكمي وغيرها من المعلومات الضرورية الأخرى التي تهم أصحاب المصلحة بمختلف فئاتهم وتمكنهم من تكوين رؤى واضحة عن أدائها، تؤكد إدارة الشركة عن أن مسؤوليتها تتجاوز مجرد قدرتها في تعظيم الأرباح (خدمة مصالح المساهمين فقط).

[1] -إكرامي عصمت عبد الهادي، مرجع سبق ذكره، ص.101.

[2]-Tamara Zunker, Ibid, P.21.

[3]- هديل توفيق أبو اليزيد أبو شلوع، محددات الإفصاح المحاسبي الاختياري في شركات المساهمة: دراسة نظرية وميدانية في بيئة الأعمال المصرية، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية التجارة، جامعة طنطا، 2013، ص ص.36-39.

[4]- Samson Iliya Nyahas, Joseph Ntayi, Nixon Kamukama, John Munene, Stakeholders Influence on Voluntary Disclosure Practices by Listed Companies in Nigeria: An Investigation of Managers' Perception, International Journal of Law and Management, Vol 60, N° 02, PP.6-8.

وفي هذا الصدد تشير دراسة (أسماء، 2020) أن الشركات من خلال الإفصاح العال تضمن توفير معلومات عن توجهات الشركة الاجتماعية والبيئية كجزء من إستراتيجيتها في إدارة العلاقة مع أصحاب المصلحة، وذلك وفقا لمفهوم العقد الاجتماعي، الذي يوفر حقوقا لجميع أصحاب المصلحة كشكل من أشكال العدالة بقبول الشركات مسؤوليتها اتجاه المجتمع وجميع أصحاب المصلحة، بتقديم معلومات إضافية تغطي القضايا الاجتماعية والبيئية وفقا للتغيرات المجتمعية، والتي من شأنها التأثير في قراراتهم المختلفة بدلا من استهداف التقارير التقليدية للمساهمين وسوق رأس المال فقط، والسعي وراء الأرباح كهدف رئيسي للإدارة والذي يعرف بالهدف ذو القيمة الواحدة للشركة[1].

وتضيف دراسة (Atta, 2022) أن الشركات التي تتوسع في الإفصاح عن معلومات تتعلق بحوكمة الشركات، تؤكد عن مصداقيتها ونزاهة نتائجها، ورغبتها في بناء والحفاظ على علاقات إيجابية مع مختلف أصحاب المصلحة أساسها التفاهم، النزاهة، الثقة، والمنافع المتبادلة[2].

ومن وجهة نظر أخرى يمكن القول أن الإفصاح الجيد من شأنه أن يعكس معلومات أكثر فيما يتعلق بالمخاطر، والمعلومات المستقبلية المتعلقة بأداء الشركة، وذلك تعبيرا عن رغبة الشركة في الحوار مع أصحاب المصلحة من خلال تخفيض عدم تماثل المعلومات وزيادة درجة الثقة في معاملات الشركة، وذلك بتوصيل الأخبار الجيدة أو تصحيح أو تأكيد التنبؤات، مع إمكانية قياس وتحديد المخاطر المحتملة بشأن مستقبل الشركة مما يساعد أصحاب المصلحة في تحسين قراراتهم، حيث أن نوعية الإفصاح عن التنبؤات المالية ومستوى المخاطر وكذا مستوى وتوقيت هذا الإفصاح، يلعب دورا مهما في استمرار علاقات أصحاب المصلحة بالشركة مما ينعكس بشكل إيجابي على أدائها ومن ثم أسعار أسهمها[3].

ختاما لما تم عرضه يمكن القول أن الشركات سعيا منها في إستراتيجيتها لإدارة العلاقة مع مختلف أصحاب المصلحة وإقامة حوار متكامل وبناء مبني على أسس موضوعية، تتخذ من الإفصاح الجيد آلية لكسب ثقة ودعم الأطراف المتعاملة معها، وذلك لما يضفيه هذا الأخير من شرعية على أعمال الشركة من خلال قدرته في تحقيق التوازن بين المصالح المختلفة لأصحاب المصلحة، والوفاء باحتياجاتهم وتطلعاتهم من المعلومات الضرورية التي تساعدهم في استقراء، فهم، وتحليل أداء الشركة بمختلف جوانبه، مما يخلق قيمة طويلة الأجل لأصحاب المصلحة والشركة على حد سواء.

[1]- أسماء فايز نعمان حسان، مرجع سبق ذكره، ص.38.

[2]- Atta Muhammad, Op-Cit, P.106.

[3]- هوشيار عبد الله دزايه، حازم هاشم محمد، جمال أنور يابة، دور محتوى الإفصاح الطوعي في تغيير سلوك أصحاب المصلحة اتجاه المصارف التجارية: دراسة لعينة من أصحاب المصلحة بمحافظة أربيل، مجلة قهلاي زانست العلمية، الجامعة اللبنانية الفرنسية، العراق، المجلد 07، العدد 02، 2022، ص.692 – 693.

خلاصة:

من خلال ما تم دراسته ضمن هذا الفصل، يمكن القول أن الإفصاح المحاسبي هو تلك الآلية التي تهدف من خلالها الشركات لتضيق فجوة عدم تماثل المعلومات بين الشركة وأصحاب المصلحة، وتوفير قدر متساو من المعلومات لكل فئة من فئات أصحاب المصلحة، مما يتيح لهم فهم وتحليل أداء الشركة بصورة متكاملة وأكثر وضوحا، ويمكنهم من اتخاذ قرارتهم بطريقة أكثر عقلانية.

ولا تتوقف رشادة وصحة القرارات المتخذة على الإفصاح المحاسبي فحسب، وإنما على جودته التي تلعب دورا أساسيا في ذلك. وقد عرف مفهوم جودة الإفصاح المحاسبي تطورات عديدة فرضتها مستجدات بيئة الأعمال للشركات، والتي كانت سببا في تغيير نظرة مستخدمي المعلومات المحاسبية نحوه، ما جعل من الصعب تحديد مفهوم محدد له نظرا لارتباطه بعدد من المعايير التي تحكم جودته.

ويرجع تبني الشركات لجودة الافصاح المحاسبي لدوافع عديدة، فسرتها عدد من النظريات في ظل اختلاف فئات أصحاب المصلحة واحتياجاتهم من المعلومات التي تلبي توقعاتهم، وأن دافع الشركات من وراء الإفصاح الجيد ليس فقط عكس الأداء المالي للشركة، بقدر ما هو إضفاء مصداقية وشرعية على تعاملاتها، وعكس جوانب أخرى لأدائها، وإدراة علاقات بناءة وجيدة مع أصحاب المصلحة، سعيا منها لتحسين صورتها بما يضمن استمراريتها وخلق القيمة على المدى الطويل.

الفصل الثاني: نماذج قياس جودة الإفصاح المحاسبي والعوامل المؤثرة فيه

تمهيد:

إن اختلاف وجهات نظر الباحثين في تحديد مفهوم جودة الإفصاح المحاسبي، جعل من الصعب إيجاد مقياس واحد متعارف عليه لقياسه، ودفع للتساؤل عن إمكانية توافر مقاييس موضوعية تسمح بالحكم على جودة الإفصاح، وعن طبيعة المعايير المعتمدة في الحكم على هذه الجودة، لاسيما وأن هذه الجودة ترتبط بقدرة الإفصاح المحاسبي على تلبية خصوصيات وحاجات مستخدميه من المعلومات المحاسبية التي تساعدهم في اتخاذ قراراتهم المختلفة.

ومن جهة أخرى، ارتباط ممارسات الإفصاح المحاسبي بدوافع ومبررات القائمين عليه (إدارة الشركة)، يجعل من جودة الإفصاح المحاسبي رهنا لعدد من العوامل البيئية المحددة، التي من شأنها التحكم في قرارات الإدارة من حيث طبيعة وكم المعلومات الواجب الإفصاح عنها، وهو ما يقودنا للتساؤل عن طبيعة هذه العوامل بهدف فهمها وتحليل أثرها في سياسة الإفصاح المتبعة من طرف الشركة، والتي على ضوئها تتحدد مستويات جودة الإفصاح المحاسبي.

إزاء ما تقدم، تستهدف الدراسة في هذا الفصل عرض وتحليل أهم البدائل النظرية المستخدمة في تقييم جودة الإفصاح المحاسبي، وذلك على ضوء الدراسات السابقة في الموضوع، وكذا أهم العوامل المؤثرة فيه، وفقا للمحاور الآتية:

1. **البدائل النظرية لقياس جودة الإفصاح المحاسبي.**
2. **العوامل المؤثرة في جودة الإفصاح المحاسبي.**

1. البدائل النظرية لقياس جودة الإفصاح المحاسبي:

توجهت الدراسات الأكاديمية نحو البحث المتعمق في قضية جودة الإفصاح المحاسبي وأساليب قياس تلك الجودة، فتعددت المداخل واختلفت الطرق في سبيل إيجاد أفضل الأساليب والمقاييس التي تفي بهذا الغرض، والتي أسفرت عن تقديم عدد من البدائل التي يمكن من خلالها الاستدلال على جودة الإفصاح المحاسبي، فانقسمت الدراسات بين دراسات اعتمدت على مقاييس مباشرة، في حين اتجه البعض الآخر لاعتماد مقاييس غير مباشرة، بينما صنفتها دراسات أخرى لمقاييس كمية ومقاييس نوعية، كل حسب وجهة نظره في الموضوع. وفيما يلي سيتم عرض مجموعة من المقاييس التي يشيع استخدامها في معظم الابحاث والدراسات الأكاديمية.

1.1. مستوى الإفصاح المحاسبي كبديل لجودة الإفصاح المحاسبي:

اتجهت بعض الدراسات الاكاديمية (Celine Michailesco, 2010؛Battie et al, 2004 ؛khana et al, 2003؛ Pivac et al, 2017؛ Mangala &Isha, 2019؛ صالح، 2017؛ حسن والعبيدي، 2020؛ الأرضي، 2021؛ Ghazwani et al, 2023) نحو اعتماد كمية الإفصاح المحاسبي كبديل لقياس جودة الإفصاح المحاسبي، وذلك لأن التوسع في الإفصاح عن مزيد من المعلومات يعمل على تخفيض حالة عدم التأكد لدى مستخدمي التقارير من جهة، ويضيق فجوة عدم تماثل المعلومات التي لدى الإدارة وتلك التي لدى المستخدمين من جهة أخرى، مما يساعدهم على استقراء الأرقام المحاسبية بشكل أكثر وضوحا وهو ما يزيد من جودة المعلومات المفصح عنها[1]، ويعتمد هذا النموذج على حجم الإفصاحات المنشورة بالتقارير المالية كمقياس لمستوى جودة الإفصاح المحاسبي، حيث يتم قياس ممارسات الإفصاح من خلال طول التقارير المالية وطول الأقسام الخاصة بالمعلومات المرفقة للتقارير المالية دون الاهتمام بجودة محتواها ومضمونها الداخلي[2]، وذلك بالاعتماد على مؤشرات أو قوائم افصاح (Disclosure Index) تبحث عن توافر عناصر معينة بالتقارير المالية المنشورة، ويتم التعبير عن توافر العنصر البحثي من خلال المتغيرات الصماء (Dummy Variables)، حيث يأخذ العنصر قيمة **(1)** في حالة التوافر، والقيمة (**0**) في حالة عدم التوافر، وقد تنوعت مجالات الاعتماد على مؤشرات الإفصاح بين التحري عن مستوى توافر متطلبات الإفصاح الاجبارية، أو عناصر الافصاح الاختيارية، أو كلاهما معا، كما تنوعت المقاييس المعتمد عليها بين المقاييس سابقة التجهيز، أو ما يتم تعديله لكي تتوافق مع متطلبات البحث العلمي[3].

---

[1] - حرفوش أنيسة، مرجع سبق ذكره، ص.197.

[2]- موسى بوسي حمدي حسن، أثر تبني معايير التقرير المالي الدولية في مصر على جودة لافصاح المحاسبي: دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة بالبورصة المصرية قبل وبعد عام 2015، مجلة المحاسبة والمراجعة، كلية التجارة، جامعة بني سويف، مصر، العدد 01، 2019، ص.329.

[3] - طارق إبراهيم سعادة، مرجع سبق ذكره، ص.44.

ويجدر القول في هذا الخصوص أن المؤشر الأشمل والأكثر قبولا من قبل الباحثين والمؤسسات المالية العالمية في تقييم جودة الإفصاح المحاسبي هو مؤشر الشفافية والافصاح الذي قدمته مؤسسة Standard & Poor في أكتوبر 2002، وذلك لعدة اعتبارات منها[1]:

- أن هذا النموذج لم يقتصر على المعلومات الالزامية فقط، بل امتد إلى كثير من المعلومات الاختيارية مثل المعلومات عن حوكمة الشركات والمعلومات الاستراتيجية وغيرها؛
- يعتبر من أحدث النماذج للحكم على جودة الإفصاح المحاسبي، والتي تأثرت بمتطلبات حوكمة الشركات وفقا لما استهدفه قانون SOX؛
- لم يفترض هذا النموذج تساوي الاهمية النسبية للبنود التي تضمنها، حيث خصصت أوزان نسبية مختلفة لبعض المعلومات بحسب أهميتها للمستخدمين.

وتقوم فكرة هذا النموذج في الحكم على جودة الإفصاح المحاسبي بتحليل التقارير المالية للشركات، من خلال البحث عن مدى توافر 84 بندا أو معلومة يتم الافصاح عتها في التقرير المالي، مع ترجيح بعض البنود بوزن نسبي حسب أهميتها ليكون مجموع نقاط المقياس في الأخير 98 نقطة[2]، وقد تم تصنيف المعلومات وفقا لهذا النموذج إلى 3 مجموعات رئيسية كالآتي[3]:

أ. **معلومات تتعلق بهيكل الملكية وحقوق المستثمرين (18 بند)**: وتضمنت هذه المجموعة أسئلة أو بنود فرعية تعالج من خلالها طبيعة هيكل الملكية وتركيبة المساهمين بالشركة، حقوق التصويت، وكذا الاجتماعات المبرمة من قبل الجمعية العامة للمساهمين وأهم الموضوعات التي تناولتها هذه الاجتماعات،...الخ؛

ب. **معلومات تتعلق بالشفافية المالية والافصاح عن المعلومات (31بند)**: وتضمنت هذه المجموعة أسئلة أو بنود فرعية تقيم ما إذا كانت المعلومات التي تقدمها الشركات ستمكن أصحاب المصلحة من تقييم الوضع المالي والاستمرارية المستقبلية للشركة وتشتمل هذه المعلومات على اتجاهات الشركة، السياسات المحاسبية، تفاصيل السياسات المحاسبية، المعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة، معلومات عن مدقق الحسابات، تحليل وإدارة التوقعات...الخ؛

[1] – ممدوح صادق محمد الرشيدي، دراسة تحليلية لأساليب تقييم جودة التقارير المالية، مجلة البحوث التجارية المعاصرة، جامعة سوهاج، مصر، المجلد 26، العدد 02، ص.31.

[2]- Sandeep A. Patel, George Dallas, Transparency and Disclosure: Overview of Methodology and Study Results—United States, Standard & Poor's setting the standard, 2002, P.5.

[3]- Tarun Khanna, Krishna Palepu, Suraj Srinivasan, Disclosure Practices of Foreign Companies Interacting with U.S. Markets, Journal of Accounting Research, Vol 42, N° 02, 2004, PP.10-11.

ج. **معلومات تتعلق بهيكل مجلس الإدارة وإجراءات التسيير (35 بند)**: وتضمنت هذه المجموعة أسئلة أو بنود فرعية تعالج من خلالها تركيبة هيكل مجلس الإدارة، دور المجلس، مكافآت وتدريب أعضاء المجلس، تقييم ومكافآت المدراء التنفيذيين.

ويتم تقييم جودة الإفصاح المحاسبي في ضوء المؤشر أعلاه وفقا للخطوات التالية:

- فحص التقرير المالي للشركة بهدف الكشف عن البنود المفصح عنها وتوزيع الدرجة المخصصة لكل بند، حيث تحصل الشركة على القيمة (1) في حال الإشارة للبند المذكور ضمن التقرير المالي للشركة، والقيمة (0) في حال عدم الإشارة للبند؛

- تجمع الدرجات التي تم الحصول عليها من كل بند، بحيث تجمع لكل محور على حدى ومن ثم يتم تجميع نتائج المحاور الثلاثة للمؤشر من أجل الحصول على نتيجة تقييم الشفافية والافصاح للشركة، وفقا للصيغة التالية[1]:

$$\frac{DT}{n} = \sum_{i=1}^{n} \frac{dt}{n}$$

حيث أن:

- DT: المؤشر الإجمالي للشركة؛
- n: عدد البنود في المؤشر؛
- DT/n: نسبة مئوية مقارنة لمؤشر الإفصاح النهائي؛

- تحول النتائج المجمعة من أصل 98 سؤال بعد الترجيح إلى نسب مئوية ويتم ترجمتها لدرجات من 1-10، وفي حال تراوحت النتيجة بين 91% إلى 100% معناه أن مستوى الافصاح والشفافية بالشركة مرتفع، وتمنح الشركة درجة 10 (افصاح جيد)، أما إذا تراوحت النتيجة بين 11% إلى 20% معناه أن مستوى الافصاح والشفافية بالشركة منخفض، وتعطى للشركة الدرجة 2 كأدنى درجة (افصاح غير جيد)[2].

وبالرغم من الاعتماد الواسع لهذا المؤشر من طرف الباحثين في الحكم على جودة الافصاح المحاسبي، إلا أنه لاقا انتقادات عديدة، أهمها أن هذا المؤشر في حد ذاته يعمل على تحديد ما إذا تم الافصاح على بند معين من بنود المعلومات المالية، أو آلية معينة لحوكمة الشركات ...الخ من عدمه، بدلا من تقييم جودة الافصاح نفسه، وبالتالي فان التركيز هنا

[1]- Salim Mahmoud, Contribution `a l'´etude des d´eterminants de la qualit´e des informations comptables produites par les entreprises libyennes, These de doctorat, Faculté economie gestion Clermont-Fd, Université D'auvergne, 2012, P135.
[2]- Tarun Khanna, Krishna Palepu, Suraj Srinivasan, Disclosure Practices of Foreign Companies Interacting with U.S. Markets, Journal of Accounting Research, Vol 42, N°02, 2004, P.9.

ينصب على تقييم كمي لممارسات الافصاح (كم الإفصاح المحاسبي)، وليس تقييم نوعي لقيمة تلك المعلومات (جودة الافصاح المحاسبي).

وكمحاولة لتجنب النقائص التي قد تعاني منها النماذج المقترحة من طرف المنظمات المهنية، فقد كانت هناك محاولات من طرف بعض الباحثين لتطوير نماذج، تهدف لقياس جودة الافصاح المحاسبي بالتركيز على كم ونوع المعلومات المفصح عنها، وتعد دراسة (Battie et al, 2004 ; Beretta et al, 2008) من الدراسات الرائدة في ذلك،حيث اعتبرت أن جودة الافصاح المحاسبي لا تتوقف على عدد البنود المفصح عنها فقط (كمية الإفصاح)، ولكن أيضا على طريقة توزع الافصاح بين مختلف المواضيع الضرورية والهامة عن الشركة (كثافة الإفصاح)، معتبرين أن الإفصاح العالي الجودة هو الذي يتميز بكثافته وتوازنه في عرض المعلومات المختلفة عن الشركة[1]. **وقد تم تصنيف المعلومات وفقا لهذا النموذج لثلاث مجموعات رئيسية كالآتي:**

أ. **معلومات تتعلق باستراتيجية الشركة:** ويندرج تحت هذا العنصر عدد من البنود الفرعية التي تعكس نشاط شركة بكل متغيراته؛

ب. **معلومات تتعلق بخلفية الشركة:** ويندرج تحت هذا العنصر عدد من البنود الفرعية التي تعكس معلومات عن الهيكل المؤسسي، الهيكل التنظيمي، الهيكل المالي، الهيكل التشغيلي للشركة؛

ج. **معلومات تتعلق بالبيئة الخارجية للشركة:** : ويندرج تحت هذا العنصر عدد من البنود الفرعية التي تعكس معلومات عن توجهات الشركات الاقتصادية، الاجتماعية، البيئية، السياسية،...الخ.

وحسب هذا النموذج فإن جودة الإفصاح تقاس وفقا لبعدين، كم الإفصاح (RQT) وكثافة الافصاح (RCN) كما يوضحه الجدول الموالي:

[1]- Beretta Sergio, Bozzolan Saverio, Op-cit, P.7; P.38.

الجدول رقم (1–2): مؤشر جودة الافصاح المحاسبي وفقا لمستوى الإفصاح المحاسبي

مؤشر جودة الإفصاح (QLI)	**مؤشر الكم النسبي للإفصاح (RQT)**	الفرق بين الإفصاح الفعلي للشركة والافصاح المقدر.	
	مؤشر كثافة الإفصاح (RCN)	اتساع الإفصاح (WID)	تغطية الإفصاح (COV) انتشار الإفصاح (DIS)
		عمق الإفصاح (DEP)	- نوع المقاييس المستخدمة :هل هي مالية أم غير مالية، كمية أم كيفية؟ - طبيعة الإشارات المرسلة عن الوضع الاقتصادي للشركة: إيجابية، سلبية، أم غير معلنة؟ - البعد الزمني للمعلومات المفصح عنها: تاريخية، مستقبلية، أو ليست محددة بنطاق زمني - الحالة الفعلية للاعمال، توقعات الادارة، الخطط والبرامج المتوقع تنفيذها، الاجراءات والقرارت المتخذة.

المصدر: Francisco Bravo Urquiza, Maria Cristina Abad Navarro, Marco Trombetta, Disclosure Indices Design: Does It Make A Difference?, Revista De Contabilidad-Spanish Accounting Review, Vol 12, N°02, 2009, P259.

➢ البعد الأول: كم الإفصاح (RQT)

يهتم هذا البعد بقياس كمية المعلومات الملائمة والتي يجب الإفصاح عنها في التقارير المالية، والمعلومات غير الملائمة والتي لا يجب الإفصاح عنها، ويقاس بالعدد النسبي للبنود المفصح عنها والمرجحة بخصائص الشركة (مثل الحجم، ونوع الصناعة) مع بقاء العوامل الأخرى على حالها، ويتحدد كم الإفصاح وفق العلاقة التالية[1]:

$$RQT_i = D_i - \widehat{D}_i$$

حيث أن:

- RQT_i: مؤشر الكم النسبي للإفصاح للشركة i؛
- D_i: الإفصاح الفعلي للشركة i؛
- $\widehat{D}_i$:الإفصاح المقدر للشركة i؛

[1]- Beretta Sergio, Bozzolan Saverio, Op-cit, P.12.

ليتم بعد ذلك معايرة (توحيد) مؤشر الكم النسبي للإفصاح Kباستخدام الحد الأدنى والحد الأقصى لمؤشر الكم النسبي للشركات مرجحا بحجم الشركة ونوع الصناعة، بمعنى آخر يتم تحويل قيم مؤشر الكم النسبي للافصاح لكل شركة إلى نطاق قياسي جديد يتراوح بين 0 و 1، مما يسمح بمقارنة مستوى الإفصاح النسبي بين الشركات بغض النظر عن حجمها أو طبيعة نشاطها، وفقا للعلاقة:

$$STRQT_i = \frac{max_j\ RQT_j - RQT_i}{max_j\ RQT_j - min_j\ RQT_j}$$

حيث أن:

- $STRQT_i$**:** مؤشر كم الإفصاح المعياري للشركة i؛
- $max_j\ RQT_j$**:** أقصى قيمة لمؤشر الكم النسبي للشركات مرجح بحجم الشركة ونوع الصناعة؛
- $min_j\ RQT_j$**:** أدنى قيمة لمؤشر الكم النسبي للشركات مرجح بحجم الشركة ونوع الصناعة؛
- RQT_i**:** قيمة مؤشر الكم النسبي للشركة i.

➢ **البعد الثاني: ثراء الافصاح (كثافة الإفصاح RCN)**

ويقصد بثراء الافصاح على أنه دالة لمدى تغطية وتوسع الإفصاح المحاسبي في عرض المعلومات عن الموضوعات المختلفة المتعلقة بالشركة، نموذج اعمالها، نشاطها، نتائجها ...الخ، ويتحدد ثراء الإفصاح المحاسبي وفقا لبعدين حسب ما تعكسه العلاقة التالية:

$$RNC_i = \frac{1}{2}\ (WID_i + DEP_i)$$

- **اتساع الإفصاح:** ومعناه أن يأخذ الافصاح بعين الاعتبار الموضوعات الأساسية والفرعية التي يجب أن يغطيها الافصاح المحاسبي عن الشركة، فكلما زاد عدد البنود المفصح عنها واشتملت على مواضيع مختلفة كلما كان ذلك افضل، لأن الافصاحات التي تركز على عدد محدود من المعلومات تحرم أصحاب المصلحة من تكوين رؤى شاملة عن الوضعية الحقيقة للشركة، ومن بين هذه الموضوعات نجد معلومات عن استراتيجية الشركة، خلفية الشركة (بما في ذلك الهيكل المؤسسي، المالي، الهيكل التنظيمي والعمليات)، البيئة الخارجية (بما في ذلك معلومات عن القضايا الاقتصادية، السياسية، الاجتماعية، البيئية،...الخ)[1]، ويقاس اتساع الإفصاح وفقا للعلاقة[2]:

$$WID_i = \frac{1}{2}\ (COV_i + DIS_i)$$

[1]- Beretta Sergio, Bozzolan Saverio, Op-cit, P.11.
[2]- Francisco Bravo Urquiza, María Cristina Abad Navarro, Marco Trombetta, Op-cit, P.403.

حيث أن:

- COV_i: عدد الموضوعات الأساسية والفرعية المفصح عنها إلى إجمالي عدد الموضوعات الأساسية والفرعية الواجب الافصح عنها؛
- DIS_i: عدد المعلومات المفصح عنها في الموضوعات الفرعية إلى إجمالي الإفصاح الكلي للشركة قسمة عدد الموضوعات الأساسية والفرعية الواجب الافصح عنها؛

- **عمق الإفصاح**: ومعناه مستوى التفاصيل التي يتم تقديمها حول المعلومات المفصح عنها والتي تساعد أصحاب المصلحة في زيادة وعيهم وقدرتهم على تحليل وفهم وضع الشركة الحالي والتنبؤ بوضعها المستقبلي، ويقاس عمق الإفصاح من خلال ثلاثة عوامل رئيسية والمتمثلة في (نوع المقاييس المستخدمة :هل هي مالية أم غير مالية، كمية أم كيفية؟؛ طبيعة الإشارات المرسلة عن الوضع الاقتصادي للشركة: إيجابية، سلبية، أم غير معلنة؟؛ البعد الزمني للمعلومات المفصح عنها: تاريخية، مستقبلية، أو ليست محددة بنطاق زمني)، وذلك وفقا للعلاقة التالية[1]:

$$DEP_i = \frac{1}{2}\ (ESM_i + OTL_i)$$

حيث أن:

- ESM_i: عدد العبارات (المعلومات) المفصح عنها والتي تحتوي على إشارات عن التأثير الفعلي أو المتوقع للبند المفصح عنه على الأداء الفعلي أو المتوقع للشركة إلى اجمالي عدد المعلومات المفصح عنها في التقرير المالي؛
- OTL_i: عدد العبارات (المعلومات) المفصح عنها والتي تحتوي على مناقشات، اقتراحات، وتوقعات الإدارة بشأن مستقبل الشركة إلى إجمالي عدد المعلومات المفصح عنها في التقرير المالي.

ويتم الحصول على القيمة النهائية لمؤشر جودة الافصاح (QLI) بحساب متوسط قيمتي المؤشرين السابقين كالآتي[2]:

$$QLI = \frac{1}{2}\ (RQT_i + RCN_i)$$

حيث تتراوح قيم هذا النموذج بين 0 و 100، ومن ثم كلما اقتربت قيمة هذا المؤشر من القيمة 100 دل ذلك على أن الشركة محل الدراسة تتمتع بمستوى افصاح عالي (جودة عالية) مقارنة بنظيرتها في السوق، وكلما اقترب قيمة هذا المؤشر من القيمة 0 دل ذلك على أن الشركة تتمتع بمستوى افصاح منخفض (جودة منخفضة).

[1]- Francisco Bravo Urquiza, María Cristina Abad Navarro, Marco Trombetta, Ibid, P.403.

[2]- Francisco Bravo Urquiza, María Cristina Abad Navarro, Marco Trombetta, Disclosure theories and disclosure measures, Spanish Journal of Finance and Accounting, Revista Española de Financiación y Contabilidad, Vol39, No147, 2010, P.402.

ومن بين الانتقادات التي وجهت لهذا النموذج أنه لا يستند لإطار فكري معين، كما أن الدراسات التي اعتمدت عليه تركز في الغالب على نوع واحد من المعلومات (مثل المعلومات المستقبلية، معلومات عن المخاطر،...الخ)، فضلا عن عدم توافر الأسس الإجرائية لتحديد خصائص المعلومات التي يتم قياسها[1].

بالنظر لما تم تناوله نستخلص أن نماذج كم الإفصاح تسند على فكرة البحث عن مدى توافر الإفصاح المحاسبي على عدد من المواضيع (البنود)، التي تعد من وجهة نظر معدي هذه النماذج ذات أهمية للحكم على جودته، وبغض النظر عن القبول الذي حظيت به النماذج، واعتمادها من طرف عدد من الدراسات الاكاديمية، إلا أن اعتمادها بمفردها للحكم على جودة الإفصاح المحاسبي يعد غير كاف، كما أنه قد يؤدي لنتائج أقل مصداقية، وذلك لعدة اعتبارات منها أن هذا النوع من النماذج يعتمد بدرجة كبيرة على الحكم الشخصي لمعديها في تحديد وضبط طبيعة البنود المراد البحث عنها، والتي تعكس الجودة كل حسب وجهة نظره، وهو ما يجعلها تتصف بعدم الثبات لاختلاف معايير الجودة من باحث لآخر، فضلا عن تفرد كل نموذج بمجموعات محددة من البنود، والتي قد لا تغطي كل جوانب الجودة، كما أن ربط كم المعلومات بجودتها، قد لا يتحقق في كثير من الأحيان فالتوسع في عرض المعلومات بشكل مغالا فيه، دون التركيز على نوعيتها من شأنه أن يجعلها أكثر غموضا ويزيدها تعقيدا ويجعلها غير قابلة للفهم من طرف مستخدميها.

2.1. جودة المعلومات المحاسبية كبديل لجودة الإفصاح المحاسبي:

يعد مفهوم جودة المعلومات المحاسبية من المفاهيم المعاصرة التي تهتم بها مختلف المجامع العلمية والمهنية وذلك لما له من أهمية عند اعداد القوائم المالية وتحقيق متطلبات الإفصاح اللازمة بما يخدم مستخدمي المعلومات المحاسبية، وعلى هذا الأساس فقد اتجهت العديد من الدراسات الأكاديمية الحديثة (Gergana, 2012؛ Greet & Ferdy, 2013؛ Raida & Damour & al, 2017؛ Yurisandi & Puspitasari, 2015؛ khaled, 2014 ؛ ولاء ربيع، 2019) إلى استخدام هذا المفهوم كبديل للحكم على جودة الإفصاح المحاسبي.

وبالرغم من ارتباط هذا المفهوم بالعديد من التفسيرات التي تتعلق بالغرض الذي تستخدم من أجله المعلومات المحاسبية، إلا أن يوجد شبه اجماع على أن الجودة تعني ما تتمتع به المعلومات من خصائص من حيث الشكل، المحتوى، والتوقيت تجعلها ذات قيمة ومنفعة للمستخدم النهائي[2]، فلكي يحقق الإفصاح الأهداف المرجوة منه والتي تتمحور

[1] - ممدوح صادق محمد الرشيدي، مرجع سبق ذكره، ص.24.

[2]- Galina L Rogova, Information Quality in Fusion-Driven Human-Machine Environments, In: Bossé, É, Rogova, G. (eds) Information Quality in Information Fusion and Decision Making, Information Fusion and Data Science, Springer, Cham, 2019, P.8. Available on : https://b-ok.africa/book/5242432/b69501

حول غرض أساسي هو منفعة المستخدم متخذ القرار لابد أن تتوافر في تلك المعلومات مجموعة من الخصائص النوعية[1]، التي تسمح له بالتمييز بين المعلومات الجيدة (الأكثر منفعة) والمعلومات غير الجيدة (الأقل منفعة)، والتي نوردها فيما يلي:

1. **الملائمة:** هي قدرة المعلومات على احداث فروق في القرارات الاقتصادية للمستخدمين[2]، فالمعلومات الملائمة هي تلك التي تحمل على الأقل ثلاثة أبعاد وهي التأثير في الأهداف وتسمى الملائمة للأهداف، والتأثير في الفهم وتسمى بالملائمة الدلالية، والتأثير في اتخاذ القرارات وتسمى الملائمة للقرارات[3]. وتكمن أهمية هذه الخاصية في أنها تساعد متخذي القرارات على تقييم محصلة احدى البدائل التي يتعلق بها القرار من خلال:

- تكوين توقعات عن النتائج التي سوف تترتب على الأحداث الماضية أو الحاضرة أو المستقبلية؛
- تعزيز التوقعات الحالية أو إحداث تغيير في هذه التوقعات، أي التقليل من درجة عدم التأكد بالنسبة للقرار محل الدراسة؛
- تحسين قدرة متخذ القرار على التنبؤ بالنتائج المتوقعة في المستقبل وتعزيز أو تصحيح توقعاته السابقة والحالية؛
- تقييم نتائج القرارات التي بنيت على هذه التوقعات.

وعليه فإن ملاءمة المعلومات تتوقف على قيمتها التنبؤية أو قيمتها التوكيدية أو هما معا، حيث أن معرفة متخذ القرار الخاصة بالأنشطة والآثار السابقة تؤدي إلى تحسين قدرته على توقع النتائج الخاصة بالأعمال المماثلة المستقبلية. فعلى سبيل المثال المعلومات التي تعكسها التقارير المالية حول المستوى الحالي للأصول المملوكة وهيكلها يعتبر ذا قيمة للمستخدمين في محاولتهم للتنبؤ بقدرة الشركة على استغلال الفرص والتصدي للأوضاع المعاكسة، وتلعب نفس المعلومات الدور التأكيدي فيما يتعلق بالتنبؤات الماضية حول طريقة هيكلة الشركة ونتائج العمليات المخططة[4] .

كما أن المعلومات عن استراتيجية الشركة الحالية والمستقبلية وتوجهاتها يسمح لأصحاب المصالح بتقييم أداء الادارة الحالي ويعطي نظرة واضحة عن توقعاتها في رسم السياسات المستقبلية المتعلقة بالشركة، فضلا عن أن المعلومات عن المركز المالي والأداء في السابق يستخدم كأساس للتنبؤ بالمركز المالي والأداء المستقبلي ومسائل أخرى كأرباح الاسهم، تحركات اسعار الأوراق المالية، مدفوعات الأجور...الخ. في حين يستند الكثير من المستثمرين والمقرضين على المعلومات التي تعكسها

[1] - محمد مطر، و موسى السويطي، مرجع سبق ذكره، ص.330.

[2]- Nyor Terzungw, Financial Reporting Quality of Nigeria Firms:Users' Perception, International Journal of Business and Social Science, Vol 04, N° 13, 2013, P.275.

[3]- إسماعيل خليل إسماعيل، ريان نعوم، الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية بين النظرية و التطبيق، *مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، بغداد، العراق، العدد* 30، 2012، ص.290.

[4] - عبد الوهاب نصر علي، السيد شحاتة شحاتة، مشاكل القياس والافصاح المحاسبي من منظور معايير المحاسبة الدولية، دار التعليم الجامعي، الاسكندرية، مصر، 2015، ص.14.

الخطط المالية للشركة وقدرتها على توليد تدفقات نقدية لتقييم مخاطر الائتمان والافلاس، فقدرة الشركة على توليد تدفقات نقدية تؤكد توقعاتهم فيما يخص قدرة الشركة على الوفاء بالتزاماتها عندما تستحق[1].

2. **الموثوقية:** وتعني درجة تطابق الاحداث والعمليات التي تم قياسها والافصاح عنها وبين ما تقدمه هذه الأخيرة من معلومات للمستخدمين، وحتى يكون التمثيل صادق بشكل كامل يجب أن يتسم بالكمال، الحياد، والخلو من الأخطاء[2]. أي أن تعبر المعلومات بصدق عن الظواهر المراد التقرير عنها، وترتبط هذه الخاصية بنظرية القياس المحاسبي إذ يجب أن يكون القياس خال من سمة التحيز بنوعيه، سواء في عملية القياس (وجود تحيز في طريقة القياس سواء كانت توصل إلى نتائج موضوعية أم لا)، أو تحيز القائم بعملية القياس (سواء أكان مقصود كما في حالة عدم الأمانة، أو تحيز غير مقصود كما في حالة نقص المعرفة والخبرة)[3]. وتقضي الموثوقية عرض كل المعلومات الوصفية والتوضيحية التي تعبر عن فحوى الاهداف والعمليات الاقتصادية بالشكل الذي يمكن المستخدم من الاعتماد عليها في بناء نماذج قراراته المختلفة من خلال[4]:

- تقديم تفسيرات واضحة حول الافتراضات والتقديرات في التقارير المالية؛
- تقديم توضيحات حول الطرق التي تم انتقائها من بين المبادئ المحاسبية المستخدمة؛
- الافصاح عن الاحداث الايجابية والسلبية بطريقة متوازنة؛
- الافصاح عن المعلومات المتعلقة بممارسات حوكمة الشركات؛
- الافصاح عن تقرير مدقق الحسابات؛

فتوفر تفسير وشرح منطقي لمختلف طرق القياس والسياسات المحاسبية المتبعة من قبل ادارة الشركة سيزيد من احتمالية فهم أصحاب المصالح للأرقام المحاسبية المفصح عنها ويرفع من شفافيتها وقابليتها للمقارنة، كما أن الافصاح عن المعلومات المتعلقة بحوكمة الشركات وتقرير مدقق الحسابات من شأنه أن يدعم من اعتمادية ومصداقية هذه المعلومات، ويمكن المستخدمين من تقييم درجة حياديتها وخلوها من الاخطاء، وذلك نظرا للثقة التي يبعثها هذين التقريرين من خلال المهام الرقابية والإشرافية على نشاطات الشركة والتي تضمن أن التقارير المالية تفي بمتطلبات الافصاح الكافي، وأن التقديرات المعدة

[1]- Rathnayake Mudiyanselage Saman Bandara, Measuring Financial Reporting Quality: an approach based on qualitative characteristics, Phd thesis, College of Business and Law, University of Canterbury, 2020, PP.47-53.

[2] - Public Sector Accounting Standards Board, *Qualitative Characteristics of Financial Information*, The Australian Accounting Research Foundation (SAC3: 8/90), 2001, PP. 7-8.

[3] - طلال محمد علي الحجاوي، و رافد كاظم نصيف العبيدي، قياس جودة المعلومات المحاسبية من وجهة نظر معديها ومستخدميها، ط1، دار الأيام للنشر والتوزيع ، عمان، الأردن، 2017، ص ص.39-40.

[4]- Al-dmour, A. H, Abbod, M, Al qadi, N. S, The Impact Of The Quality Of Financial Reporting On Non-Financial Business Performance And The Role Of Organizations Demographic' Attributes (Type, Size And Experience), *Academy of Accounting and Financial Studies Journal, Vol 22, N°* 01, 2018, P.11.

من قبل الادارة دقيقة وخالية من التحيز والسلوك الانتهازي وتعكس بدقة نتائج اعمال الشركة ومركزها المالي وأنه يمكن الاعتماد عليها كأساس في اتخاذ قراراتهم الحالية والمستقبلية[1].

3. **قابلية المقارنة:** وتعني عرض القوائم المالية للكيانات الاقتصادية بطريقة تسمح لمستخدميها بمقارنة المعلومات مع كيانات أخرى خلال فترة زمنية معينة، كما تمكنهم من اجراء مقارنة لذات الكيان فيما بين الفترات الزمنية المختلفة[2]. وذلك من خلال:

- توفير معلومات الخاصة بنتائج أعمال الشركة وأوجه نشاطها بعدة فترات مالية؛
- شرح المعاملات والاحداث ذات الاهمية النسبية من خلال استخدام النسب والمؤشرات المالية.

حيث أن توفير معلومات مقارنة لعدة سنوات وتدعيمها بالنسب المالية يعزز من القدرة التنبؤية للمعلومات ويسهل على مستخدميها امكانية مقارنتها عبر الزمن مما يسمح لهم بتقييم التغيرات في أداء الوحدات الاقتصادية والحكم على كفاءتها وفعاليتها (القدرة على توليد الارباح، المركز الائتماني للشركة، كفاءة الادارة في استخدام الموارد المتاحة، تقييم الملاءة المالية...الخ) هذا من جهة، ومن جهة أخرى مقارنتها مع مثيلاتها في ذات الصناعة من أجل تحديد أوجه التشابه والاختلاف الحقيقية للأحداث الاقتصادية مما يعزز من عملية تقييم البدائل المتاحة لاتخاذ القرار المناسب[3].

ويعد التماثل شرطا أساسيا لجعل المعلومات المحاسبية قابلة للمقارنة بين الكيانات المتماثلة في صناعة معينة والذي يتحقق من خلال تخفيض التنوع الكبير الناشئ عن استخدام إجراءات محاسبية مختلفة في شركات مختلفة بهدف جعل القوائم المالية الصادرة قابلة للمقارنة، ويتضمن هدف التماثل ما يلي: نفس الإجراءات المحاسبية، نفس مفاهيم القياس، نفس التبويب، نفس طرائق الإفصاح والعرض[4]، فسهولة العرض واستخدام أسلوب واحد في القياس يسهل على متخذي القرارات تقسيم المعلومات إلى مجموعات متجانسة واجراء عمليات التحليل عليها، كما أن الالتزام بسياسة محاسبية واحدة من فترة مالية لأخرى سيزيد من موثوقية المعلومات المحاسبية ويحسن من مدى ادراك وفهم مستخدمي هذه المعلومات وبالتالي تتحقق أهدافهم منها[5].

---

[1]- Rathnayake, Op-cit, PP.61-69.

[2]- Lucia Morosan-Danila, Grigoras-Ichim Claudia-Elena, Hierarchy of accounting infromation qualitative characteristics in financial reporting, The USV annals of economics and public administration, Vol 16, Nº01(23), 2016, P.188.

[3]- Rathnayake, Op-cit, PP.78-83.

[4]- طلال محمد علي الحجاوي، و رافد كاظم نصيف العبيدي، مرجع سبق ذكره، ص.44.

[5]- أحمد طويرات، دراسة أثر تحيز القياس المحاسبي على الخصائص النوعية الأساسية للمعلومات المحاسبية وفق معايير المحاسبة الدولية (IAS/IFRS): دراسة على مجموعة من الشركات الاقتصادية الجزائرية، أطروحة ذكنوراه، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة علي لونيسي، البليدة 02، الجزائر، 2018، ص ص.201- 202.

4. **قابلية الفهم:** وتعني اعداد التقارير المالية وفقا لصيغ ومفردات تتناسب مع قدرات مستخدميها على الفهم، أي يجب أن تكون المعلومات المفصح عنها على قدر كاف من القابلية للفهم من قبل المستخدمين الذين يمتلكون المعرفة بالنشاطات التجارية والاقتصادية والمحاسبية، وتتوفر لديهم رغبة لبذل الجهد الكافي لفهم هذه البيانات من خلال دراستها وتحليلها بما يمكن مستخدمها من فهمها بالمعنى المقصود منها، كما يجب أن تبتعد هذه المعلومات عن التعقيد والصعوبة، وهذا لا يعني أن لا يتم عرض المعلومات التي تتصف بالتعقيد والصعوبة كالمشتقات المالية والنسب المالية وغيرها من المعلومات وإنما يجب أن تعرض وفقا لأسلوب يمكن القارئ الذي يمتلك الخلفية المعلوماتية الكافية بالتقارير المالية من فهمها[1]، وحتى يتسنى لمستخدمي هذه المعلومات تقييم محصلة البدائل التي تواجههم لابد على معدي التقارير المالية اعدادها وعرضها بطريقة مفيدة من خلال[2]:

- تصنيف المعلومات في مجموعات ذات مغزى لمن يستخدمون القوائم المالية؛
- الاستعانة بعناوين واضحة المعنى سهلة الفهم؛
- وضع البيانات المترابطة مقابل بعضها البعض؛
- استخدام الرسوم البيانية والجداول التوضيحية؛
- تقديم الأرقام الدالة على المؤشرات التي يرغب من يستخدمون هذه التقارير في معرفتها بدرجة معقولة من العناية.

فتبويب وتنظيم التقرير المالي بشكل جيد مع تجنب استخدام المصطلحات التقنية بكثرة واعتماد لغة بسيطة وواضحة في عرض المعلومات المحاسبية، من شأنه أن يخفض من تكلفة معالجتها ويسهل على مستخدميها استيعابها بشكل أفضل وتمييز المعلومات الأكثر فائدة لاتخاذ القرارات المناسبة.

5. **قابلية التحقق:** يقصد بهذه الخاصية ارتكاز المعلومات المحاسبية على قواعد قياس موضوعية بحيث يمكن التحقق منها والوصول إلى نفس النتائج عند استخدامها من طرف أكثر من شخص، ويعني هذا توصل شخصين أو أكثر يتمتعون بنفس مستوى الكفاءة إلى نفس النتائج عند استخدام نفس طرق قياس المعلومات المحاسبية، وبخلاف ذلك وإن لم يتم التوصل إلى نفس النتائج فلا يمكن الجزم بأن المعلومات المفصح عنها تتمتع بخاصية قابلية التحقق. فتوفر هذا الخاصية يعني أن أساليب القياس والإفصاح التي تم اختيارها لاستخراج النتائج وعرضها تعتبر أساليب مناسبة للظروف التي تحيط بها، وأن تطبيق هذه الأساليب قد تم بكيفية تسمح لأشخاص آخرين بإعادة استخدامها للتثبت من تلك النتائج، كما تعني أن

[1]- ربا ماجد بصول، أثر كفاءة الافصاح وحوكمة الشركات في جذب الاستثمارات العربية والأجنبية "دراسة تحليلية، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، مصر، 2018، ص ص.95-96.

[2]- أحمد محمد مخلوف، مدى الالتزام بتطبيق معايير الابلاغ المالي الدولية وأثرها على توليد تقارير مالية ذات جودة عالية: دراسة تطبيقية على الشركات المساهمة العامة الصناعية الأردنية، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2014، ص.150.

المعلومات التي تم تقديمها تعتبر تصويراً دقيقاً لجوهر الأحداث التي تنطوي عليها، دون أن يعتريها تحريف أو تحيز أو تشوبها أخطاء ذات أهمية[1].

6. **التوقيت المناسب**: يقصد به أن تكون المعلومات حديثة ومتاحة لمتخذي القرار في الوقت المناسب وذلك قبل أن تفقد قدرتها على التأثير في القرار[2]، وهو ما يوضح أهمية عنصر الزمن في توفير المعلومات، حيث أن هذه الاخيرة تفقد قيمتها ومنفعتها بسرعة إذا لم تكن متاحة عند الحاجة إليها، أو تم التراخي في تقديمها لفترة طويلة وبعد وقوع الأحداث المتعلقة بها، خاصة في ميدان التجارة وعالم المال، ويتضمن التوقيت المناسب للمعلومات المنشورة عنصرين أساسيين[3]:

- الأول، يتعلق بالفترة الزمنية التي تعد عنها وتغطيها التقارير المالية وتسمى بفترة الاعداد؛
- الثاني، يتعلق بالفترة الزمنية التي تنقضي من نهاية فترة إعداد التقارير المالية حتى نشر هذه التقارير واستخدامها، ويطلق عليها بفترة التأخير.

وتركز الشركات على خاصية الوقتية لكسب ثقة أصحاب المصالح من خلال اختيار قنوات الاتصال والخبراء الذين يقدمون المعلومات اللازمة في الوقت المناسب لتجنب فقدانها لخاصية الملائمة في اتخاذ القرار، حيث أن التأخير غير المبرر في تقديم التقارير المالية يفسر على أنه محاولة لإخفاء المعلومات ومن ثم يؤثر سلبا على قيمة الشركة[4]، فالإفصاح عن المعلومات في الوقت المناسب يزيد من ثقة المستثمرين حول مصداقية الاحداث المالية للشركة ويضمن للمستثمرين المحتملين الحصول على وجه الخصوص على معلومات قيمة ومفيدة تسهل عليهم المفاضلة بين البدائل الاستثمارية المتاحة، إذ أن التوقيت غير المناسب يزيد من حالات عدم تماثل المعلومات بين مختلف أصحاب المصالح، من خلال فتح المجال للمستثمرين الكبار وأصحاب النفوذ للحصول على المعلومات من مصادر أخرى من خلال استخدام نفوذهم وعلاقاتهم بالكيانات الاقتصادية ومن ثم استفادتهم من المزايا التي تقدمها هذه المعلومات قبل غيرهم من أصحاب المصالح آخرين[5].

---

[1] - المرجع نفسه، ص.160.

[2]- Aiman Hamood Mohammed Ali Alasbahi, P Ishwara, Qualitative characteristics as a reliable tool for assessing the quality of accounting informationn: an overview study .*International Journal of Research – Granthaalayah, Vol 09, Nº05, 2021, P.194.*

[3] - صبرينة شراقة، أثر استخدام سياسة التحفظ المحاسبي على ملائمة وموثوقية المعلومات المحاسبية في شركات التامين الجزائرية:دراسة حالة، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف 1، الجزائر، 2019، ص.208.

[4]- John Ohaka, Fyneface N Akani, Timeliness and Relevance of Financial Reporting in Nigerian Quoted Firms, Management and Organizational Studies, Vol 04, Nº02, 2017, PP.56-57.

[5]- GholamReza Zandi, Nur Amalina Abdullah, Financial statements timeliness:The case of Malaysian listed industrial product companies, *Asian Academy of Management Journal, Vol 24, Nº02, 2019, PP.128-131.*

وبالتالي فإن على معدي التقارير المالية تحقيق التوازن بين الملائمة والمصداقية بهدف عرض المعلومات في الوقت المناسب الذي يخدم حاجات صانعي القرارات الاقتصادية بشكل أفضل، فإذا حدث تأخير غير ضروري في تقديم التقارير المالية فإن المعلومات قد تفقد ملاءمتها، لذا فالإدارة بحاجة للموازنة بين جدوى تقديم التقارير في الوقت المناسب وتوفير المعلومات الموثوق بها، فلكي تقدم المعلومات في الوقت المناسب ربما يجب تقديم التقارير دون أن تكون كافة أوجه العمليات المالية أو الاحداث الاخرى معروفة وهذا يضعف المصداقية، وبالمقابل إذا تم تأخير تقديم التقارير حتى تعرف كافة الاوجه فإن المعلومات قد تكون موثوق بها بشكل كبير ولكن ذات فائدة قليلة للمستخدمين الذي اضطروا لاتخاذ قراراتهم في فترة الانتظار[1].

وتقوم فكرة نموذج جودة المعلومات المحاسبية في قياس جودة الإفصاح المحاسبي، على تقييم مدى توافر المعلومات المفصح عنها، على الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية التي تجعلها ذات قيمة ومنفعة لمستخدميها، وذلك على النحو الآتي:

- إعداد مؤشر (قائمة معيارية) تتضمن مجموعة من المحاور أين يتعلق كل محور بخاصية من الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية (الملائمة، الموثوقية، القابلية للمقارنة،...الخ) المراد تقييمها؛
- تقسيم كل محور من محاور المؤشر لعدد من البنود تقيس مدى توافر الخاصية المراد تقييمها؛
- تعطى درجات معيارية تتراوح بين (1) و (5) درجات لكل بند من البنود التي يتم من خلالها قياس كل خاصية؛
- رصد والتأكد من وجود بند المعلومة المعني في تقرير الشركة أين يحصل كل بند على الدرجة المخصصة له، حيث تعطى الدرجة القصوى عند توافر الخاصية في المعلومات المفصح عنها، أما في حال عدم توافر هذه الخاصية أو أنها غير واضحة يتم تخفيض درجة الجودة اعتمادا على عدد المؤشرات السلبية الموجودة في الخاصية؛
- بعد الحصول على الدرجة النهائية لكل خاصية، يتم حساب قيمة المؤشر النهائية وفقا للعلاقة (درجة الجودة = مج الدرجة النهائية / مج الوزن النسبي)؛
- تكون قاعدة القرار في تصنيف جودة الإفصاح وفقا لمستوى الجودة المقبول (3)، حيث يصنف الإفصاح إلى ضعيف في حال كانت قيمة المؤشر النهائية للشركة أقل من مستوى الجودة المقبول، وافصاح عالي الجودة في حال فاقت القيمة النهائية للمؤشر مستوى الجودة المقبول.

[1]- عبد الوهاب نصر علي، السيد شحاتة شحاتة، مرجع سبق ذكره، ص ص 19-20.

ولقد لقي هذا النموذج تأيدا واسعا من طرف الدراسات، كما أنه اعتبر من أكثر النماذج التي هدفت فعلا لتقييم جودة الإفصاح المحاسبي وليس الكم، لاسيما وأنه يعتمد على معايير مستمدة من توصيات الهيئات والمنظمات الدولية والمتمثلة في الخصائص النوعية المنصوص عليها من طرف *FASB، إلا أنه يعاب عليه درجة الذاتية والتقدير الشخصي في الحكم على مستويات الجودة المطلوبة.

3.1. جودة الأرباح كبديل لجودة الإفصاح المحاسبي:

حسب ما أشرنا إليه آنفا فإن الدراسات التي تبنت هذا المنهج في قياس جودة الإفصاح المحاسبي استندت في ذلك لدراسة الباحثين (Jonas & Blanchet, 2000) والتي ترى أن جودة الإفصاح المحاسبي يمكن أن تقاس بالاعتماد على رقم الربح المفصح من خلال التركيز على بعض أو سمات خصائص الأرباح التي تجعلها ذات جودة وذلك وفقا لمنهج حوكمة الشركات أو ما يعرف بمدخل حماية (المساهم/ المستثمر).

ويعد الافصاح الجيد وفقا لهذا المنهج جزء لا يتجزأ من حوكمة الشركات لكونه الأداة المثلى في الحد من مشاكل وصراعات الوكالة بين كل من إدارة الشركة وأصحاب المصلحة، إذ يمثل المرجع الأساس الذي يعتمد عليه الطرفين في بناء سياساتهم واستراتيجياتهم، كما أنه يعد مصدرا موثوقا لأصحاب المصلحة في الحصول على المعلومات الضرورية لرسم توقعاتهم واطلاق احكامهم فيما يتعلق بأداء الإدارة بصفة خاصة والشركة بصفة عامة مما يضمن لهم الحفاظ على كامل حقوقهم، وبعبارات بسيطة، هو وسيلة لمراقبة التخصيص السليم والأمثل لثروة وموارد الشركة، ورصد الجهود المبذولة، وأساس لإبرام العقود المثلى، فتحقيق التوازن بين الأهداف المختلفة لأطراف الوكالة يستلزم توافر معلومات عالية الجودة بما يسمح لكل الأطراف باتخاذ أفضل القرارات[1].

وتنظر الدراسات التي تبنت هذا المنهج لجودة الإفصاح على أنه ذلك الإفصاح المالي الكامل والشفاف، الذي لا يهدف إلى تعتيم أو تضليل مستخدميه، وذلك استنادا لعدد من المعايير أو الخصائص الصادرة عن بعض الهيئات والمنظمات الدولية حسب ما يعكسه الشكل أدناه:

*– مجلس معايير المحاسبة المالية (FASB) : منظمة غير ربحية مستقلة تم تشكيلها سنة 1973 خلفا لمجلس مبادئ المحاسبة، مهمتها وضع معايير المحاسبة والتقارير المالية للشركات والمؤسسات غير الربحية وفقاً لمبادئ المحاسبة المقبولة عموماً (GAAP).

1- Koubaa Riguen Rakia, Jarboui Anis, L'impact De L'éthique De L'audit Externe Sur La Qualité de L'information, 3ème Conférence Internationale De Gouvernance De L'aaig, Dijon, France 19-20 Mai 2014, P2.

الشكل رقم (1–2):معايير تحديد جودة الإفصاح المحاسبي وفقا للهيئات الدولية*

التوصية رقم 08 من تقرير BRC	بيانات معايير التدقيق (SAS N°61)	لجنة Kirk	هيئة الأوراق المالية والبورصة SEC
وضوح الافصاح	موضوعية، وضوح، واتساق الافصاح	وضوح ممارسات الإفصاح المالي	الشفافية
درجة العدوانية أو التحفظ في مبادئ المحاسبة والتقديرات المحاسبة	ثبات تطبيق السياسات المحاسبية	تطبيق خيارات محافظة أو معتدلة أو متطرفة للمبادئ المحاسبية	المقارنة
	البنود ذات التأثير الكبير على التمثيل الصادق، إمكانية التحقق، الحياد، واتساق المعلومات المحاسبية	الممارسات الشائعة أو الأقلية	الإفصاح الكامل

المصدر: Gregory J Jonas, Jeannot Blanchet, Assessing quality of financial reporting, Accounting Horizons, Vol 14, No03, 2000, P357.

والملاحظ من الشكل أعلاه أن قيمة الإفصاح المحاسبي تتوقف على عدد من السمات (الكمال، الحياد، الخلو من الأخطاء) التي تكسبه الجودة، وتبث ثقة نسبية فيه وتجعله مطمئنا لمستخدميه، وتضمن قدرته في تزويدهم بأكبر قدر ممكن من المعلومات (كفاية المعلومات) وبطريقة تعزز الشفافية قدر الإمكان (كفاءة المعلومات) دون انتهاج أي سلوك نفعي من شأنه أن يؤثر على قيمة ومنفعة المعلومات مما ينعكس سلبا على القرارات المتخذة، فكلما اتصف الإفصاح المحاسبي بمزيد من هذه السمات كلما كان أكثر حيادية وأقل تحييزا وبعيدا عن أي أخطاء أو تجاوزات يمكن أن تغير من مدلول المعلومات المفصح عنها، مما يعزز من مصداقيته ويرفع من درجة الاعتماد عليه من طرف مستخدميه.

*-**تقرير BRC**: تقرير صادر عن لجنة Blue Ribbon سنة 1999 والتابعة لهيئة الأوراق المالية والبورصة هدفه تعزيز دور لجان التدقيق في الإشراف على عملية إعداد التقارير المالية؛ **بيانات معايير التدقيق SAS**: عبارة عن تعليمات ومبادئ توجيهية تم إصدارها من قبل مجلس معايير التدقيق (ASB) تتعلق بإجراءات إعداد البيانات المالية وإجراءات التدقيق (بالنسبة للمعيار 61 فقد تم تعديله بالمعيار 114)؛ **لجنة Kirk**: هيئة مستقلة تأسست سنة 1977 للإشراف على البرامج التنظيمية الذاتية لقسم هيئة الأوراق المالية (SECPS) التابع للمعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين المعتمدين (***AICPA***) وإعداد تقارير عنها، مهمتها الاشراف والرقابة على عمليات التدقيق للشركات بهدف حماية المستثمرين وغيرهم من أصحاب المصلحة، وقد تم حل هذه الهيئة في 31 مارس 2002 وتعويضها بمجلس مراقبة حسابات الشركات العامة (PCAOB)؛ **لجنة الأوراق المالية والبورصة الأمريكية SEC**: هي وكالة فدرالية أمريكية مختصة في تنظيم الأسواق المالية والاشراف عليها، تم انشاؤها بحكم المادة رقم 04 من قانون الأوراق المالية لسنة 1934 الذي أقره الكونجرس الأمريكي ردا على ازمة الكساد الكبير سنة 1929، والهدف منها هو فرض قوانين مالية جديدة تعزز استقرار السوق وحماية المستثمرين من انتهاكات الشركات المتعلقة بشراء وبيع الأسهم.

وبما أن الإفصاح المحاسبي يعكس الأحداث والعمليات المالية للشركة في هيئة كلمات وأرقام، فقد ذهبت الادبيات المحاسبية نحو استخدام الربح المحاسبي كبديل لجودة الافصاح، وذلك لاعتبار أن الأرباح المفصح عنها تعتبر المعلومة الأبرز في الإفصاح المحاسبي والتي يوليها المستثمرون وأصحاب المصلحة الآخرين أهمية كبيرة أثناء تحديد وتقييم فرص الاستثمار، تقييم وفهم الوضع المالي للشركة، واتخاذ القرارات المناسبة، فعلى سبيل المثال يعتمد المحللون الماليون على الربح المحقق من أجل التنبؤ بأسعار الأوراق المالية مستقبلا، في حين يعتمد عليه المستثمرين والمساهمين ومجالس الإدارة لتقييم جودة أداء الإدارة والأداء العام للشركة، بينما يتخذه واضعوا المعايير كمرجعية للحكم على جودة المعايير المحاسبية. وبشكل أكثرا تحديدا يعتبر الربح ذو محتوى معلوماتي مرتفع، إذ يعتبر المصدر الرئيسي للمعلومات المالية أكثر من أي مؤشرات أداء أخرى لما يعكسه من معلومات عن التدفقات النقدية المستقبلية، الأداء الاقتصادي للشركة، القيمة الحقيقة للشركة؛...الخ. وهو ما يدفع الشركات لاستخدامه كمؤشر أداء رئيسي لاعلام أصحاب المصلحة بالجوانب المحاسبية والمالية الخاصة بالشركة[1].

وكما أشرنا إليه سابقا فإن منهج حوكمة الشركات أو حماية المستثمر يركز على موثوقية أو دقة المعلومات المفصح عنها كأحد المدخلات الأساسية لتحقيق المساءلة، أي أن الأرباح يجب أن تعكس قدر الإمكان تمثيلا حقيقيا وكاملا وغير متحيز وخالي من الأخطاء للوضع المالي للشركة، فالاعتماد على حجم الربح المحقق لا يمكن أن يكون دائما معيارا لاتخاذ القرارات الرشيدة دون الاخذ في عين الاعتبار جودته، ففي غالب الأحيان تلجأ إدارة الشركة نحو اتباع بعض السياسات والأساليب الاحتيالية (وهو ما أشرنا إليه سابقا ضمن المبحث الأول من الفصل الأول) في سبيل تحقيق أهداف معينة، والتلاعب في العديد من المعلومات المفصح عنها وذلك بهدف الإفصاح عن رقم ربح مستهدف يتوافق أو يلبي توقعات أصحاب المصالح، ومن ثم التأثير على موثوقية الربح بصفة خاصة وجودة الإفصاح بصفة عامة.

ومن هذا المنطلق فإن جودة الربح تستخدم كمقياس لجودة الافصاح المحاسبي من خلال بعض خصائص أو سمات الأرباح التي تتوافق مع مفهوم الموثوقية ممثلة بالتحفظ المحاسبي وجودة المستحقات، حيث أشار دراسة أحد الباحثين أن الأرباح عالية الجودة هي تلك التي تكون متحفظة نسبيا وتقل فيها ممارسات إدارة الأرباح باتجاه المبالغة في الأرباح المفصح عنها[2]، وعلى هذا الأساس فإن التحفظ المحاسبي يعزز من جودة الأرباح من خلال تقييد سلوك الادارة الانتهازي في استغلال المرونة التي تتيحها المعايير المحاسبية في الاختيار بين السياسات المحاسبية، فكلما قلت درجة المرونة في المفاضلة بين البدائل المحاسبية كلما قلت فرص الادارة للتلاعب بالأرباح، حيث أن الأخذ بالقيم الدنيا للأصول والايرادات، وبالقيم العليا للالتزامات والمصروفات يعني تحجيم قدرة الشركة على عمل تحيز (بالزيادة) في المعلومات المحاسبية (مقاييس الأداء)

[1]- Elisa Menicucci, Earnings Quality Defnitions, Measures, and Financial Reporting, algrave Pivot Cham Publisher, 2020, PP12-13.

[2] - بشرى نجم عبد الله المشهداني، أثمار محسن حميد، قياس ممارسة التحفظ المحاسبي في الشركات المساهمة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية، مجلة العوم الاقتصادية والإدارية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، المجلد 20، العدد 78، 2014، ص.369.

وخصوصا الربح، وهذا يؤدي إلى الحد من قدرة إدارة الشركة على القيام بالتصرفات الانتهازية التي تحقق من خلالها مصالحا الشخصية على حساب مصالح الأطراف الأخرى، مما يوفر حماية للمستثمرين ويؤدي إلى زيادة قيمة الشركة[1].

أما فيما يخص جودة المستحقات وعلاقتها بجودة الأرباح، فإدراك المستحقات يعد مؤشرا جيدا لجودة الأرباح لأنه يرفع من دقتها ودرجة موثوقيتها، فالأرباح التي تحتوي على مستحقات أقل تعد أكثر جوهرية من الناحية الاقتصادية مقارنة بتلك التي تحتوي على مستحقات أكثر، حيث أشارت الدراسات أن الأرباح تكون ذات جودة عالية كلما اقتربت من التدفقات النقدية التشغيلية واحتوت على مستحقات أقل[2].

وتقوم فكرة المؤشر الاستحقاقي على قياس الفجوة بين كل من الربح الاستحقاقي والربح النقدي، فإذا كانت الفجوة صغيرة معناه أن المحاسبة الاستحقاقية لعبت دورا أقل في توليد الأرباح، وهو ما يعكس أن الافصاح عن رقم الربح بعيد عن أي ممارسات غير موضوعية أو انتهازية (مثل التلاعب بتوقيت الاعتراف بالايرادات والتكاليف، استخدام تقديرات غير واقعية، أو أي اجراء من ممارسات إدارة الأرباح) والتي من شأنها التأثير على جودة الافصاح[3]. فحسب المنظور الوصفي لجودة الإفصاح تتأثر جودة المعلومات بالتقديرات المحاسبية التي تمارسها الإدارة للبيانات الواردة بالتقارير والقوائم المالية نتيجة لتأثر جودة الاستحقاقات بدرجة الدقة في تلك التقديرات وبالتالي فإن الدقة والملائمة في تلك التقديرات تؤدي إلى ارتفاع جودة المعلومات المتعلقة بالأرباح مما يؤكد على الارتباط بين جودة الاستحقاقات وجودة الإفصاح، ويصبح ارتفاع جودة الاستحقاقات دلالة على ارتفاع مصداقية التعبير عن الربح ومن ثم تخفيض حالة عدم التأكد والتباين في تقديرات السوق فيما يتعلق بقيمة الشركة[4]. وفيما يلي عرض لبعض مؤشرات قياس جودة الإفاصح المحاسبي بالاعتماد على جودة الأرباح.

[1]- راجع: عبد الله ثعيل العتيبي، دراسة تحليلية لأثر التحفظ المحاسبي على جودة القوائم المالية المنشورة بالتطبيق على الشركات المساهمة بسوق الأسهم السعودي، مجلة الشمال للعوم الأساسية والتطبيقية، جامعة الحدود الشمالية، مركز النشر العلمي والتأليف والترجمة، المملكة العربية السعودية، المجلد 01، العدد 01، 2016، ص.22؛ وكذلك؛ رزان شهد، فاطمة محمد شريف عبس، قياس التحفظ المحاسبي وبيان أثره في جودة الأرباح المحاسبية: دراسة تطبيقية على سوق دمشق للأوراق المالية، مجلة جامعة القدس المفتوحة للبحوث الاجتماعية والانسانية، جامعة القدس المفتوحة، جامعة القدس المفتوحة، فلسطين ، المجلد 02، العدد 42، 2017، ص.137.

[2]- Gnanakumar Visvanathan, An Empirical Investigation of Closeness to Cash as a Determinant of Earnings Response Coefficients, Journal of Accounting and Business Reasearch, Vol.36, No .2, 2006, P.109.

[3]- طارق إبراهيم صالح سعادة، رؤية متعددة الأبعاد لنمذجة آليات قياس جودة الأرباح المحاسبية وفق منهجية النمذجة المفاهيمية: دراسة قياسية موسعة، المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والتجارية، كلية التجارة، جامعة دمياط، المجلد 02، العدد 02، الجزء 02، 2021، ص 1252.

[4]- محمد محمد الفرارجي، قياس أثر استخدام جودة الاستحقاق كمقياس وصفي لجودة الإفصاح على عدم تماثل المعلومات بسوق الأوراق المالية، مجلة الفكر المحاسبي، كلية التجارة، جامعة عين الشمس، مصر، المجلد 21، العدد 01، ص ص.16-17.

الجدول رقم (2–2): مؤشرات قياس جودة الإفصاح المحاسبي وفقا لجودة الأرباح

المؤشر	صيغة المؤشر	شرح المؤشر
التحفظ المحاسبي	$\mathbf{EARNi,t= \varphi_{0,i}+ \varphi_{1,i}\, NEG_{i,t}+ \varphi 2,i\, RET_{i,t}+ \varphi_{3,i}\, NEG_{i,t}\, RET_{i,t}+\varepsilon_{i,t}}$ $RETi,t$: عائد شهري مجمع 12 شهرا للشركة تنتهي في ثلاثة اشهر بعد انتهاء السنة المالية t، $NEG_{i,t}$: متغير وهمي =1 إذا كانت RET أقل من 0، و0 إذا كانت غير ذلك. $EARNi,t$: الأرباح قبل البنود غير العادية للشركة i مقسومة على القيمة السوقية للسهم في بداية السنة t؛	$Cons= -(\varphi_{2,i} + \varphi_{3,i}) / \varphi_{2,i}$ ارتفاع قيمة Cons يعني انخفاض التحفظ المحاسبي ومن ثم انخفاض جودة الأرباح.
المستحقات الاختيارية	$\mathbf{ACC_{i,t}=\alpha+\beta_1(\Delta REV_{i,t}-\Delta AR_{i,t})+\beta_2 PPE_{i,t}+\varepsilon_{i,t}}$ $ACC_{i,t}$: المستحقات الكلية للشركة i للفترة t؛ $\Delta REV_{i,t}$: التغير في الإيرادات للشركة i للفترة t؛ $\Delta AR_{i,t}$: التغير في الذمم المدينة للشركة i للفترة t $PPEi,t$: الممتلكات، المباني والمعدات للشركة i للفترة t؛	كلما انخفضت قيمة المستحقات الاختيارية كلما كانت الأرباح ذات جودة عالية. حيث تم استخدام القيمة المطلقة لخطأ التنبؤ من النموذج ($|\varepsilon_{i,t}|$) للتعبير عن المستحقات الاختيارية.
جودة المستحقات	$\mathbf{CACC_{i,t}=\alpha+\beta_1 CFO_{i,t-1}+\beta_2 CFO_{i,t}+\beta_3 CFO_{i,t+1}+v_{i,t}}$ $CACC_{i,t}$: إجمالي المستحقات المتداولة للشركة i للفترة t؛ CFO: التدفقات النقدية للشركة $V_{i,t}$: خطأ التقدير للنموذج،	$AQ=\sigma(v_{i,t})$، حيث أن $v_{i,t}$ يقيس عدم قدرة المستحقات على التحول إلى تدفقات نقدية. وعليه فإن ارتفاع قيمة الانحراف المعياري يشير إلى زيادة الخطأ غير المفسر في تقدير المستحقات وبالتالي انخفاض جودتها ومن ثم انخفاض جودة الأرباح.

المصدر: حرفوش أنيسة، البدائل النظرية لتقييم جودة التقارير المالية: دراسة تحليلية، مجلة أرصاد للدراسات الاقتصادية والإدارية، مجلد 02، العدد 01، 2019، ص 196.

بالرغم من اعتماد العديد من الدراسات على مؤشر جودة الأرباح المحاسبية في الحكم على جودة الافصاح المحاسبي، إلا أن هذا المقياس تعرض هو الآخر لانتقادات ،أهمها عدم قدرته على قياس جميع جوانب جودة الإفصاح المحاسبي، حيث يركز مقياس جودة الأرباح بشكل أساسي على مدى دقة الأرقام المالية، أي أنه يهتم بالشق المالي فقط للإفصاح المحاسبي، بينما لا يأخذ في الاعتبار الشق غير المالي للإفصاح والذي يعد أحد أهم جوانب جودة الإفصاح المحاسبي، كما أنه لا يأخذ بعين الاعتبار العوامل الأخرى والتي من شأنها التأثير على جودة الأرباح مثل التطورات في الصناعة، التغييرات في البيئة الاقتصادية...الخ، مما يقلل من قدرته على تقديم صورة شاملة.

4.1. بدائل نظرية أخرى لقياس جودة الإفصاح المحاسبي:

على غرار النماذج المذكورة أعلاه، والتي تستخدم بشكل أوسع من طرف الدراسات الأكاديمية في قياس جودة الإفصاح المحاسبي، اتجهت بعض الدراسات نحو اعتماد بدائل أخرى لتقييم جودة الإفصاح والتي يعد تطبيقها محدودا نظرا لخصوصيتها، ونذكر منها:

1.4.1. مؤشر جودة الإفصاح وفقا لمعايير(*IFRS- DIFF):

يعد تبني معايير إعداد التقارير المالية الدولية (IAS/ IFRS) باعتبارها معايير عالمية ضروريا في تخفيض الاختلافات بين ممارسات الإفصاح المحاسبي في الدول المختلفة، لكونه يدعم قابلية المعلومات المالية للمقارنة، ويعزز من جودة الإفصاح المحاسبي من خلال اقتراح قياسات محاسبية تعكس الوضع الاقتصادي للشركة وأدائها، ويحد من البدائل المسموح بها في تحديد القيم المحاسبية، وهو ما يعطي الإدارة فرصة كبيرة للحد من عدم تماثل المعلومات وممارسات إدارة الأرباح وعمليات الغش المرتبطة بالتنبؤات. وتقوم فكرة هذا المؤشر على قياس جودة المعايير المحاسبية كبديل للحكم على جودة الافصاح المحاسبي، من خلال تحديد عدد الاختلافات بين معايير المحاسبة الدولية (IAS/ IFRS) ومعايير المحاسبة المحلية التي تستخدمها الشركة، ويتم ذلك بموجب دراسة استقصائية للإفصاح المالي للشركات من مختلف بلدان العالم، وتكون المقارنة المرجعية للمبادئ المحاسبية المحلية هي معايير المحاسبة الدولية (IAS/ IFRS)، حيث تشير درجة الاختلاف العالية إلى انخفاض جودة الإفصاح المحاسبي والعكس صحيح. ورغم الموضوعية التي يتميز بها هذا المقياس إلا أنه يعاب عليه أنه يركز على عدد الاختلافات بين المعايير الدولية والمحلية، ومن ثم فهو لا يعكس تقييما شاملا لجودة الإفصاح، فقد تصنف شركة ذات جودة إفصاح عالية بأنها ذات جودة ضعيفة لمجرد أنها تختلف عن معايير التقارير الدولية، فضلا عن أن المقياس لا يأخذ بعين الاعتبار العوامل الأخرى كالاختلافات في القوانين، الاقتصاد، ...الخ والتي قد تؤثر على ممارسات الإفصاح المحاسبي، مما يجعل من الصعب تحقيق الاتساق في تقييم الفروقات، بالإضافة إلى صعوبة تطبيقه، فهكذا نوع من مؤشرات يتطلب مهارات فنية عالية وفهم عميق للمعايير الدولية والمحلية حتى يمكن تحديد الفروقات بدقة والحكم على جودة الافصاح[1].

*– يطلق عليه أيضا تسمية " مؤشر اختلافات معايير التقارير المالية الدولية".

[1]- سطم صالح حسين، تأثير جودة الإبلاغ المالي في سياسات توزيع الأرباح وانعكاسه على القيمة السوقية للشركات المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية، أطروحة دكتوراه، غير منشورة، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، العراق، 2016، ص ص.41-42.

2.4.1. مؤشر التسجيل في قائمة الشركات الأكثر إلتزاما:

يتحدد مفهوم هذا المقياس أن بعض الدول قد تفرض على الشركات غير الحاملة لتبعيتها القانونية والعاملة على أراضيها بعض القيود التنظيمية، ومنها ضرورة الالتزام بنماذج معينة عند الإفصاح عن التقارير المالية، وذلك لأغراض توفير أكبر قدر ممكن من الحماية للمستثمرين التابعين للدولة، ففي الولايات المتحدة الأمريكية على سبيل المثال تقوم الشركات غير التابعة لأمريكا والعاملة بالأراضي الأمريكية بالتسجيل في القائمة الأمريكية للشركات غير الأمريكية التي يطلق عليها اختصار ADRs*، وهي الشركات غير الامريكية الخاضعة لمتطلبات إفصاح تفوق المتطلبات المفروضة على الشركات الامريكية، والتي تهدف بصورة رئيسية لحماية المستثمر الأمريكي. ويعد التسجيل في تلك القائمة معبرا عن جودة الإفصاح المحاسبي، حيث تأخذ الشركة قيمة (1) إذا كانت مسجلة في القائمة، والقيم (0) إذا كانت غير مسجلة. ويعاب على هذا المقياس في كونه غير قابل للتطبيق سوى في الولايات المتحدة الأمريكية، أو في القليل من الدول التي تطبق نفس القواعد التنظيمية المشابهة، لذلك فلم يلقى هذا المقياس القبول الكافي من قبل الباحثين حتى داخل الولايات المتحدة الامريكية ذاتها، وحتى مع توافر قدر كبير من الموضوعية به[1].

3.4.1. تنبؤات الإدارة:

استخدمت الادبيات المحاسبية السابقة تنبؤات الإدارة كمقياس لجودة الإفصاح، خاصة الدراسات التي أجريت في الولايات المتحدة نظرا لتوافر هذه البيانات في قواعد بيانات مختلفة مثل قاعدة بيانات First Call وخدمة Dow Jones لاسترجاع الأخبار. وتمثل تنبؤات الإدارة نوع من المعلومات التطلعية أو المستقبلية، والتي يمكن للإدارة تقديمها طواعية في التقارير السنوية أو التقارير المؤقتة أو في أي مكان آخر مثل المواقع الالكترونية، المؤتمرات، النشرات الصحفية...الخ لمساعدة المستثمرين وغيرهم من أصحاب المصلحة من تقييم أداء الشركة مستقبلا واتخاذ قرارات مناسبة[2]. وقد تكون هذه التنبؤات كمية أو نوعية، كما يمكن أن تتخذ أشكالا عديدة[3]:

---

*- شهادات الإيداع الامريكية "American Depository Receipts": هي شهادات قابلة للتداول تمثل ملكية الأوراق المالية المعنية الصادرة عن شركة مقيمة خارج الولايات المتحدة. ورغم أن الأوراق المالية التي تضمن إيصالات الإيداع الأميركية يمكن أن تكون دينًا أو أدوات سوق نقد، فإن الغالبية العظمي منها هي حصص رأس مال. وتسمح إيصالات الإيداع الأميركية للشركة المقيمة خارج الولايات المتحدة بإدخال حصص رأسمالها إلى السوق الأميركية في شكل أسرع قبولا لدى المستثمرين الأمريكيين، كأن تكون بالدولارات الأميركية دون الحاجة إلى الإفصاح عن كل المعلومات التي تشترطها في المعتاد "هيئة الأوراق المالية وعمليات البورصة" الأميركية.

[1] - طارق إبراهيم سعادة، مرجع سبق ذكره، ص.39.

[2]- Omaima Hassan, Claire Marston, Disclosure Measurement in the Empirical Accounting Literature: A Review Article, Economics and Finance Working Paper Series, Working Paper No. 10-18, Department of Economics and Finance, Brunel University, London, September 2010, PP.21-22.

[3] – أحمد محمد على أبو الفتوح الموافي، نموذج مقترح لقياس جودة الإفصاح المحاسبي ومحدداته في ضوء الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية بالأسواق المالية، رسالة ماجستير، غير منشورة، كلية التجارة، جامعة المنصورة، مصر، ص ص.71-72.

- تقدير رقم محدد: والذي يعرض قيمة محددة للبند مثل التنبؤ عن ربح السهم في الفترة القادمة بقيمة محددة؛
- تقدير المدى المفتوح: والذي يتيح حد أدنى للبند وبدون حد أقصى مثل تقدير الربح بما لا يقل عن قيمة معينة؛
- تقدير المدى المحدد: والذي يضم حد أدنى وحد أقصى مثل تقدير الربح المتوقع بين قيمتين؛
- تقدير وصفي: والذي يتضمن شرح نوعي فقط عند تقدير الربح أي أنه لا يحتوي على قيمة كمية مثل تنبؤ الإدارة بأن تكون الأرباح مرضية خلال الفترة القادمة أو ستزداد الأرباح في الربع الأول من العام القادم عن ما تم تحقيقه في الربع الرابع من العام الحالي؛
- تقدير غير مباشر: مثل الإفصاح عن نفقات مستقبلية أو إنتاج منتجات جديدة أو أي بيانات تشغيلية أخرى.

ويتم تقييم جودة الإفصاح من خلال تقييم دقة توقعات الإدارة من خلال مقارنتها بالنتائج الفعلية، فإذا كان الانحراف بين التوقعات والنتائج الفعلية كبيرا، دل ذلك على انخفاض جودة الافصاح المحاسبي والعكس صحيح. ويعاب على هذا المقياس أنه يركز على المعلومات المالية كأساس للتنبؤ، في حين يلغي المعلومات غير المالية التي تعد هي الأخرى جزءا مهما في تقييم جودة الإفصاح، كما أنه يعتمد بدرجة كبيرة على التقدير الشخصي للإدارة مما قد يدفعها لتقديم تنبؤات أكثر إيجابية على غير الواقع الحقيقي، فضلا عن التنبؤ بدقة بأرباح الشركة المستقبلية وغيرها من المعلومات الأخرى يعد صعبا مما قد يعكس تقييما غير دقيق لجودة الإفصاح.

4.1.4. انحراف تنبؤات المحللين الماليين:

يعتمد تقييم جودة الافصاح وفقا لهذا المقياس على مقدار الفجوة بين تنبؤات المحللين الماليين والمؤشرات الفعلية، إذ يعتبر الإفصاح الجيد هو ذلك الافصاح الذي يؤدي إلى تخفيض حالة عدم تماثل المعلومات، وبالشكل الذي يمكن المحللين الماليين من صياغة تنبؤاتهم على نحو جيد وبصورة تقترب من المؤشرات الفعلية. وتتحدد الفجوة بمقدار الانحراف بين القيم الفعلية والقيم التنبؤية، فإذا كان الانحراف محدودا فمعناه ارتفاع في مستوى جودة الإفصاح المحاسبي، بينما يعكس الانحراف الكبير انخفاض في مستوى الجودة. وبالرغم من توصل الدراسات السابقة لفعالية هذا النموذج في تقييم جودة الإفصاح إلا أنه قد يؤدي إلى نتائج مضللة في بعض الحالات، خاصة إذا تضمنت عملية الإفصاح ممارسات إدارة الأرباح أو إدارة التدفقات النقدية، وهو ما قد يوجه المحللين الماليين نحو تبني وجهة نظر الإدارة، ومن ثم انخفاض الانحراف بين المؤشرات الفعلية والتنبؤية، بما يعكس ارتفاع في مستوى الجودة على غير الحقيقة[1].

[1] - طارق إبراهيم سعادة، مرجع سبق ذكره، ص.40.

من خلال ما تم عرضه يمكن القول أن جودة الافصاح المحاسبي مفهوم متعدد الأبعاد، وهو ما جعل من الصعب تحديد مقياس أو مؤشر واحد لتقييم أو الحكم على هذه الجودة، فبالرغم من الاجتهادات الكثيرة للباحثين في هذا المجال ورغم كثرة المقاييس المعتمدة إلا أنها تبقى عرضة لعدد من النقائص أو الانتقادات التي تحد من فعالية النتائج التي تعكسها إذا ما استخدمت منفردة، وهو ما أكدته أغلب الدراسات السابقة التي ترى بضرورة الاعتماد على أكثر من مؤشر للحكم على مستوى الجودة بطريقة أكثر موضوعية.

2. العوامل المؤثرة في جودة الإفصاح المحاسبي:

إن ارتباط ممارسات الإفصاح المحاسبي برغبات ودوافع القائمين عليه في موافقة توقعات أصحاب المصلحة واشباع حاجاتهم من المعلومات، ورغبتهم في تحقيق العديد من المنافع والمزايا، وذلك في ظل القيود التي تفرضها بيئة نشاط الشركات، قد يخلق نوعا من التباين في مستويات جودة الإفصاح بين الشركات فيما بينها، أو من بلد لآخر. وهو ما يدفعنا للتساؤل عن أسباب هذا الاختلاف وما هي العوامل المتسببة في ذلك، من خلال التطرق لبعض العوامل أو المتغيرات التي يعتقد أن توافرها حسب الدراسات السابقة بالشكل المطلوب من شأنه أن يؤثر على جودة الإفصاح بالإيجاب أو السلب.

1.2. عوامل تتعلق بخصائص الشركات:

تهدف الشركات من خلال الإفصاح المحاسبي لتحقيق عدد من الدوافع، منها ما يتعلق بعكس الأداء المالي للشركة، ومنها ما يتعلق بعكس الأداء الاجتماعي والبيئي، ومن ثم فإن ممارسات الإفصاح هي تفاعل لمجموعة من العوامل المختلفة بما فيها خصائص الشركات سواء الهيكلية، المالية، أو السوقية، والتي تلعب دورا حيويا في تفسير مستويات جودته. ومن بين هذه الخصائص يمكن ذكر ما يلي:

1.1.2. حجم الشركة :

يعد حجم الشركة من أكثر المتغيرات المستخدمة في الدراسات السابقة والحالية حول محددات الإفصاح في الشركات لشرح وتوضيح مستوياته المختلفة، نظرا لما له من دلالة إحصائية في تلك الدراسات فهو بمثابة مقياس معبر عن عدد من الخصائص التي تتسم بها الشركة مثل المزايا التنافسية، تكاليف انتاج المعلومات، قدرات الإدارة، التكاليف السياسية. وتشير الدراسات (Mahmoud2012 ; Nandi & Ghosh, 2012 ; Sophie & Henning, 2019 ; Stephanie & Kenin, 2020) إلى أن ممارسات الإفصاح المحاسبي تكون أكثر جودة في الشركات الكبيرة الحجم مقارنة بالشركات الصغيرة[1]، حيث كلما زاد حجم الشركة زادت جودة الإفصاح، وذلك لعدة اعتبارات:

[1] - Sophie Winter, Henning Zülch, Determinants Of Strategy Disclosure Quality: Empirical Evidence From Germany, Problems And Perspectives In Management, Vol 17, N°04, 2019 ; Stephanie Jana, Kevin Mcmeeking, Alternative

من منظور الوكالة فإن الشركات الكبيرة الحجم تتخذ من جودة الإفصاح المحاسبي كآلية لتخفيض تكاليف الوكالة، ومشاكل عدم تماثل المعلومات، وبث الثقة والطمانينية لدى أصحاب المصلحة، فإرتباط الشركات الكبيرة بقاعدة عريضة من أصحاب المصلحة، يفرض عليها تكاليف وكالة أعلى بسبب ارتفاع تباين المعلومات بين الإدارة وأصحاب المصلحة، وضغوطا أكبر من طرفهم فيما يتعلق بتوفير المعلومات التي تحقق تطلعاتهم وتلبي احتياجاتهم وتمكنهم من تقييم استثماراتهم بالشركة، لذلك فإن الشركات الأكبر تكون أكثر تحفيزا واهتماما بتحسين جودة الافصاح المحاسبي مقارنة بالشركات صغيرة الحجم؛ وحسب نظرية الإشارة فإن الشركات الكبيرة تكون محل اهتمام وتركيز أكثر من طرف المستثمرين، الممولين، المحللين الماليين، وسائل الإعلام..الخ، لذلك فمن المرجح أن تظهر هذه الشركات مستويات جودة أعلى من الإفصاح كوسيلة لارسال إشارات جيدة لهم عن قدرة الشركة في خلق القيمة، إدارة المخاطر، دعم الجوانب البيئية والاجتماعية...الخ، فانخفاض مستوى الجودة ما هو إلا إشارة لإخفاء الاخبار السيئة التي من شأنها التأثير سلبا على قيمة الشركة[1].

ومن منظور نظرية الاعتماد على الموارد فإن الشركات الأكبر حجما لديها حافز أقوى للإفصاح عن معلومات أكثر جودة، ويرجع ذلك لامتلاكها موارد أكثر بما يتضمن التمويل الأعلى، ومجالس الإدارة الأكبر والأكثر تأهيلا، بما يمكنها من تحمل تكاليف إنتاج المعلومات وتوزيعها؛ في حين أن نظرية التكاليف السياسية تفترض أن الشركات الأكبر حجما تجتذب تركيز سياسي أكبر من قبل الجهات الرقابية وغيرهم من أصحاب المصلحة، وهو ما يؤدي إلى تكبد تكاليف سياسية أعلى، ومن ثم فإن اتساع الإفصاح ليتضمن معلومات تفصيلية وذات جودة عن الشركة قد يكون وسيلة لتخفيف تلك التكاليف. فضلا عن قدرتها على تحمل التكاليف الناجمة عن الأضرار التنافسية والتي يمكن أن تنجم عن التوسع في الإفصاح مقارنة بالشركات صغيرة الحجم، وهو الأمر الذي قد يؤدي إلى عزوف الشركات الصغيرة عن التوسع في الافصاح وتحسين جودته مقارنة بمثيلتها كبيرة الحجم العاملة في نفس مجال الصناعة تجنبا لما قد ينتج من أضرار تنافسية[2].

ومن منظور نظرية الحاجة لرأس المال فإن الدافع الرئيسي للإفصاح هو الحاجة لزيادة رأس المال بأقل تكلفة، وهو ما يستدعي من الشركات مستويات افصاح عالي الجودة، كإثبات على أنها تسيير بطريقة مسؤولة، وضمان لعارضي الأموال بأن الشركة لها القدرة على الوفاء بالتزاماتها.

Performance Measures: Determinants Of Disclosure Quality-Evidence From Germany, Accounting In Europe, Vol 18, N°01, 2021.

[1] - أحمد محمد على أبو الفتوح الموافي، مرجع سبق ذكره، ص.109.

[2] - أكرم خليفة محمد إبراهيم، أثر خصائص في مستوى الإفصاح عن المخاطر بالتقارير السنوية: دراسة اختبارية على الشركات المقيدة بالبورصة المصرية، مجلة الفكر المحاسبي، جامعة عين شمس، مصر، مجلد 25، العدد 02، 2021، ص.08.

وبالرغم من أن الكثير من الدراسات توصلت إلى أن الشركات الأكبر حجما تعكس جودة إفصاح أفضل، إلا أن يوجد من الدراسات (صالح ويسري، 2016; Saeedi et al, 2020 ;Takhtaei & Mousavi, 2012) ما توصل إلى أن الشركات الأصغر حجما تعكس افصاحا جيدا مقارنة بنظيرتها كبيرة الحجم[1]، وذلك سعيا منها لتعزيز مكانتها التنافسية وتحقيق وجذب انتباه أصحاب المصلحة، فضلا عن أن الشركات الكبيرة تخضع لضغوطات كبيرة لمضاهاة أصحاب المصلحة فيما يتعلق بمؤشرات أدائها مقارنة بالشركات صغيرة الحجم، وهو ما قد يزيد من احتمالية لجوئها لممارسات احتيالية تهدف من خلالها لإدارة الإفصاح بما يتوافق وتوقعات أصحاب المصلحة[2].

2.1.2. المديونية:

يعكس الرفع المالي قدرة الشركة على إدارة أصولها بكفاءة للوفاء بالتزاماتها طويلة الأجل وخاصة مصادر التمويل عن طريق الاقتراض، إذ يعتبر هذا الأخير أحد أهم مصادر تمويل الشركة لأصولها واستثماراتها بجانب أسهم الملكية، وكلما زادت نسبة المديونية كلما ارتفعت المخاطر التي تتعرض لها الشركة خاصة فيما يتعلق بمخاطر الإفلاس، وعليه فإن الرفع المالي يقيس خطر الديون وعدم القدرة على الدفع، فالشركات التي بها نسبة رفع مالي عالية تكون مخاطرها عالية[3]. ولقد جاءت نتائج الدراسات السابقة فيما يخص طبيعة التأثير أو العلاقة بين نسبة المديونية وجودة الإفصاح متباينة، حيث توصلت بعض الدراسات إلى أن الشركات ذات المديونية العالية تعكس افصاحا عالي الجودة (Mahboub, 2017 ; Rokiah et al, 2018 ; Tomy, 2019*)[4]، وفي هذا الشأن تشير نظرية الوكالة إلى أن تكاليف الاقتراض تزداد بناء على نسبة التمويل الخارجي للشركة، وعندما يكون معدل الاقتراض مرتفعا فإن المقرضين سيطالبون بمزيد من المعلومات لتقييم قدرة الشركة على الوفاء بالتزاماتها وتقدير مخاطر تحويل الثروة للمساهمين، لذلك يكون من مصلحة الإدارة الإفصاح عن المزيد من المعلومات ذات الجودة المرتفعة لتقليل تكاليف الوكالة وجذب الممولين. هذا فضلا عن اعتبار المساهمين معدلات المديونية العالية كآلية للرقابة على أداء الإدارة، حيث يفضل بعض المساهمين زيادة الديون بدلا من رأس المال من أجل

[1] - Takhtaei, N. And Mousavi, Z. 2012. Disclosure Quality And Firm's Characteristics: Evidence From Iran. Asian Journal Of Finance And Accounting, Vol 04, Nº02 ; Ali Saeed, Reza Daghani, Najmeh Hajian, Firm-Specific Characteristics And The Disclosure Level: Evidence From The Tehran Stock Exchange, The Journal Of Applied Business Research, Vol 34, Nº04, 2020.

[2]- سمير أبو الفتوح صالح، يسري محمد خيري، مدخل نقترح لقياس أثر خصائص الشركة على جودة التقارير المالية: دراسة تطبيقية، المجلة المصرية للدراسات التجارية، المجلد 40، العدد 04، 2016، ص.20.

[3]- منى أحمد أحمد أحمد شميس، مرجع سبق ذكره، ص.114.

[4] - Rokiah Ishak, Noor Afza Amran, Kamarul Bahrain Abdul Manaf, Firm Characteristics And Financial Reporting Quality: The Moderating Role Of Malaysian Corporate Governance Index, The Journal Of Social Sciences Research, Academic Research Publishing Group, Special Issue. 6, 2018 ; Tomy Rizky Izzalquny, S.E, The Effect Of Leverage, Liquidity, And Profitability On Disclosure Of Financial Statements By Moderation Of Auditor Quality In Indonesian Manufacturing Companies, South East Asia Journal Of Contemporary Business, Economics And Law, Vol 18, Nº 05, 2019.

التحكم بشكل أفضل في سلوك إدارة، إذ يرون أن المستويات العالية من الديون تقلل من تضارب المصالح بينهم وبين الإدارة، فكلما زاد استخدام الشركة للتمويل الخارجي كلما اتجهت الإدارة نحو الابتعاد عن السلوكيات الانتهازية مثل الاستثمار في المشاريع المحفوفة بالمخاطر العالية، أو زيادة معدل الاستثمار عن المستوى الأمثل، لأنها تكون مضطرة لاستخدام سيولتها في تغطية الديون، كما أنها تكون أكثر ميلا لزيادة جودة الإفصاح المحاسبي من خلال التوسع في عرض المعلومات التي تلبي احتياجات وتوقعات الدائنين حول المقدرة المالية للشركة لكسب لثقتهم، ما من شأنه أن يحد من عدم تماثل المعلومات بين الإدارة والمساهمين والذي يعد السبب الرئيس في تضارب المصالح[1].

كما يلعب الإفصاح الجيد دورا حيويا في التقييم المستمر لخطر ائتمان الشركة، وكذلك التغير في هذا الخطر مع الوقت، حيث يكون اهتمام الدائنين منصبا على تأمين استرداد الديون والفوائد المستحة، ما من شأنه أن يؤدي إلى تزايد الضغوط على إدارة الشركة لتوضيح وتفسير محركات هذه المخاطر، أو توفير إشارات معلوماتية لأصحاب المصلحة عن كيفية قياس إدارة هذه المخاطر، وذلك تجنبا لخطر التقاضي إذا لم يتم الإفصاح عن معلومات كافية عن المخاطر المحتملة[2].

ومن وجهة نظر أخرى ترى بعض الدراسات أن الشركات ذات المديونية العالية تعكس إفصاحا أقل جودة مقارنة بالشركات ذات المديونية المنخفضة (Nandi & Ghosh, 2012; Putri & Indriani, 2019* ; Saeedi, 2020)، حيث أن المديونية ترتبط ارتباطا وثيق بأصول الشركة، فتكوين الأصول الملموسة يعد ذا أهمية كبيرة لشرح مستوى المديونية داخل الشركة، لذا فمن المرجح أن يلجا المدراء لاستخدام الأساليب المحاسبية التي من شأنها أن تزيد من الأرباح عندما تكون نسبة الدين إلى حقوق الملكية مرتفعة مما يؤثر في جودة المعلومات المفصح عنها ضمن التقرير المالي[3]. كما يعد الرفع المالي عاملا حاسما في طبيعة الخيارات المحاسبية المطبقة من طرف إدارة الشركة ومحددا مهما لمستوى وطريقة الإفصاح بالشركة، فكلما زادت معدلات الرفع المالي زاد احتمال قيام الإدارة بممارسات إدارة الإفصاح وتقديم معلومات مضللة، كأن تتجه إلى تمهيد الدخل من خلال تحويل أرباح الفترات المقبلة إلى الفترة الحالية، أو اصدار تقارير مالية أطول وأكثر تعقيدا، مما يجعلها أقل قابلية للقراءة وأكثر صعوبة للفهم، ومن ثم التأثير على تصورات وادراكات مقدمي التمويل، وإعطاء انطباع عن

[1]- Salim Mahmoud, Op-cit, P.157.

[2] - راجع: حميدة محمد عبد المجيد، قياس أثر الرافعة المالية على المفاضلة بين التلاعب في الأنشطة الحقيقية وإدارة الأرباح على أساس الاستحقاق: دراسة تطبيقية على الشركات السعودية، مجلة الفكر المحاسبي، كلية التجارة، جامعة عين شمس، مصر، المجلد 24، العدد 04، 2020، ص.17؛ وكذلك؛ نرمين صبحي محمد حسن، مرجع سبق ذكره، ص.112.

*- Cut Widy Aulia Putri, Mirna Indriani, Firm Characteristics and Financial Reporting Quality: A Case of Property and Real Estate Companies listed in Indonesian Stock Exchange, Journal of Accounting Research, Organization and Economics, Vol 02, Nº 03, 2019.

[3] - عفراء علي، حيدر حيدر، الفت حيدر، أثر خصائص الشركة في جودة التقرير المالي: دراسة تجريبية على شركات التأمين المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية، مجلة جامعة حماة، المجلد 06، العدد 07، 2023، ص.161.

أن الشركة لها القدرة على الوفاء بمتطلبات شروط عقود المديونية وعدم انتهاكها[1]. وعلاوة على ذلك تشير الدراسات إلى أن الفرضية القائلة بأن ارتفاع معدل التمويل الخارجي يحفز على زيادة جودة الإفصاح المحاسبي غير صالحة في كل الحالات، ففي البلدان التي يعتمد فيها تمويل الشركات على البنوك أكثر من اعتمادها على الأسواق المالية، نلمس انخفاض في جودة الإفصاح وذلك لكون أن البنوك تتمتع بإمكانية الوصول المباشر للمعلومات بحكم علاقتها مع الشركات، ما من شأنه أن يقلل من دوافع الشركات نحو تحسين جودة الإفصاح كونها غير ملزمة بذلك، على عكس التمويل عبر الأسواق المالية الذي يفرض عليها الالتزاما بممارسات افصاح ذات مستويات جودة معينة بهدف جذب المستثمرين[2].

3.1.2. الربحية:

تعد ربحية الشركة مؤشرا هاما جدا في تقييم أدائها، وإلى أي مدى نجحت في أداء أنشطتها، وتوظيف الموارد المتاحة لها بفاعلية، ولعل أهم نسب الربحية هي التي تربط الربح الذي تم تحقيق برأس مال المساهمين، فإذا فشلت الشركة في تحقيق عائد مرضي لساهميها سيهبط سعر السهم ويلحق ضررا بفرص الشركة في ضمان رأس المال أو قروض إضافية، ومن ثم يمكن اعتبار الربحية مؤشرا للإدارة الجيدة. وعن طبيعة العلاقة بين نسب الربحية وجودة الإفصاح المحاسبي فقد اختلفت الآراء، حيث ترى أغلب الدراسات أن الشركات ذات الربحية المرتفعة تكون أكثر ميلا للافصاح عن معلومات ذات جودة مقارنة بالشركات ذات ربحية منخفضة (Mahmoud2012 ; Kenny & luqman, 2019, Saeedi, 2020 ; Ogbebor et al, 2022)، فعندما تكون الشركة رابحة تسعى للإفصاح عن جميع المعلومات لأصحاب المصلحة من أجل خلق انطباع جيد فيما يتعلق بأدائها المالي في نهاية السنة المالية، وبما أن الربحية هي نتيجة نشاط الشركة فمن الطبيعي أن يكون المدراء أكثر استعدادا وأسرع لنقل الأخبار الجيدة (الربح) مقارنة بالأخبار السيئة (الخسارة)، هذا يعني أنه كلما كانت الشركات تتمتع بالربحية كلما قامت بنشر تقريرها المالي في الوقت المناسب ومثلت واقعها الاقتصادي بصدق، وبالتالي قدمت تقرير مالي أكثر جودة[3]. كما تعتبر الربحية عاملا رئيسيا في زيادة جودة الإفصاح، حيث أن الشركات ذات الأداء المالي القوي تكون أكثر ميلا لتبني ممارسات إفصاح شفافة وشاملة بفضل قدرتها على تحقيق أرباح مستدامة، ما من شأنه أن يقلل من الحاجة إلى التلاعب بالبيانات المالية أو إخفاء المعلومات الحساسة عن المستثمرين وأصحاب المصلحة الآخرين، مما يعزز مصداقيتها وشفافيتها في السوق، فاستمرار الشركة في تحقيق الأرباح يجنبها ضغوطات ومساءلات أصحاب المصلحة عن أسباب

[1]- Anna Hallgren, Op-cit, P.12.
[2]- Salim Mahmoud, Op-cit, P.158.
[3] - عفراء علي، حيدر حيدر، الفت حيدر، مرجع نفسه، ص.161.

انخفاض الأرباح، والتي تدفعها في كثير من الأحيان للانسياق في الممارسات الانتهازية وإدارة الإفصاح من أجل موافقة انطباعاتهم[1].

ومن منطلق الوكالة فإن المدراء يتخذون من الإفصاح الجيد كإثبات على نزاهتهم وتعزيز سمعتهم، فمن المرجح أن يستغل المدراء المعلومات التي بحوزتهم من أجل الحفاظ على مناصبهم أو لتعظيم مكاسبهم، لذلك فمن مصلحتهم الإفصاح عن معلومات مفصللة تبرر النتائج المحققة ومدى استفادتهم من ذلك، أما حسب نظرية الاشارة فإن الشركات الأكثر ربحية لديها الدافع لتمييز نفسها عن غيرها من الشركات الأقل ربحية، ما يدفعها لتبني ممارسات الإفصاح الجيد من أجل ارسال إشارات لأصحاب المصلحة عن عملية اتخاذ القرار، السلوك المالي للشركة، قدرتها الإدارية وأدائها، مما يؤدي لفهم أحسن للمعلومات المفصح عنها. في حين أن نظرية التكاليف السياسية تتخذ من الإفصاح الجيد كوسيلة لتبرير مصادر الأرباح المحققة من ثم تخفيض التكاليف السياسية[2].

وبالرغم من أن الدراسات توصلت لعلاقة إيجابية بين جودة الإفصاح وارتفاع مستويات الربحية، إلا أن يوجد فئة قليلة توصلت لعلاقة عكسية (صالح ويسري، 2016؛ Monday & Nancy, 2016 ; Putri & Indriani, 2019) فقد تعكس الشركات الأكثر ربحية افصاحا ضعيفا، كونها تخضع لضغوطات أقل من أصحاب المصلحة لتقديم إفصاح مفصل وشفاف، ما من شأنه أن يخلق بيئة تشعر فيها إدارة الشركة أنها أقل إلزاما بالشفافية، كونها ليست بحاجة لطمأنه أصحاب المصلحة حول صحتها المالية لأنها تعكس مستويات أداء عالية، كما أن تحقيق مستويات ربحية عالية يبعث لدى إدارة الشركات ثقة عالية ويجعلها أقل حرصا على ضمان دقة واكتمال الإفصاح مما يؤدي إلى تخفيض جودة الافصاح، فضلا عن ذلك رغبة الإدارة في الحفاظ على مستويات الربحية العالية أو تعزيزها، قد يدفعها نحو اتباع بعض الممارسات المحاسبية التي من شأنها تضخيم النتائج المحققة على غير الواقع، مما يؤدي لتشويه مدلول المعلومات المفصح عنها وتخفيض الجودة. كما قد تتخذ الشركات ذات الأرباح العالية من الإفصاح ضعيف، كاستراتيجية لتجنب الاهتمام السياسي الذي يأتي في صورة ضغوط لممارسة المسئولية الاجتماعية وتطبيق لوائح تنظيمية أكثر صرامة عليها، مثل مراقبة الأسعار وزيادة الضرائب على الشركات، هذا فضلا عن أن هذه الشركات قد تميل إلى التحفظ في الإفصاح عن المعلومات في وجود تكاليف تنافسية

[1]- Adegboye Kehinde Adewale, Maryam Isyaku Muhammad, Bilyaminu Yusuf Hanga, Effect Of Firm Attributes On Financial Reporting Quality: Evidence From Listed Consumer Goods Companies In Nigeria, Effect Of Firm Attributes On Financial Reporting Quality: Evidence From Listed Consumer Goods Companies In Nigeria, Vol 02, N° 03, 2019, P.57.

[2]- Salim Mahmoud, Op-cit, P.154.

مرتفعة، فالتوسع في الإفصاح عن المعلومات قد يمنح منافسيها فرصة لمعرفة مزاياها ويضر بقدرتها في الحفاظ على مكانتها التنافسية[1].

ختاما لما تقدم، يمكن القول أن أثر خصائص الشركات على جودة الإفصاح المحاسبي قد تباين بين التأثير الإيجابي والسلبي، لتعدد الدوافع والحوافز التي تتبانها الشركات في سلوكها نحو ممارسات الإفصاح هذا من جهة؛ ومن جهة أخرى، لاختلاف البيئات التي أجريت بها الدراسات السابقة، والتي هي الأخرى تتميز بعدد من الخصائص التي من شأنها التأثير في مستوى الجودة، فتأثير خصائص الشركات هو نتاج تفاعل بين خصائص الشركة الداخلية والعوامل الخارجية المحيطة بها.

2.2. عوامل تتعلق بخصائص هيكل حوكمة الشركات:

كما تم الإشارة إليه سابقا فإن العلاقة بين حوكمة الشركات وجودة الإفصاح المحاسبي ثنائية الاتجاه، إذ تعد جودة الإفصاح المحاسبي أحد المتطلبات الأساسية لضمان التطبيق الفعال لممارسات حوكمة الشركات، من خلال ما يعكسه من معلومات والتي تسمح لأصحاب المصلحة من مراقبة أداء الإدارة بطريقة أكثر فعالية، في حين أن تطبيق ممارسات الحوكمة الجيدة من شأنه أن يعزز من درجة المساءلة والشفافية مما يزيد من دقة وجودة المعلومات المفصح عنها. لذلك سعت أغلب الدراسات لمعرفة طبيعة العلاقة أو التأثير المحتمل لحوكمة الشركات في تحديد مستويات جودة الإفصاح المحاسبي من خلال آلياتها لارتباطها بكفاءة التسيير واتخاذ القرار.

1.2.2. مجلس الإدارة:

يعتبر مجلس الإدارة نقطة البداية والاساس الذي يقوم عليه التطبيق السليم لمفهوم حوكمة الشركات، والفاعل الرئيس في معالجة السلوكيات السلبية والانتهازية لإدارة الشركة، لكونه المخول الوحيد عن المستثمرين وغيرهم من أصحاب المصلحة بمساءلة الإدارة ومحاسبتها عن أدائها لتحقيق أهداف الشركة وتحقيق مصالح أصحاب المصلحة، من خلال العمل على منع التهاون الإداري وتركيز اهتمام الإدارة على تحسين أداء الشركة، فضلا عن مهامه الاشرافية والرقابية والتي من شأنها أن تزيد من احتمالات سرعة استجابة الشركة للتغيرات في بيئة الأعمال والأزمات والفترات الحتمية للهبوط في الاعمال بما يؤكد لأصحاب المصلحة أن استثماراتهم ستظل في أمان[2].

[1]- Check : Monday, I.I, Nancy, A, Determinants Of Voluntary Disclosure Quality In Emerging Economies: Evidence From Firms Listed In Nigeria Stock Exchange, International Journal Of Engineering And Technology, Vol 04, No 06, 2016, P.51; Cut Widy Aulia Putri, Mirna Indriani, Op-Cit, P.200 ; Rasha Mahboub, Op-Cit, P.711.

[2] - محمد مصطفى سليمان، دور حوكمة الشركات في معالجة الفساد المالي والإداري، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، ط2، 2009، ص ص 111-113.

ويؤدي مجلس الإدارة دورا مهما في تحقيق جودة الإفصاح المحاسبي من خلال الاشراف على تحقيق الامتثال القانوني والأخلاقي لإدارة الشركة، مما يسمح بتوقع المخاطر المالية ويحد من تدخلات الإدارة في عملية إعداد التقرير المالي بشكل نفعي، بما يعزيز الإفصاح الدقيق والعالي الجودة وفي الوقت المناسب عن المعلومات المالية وغيرها من المعلومات الجوهرية الأخرى، ويضمن أن قرارات الإدارة وسلوكياتها تتوافق مع مصالح المساهمين، وفق الآتي[1]:

- العمل على وضع وصياغة آليات واضحة وشفافة لاختيار وإقالة أعضاء الإدارة التنفيذية؛
- تقويم دوري لأداء الإدارة على أساس الأهداف الموضوعة، وتحديد نظام حوافز على ضوء النتائج المحققة؛
- الإشراف على صياغة استراتيجية الشركة مع العمل على مراقبة مدى التقدم في تنفيذها، وتقييم مدى كفاءتها وفعاليتها في تحقيق الأهداف المرجوة؛
- مساءلة الإدارة عن مدى الإلتزام بالإجراءات والسياسات الموضوعة؛
- العمل على وضع وتفعيل آليات الحوكمة اللازمة للحد من تضارب المصالح والسيطرة على نزاعات الوكالة؛
- تكليف من الأعضاء من يراه مناسبا لإخطاره بالسياسات المحاسبية السليمة التي تعتبر أساسا في إعداد التقارير المالية؛
- عقد اجتماعات دورية مع لجنة التدقيق، المدقق الداخلي، والمدقق الخارجي لمناقشة محتوى التقارير المالية قبل الإفصاح عنها، مع توفير الآليات والإجراءات الضرورية التي تكفل حمايتهم من أي ضغوطات يمكن أن تمارس عليهم من طرف إدارة الشركة؛
- ضمان وجود أنظمة فعالة للرقابة المالية ورقابة العمليات والالتزام بالقانون لمنع أي سلوكيات احتيالية؛
- تطوير الأدوات والإجراءات المناسبة لإحداث بيئة عمل أخلاقية وتطبيقها.

وتشير الدراسات السابقة أن فعالية مجلس الإدارة في القيام بمهامه الرقابية والاشرافية على أداء الإدارة وتحسين جودة الإفصاح المحاسبي يتوقف على توافر عدد من السمات والخصائص، والمتمثلة في:

[1]- Check : Attia, Eman Fathi Ahmed, Evaluating the Effectiveness of Corporate Governance Mechanisms and External Audit on Earnings Management: Empirical Study of Companies listed in the Egyptian Stock Market. Phd thesis, University of Huddersfield, 2020, PP.119-120 ;

- حرفوش أنيسة، دور كفاءة مجلس الإدارة كآلية لحوكمة الشركات في تحسين جودة الأرباح المحاسبية: دراسة قياسة على شركات قطاع إنتاج الاغذية المدرجة في سوق الأسهم السعودي، مجلة الميدان للدراسات الرياضية والاجتماعية والانسانية، العدد 02، مارس 2018، ص269.

1.1.2.2. استقلالية مجلس الإدارة:

إن فعالية مجلس الإدارة كآلية رقابية واشرافية على عمل الإدارة تتوقف على مدى استقلالية أعضائه، ويقصد باستقلالية مجلس الإدارة أن يحتوي على أعضاء من غير التنفيذيين في الشركة وأن لا ترتبط بأعضاء المجلس مصالح شخصية في الشركة تؤثر على حيادية قراراتهم، وهو ما يحدد قوة المجلس الإشرافية ودور أعضائه في ضبط أداء الإدارة للعمل في إطار مصلحة حملة الأسهم وتعظيم قيمة الشركة من خلال تقييد السلوك النفعي للإدارة، ومن ثم دعم جودة المعلومات المحاسبية المفصح عنها، وحسب منظري الوكالة فإن وجود أعضاء غير تنفيذيين بمجلس الإدارة يعد من الممارسات الجيدة لحوكمة الشركات، التي تعزز من حيوية وكفاءة المجلس وتقلل من احتمال التواطؤ على سرقة ثروة أصحاب المصلحة من قبل المديرين، على عكس الأعضاء التنفيذيين الذين يعتبرون أعضاء تابعين هرميا لأشخاص يقومون بمراقبتهم، لا يشجعون على خلق القيمة ولا يستطيعون معاقبة المدراء مخافة أن تضيع منهم المنافع الشخصية التي يمكنهم الحصول عليها[1].

وفي هذا الخصوص ذهبت الدراسات نحو معرفة أثر هذه الخاصية على جودة الإفصاح ، إلا أنها لم تظهر نتائج مطلقة حول ذلك، فمن الدراسات من يرى أن زيادة عدد الأعضاء غير التنفيذيين ضمن تركيبة مجلس الإدارة من شأنه أن يزيد من جودة الإفصاح المحاسبي (Kemi et al, 2015 ; Soheilyfar et al ; 2016,Monday & nancy, 2016 ; Katmun & farkooq, 2020)[2]، وذلك لاعتبار أن تواجدهم على مستوى المجلس يخلق نوعا من التوازن بين مصالح الإدارة ومصالح أصحاب المصلحة ويسمح بإصدار أحكام موثوقة عن القرارات المالية المتخذة بالشركة بعيدا عن أي تحيز أو تواطئ، كما أنهم يكونون أكثر حرصا في الضغط على إدارة الشركة لتحسين سياسات الإفصاح من خلال التوجه نحو التوسع في الإفصاح الاختياري، بما يعزز إلتزام الشركة بمتطلبات الإفصاح من ثم تحسين جودته، وذلك على غرار الأعضاء التنفيذيين الذين يتمتعون بميزة على أصحاب المصلحة، أو بعبارة أخرى، فإن هؤلاء الأعضاء لن يكونوا مهتمين بجودة الإفصاح لأن لديهم بالفعل إمكانية الوصول إلى المعلومات التي يحتاجونها، كما أنهم يميلون في الغالب لحجب المعلومات أو تغيير مدلولها تحقيقا لمكاسب شخصية (إما لإخفاء أداء سلبي أو الاستفادة من أداء إيجابي)[3]. فضلا عن الخبرات والمهارات المختلفة التي يوفرها الأعضاء المستقليين لمجلس الإدارة بما يسهم في إثراء المعرفة على مستوى المجلس ويعوض أي نقص في خبرات الأعضاء

[1] - المرجع نفسه، ص.

[2]- Check : Kemi.c.K, Ismail.A, Panagiotis.A, Sina.Y, Impact of board independence on the quality of community disclosures in annual reports, Accounting Forum, Vol 39, No 04, 2015 ; Monday, I.I, Nancy, A. 2016. Determinants of Voluntary Disclosure Quality in Emerging Economies: Evidence from Firms Listed in Nigeria Stock Exchange. International Journal of Research in Engineering and Technology,Vol 04, No 06, Soheilyfar, F., Tamimi, M., Ahmadi, M.R. and Takhtaei, N. 2014. Disclosure Quality and Corporate Governance: Evidence from Iran. Asian Journal and Finance and Accounting, Vol 06, No 02 ; Nooraisah Katmon, Omar Al Farooque, Board independence and disclosure quality of the UK Investor Relation Magazine Award winning public firms: a matched-pair analysis, Journal Corporate Governance, Vol 11, Nº 02, 2020.

[3]- Radwa Magdy Mohamed Anis, Disclosure Quality, Corporate Governance Mechanisms and Firm Value, Phd Thesis, Stirling Management School, University of Stirling, 2016, PP.204-205.

الداخليين، وهو ما من شأنه أن يزيد من كفاءة المجلس في الرقابة على تصرفات الإدارة ويكشف عن أي ممارسات احتيالية يمكن أن تؤدي إلى تخفيض جودة الإفصاح[1]. وعلى النقيض من ذلك يوجد من الدراسات من يرى أن استقلالية المجلس يمكن أن تؤثر سلبا على جودة الإفصاح (Chakroun & Husseiny, 2014 ; Onuorah & Imem, 2016 ; Nawafly & Alarussi, 2019)[2]، لاسيما إذا تم تعينهم من طرف المساهمين المهيمنين، وهو ما قد يخلق نوعا آخر من مشاكل الوكالة أين يعمل هؤلاء بالتواطؤ مع الإدارة من أجل تحقيق مكاسب كبار المساهمين على حساب المساهمين الأقلية، ويتيح للإدارة مساحة وحرية أكبر في اتباع الأساليب والاستراتيجيات التي من شأنها إدارة الإفصاح المحاسبي على غير الواقع الحقيقي[3]، علاوة على ذلك الاتصال المحدود للاعضاء المستقلين بشؤون الشركة يجعلهم يعتمدون بشكل أساسي على المعلومات التي يقدمها لهم الطاقم المسير، والتي عادة ما تحجب المعلومات الحساسة والمميزة عنهم خوفا من تدقيقهم الشديد، مما يجعلهم يتلقون معلومات استراتيجية أقل من المسيرين، فضلا عن أن ارتباطهم بمهام رقابية في مجالس إدارة لشركات أخرى يحد من قدرتهم في فهم وتحليل نشاط كل شركة بشكل كاف، مما يضعف من أدائهم الرقابي في الكشف عن أي تجاوزات أو سلوكيات سلبية[4].

2.1.2.2. حجم مجلس الإدارة:

يعد عدد أعضاء مجلس الإدارة ثاني سمة تم التأكيد عليها من طرف الدراسات السابقة من حيث أهميتها في تفعيل الدور الرقابي للمجلس على أداء الإدارة في اتخاذ مختلف القرارات الاستراتيجية، ومن ثم تأثيره على جودة الإفصاح المحاسبي. وفي هذا الشأن تباينت نتائج الدراسات حول حجم المجلس الأمثل، فذهب البعض نحو أن مجالس الإدارة الكبيرة تكون أكثر فعالية في تحقيق جودة الإفصاح المحاسبي(Teng & Li, 2011; Nandi & Ghosh, 2012 ; Mahboub, 2017 ; Asmar et al, 2018,)[5]، ويردون ذلك إلى أن قدرة المجلس في الرقابة تصبح أكثر فعالية مع زيادة عدد الأعضاء، حيث

---

[1]- Mrwan Mohamed Amer, Measuring The Effect Of The Board Of Directors And Audit Committee Characteristics On Firm Financial Performance In Egypt, Phd Thesis, Cardiff School Of Management ,Cardiff Metropolitan University, 2016, P.89.

[2]- Onuorah, A. C., & Imeme, O. F. (2016). Corporate governance and financial reporting quality in selected Nigerian company. International Journal of Management Science and Business Administration, Vol 02, No 03 ; Ali Thamer Nawafly, Ali Saleh Alarussi, Impact of Board Characteristics, Audit Committee Characteristics And External Auditor on Disclosure Quality of Financial Reporting, Journal of Management and Economic Studies, Vol 01, N° 01, 2019.

[3] - Mahdi Salehi, Bahman Jamalikazemini , Shayan Farhangdoust, Board compensation and disclosure quality: Corporate governance interference, Contaduría y Administración, Vol 63, N° 04, 2018, P.11.

[4] - كموش عبد المجيد، دور مؤشرات حوكمة الشركات في التنبؤ بالتعثر المالي للشركات: دراسة حالة مجموعة من المؤسسات الاقتصادية في الجزائر، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف المسيلة، الجزائر، 2021، ص 115.

[5]- Check : Minghui Teng, Changqing Li, Product Market Competition, Board Structure, and Disclosure Quality , Front. Bus. Res. China, 2011, Vol 05, N°02, 2011 ; Sunil Nandia, Santanu Kumar Ghosh, Corporate governance attributes, firm characteristics and the level of corporate disclosure: Evidence from the Indian listed firms, Decision Science Letter, Vol 02, 2012 ; Rasha Mahboub, Main Determinants of Financial Reporting Quality in the Lebanese Banking Sector, European Research Studies Journal, Vol 20, N°04, 2017 ; Muath Asmar, Muiz Abu Alia, Fawzi Hussein Ali, The Impact Of

تزداد إحتمالية تدعيم المجلس بالأعضاء المستقليين والذين يكونون أقل عرضة لضغوطات الإدارة ما يؤدي لتحسين قدرة المجلس في الإقرار عن أي سلوكيات انتهازية من شأنها تغيير مدلول المعلومات المفصح عنها، فضلا عن أن زيادة حجم المجلس يوفر للشركة موارد أكبر وجهدا أكبر، ذلك من حيث توافر أعضاء بخلفيات، خبرات، وآراء مختلفة، والذي يؤدي بدوره لتعزيز فهم عمليات الشركة بشكل أفضل وفي وقت أقل، والقدرة على إكتشاف أي معاملات مشكوك فيها لاسيما إذا كان الأعضاء يتمتعون بخبرة في المجال المحاسبي والمالي، مما يكون له أثر واضح على تحسين ممارسات الإفصاح المحاسبي، بالإضافة إلى أن المجالس الكبيرة تتميز بتوزيع المهام على عدد أكبر من الأعضاء مما يسهل متابعة واكتشاف التطورات التي تحدث داخل الشركة والتي قد يتم تجاهلها من قبل إدارة الشركة أو عدم إدراكها لها رغم أهميتها. وعلى عكس ذلك تجادل دراسات أخرى بأن المجالس ذات الحجم الأصغر تكون أكثر فعالية في آدائها وفرض الرقابة على إدارة الشركة ودفعها نحو تحقيق جودة الإفصاح المحاسبي (Gonzalez & Meca, 2014 ; Ahmed & Collins, 2018 ; Alnabsha et al, 2018)[1]، بسبب المشاكل المحتملة المرتبطة بالمجالس الكبيرة من حيث مرونة إتخاذ القرار، فكلما زاد حجم المجلس زادت تكلفة الحصول على المعلومات بسبب صعوبة الاتصال والتنسيق بين العدد الكبير للأعضاء، فضلا عن وجهات النظر المختلفة وما ينجم عنها من تضارب مصالح، فتتشتت مسؤولية مراقبة الإدارة مما يتيح لها السيطرة على المجلس واتخاذ قرارات تسعى من خلالها لإدارة الإفصاح بما يخدم أهدافها الخاصة.

3.1.2.2. خبرة مجلس الإدارة:

تفترض نظرية التبعية للموارد أن أداء الشركات يعتمد على قدرتها وإمكاناتها في الحصول على الموارد الفعالة من بيئتها التي تضمن فعالية أدائها، وفي هذا الصدد تنص هذه النظرية على أن أعضاء مجلس الإدارة يعد أحد أهم هذه الموارد، وعلى وجه الخصوص خبرة وكفاءة هؤلاء الأعضاء، والتي تعد أمرا أساسيا لفاعلية المجلس وزيادة إدراكه لأنشطة ومعاملات الشركة، حيث يرون أن ارتباط مجلس الإدارة بالبيئة الخارجية يمكن أن يجلب مهارات ومعارف متنوعة للشركة ويسهم في حوكمة فعالة، من خلال تعزيز مساءلة الإدارة عن القرارت المتخذة حول استراتيجية الشركة، إدارة المخاطر، الأهداف المالية والاستراتيجية، ...الخ. فضلا عن أن تمتع أعضاء المجلس بخبرات متخصصة في مجال الأعمال، الصناعة، الحوكمة، الأمور المالية والمحاسبية،...الخ من شأنه أن يحسن من صياغة القرارات المتخذة، لقدرتهم على تحليل وجهات النظر المختلفة للمسيرين

Corporate Governance Mechanisms On Disclosure Quality: Evidence From Companies Listed In The Palestine Exchange, International Journal of Economics, Commerce and Management, United Kingdom, Vol 06, N°04, 2018.

[1]- Check : Gonzalez, J., S and Meca, E., G, Does corporate governance influence earnings management in Latin American markets? Journal Business Ethics, 121, 2014; Ahmed Sarhan, Collins G Ntim, Corporate boards, shareholding structures and voluntary disclosure in emerging MENA economies, Journal of Accounting in Emerging Economies, 2018 ; Alnabsha, A., Abdou, H., Ntim, C., and Elamer, A., Corporate boards, ownership structures and corporate disclosures: Evidence from a developing country. Journal of Applied Accounting Research, Vol 19, N°01, 2018.

بطريقة أكثر كفاءة وتقديم استشارات أفضل للمسيرين[1]. وفيما يخص العلاقة بين خبرة المجلس وجودة الإفصاح المحاسبي، ترى الدراسات أن خبرة أعضاء مجلس الإدارة لاسيما إذا كانت في المجال المحاسبي والمالي سمة مهمة لتحسين جودة الإفصاح المحاسبي (Alzoubi, 2014 ; Nawafly & Alarussi, 2019 ; Lunardi et al, 2021)[2]، حيث أن الشركات التي يضم مجلس إدارتها خبراء ماليين تعرف تحسنا في ممارسات الإفصاح لأنها تكون أكثر قدرة على خلق القيمة من خلال الاستغلال الأمثل للموارد، صياغة استراتيجيات مالية أفضل، اعتماد ممارسات محاسبية أكثر تحفظا. علاوة على ذلك أن المجالس التي يمتلك أعضاؤها خلفية في الجانب المالي والمحاسبي يكونون أكثر قدرة في الكشف عن ممارسات إدارة الأرباح وردعها لأنهم يتمتعون بفهم أعمق لمبادئ المحاسبة، السياسات المحاسبية، إجراءات إعداد القوائم المالية، مما يسمح بتقييم المعلومات وضمان دقتها وموثوقيتها قبل الإفصاح عنها، فضلا عن إمكانية مناقشة سياسات الإفصاح مع الإدارة وتحديد مدى إمتثلها لتعليمات وضوابط الإفصاح المنصوص عليها، المشاركة في صياغة أنظمة الرقابة الداخلية، تقييم المخاطر المالية المحتملة، دعم مدقق الحسابات في حال حدوث أي منازعات بينه وبين إدارة الشركة، مما يكون له أثر واضح على أي سلوكيات متعمدة أو غير متعمدة من طرف إدارة الشركة من شأنها التأثير على جودة المعلومات المفصح عنها. وعلى غرار ذلك ترى دراسات أخرى (Ibrahim et al, 2017 ; Salehi et al, 2018, ; Felix et al, 2021)[3] أن تمتع أعضاء المجلس بالخبرة المالية والمحاسبية يمكن أن ينعكس سلبا على جودة الإفصاح المحاسبي لاسيما إذا كان هؤلاء الأعضاء من الأعضاء التنفيذيين، وبحكم اطلاعهم أكثر على وضعية الشركة يمكنهم استغلال خبراتهم في إدارة الإفصاح مما يؤدي إلى إفصاح متحيز أو غير كاف بهدف تحقيق مصالح شخصية أو مصالح أطراف معينة على حساب مصالح أطراف أخرى بدلا من توفير معلومات موضوعية وشفافة لكل الأطراف المعنية، فضلا عن إمكانية تواطئهم في ممارسات إدارة الأرباح من أجل الإفصاح عن أرقام محاسبية مستهدفة لمجرد الحفاظ على مناصبهم ومكافآتهم، بالإضافة إلى أن ارتفاع الخبرة المالية لأعضاء المجلس يدفعهم لاستخدام مصطلحات ومفاهيم أكثر تقنية مما يؤدي إلى إفصاحات معقدة أو صعبة الفهم من طرف أصحاب المصلحة، مع التركيز على المعلومات المالية واغفال المعلومات غير المالية مما يعكس افصاح لا يعبر بشكل كاف عن رؤية الشركة طويلة الأجل.

[1]- Christopher Ike Ogbechie, Key Determinants Of Effective Boards Of Directors - Evidence From Nigeria, Phd Thesis, Brunel Business School, Brunel University, 2012,Pp.62-63.

[2] - Ebraheem Saleem Salem Alzoubi, Board Characteristics And Financial Reporting Quality: Evidence From Jordan, Corporate Ownership & Control, Vol 11, No03, 2014 ; Micheli Aparecida Lunardi, Ilse Maria Beuren, Roberto Carlos Klann, Moderating effectof financial expertiseonthe relationshipbetween overconfidenceand Qualityof accounting disclosure, dvances in Scientific and Applied Accounting, Vol 14, N°01, 2021.

[3]- Abubakar Ibrahim Adamu, Rokiah Binti Ishak, Sitraselvi A/P Chandren, The Effect of Board Attributes on Real Earnings Management in Nigerian Financial Institutions, Journal of Accounting, Business and Finance Research, Vol.01, No01, 2017, Mahdi Salehi , Bahman Jamalikazemini, Shayan Farhangdoust, Board compensation and disclosure quality: Corporate governance interference Contaduría y administración, Vol.63, No 04, 2018 ; Felix Gbadebo Ajibulu, Onipe Adabenege Yahaya, Samuel Eniola Agbi, Board Of Directors And Quality Of Financial Reports Of Quoted Banks: Evidence From Nigeria, UMYU Journal of Accounting and Finance Research, Vol 01, No01, 2021.

4.1.2.2. نشاط مجلس الإدارة:

يعتمد الدور الرقابي لمجلس الإدارة على وتيرة نشاطاته لمباشرة مهامه ومسؤولياته بكفاءة وفعالية، فتواتر اجتماعات مجلس الإدارة هو أحد أهم المؤشرات الدالة على حرصه في رسم خطط عمل استراتيجية أكثر كفاءة، وتقديم مقترحات فعالة لتحسين الأداء الحالي، وتحقيق إنجازات مستقبلية أفضل. وتشير الدراسات السابقة لوجود وجهتي نظر متعارضتين حول تأثير وتيرة نشاط المجلس على جودة الإفصاح المحاسبي، فالبعض (Katmun, 2012 ; Gonzalez & Meca, 2014 ; Alnabsha et al, 201) يرى أن ارتفاع وتيرة اجتماعات مجلس الإدارة من شأنه أن ينعكس ايجابا على جودة الإفصاح، بحجة أن المجالس التي تجتمع دوريا وبشكل منتظم تكون أكثر فعالية في رصد وتوجيه أداء الإدارة بما يخدم مصالح المساهمين، كونها تخصص الوقت الكافي لتحديد ومعالجة العديد من المشاكل التي تأثر سلبا على أداء الشركة مثل تضارب المصالح، عدم تماثل المعلومات، المشاكل المرتبطة بأنظمة الرقابة الداخلية، المشاكل المرتبطة باعداد التقارير المالية، القضايا الطارئة...الخ مما يقلل من مخاطر الاحتيال وإدارة الإفصاح على غير الحقيقة، فتواتر وتكرار الاجتماعات يسمح بتبادل المعلومات بين أعضاء المجلس وتوفير فهم أوسع لتطور أعمال الشركة ونشاطاتها، وهو ما من شأنه أن ينعكس إيجابا على نقاشات المجلس وقراراته، وسرعة استجابته للمتغيرات التي تفرضها بيئة الاعمال، في حين أن المجالس التي نادرا ما تجتمع لتوقيع بعض خطط الإدارة أو الاستماع للعروض قد لا يكون لديها الوقت الكافي للتركيز على مثل هذه الأمور[1].

بينما ترى وجهة النظر الثانية (Hyun et al, 2014; Felix et al, 2021 ; Hasan et al, 2022)[2] أن ارتفاع وتيرة الاجتماعات قد ينعكس سلبا على جودة الإفصاح لاسيما إذا كانت تفتقر لممارسا الحوكمة الجيدة، فكما هو معلوم أن هذه الاجتماعات محددة بوقت مما قد يؤدي إلى مناقشات مستعجلة وتجاهل معلومات هامة أو عدم التعامل الكاف معها، خاصة وأن هذه الاجتماعات تركز على معالجة الأمور الروتينية والتي تستهلك وقتا كبيرا لمناقشتها مما يترك وقتا أقل للمناقشات المتعمقة حول جودة المعلومات المفصح عنها، فضلا عن سيطرة بعض الأعضاء على المجلس بحكم نفوذهم في الشركة قد يعيق ظهور وجهات نظر بديلةٌ وقمع أي استفسارت يمكن أن توجه لإدارة الشركة بخصوص كفاية الإفصاح نظرا لتفردهم بإدارة النقاش وعمليات اتخاذ القرار، ناهيك عن ما إذا كان أعضاء المجلس يفتقرون للخبرة الكافية خاصة في

[1] - أنيسة حرفوش ، دور كفاءة مجلس الإدارة كآلية لحوكمة الشركات في تحسين جودة الأرباح المحاسبية: دراسة قياسة على شركات قطاع إنتاج الاغذية المدرجة في سوق الأسهم السعودي، مرجع سبق ذكره، ص؛ وكذلك؛ كموش عبد المجيد، مرجع سبق ذكره، ص 271.

[2]- Hyun. J Kim, B Kwan.S, Shin J.Y., The Effects Of Corporate Governance, Competition, And Political Costs On Strategic Executive Pay Disclosure: Evidence From Korea. Journal Of Management Accounting Research, Vol 26, N° 02, 2014, Hasan, Arshad, Aly, Doaa A , Hussainey, Khaled, *Corporate Governance And Financial Reporting Quality: A Comparative Study*, Corporate Governance: The International Journal Of Business In Society, Vol 22, N°06, 2022.

الجوانب المالية والمحاسبية، ما من شأنه أن يعيق من قدرتهم في فهم وتحليل القرارت المتخذة حتى ولو زاد عدد الإجتماعات المنعقدة[1].

من خلال ما سبق يمكن القول أن مجلس الإدارة هو المسؤول الأول عن ضمان جودة الإفصاح المحاسبي، وذلك لما يتمتع به من صلاحيات تتيح له إمكانية مساءلة الإدارة عن القرارات المتخذة، لاسيما فيما يتعلق بإعداد التقارير المالية وطبيعة المعلومات المفصح عنها، إلا أن أدء المجلس الرقابي ودوره في الحد من الممارسات الاحتيالية التي من شأنها التأثير على جودة الافصاح المحاسبي يبقى مرهونا بعدد من الخصائص التي تحدد مدى فعاليته.

2.2. هيكل الملكية وجودة الإفصاح المحاسبي:

يعبر هيكل الملكية عن هويات أصحاب الحقوق في الشركات وحجم ممتلكاتهم، فهو يمثل مجموع حصص رأس المال المملوك من قبل الأفراد أو الجماعات التي تشكل من خلال مجموعها رأس المال المستثمر للشركة[2].ويمكن التمييز بين نوعين رئيسين من هياكل الملكية وفق الآتي[3]:

1.2.2. الملكية المشتتة:

وتشير إلى امتلاك رأس مال الشركة من طرف عدد كبير من المساهمين، مع امتلاك كل منهم عددا صغيرا من أسهم الشركة (لا تتجاوز نسبة 5%)، بحيث لا يوجد مساهم واحد يمتلك قوة تصويت كافية أو لديه الدافع لممارسة السيطرة على الشركة والتأثير عليها منفردا، لذلك فإنه قلما يكون يوجد حافزا لدى صغار المساهمين للمشاركة الفعالة في إدارة الشركة أو مراقبتها، مما دعا إلى تسميته بنظام الخارجيين، وعليه فإن هذا النظام غالبا ما يكون أقل عرضة لحالات الغش والإحتيال، لغياب المستثمرين المسيطرين، مع الإعتماد على هيئات إدارية ورقابية مستقلة وخاضعة للقانون أكثر من تبعيتها للملاك.

2.2.2. الملكية المركزة:

وتعني تركز جزء مؤثر من رأس المال الشركة في يد شخص أو عدد قليل من الأشخاص فيها، غالبا ما يتولون الإدارة والسيطرة أو يؤثرون بشكل واضح في طريقة إدارة وعمل الشركة، لذلك يطلق عليهم تسمية الداخليون، ويطلق على قوانين

[1]- Mrwan Mohamed Amer, Measuring The Effect Of The Board Of Directors And Audit Committee Characteristics On Firm Financial Performance In Egypt, Phd Thesis, Cardiff School Of Management, Cardiff Metropolitan University, 2016, Pp96-97.

[2] - السيد جمال محمد قزاز، أثر هيكل الملكية على مستوى شفافية الإفصاح بالتقارير المالية للشركات المساهمة المصرية: دراسة امبريقية، مجلة الفكر المحاسبي، كلية التجارة، جامعة الزقازيق، مصر، المجلد 25، العدد 01، 2021، ص 06.

[3] - نعيمة عبدي، أثر هيكل الملكية في تحقيق مبادئ حوكمة المؤسسات: دراسة نقدية تحليلية، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، جامعة غرداية، المجلد 07، العدد 02، 2014، ص 94.

الدول التي تسمح أو تشجع على قيام مثل هذا النمط من الملكية بنظام الداخليين. ويمكن التمييز بين أنواع مختلفة للملكية المركزة وفقا لطبيعة المستثمر المتركز به الملكية إلى[1]:

- ملكية كبار المساهمين: تركز ملكية أسهم الشركة في يد عدد قليل من كبار المساهمين والذين يملكون نسبة كبيرة ومؤثرة من أسهم الشركة؛
- الملكية المؤسسية: تركز ملكية أسهم الشركة في بعض المؤسسات الاستثمارية مثل (صناديق الاستثمار، شركات التأمين، صناديق المعاشات وغيرها)، أين تلعب هذه الأخيرة دور وسيط مالي يقوم بتجميع الأموال من الأطراف التي لديها مدخرات وتوجيهها إلى الشركات التي تحتاج إلى تمويل من خلال امتلاك أسهم في العديد من الشركات؛
- الملكية الإدارية: امتلاك المدراء وأعضاء مجلس الإدارة لجزء من رأس مال الشركة، مما يؤدي لتقارب المصالح بين الملاك والإدارة ويحفزهم للعمل بطريقة تعظم من قيمة الشركة مما يخفض من مشاكل الوكالة؛
- الملكية الحكومية: امتلاك الدولة لمجموعة من الأسهم في شركة معينة سواءٌ أكانت عن طريق المساهمة في التأسيس أو الشّراء أو من خلال طرح جزء معين من أسهم شركة مملوكة للدّولة للاكتتاب العام؛
- الملكية الأجنبية: سيطرة مستثمر من خارج البلد على عدد غير قليل من أسهم الشّركة، ويكون له تأثير في قرارات الشّركة بسبب كونه واحدًا من أكبر المالكين لأسهم الشركة أو أحد الأعضاء في مجلس الإدارة لها؛
- ملكية عائلية: عدد الأسهم التي تملكها عائلة واحدة الى إجمالي الأسهم الكلّية للشركة نفسها، إذ يتميز هذا النوع بميول هذه العائلة الى وضع أغلب أموالها في هذه الشركة دون الشركات الأخرى بهدف السيطرة على الاستثمارات الموجودة فيها من خلال وجودهم في مجلس الإدارة.

ويرى (Eng & Mack) أن هيكل الملكية يلعب دورا مهما في تحديد مستوى وجودة الإفصاح المحاسبي بالشركة[2]، حيث يرسم هيكل الملكية إلى حد كبير مشكلة الوكالة في الشركة ، كما أنه محدد مهم لهيكل الرقابة، إذ تعكس هوية الملاك أو نمط ملكيتهم مصالح وأهداف الملاك، بينما يحدد تشتت أو تركز الملكية مدى الرقابة على سلوك وقرارات الإدارة. وعليه فإن هيكل الملكية يمثل القوة التي يمكن الاعتماد عليها في مواجهة قوة ونفوذ الإدارة، فكلما زادت فعالية الأداء الرقابي للملاك في الشركة انخفض الدافع لدى الإدارة نحو القيام بالتصرفات الانتهازية التي من شأنها الاضرار بقيمة الشركة ومن ثم الاضرار بمصالح هؤلاء الملاك. وباعتبار أن هيكل الملكية يؤثر على مستوى الاشراف في الشركة فمن الطبيعي أن تتأثر عملية

[1] - باسم محمد حسين الزاملي، كرار سليم حميدي، أمير صاحب شاكر، التكامل بين محددات هيكل الملكية وفاعلية لجنة التدقيق وتاثيرهما في جودة المعلومات المحاسبية، أوراق ثقافية، مجلة الآداب والعلوم الإنسانية، السنة 03، العدد 16، 2021، ص ص 347-348.

[2]- Radwa Magdy Mohamed Anis, Op-cit, P.212.

الإفصاح المحاسبي، فتمتع مالك ما لحق الرقابة الفعالة في الشركة يمنحه حق التحكم في سياسات الإفصاح وطبيعة المعلومات المفصح عنها، خاصة إذا كان هذا المالك محصن بقوة التصويت، مما يؤدي لتباين جودة الافصاح المحاسبي بتباين سلوكيات الملاك حول الشفافية والهدف من الإفصاح[1]. وفي هذا الشأن تشير الدراسات السابقة (Shoailyfar et al, 2014 ; Mahboub, 2017 ; francesco & Anna, 2017)* أن الشركات التي تتميز بتركز الملكية تتمتع بمستوى افصاح جيد، فتركز الملكية في يد عدد محدود من المساهمين من شأنه أن يحسن من ممارسات الحوكمة في الشركة ويفرض رقابة أفضل على أداء الإدارة نتيجة توافر القدرة الكافية والخبرة لدى كبار الملاك لمراقبة قرارات وتصرفات الإدارة بكفاءة، فضلا عن توافر المحفزات القوية لمثل هذه الرقابة بسبب عدم قدرة كبار الملاك على بيع حصصهم الكبيرة ومغادرة الشركة بسهولة دون التعرض لخسائر، بالإضافة لامكاناتهم المالية الجيدة والتي تتيح لهم تغطية تكاليف الرقابة نظرا لكبر حصصهم في رأس مال الشركة، ما من شأنه أن يقلل من حرية تصرف الإدرة ويحد من التصرفات الانتهازية لها على حساب مصالح الملاك. وهو مالا يمكن أن نلمسه في حال تشتت الملكية بين عدد كبير من المساهمين، أين تضعف رقابة حملة الأسهم نتيجة غياب الدافع وحدود التكلفة التي تمنحهم السلطة في ارغام إدارة الشركة على تحسين ممارسات الإفصاح المحاسبي بما يعكس جودته[2]. ومن ناحية أخرى فإن المساهمين المسيطرين يشاركون بشكل فعال في القرارات الاستراتيجية للشركة، وبالتالي فمن المحتمل أن يؤثروا على المخاطر المتأصلة لتحريفات التقارير المالية من خلال حث الإدارة على شراء خدمات تدقيق عالية الجودة لضمان موثوقية المعلومات المحاسبية ومن ثم جودة الإفصاح[3]. إلا أن تركز الملكية لا يمكن أن يعكس دائما إفصاح جيد، حيث ترى بعض الدراساست **(Htay el al, 2013 ; Ben ali ; 2014) أن تركز الملكية سيؤدي لنوع آخر من المشاكل

[1] - حماده فتح الله محمد السمادوني، أثر هيكل الملكية وخصائص مجلس الإدارة على مستوى الإفصاح الاختياري عن المخاطر غير المالية– مع دراسة تطبيقة، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية التجارة، جامعة كفر الشيخ، مصر، 2020، ص 104.

* - Soheilyfar, F. Tamimi, M, Ahmadi, M.R., Takhtaei, N, Disclosure Quality and Corporate Governance: Evidence from Iran., Asian Journal and Finance and Accounting, 2014 ; Francesco Grimaldi*, Anna Lucia Muserra, The Effect Of The Ownership Concentration On Earnings Management. Empirical Evidence From The Italian Context, Corporate Ownership & Control, Vol 14, Nº03, 2017.

[2]- راجع: حمادة حسين حسن سريع أثر هيكل الملكية كأحد مبادئ الحوكم على ممارسات التخطيط والتجنب الضريبي: دراسة تطبيقة، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية تجارة، جامعة بني سويف، 2021، ص 45؛ وكذلك؛ تركي راجي الحمود، صلاح الدين عبد الله الشرمان، سمية عايش قادري، ثر تركز الملكية وخصائص لجان التدقيق على الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للشركات المساهمة العامة الأردنية: دراسة تطبيقية، المجلة العربية للمحاسبة، المجلد 20، العدد 02، 2017، ص 100.

[3]- جعفر سليمان أبو يحي، أثر هيكل الملكية في اتعاب التدقيق الخارجي: دليل من الأردن، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، المجلد 15، العدد 03، 2019، ص ص 405-406.

** - Htay, S.N.N., Said, R.M, Salman, S.A, Impact of Corporate Governance on Disclosure Quality: Empirical Evidence from Listed Banks in Malaysia, International Journal of Economics and Management, Vol 07, Nº02, 2013 ; Ben-Ali, Chiraz, Corporate Governance, Principal -Principal Agency Conflicts, and Disclosure, Working Paper, IPAG Business School, Boulevard Saint-Germain, Paris-France, 2014.

الوكالة بين المساهمين الكبار والمساهمين الأقلية، ويؤدي لاحتمالية التواطؤ بين المساهمين المسيطرين وإدارة الشركة لاستغلال مصالح الأقلية، مما يدفعهم لحجب المعلومات من خلال اصدار افصاحات محدودة أو تشويه وتحريف المعلومات لاخفاء سلوكياتهم الانتهازية، كما أن قدرة المساهمين المسيطرين في الحصول على المعلومات الداخلية نظرا لاقتران ملكيتهم بالإدارة، قد يجعلهم أقل تحفيزا لتحقيق جودة الإفصاح وتعمد وجود غموض أو تأخير في الإفصاح عن المعومات بهدف استغلالها لتحقيق منافع خاصة بهم[1].

وفي المقابل ترى دراسات أخرى أن تشتت الملكية قد يكون دافعا لادارة الشركة نحو زيادة جودة الإفصاح المحاسبي، فكلما قل التمركز ارتفع مستوى الجودة، معللين ذلك بأنه في ظل تشتت الملكية بين عدد معتبر من الأطراف يزداد عدم تماثل المعلومات بين إدارة الشركة وهاته الأطراف، مما ينجر عنه صعوبة الرقابة على أداء الإدارة وتقييم مدى كفاءة قرارتها ، ويؤدي لزيادة تكاليف الوكالة، الأمر الذي يدفع إدارة الشركة نحو تحسين ممارسات الإفصاح المحاسبي لتخفيض تكاليف الوكالة وبالشكل الذي يفي بتحقيق متطلبات هذه الأطراف من المعلومات الضرورية لرصد كفاءة قرارت الإدارة في استثمار أموالهم[2].

وتشير الدراسات إلى أن تركز أو تشتت الملكية ليس العامل الوحيد الذي يحدد جودة الإفصاح المحاسبي فقط، وإنما نمط وطبيعة الملاك المسيطرين، فمثلا الشركات التي تغلب عليها الملكية المؤسسية مثل شركات الاستثمار، البنوك...الخ تشجع الإدارة على أن تصبح أكثر شفافية في ممارسات الإفصاح المحاسبي، وذلك لكون أن هذا النوع من الملاك يكونون عادة مستثمرين متمرسين ويمتلكون مزايا في طلب وتشغيل الملعومات واستخلاص النتائج بشكل أفضل، مما يؤدي إلى الحد بنسبة كبيرة من استغلال الإدارة للمعلومات الداخلية في خدمة مصالحها على حساب مصالح الأطراف الأخرى، وعلى عكس ذلك يمكن أن تقل جودة الإفصاح في الشركات ذات النمط العائلي، لكون أن المعلومات تتوفر بشكل تلقائي لافراد العائلة لشغلهم مناصب إدارية في الشركة، فضلا عن أن الملكية العائلية ينتج عنها طغيان علاقة القرابة على الإدارة والمجاملة في تحمل الأخطاء والتغاضي عن بعض أو كل التجاوزات، وهو ما قد يضعف من جودة الإفصاح[3].

من خلال ما سبق، يمكن القول أن هيكل الملكية آداة ذات وجهين، فقد يكون آلية فعالة للرقابة على سلوك الإدارة والحد من سلوكياتها التي تصب في غير صالح المساهمين أو العكس، أين يصبح سببا رئيسيا في تضارب المصالح بين الإدارة والملاك، خاصة في حال وجود عدد من الملاك المسيطرين أو في حال تشتت الملكية الكثير، مما يؤدي للتواطؤ

[1] - حماده فتح الله محمد السمادوني، مرجع سبق ذكره، ص ص 82-91.

[2]- Chiraz Ben Ali, Op-cit, P.11.

[3] - حماده فتح الله محمد السمادوني، مرجع سبق ذكره، ص ص 108-111.

واستغلال الإدارة للثغرات التي تفرضها هذه الوضعيات للتلاعب بالمعلومات المفصح عنها، لاسيما في ظل ضعف ممارسات الحوكمة على مستوى الشركات، مما ينعكس سلبا على جودة الإفصاح المحاسبي.

2.3. عوامل أخرى:

لا تتوقف جودة الإفصاح المحاسبي على العوامل البيئية المتعلقة بيئة الشركات الداخلية فقط، وإنما يمكن أن تتأثر هذه الجودة بمتغيرات أو عوامل أخرى ترتبط ببيئتها الخارجية، وفي هذا الشأن اتجهت الدراسات نحو اختبار عدد من المتغيرات إلا أنه سيتم في هذه الدراسة التركيز على عاملين فقط لخصوصية بيئة الدراسة.

2.3.1. الإدارج في البورصة:

يعد الادارج في البورصة من بين العوامل التي اعتمدتها الدراسات السابقة لتفسير اختلاف مستويات جودة الإفصاح المحاسبي بين الشركات، فسعي الشركات نحو الحصول على تمويل منخفض التكلفة من خلال التنازل عن جزء من رأس مالها يفرض عليها الامتثال لعدد من النصوص التنظيمية والقانونية بهدف حماية مصالح الأطراف المتعاملة معها، ما من شأنه أن يؤثر بشكل كبير في سياساتها المالية والمحاسبية، وينعكس على ممارسات الإفصاح الخاصة بها. وقد أوضحت بعض الدراسات أن القيد في بورصات محلية أو عالمية ينعكس إيجابا على جودة الافصاح المحاسبي (Long et al, 2019 ; Thi et al, 2020 ; Kimouche, 2021) ، لاعتبار أن الشركات المدرجة تواجه ضغوطا أكبر من طرف الهيئات المنظمة فيما يتعلق بطبيعة المعلومات المفصح عنها مقارنة بالشركات غير المدرجة، حيث يفرض عليها الالتزام ببنود محددة مثل المعلومات المالية، المعلومات المتعلقة بحوكمة الشركات، هيكل الملكية والتغيرات في الإدارة، المعلومات المتعلقة بالمخاطر والالتزامات،...الخ، فضلا عن الرقابة الصارمة الممارسة من طرف هيئات الرقابة المالية، مما يدفعها لتحسين ممارسات الافصاح باستمرار لتتوافق والمتطلبات المفروضة والابتعاد عن أي ممارسات انتهازية من شأنها التأثير على محتوى التقارير المالية. هذا من جهة، ومن جهة أخرى إدراك الشركات لأهمية الإفصاح الجيد والموثوق في تحسين صورة الشركة وسمعتها لدى المتعاملين في السوق، مما يعزز من قدرتها على التوسع والنمو من خلال الحفاظ على المستثمرين الحاليين وجذب مستثمرين جدد[1].

وتشير الدراسات أن ممارسات الإفصاح تحقق مستويات أفضل في حال الإدارج المزدوج أو الإدراج في بورصات عالمية مقارنة بالبورصات المحلية، أين نلمس وجود مستويات إفصاح أكبر في الدول مع أسواق أسهم نشيطة ومتطورة أكثر من الدول مع أسواق أسهم غير نشيطة، ويرجع السبب في ذلك لطبيعة القوانين المنظمة لهذه الأسواق والتي تخصص قوانين

[1]- Thi Mai Huong NGUYEN, Ngoc Tien NGUYEN, Hong Thu NGUYEN, Factors Affecting Voluntary Information Disclosure On Annual Reports: Listed Companies In Ho Chi Minh City Stock Exchange, Journal Of Asian Finance, Economics And Business, Vol 7,No 3, 2020, P.54. : Kimouche, B, The Effect Of Stock Market Listing On Real Earnings Management: Evidence From Algerian Companies. Naše Gospodarstvo/ Our Economy, Vol 67, N°04, P.96.

ولوائح تنظيمية تحدد ممارسات الإفصاح المحاسبي، فضلا عن الطلب المتزايد من طرف أصحاب المصلحة فيما يخص توفير المعلومات الكافية والتي تتسم بالشفافية حول نشاطات الشركات، بما يستوفي احتياجاتهم ويساعدتهم في اتخاذ قراراتهم بكفاءة، وهو ما تفتقر له العديد من الأسواق في الدول المتخلفة[1]. وتضيف الدراسات أن الشركات ذات الإدراج المزدوج تميل لممارسات إدارة الأرباح بشكل أقل كونها تخضع لتدقيق أكثر من طرف المحللين الماليين، كما تقوم بالاقرار عن البيانات المحاسبية بشكل أكثر تحفظا، وتأخذ في الاعتبار الإفصاح عن الأخبار السيئة في الوقت المناسب، مما يضفي مصداقية أكثر على المعلومات المفصح عنها، كونها تخضع لمتطلبات افصاح وحوكمة أعلى، مما يدفعها للإلتزام أكثر لتحسين مستوى الإفصاح والشفافية[2].

ومن وجهة نظر أخرى تعتمد إدارات الشركات الإفصاح الجيد كاستراتيجية مهمة لتقليل القلق والتكلفة المرتبطين بعدم التوافق المحاسبي بين موطن الشركة وبلد الإدارج، فالاختلاف الكبير في ممارسات الافصاح بين البلدان من شأنه أن يزيد من مخاوف المستثمرين الأجانب بشأن تكاليف المعلومات المرتفعة التي يواجهونها نتيجة عدم تماثل المعلومات بينهم وبين الشركة، ويقلل من دوافعهم للاستثمار في الشركات المدرجة بشكل مزدوج، وهو ما يدفع الشركات نحو التوسع في الإفصاح عن معلومات إضافية أكثر مما تفرضه اللوائح وأكثر شفافية لتحسين بيئة معلوماتها، وتقليل عدم تماثل المعلومات بما يسمح بتوفير معلومات قيمة للمستثمرين[3].

وفي المقابل، تجدر الإشارة إلى أن الادراج في البورصة يمكن أن يكون له تأثير سلبي على جودة الإفصاح، ذلك أن سعي الشركة لتلبية متطلبات البورصة قد يجعلها تفصح بطريقة تضليلة، لا تعكس وضعيتها الحقيقة يهدف تحقيق بعض الأهداف مثل تجنب التقلبات الحادة في أسعار أسهمها ومقابلة توقعات المحللين الماليين التي يعتمد عليها العديد من الأطراف ذا المصلحة عند اتخاذ القرارت[4].

خلاصة القول أن الإفصاح الجيد يعد مطلبا أساسيا للشركات من أجل دخولها للأسواق المالية في سبيل الحصول على التمويل، لاسيما في حالة القيد بالأسواق العالمية، والتي تستلزم منها العمل المستمر على تطوير ممارسات الإفصاح المحاسبي بما يحقق أعلى مستويات الشفافية والجودة، وذلك سعيا منها لمواجهة المتطلبات التنظيمية المفروضة، الرقابة الممارسة،

[1] - ليلى الطويل، عفراء زحلوط، تأثير حجم الشركة ونشاطها في السوق الأوراق المالية على الإفصاح المحاسبي دراسة تجريبية، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 35، العدد 03، 2013، ص 208.

[2]- يسري محمد علي خيري، أثر الادراج المزدوج وحجم مكتب المراجعة على جودة التقارير المالية: دراسة تطبيقة، مجلة البحوث الإدارية، أكاديمية السادات للعلوم الإدارية، المجلد 41، العدد 01، 2023، ص ص.21-22.

[3]- Long Chen, Yashu Dong, Jeff Ng, Albert Tsang , Cross-Listings And Voluntary Disclosure: International Evidencen, Journal Of Financial Reporting, Vol 04, N°02, 2019 ;PP.7-9.

[4]- غزالي زينب، مرجع سبق ذكره، ص 48.

ضغوط السوق وتوقعات المستثمرين، فضلا عن التنافسية التي تتطلب منها أن تكون دائما في قائمة الشركات الأكثر شفافية حتى يمكنها المنافسة بشكل فعال والبقاء في السوق المالية.

2.3.2. نوع الصناعة:

أشارت دراسة Boone et al إلى أن الشركات التي تنتمي لنفس قطاع الصناعة تتمتع بمستويات افصاح مماثلة، فتمتع الشركات في ذات الصناعة بنفس الخصائص مثل تقنيات الإنتاج، أوضاع السوق، طبيعة المخاطر، التغيرات في القوانين واللوائح،...الخ، من شأنه أن يؤدي إلى تطبيق نفس سياسات وممارسات الإفصاح المحاسبي كونها تعمل في بيئة تنظيمية متشابهة، فضلا عن أن وجود شركات رائدة في الصناعة تظهر إلتزاما أكبر بممارسات الشفافية والافصاح سيشكل ضغطا أكبر على الشركات الأخرى لاتباع نفس النهج لتلبية توقعات أصحاب المصلحة، وتفادي أي عواقب سلبية قد تنجر عن ذلك كانخفاض أسعار الأسهم، التعرض للتقاضي، الصعوبات في الحصول على التمويل...الخ[1]. كما أن الشركات عادة ما تميل لارسال إشارات إيجابية لأصحاب المصلحة بأنها تلتزم بأفضل الممارسات في مجال الصناعة، ومن ثم فإن ضعف جودة الإفصاح قد يعكس إشارة سلبية ويوحي بأنها تخفي معلومات بسبب بعض الأخبار السيئة[2].

وترى دراسات أخرى أن التأثيرات التي تفرضها الضغوط السياسية، العامة، والتنظيمية، بالإضافة إلى عمليات التدقيق التي تتعرض لها الشركات في قطاعات معينة بشأن طبيعة المعلومات المفصح عنها، يمكن أن يزيد أو يقلل من حوافز الإفصاح بين الصناعات المختلفة، حيث كشفت دراسة Tilling & Tilt أن الشركات التي تعمل في صناعة التعدين والكيماويات تعكس افصاحا أكثر شمولا خاصة فيما يتعلق بالمعلومات غير المالية المرتبطة بالبيئية والمسؤولية الاجتماعية مقارنة بصناعات أخرى، وذلك لمواجهة ضغوطات وسائل الاعلام وشرعنة أنشطتها أمام أصحاب المصلحة، وأفاد Whittred & Zimmer إلى أن الشركات التي تنشط ضمن قطاعات حساسة مثل شركات النفط والغاز، البنوك، ...الخ تعكس افصاحا أكثر جودة كونها تخضع لرقابة حكومية مشددة تفرض عليها متطلبات افصاح أكثر صرامة مقارنة بالشركات التي تنشط في قطاعات أقل حساسية، في حين توصلت دراسة Meyer et al إلى أن الشركات التي تعمل في مجال صناعة الأدوية تكون أكثر ميلا للتلاعب بممارسات الإفصاح المحاسبي لاسيما فيما يتعلق بشقه المالي بسبب الضغوط السياسية التي تواجهها من طرف الحكومات لتخفيض تكلفة الأدوية[3].

---

[1]- Katmun Nooraisah, Op-cit, P.290.

[2] - مجدي مليجي عبد الحكيم مليجي، محددات الإفصاح المحاسبي عن رأس المال الفكري وأثره على الأداء المالي: دراسة تطبيقة على الشركات المصرية المسجلة، مجلة الفكر المحاسبي، كلية التجارة، جامعة عين الشمس، مصر، المجلد 19، العدد 01، ص 175.

[3]- Katmun Nooraisah, Op-cit, P.291.

وتضيف دراسات أخرى أن الاختلافات بين طبيعة كل صناعة من شأنه أن يؤدي إلى اختلاف التفسيرات المرتبطة بالقواعد المحاسبية بين هذه الصناعات، وينعكس على ممارسات الإفصاح المحاسبي ومن ثم جودته، كما أن اعتماد الشركات لمعايير التقارير المالية الدولية وفقا لاختلاف نوع الصناعة سيؤدي إلى اختلاف في ممارسات الإفصاح نتيجة الاختلاف في عدد ونوع متطلبات المعايير المعمول بها، وكذا تعقد الأثر المالي لها، فجودة الإفصاح في التقارير المالية تختلف بين الصناعات الاستخراجية وصناعة التكنولوجيا وكذا بين قطاع الشركات التجارية وصناعة الخدمات المالية (البنوك) كنتيجة طبيعية لاختلاف متطلبات القياس والإفصاح التي تنظمها المعايير المختصة ومنها (IFRS 2, IFRS 6, IFRS 7) [1].

وقد تباينت نتائج الدراسات فيما يخص نوع الصناعة كأحد العوامل المحددة لجودة الإفصاح المحاسبي، حيث توصلت كل من دراسة (حميدي، 2006؛ Gianfelici et al, 2018؛ Rivera et al, 2017؛ Garoui, 2016؛ Mahmoud, 2012)* لوجود تأثير ايجابي، في حين لم تتوصل دراسة كل من (Eng & Mack, 2003؛Petra & Sinan, 2019؛ الخداش والحويطات، 2014؛ العتلي وفروم، 2023)** لوجود أي تأثير.

ويمكن القول أن الأثر الإيجابي يعود لانعكاس خصائص القطاع الذي تنمتي إليه الشركة على اهتمامتها وأولياتها فيما يخص طبيعة المعلومات المفصح عنها، فكلما زادت خصوصيات هذا القطاع من درجة تعقد الاعمال، عدم اليقين، حجم المخاطر، شدة المنافسة، الضغوطات الرقابية، ...الخ، كلما استلزم من الشركات توفير معلومات شاملة وتوضيحية يمكن من خلالها فهم وتحليل أداء الشركات بشكل أوضح، وهو ما يؤثر بدوره على كمية ونوعية المعلومات المفصح عنها.

[1] - راجع: مجدي مليجي عبد الحكيم مليجي ، مرجع سبق ذكره، ص.175؛ وكذلك؛ عبد الله محمد ناجي محمد، ص 158.

*- Garoui Nassreddine, Determinants of financial information disclosure: A visualization test by cognitive mapping technique, Journal of Economics, Finance and Administrative Science, VOL.21, 2016 ; Rivera-Arrubla, Y.A., Zorio-Grima, A. and García-Benau, M.A., Integrated reports: disclosure level and explanatory factors, Social Responsibility Journal, Vol.13, No01, 2017 ; Gianfelici, C.; Casadei, A.; Cembali, F. The relevance of nationality and industry for stakeholder salience: An investigation through integrated reports, J. Bus. Ethics, Vol 150, 2018.

- بني خالد حمود حميدي، أثر حجم الشركة ونوع نشاطها على مستوى الإفصاح المحاسبي في التقارير المالية السنوية للشركات المساهمة العامة الأردنية، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية إدارة المال والأعمال، جامعة آل البيت، الأردن، 2006.

**- Petra F. A. Dilling, Sinan Caykoylu, Determinants Of Companies That Disclose High-Quality Integrated Reports, Journal Of Sustainability, 11, 3744, 2019 ; Eng, L. L, Mak, Y. T, Corporate Governance And Voluntary Disclosure, Journal Of Accounting And Public Policy, 22, 2003.

- حسام الدين الخداش، محمد سليم الحويطات، العلاقة بين المتغيرات المالية والبيئية ومستوى الإفصاح وفقا لمتطلبات الإفصاح الصادرة عن هيئة الأوراق المالية الأردنية، مجلة جامعة الملك عبدالعزيز: الاقتصاد والإدارة، المجلد 28، العدد 02، 2014؛ مروة العتلي، محمد صالح الفروم، أثر بعض خصائص الشركة على مستوى الإفصاح المحاسبي في الشركات الجزائرية: دراسة تطبيقية، مجلة الآفاق للدراسات الاقتصادية، المجلد 08، العدد 01، 2023.

خلاصة:

بعد ما تم عرضه ضمن هذا الفصل، يمكن القول أن غياب اطار عام أو مفهوم محدد لجودة الإفصاح المحاسبي جعل مهمة تحديد مقياس مناسب لجودة ممارسات الإفصاح أمرا أكثر تعقيدا، خاصة وأن هذه الممارسات مرهونة باحتياجات وتطلعات أصحاب المصلحة من المعلومات التي يستخدمونها في نماذج قراراتهم. وهو ما دفع بالدراسات نحو تكثيف الجهود في سبيل تطوير نماذج تطبيقية يمكن من خلالها الحكم على على مستوى الجودة، مما أسفر عن عدد من النماذج لكل منها أسلوب ومعايير معينة لقياس الجودة. وبالرغم من أن هذه النماذج شكلت إطارا هاما لتقييم جودة الإفصاح إلا أنها تعاني من بعض القيود والتحديات التي تحد من فعاليتها لاسيما في ظل اختلاف خصائص البيئات التي تنشط بها الشركات.

كما يمكن القول أن التباين في مستويات جودة الإفصاح المحاسبي بين الشركات يعزى لعدد من العوامل، فقد تتأثر ممارسات الإفصاح المحاسبي تبعا لخصوصيات بيئتها سواء الداخلية أو الخارجية، مما ينعكس على كمية ونوع المعلومات المفصح عنها، حيث أن فهم وتحليل الاختلافات في خصائص بيئات الشركات سيساعد في تحديد توجهات الشركات ودوافعها نحو اعتماد ممارسات افصاح ذات جودة أو العكس، وقد يتفاوت تأثير هذه العوامل من شركة لأخرى ومن بلد لآخر في التأثير على جودة الإفصاح بناء على تفاوت درجة توافر هذه العوامل وتفاعلها فيما بينها.

الفصل الثالث: أثر خصائص بيئة الشركات محل الدراسة على جودة الإفصاح المحاسبي

تمهيد:

إزاء ما تم التطرق إليه ضمن الفصلين السابقين، من عرض لمختلف الجوانب النظرية لمتغيرات الدراسة، وتفسير طبيعة العلاقة أو الأثر فيما بينها من خلال تحليل نتائج الدراسات السابقة في الموضوع، يهدف هذا الفصل لدراسة وتحليل واقع هذا الأثر ضمن بيئة الأعمال الجزائرية، وتحديد اتجاهه ومدى قوته لاسيما في ظل تباين آراء الدراسات السابقة حول طبيعة هذا الأثر.

وبغية تحقيق هذا الهدف، يتناول هذا الفصل عرض مفصل لمنهجية الدراسة واجراءاتها المتبعة في اختبار أثر بعض خصائص بيئة الشركات الجزائرية على جودة الإفصاح المحاسبي في عدد من الشركات الجزائرية، من خلال التطرق أولا لاجرات جمع البيانات والمعلومات المتعلقة بمتغيرات الدراسة وطريقة تقديرها، ثم التحليل الاحصائي للبيانات المجمعة، ليختتم الفصل بتوضيح نتائج اختبار فروض الدراسة من خلال استخدام الاختبارات الإحصائية المناسبة، وذلك تمهيدا للوصول للنتائج النهائية الدراسة وتقديم التوصيات. وذلك وفق المحاور الآتية:

1. **الإجراءات المنهجية للدراسة؛**
2. **التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة؛**
3. **مناقشة وتحليل نتائج فرضيات الدراسة.**

1.الإجراءات المنهجية للدراسة:

تأتي الدراسة التطبيقة لتدعيم الجانب النظري لموضوع الدراسة، وحتى تحقق الدراسة التطبيقية الهدف منها فلا بد من توافر مجموعة من الإجراءات التي تحقق ذلك. ويتناول هذا المبحث الخطوات الإجرائية التي تم إتباعها في معالجة موضوع الدراسة، من حيث التعريف بمجتمع وعينة الدراسة، أساليب جمع البيانات الضرورية لقياس وتقدير متغيرات الدراسة، وكذا الأساليب الإحصائية المستخدمة في معالجة مختلف البيانات المجمعة.

1.1. مجال وحدود الدراسة الميدانية:

يستعرض هذا الجزء من الدراسة الإجراءات المتبعة في تحديد شركات الدراسة، وكيفية تحصيل المعلومات الضرورية لاختبار فروضها على النحو الآتي:

1.1.1. الشركات محل الدراسة:

بالنظر للدراسات السابقة وطبيعة الموضوع في حد ذاته، فإن مجتمع الدراسة تمثل في الشركات المساهمة الناشطة في الجزائر، وذلك لاعتبار أن هذا النوع من الشركات يتميز بعدد من الخصائص تتوافق ومتغيرات الدراسة، حيث تعتبر من أكثر الشركات التي يبرز فيها انفصال الملكية عن التسيير، مما يستدعي الحاجة للافصاح عن المعلومات بهدف التقليل من مشاكل الوكالة، فضلا عن أنها ترصد موارد كبيرة تسمح لها من تغطية تكاليف الإفصاح، هذا بالإضافة إلى كبر حجمها وتعقد أعمالها ما يجعل آليات الحوكمة تتجسد فيها بشكل جلي.

ونظرا لعزوف الشركات عن الإفصاح الالكتروني ونشر تقاريرها المالية على مواقعها الالكترونية، فضلا عن غياب قاعدة بيانات متخصصة في جمع المعلومات الضرورية الخاصة بالشركات، استلزم منا الأمر حصر الدراسة في كل من الشركات المدرجة ببورصة الجزائر لتوافر تقاريرها المالية على موقع بورصة الجزائر أو مواقعها الالكترونية، شركة سونطراك، بالإضافة لبعض الشركات الناشطة بولاية سطيف، والتي أتاحت لنا إمكانية الحصول أو الاطلاع على تقاريرها المالية، وذلك في ظل عزوف الكثير عن ذلك بحجة خصوصية الموضوع وطبيعة متغيراته، والتي تعتبرها أغلب الشركات وثائق سرية ولا يمكن الاطلاع عليها من طرف العامة. وعلى هذا الأساس فقد بلغ عدد شركات الدراسة 14 شركة مساهمة (انظر ملحق 01).

2.1.1. حدود الدراسة المكانية والزمانية:

أنجزت الدراسة في حدود ما أتيح لنا من وقت وإمكانيات، مما فرض وضع إطار لها من جميع النواحي حتى يسهل التحكم فيها، وتتمثل حدود الدراسة في:

الحدود المكانية: أجريت الدراسة على 14 شركة مساهمة منها 04 شركات مدرجة ببورصة الجزائر، و9 شركات تنشط بولاية سطيف بالإضافة إلى شركة سونطراك، ونظرا لكون الشركات محل الدراسة لا تعكس عينة إحصائية فإنه لا يمكن تعميم النتائج المتوصل إليها.

الحدود الزمانية: اشتمل الإطار الزماني للدراسة لخمس سنوات ممتدة من سنة 2018 إلى سنة 2022، ويرجع سبب اختيار هذه الفترة لخصوصية لتدارك العدد الصغير للشركات محل الدراسة بزيادة عدد المشاهدات، مما يرفع من حجم البيانات والمعطيات التي يتم توظيفها في دراسة تأثير المتغيرات المستقلة على المتغير التابع، ويؤدي لنتائج أفضل.

3.1.1. مصارد جمع بيانات الدراسة:

تم الاعتماد في تحصيل البيانات والمعطيات المتعلقة بالدراسة على التقارير المالية السنوية للشركات محل الدراسة، والتي تم تحميلها مباشرة من طرف موقع بورصة الجزائر بالنسبة للشركات المدرجة في البورصة أو من خلال مواقعها الالكترونية، أما فيما يخص الشركات الناشطة في ولاية سطيف فتم التنقل للشركات المعنية والإطلاع على التقارير المالية لها وفقا لرزنامة زمنية محددة من طرف الشركات المعنية. وقد تم الاعتماد على التقرير المالي نظرا لكونه الأداة التي تعكس ممارسات الإفصاح المحاسبي بالشركات لما يحتويه من معلومات. كما تم الاستعانة بالمقابلة مع بعض الإطارات المسيرة للشركات الناشطة بولاية سطيف، كأداة مساعدة للحصول على توضيحات أعمق فيما يخص المعلومات المتعلقة بحوكمة الشركات، وذلك بالنسبة للشركات التي لا تفصح عن هكذا معلومات ضمن تقريرها المالي أو أن افصاحها عن هكذا معلومات محدود.

2.1. نموذج وإجراءات تقدير متغيرات الدراسة:

1.2.1. نموذج وفرضيات الدراسة:

بناء على ما عرض من خلال إشكالية الدراسة وفروضها، يمكن توضيح طبيعة المتغيرات المستقلة التي تم اعتمادها ضمن الدراسة الحالية، ويتوقع أن يكون لها تأثير على المتغير التابع (جودة الإفصاح المحاسبي) وفق ما يعكسه الشكل الموالي:

الشكل رقم (1-3): نموذج الدراسة

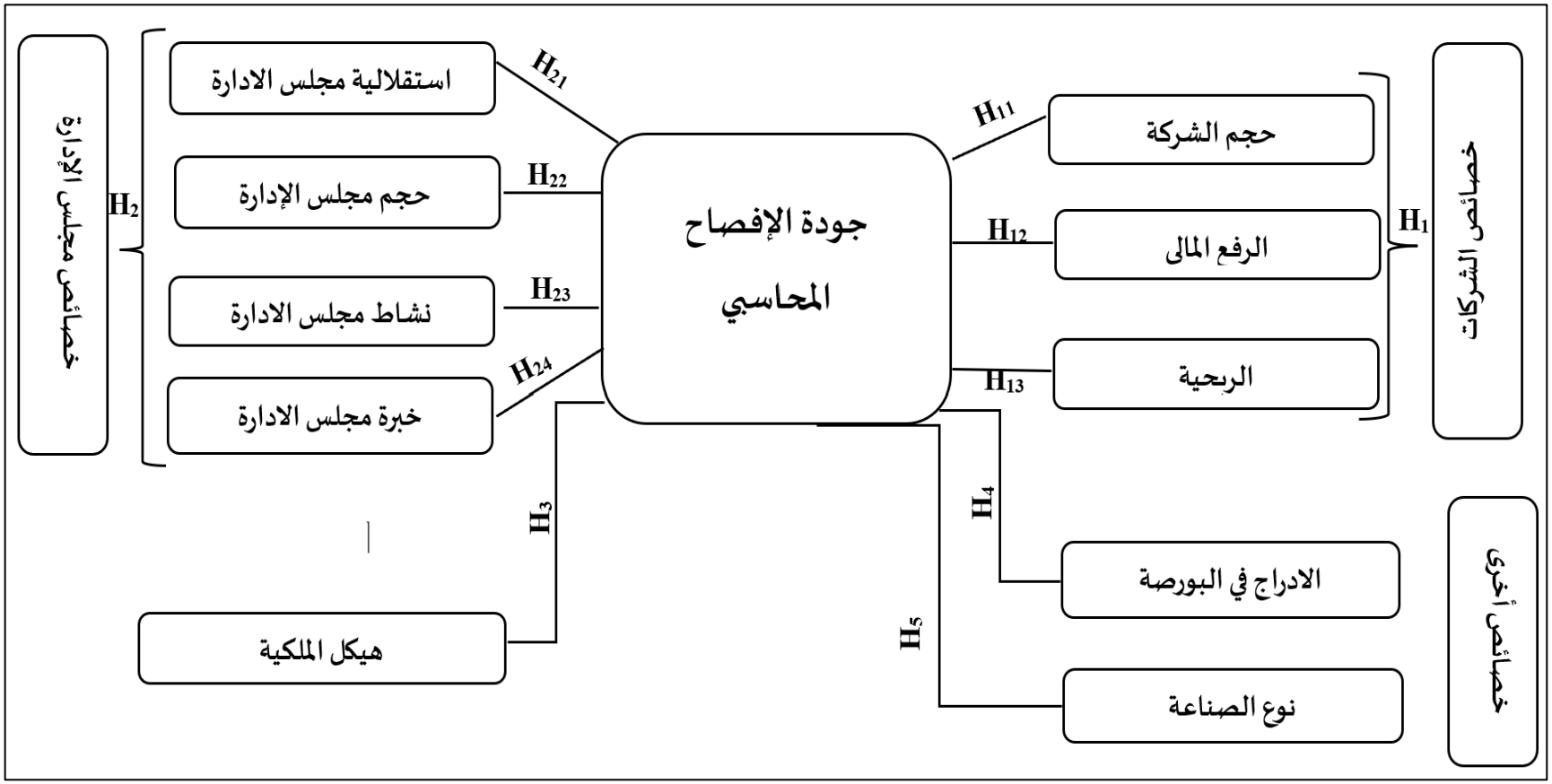

المصدر: من إعداد الطالبة

انطلاقا من الشكل أعلاه يمكن صياغة فرضيات الدراسة على النحو الآتي:

- **الفرضية الأولى (H_1)**: يوجد أثر ذو دلالة معنوية لخصائص الشركات محل الدراسة على جودة الإفصاح المحاسبي.

ويندرج تحت هذه الفرضية الفرضيات الفرعية التالية:

- $H_{1.1}$: يوجد أثر ذو دلالة معنوية لحجم الشركة على جودة الإفصاح المحاسبي للشركات محل الدراسة ؛
- $H_{1.2}$: يوجد أثر ذو دلالة معنوية للرفع المالي على جودة الإفصاح المحاسبي للشركات محل الدراسة ؛
- $H_{1.3}$: يوجد أثر ذو دلالة معنوية لربحية الشركة على جودة الإفصاح المحاسبي للشركات محل الدراسة ؛

- **الفرضية الثانية (H_2)**: يوجد أثر ذو دلالة معنوية لخصائص مجلس الإدارة على جودة الإفصاح المحاسبي للشركات محل الدراسة.

ويندرج تحت هذه الفرضية الفرضيات الفرعية التالية:

- $H_{2.1}$: يوجد أثر ذو دلالة معنوية لاستقلالية مجلس الإدارة على جودة الإفصاح المحاسبي للشركات محل الدراسة؛
- $H_{2.2}$: يوجد أثر ذو دلالة معنوية لحجم مجلس الإدارة على جودة الإفصاح المحاسبي للشركات محل الدراسة ؛
- $H_{2.3}$: يوجد أثر ذو دلالة معنوية لخبرة مجلس الإدارة على جودة الإفصاح المحاسبي للشركات محل الدراسة ؛
- $H_{2.4}$: يوجد أثر ذو دلالة معنوية لنشاط مجلس الإدارة على جودة الإفصاح المحاسبي للشركات محل الدراسة ؛

- **الفرضية الثالثة (H_3)**: يوجد أثر ذو دلالة معنوية لهيكل الملكية على جودة الإفصاح المحاسبي للشركات محل الدراسة.
- **الفرضية الرابعة (H_4)**: يوجد أثر ذو دلالة معنوية لادراج الشركة في البورصة على جودة الإفصاح المحاسبي للشركات محل الدراسة؛
- **الفرضية الخامسة (H_5)**: يوجد أثر ذو دلالة معنوية لنوع الصناعةعلى جودة الإفصاح المحاسبي للشركات محل الدراسة ؛

2.2.1. تقدير نموذج ومتغيرات الدراسة:

بناء على الشكل أعلاه فإنه يمكن التعبير عن العلاقات الواردة به والتي تخص فرضيات الدراسة وفقا للنماذج الرياضية التالية:

1.2.2.1. النماذج الرياضية للدراسة:

- **النموذج الأول:** $DQ_{it} = \alpha + \beta_1 siz_{it} + \beta_2 lev_{it} + \beta_3 pro_{it} + \delta_{it}$
- **النموذج الثاني:** $DQ_{it} = \alpha + \beta_1 bi_{it} + \beta_2 bz_{it} + \beta_3 bm_{it} + \beta_4 be_{it} + \delta_{it}$
- **النموذج الثالث:** $DQ_{it} = \alpha + \beta_1\ owc_{it} + \delta_{it}$
- **النموذج الرابع:** $DQ_{it} = \alpha + \beta_1\ lm_{it} + \delta_{it}$
- **النموذج الخامس:** $DQ_{it} = \alpha + \beta_1\ Idt_{it} + \delta_{it}$

حيث أن:

1. DQ_{it}: جودة الإفصاح المحاسبي للشركة i في السنة t؛
2. bi_{it}: استقلالية مجلس الإدارة للشركة i في السنة t؛
3. bz_{it}: حجم مجلس الإدارة للشركة i في السنة t؛
4. bm_{it}: عدد اجتماعات مجلس الإدارة للشركة i في السنة t؛
5. be_{it}: خبرة أعضاء مجلس الإدارة للشركة i في السنة t؛
6. owc_{it}: تركز الملكية للشركة i في السنة t؛
7. siz_{it}: حجم الشركة للشركة i في السنة t؛
8. lev_{it}: الرفع المالي للشركة i في السنة t؛
9. Pro_{it}: الربحية للشركة i في السنة t؛
10. Lm_{it}: الادراج في البورصة للشركة i في السنة t؛
11. Idt_{it}: نوع الصناعة للشركة i في السنة t؛
12. δ_{it} : خطأ التقدير.

2.2.2.1. تقدير متغيرات الدراسة:

تنقسم متغيرات الدراسة إلى متغير تابع ومتغيرات مستقلة، أين سيتم توضيح طريقة قياس كل متغير بالتفصيل على النحو التالي:

1.2.2.2.1. تقدير المتغير التابع (جودة الإفصاح المحاسبي):

بهدف قياس جودة الإفصاح المحاسبي في الشركات محل الدراسة، تم اتباع الخطوات التالية:

1. استخدام مؤشر الإفصاح المعتمد في العديد من الدراسات السابقة منها دراسة (Ferdy & al, 2009؛ Gergana, 2012؛ Greet & Ferdy, 2013؛ Raida & khaled, 2014، ولاء ربيع، 2019)، والذي يستند في قياسه لجودة الإفصاح المحاسبي على مدى توافر الخصائص النوعية الأساسية والثانوية في المعلومات المفصح عنها، وذلك من خلال قائمة معيارية معدلة تتكون من 22 بندا تتضمن معلومات يتوجب الإفصاح عنها، موزعة على 5 محاور أساسية انظر الملحق رقم (02). وعلى أساس هذا المؤشر فإنه يمكن معرفة مدى ودرجة قوة الإفصاح المحاسبي في الممارسات المحاسبية للشركات محل الدراسة، من خلال قسمة الدرجة الفعلية التي حصلت عليها الشركة حسب ما أفصحته من معلومات على الدرجة القصوى للمؤشر (مج الوزن النسبي).

2. اعداد ورقة عمل لكل شركة لتفريغ المعلومات الواردة في مصادر المعلومات المذكورة سابقا، حسب تبويب قائمة مؤشر الإفصاح المشار إليها في الملحق رقم (02)، وذلك لقياس درجة الإفصاح الفعلي لكل بند من بنود القائمة عن طريق استخدام أسلوب تحليل المحتوى، حيث يتم فحص تقرير التسيير للشركة المعنية وتوزيع الدرجة المخصصة لكل بند في قائمة مؤشر الإفصاح على ورقة العمل الخاصة بكل شركة، بعد أن يكون قد تم رصد والتأكد من وجود بند المعلومة المعني فإن تقرير الشركة يحصل على الدرجة المخصصة له وفقا لمقياس يتكون من خمس درجات للجودة كالآتي:

الجدول رقم (1–3) : مقياس تقييم مستوى جودة المعلومات المحاسبية

1	2	3	4	5
منخفضة جدا	منخفضة	مقبولة	عالية	عالية جدا

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على دراستي (الحجاوي والعبيدي، 2017 ; Gergana, 2012)

3. عند توافر الخاصية أو البند في المعلومات المحاسبية المفصح عنها من قبل شركات الدراسة، نفترض أن درجة الجودة هي 5 ونقوم لاحقا بتخفيض درجة الجودة اعتمادا على عدد المؤشرات السلبية الموجودة في الخاصية أو البند كالآتي:

الجدول رقم (2–3) : احتساب درجة جودة الخصائص في المعلومات المحاسبية المفصح عنها

عدد المؤشرات السلبية	نقاط التخفيض	الجودة
0	0	5
1	1	4
2	2	3
3	3	2
4 أو أكثر	4	1

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على دراستي (الحجاوي والعبيدي، 2017 ; Gergana, 2012)

4. بعد الحصول على المعلومات المجمعة والخاصة بالشركات محل الدراسة للفترة 2018-2022 تم معالجتها باستخدام برنامج حزمة التحليل الاحصائي للعلوم الاجتماعية SPSS، وذلك بهدف تحديد مدى توفر المعلومات بالجودة المناسبة وفقا لكل خاصية من الخصائص المذكورة أعلاه، ثم حساب قيمة المؤشر النهائية كالآتي: درجة الجودة = مج الدرجة الفعلية / مج الوزن النسبي.

2.2.2.2.1. تقدير المتغيرات المستقلة:

تنقسم المتغيرات المستقلة ذات التأثير المحتمل على جودة الإفصاح المحاسبي إلى ثلاث مجموعات رئيسية، والمتمثلة في خصائص الشركات، خصائص هيكل حوكمة الشركات، وخصائص أخرى تتعلق بالبيئة الخارجية للشركات. ويوضح الجدول أدناه اسم كل متغير، وترميزه، بالإضافة إلى طريقة قياسه حسب ما ورد في الدراسات السابقة.

الجدول رقم (3–3): تقدير المتغيرات المستقلة للدراسة

المتغير		الرمز	طريقة القياس
خصائص الشركات	حجم الشركة	**Siz**	اللوغاريتم الطبيعي لاجمالي أصول الشركة
	الرفع المالي	**Lev**	إجالي الديون/ إجمالي الأصول
	الربحية	**Pro**	صافي الربح/ إجمالي الأصول
خصائص هيكل حوكمة	استقلالية مجلس الإدارة	**Bi**	عدد الأعضاء غير التنفيذيين بالمجلس/ العدد الإجمالي لأعضاء مجلس الإدارة
	حجم مجلس الإدارة	**Bz**	العدد الإجمالي لأعضاء مجلس الإدارة
	نشاط مجلس الإدارة	**Bm**	عدد اجتماعات مجلس الإدارة سنويا
	خبرة مجلس الإدارة	**Be**	عدد أعضاء مجلس الإدارة الذين يمتلكون خبرة في المجال المالي والمحاسبي/ العدد الإجمالي لأعضاء مجلس الإدارة

	هيكل الملكية	**Owc**	متغير وهمي يأخذ القيمة (1) في حال تركز الملكية والقيمة (0) في حال تشتت الملكية
خصائص أخرى	الادراج في البورصة	**Lm**	متغير وهمي يأخذ القيمة (1) في حال أن الشركة مدرجة والقيمة (0) في حال أن الشركة غير مدرجة
	نوع الصناعة	**Dt**	متغير وهمي يأخذ القيمة (1) في حال الصناعات الكيماوية، (2) صناعات تحويلية، (3) البناء والأشغال، (4) الخدمات، (5) الصناعات الغذائية

المصدر: من إعداد الطالبة

3.1. الأساليب الإحصائية المستخدمة في تحليل بيانات الدراسة:

اعتمدت هذه الدراسة على برنامج التحليل الإحصائي SPSS.20 بغية تحقيق أهداف الدراسة، ودراسة العلاقة بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة، من خلال استخدام الأساليب الإحصائية التالية:

1. استخدام بعض المقاييس الوصفية الإحصائية كالمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية بهدف وصف متغيرات الدراسة؛
2. اختبار *مصفوفة* Pearson، *معامل التسامح*، *معامل التضخم* لاختبار التداخل الخطي بين المتغيرات المستقلة؛
3. اختبار تحليل Anova ، ومعامل التحديد لتقييم الدلالة المعنوية لنماذج الانحدار المتعدد؛
4. اختبار نسبة المعقولية الاعظمى لاختبار جودة توفيق نماذج الانحدار اللوجيستي المتعدد؛
5. اختبار شبه ربع الارتباط لاختبار القوة التفسيرية لنماذج الانحدار اللوجيستي المتعدد؛
6. استخدام نموذج الانحدار المتعدد، ونموذج الانحدار اللوجيستي لتقدير العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع.

2. التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة:

بعد تجميع البيانات المتعلقة بنموذج الدراسة، سيتم في هذا المبحث تقديم وصف تحليلي أولي لمتغيرات الدراسة، وذلك بهدف الحصول على قراءة عامة عن الشركات محل الدراسة قبل البدء باختبار فرضياتها واستخلاص نتائجها.

1.2. التحليل الوصفي للمتغير التابع (جودة الإفصاح المحاسبي):

من خلال تحليل محتوى تقارير التسيير (التقارير المالية) للشركات محل الدراسة، تم الحصول على الدرجات النهائية لكل شركة، ليتم بعد ذلك معالجتها من أجل الحصول على الدرجة النهائية للموشر، والجدول أدناه يوضح نتائج تقييم جودة الإفصاح المحاسبي النهائية.

الجدول رقم (4-3): جودة الإفصاح المحاسبي حسب بنود مؤشر جودة المعلومات المحاسبية

بنود مؤشر جودة الإفصاح	الوسط الحسابي	مستوى الجودة المقبول	القرار
الملائمة	2.05	3	منخفضة
الموثوقية	3.14	3	متوسطة
قابلية الفهم	3.23	3	متوسطة
قابلية المقارنة	2.65	3	منخفضة
قابلية التحقق	1	3	منخفضة جدا
التوقيت المناسب	1.75	3	منخفضة جدا
مؤشر جودة الإفصاح	**2.30**	**3**	**منخفض**

المصدر: من إعداد الطالبة باعتماد على مخرجات برنامج SPSS

نلاحظ من نتائج الجدول أعلاه أن المتوسط الحسابي لمؤشر جودة الإفصاح جاء أقل من مستوى الجودة المقبول (3)، وهو ما يعكس انخفاض مستوى وجودة المعلومات المفصح عنها من طرف الشركات محل الدراسة، كما يلاحظ أن أكثر الخصائص اهتماما وافصاحا لدى شركات الدراسة هما خاصيتي (الموثوقية، والقابلية للفهم)، حيث بلغ المتوسط الحسابي لهما (3.14)، و(3.23) على التوالي، مما يعني أن الشركات المدروسة تلتزم في افصاحها بتقديم معلومات تتسم بمستوى مقبول من المصداقية والوضوح، أما عن خاصيتي (الملائمة، قابلية المقارنة) فالملاحظ أن التزام شركات الدراسة بهما يعد ضعيفا إذا ما قورن المتوسط الحسابي لهما (2.05، 2.65) بمستوى الجودة المقبول، في حين أن الإلتزام بباقي الخصائص (قابلية التحقق، التوقيت المناسب) يعد ضعيف جدا، أين جاء المتوسط الحسابي للخاصيتي بقيمة (1.75)، و(1) على التوالي.

إن الانخفاض في درجة مؤشر الإفصاح النهائية للشركات محل الدراسة، يقود لنتيجة مفادها أن هناك تقارب ملحوظ بين شركات الدراسة في جودة الإفصاح المحاسبي، وهو ما يمكن أن نلحظه من خلال الشكل الموالي:

الشكل رقم (2-3): توزيع الشركات حسب درجة جودة الإفصاح المحاسبي

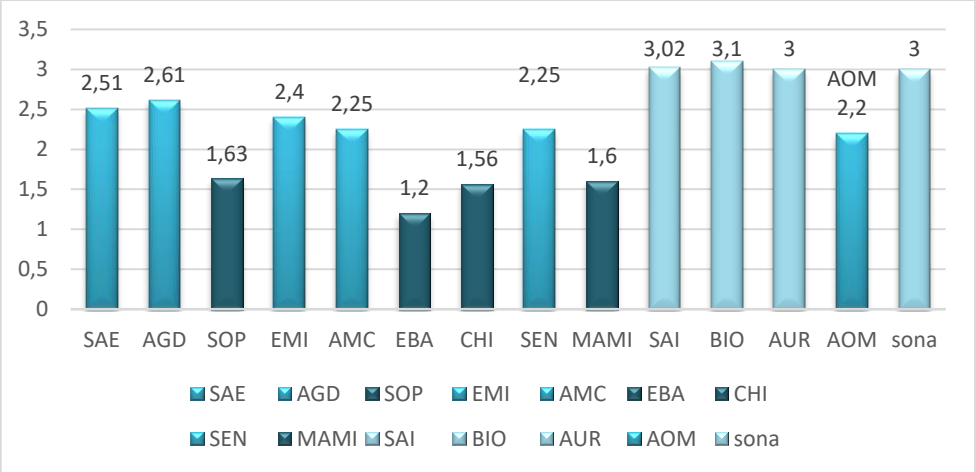

المصدر: من إعداد الطالبة باعتماد على مخرجات برنامج SPSS

نلاحظ من الشكل أعلاه أن أضعف الشركات إفصاحا حسب نموذج جودة المعلومات المحاسبية تمثل نسبة 28.57% من شركات الدراسة، والتي تتمتع بمستوى ضعيف جدا من جودة الإفصاح المحاسبي، في حين أن نسبة 42.85% من الشركات تتمتع بمستوى ضعيف، بينما باقي الشركات والمقدرة بنسبة 28.57% فهي شركات تعكس مستوى متوسط من الجودة.

ويمكن توضيح تحليل جودة الإفصاح لشركات الدراسة وفقا لبنود المؤشر على النحو الآتي:

1.1.2. عرض وتحليل نتائج جودة الإفصاح المحاسبي حسب بنود مؤشر خاصية الملائمة:

يوضح الجدول أدناه التحليل الوصفي لجودة الإفصاح المحاسبي بالشركات محل الدراسة حسب بنود مؤشر خاصية الملائمة:

الجدول رقم (5-3) : جودة الإفصاح المحاسبي حسب بنود مؤشر خاصية الملائمة

بنود خاصية الملائمة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	أدنى حد	أقصى حد	الرتبة
R1	2.43	0.73	1	3	**2**
R2	2.72	0.80	1	4	**1**
R3	1	0	1	1	**4**
R4	2.07	0.59	1	3	**3**
مؤشر خاصية الملائمة	2.05	0.46	1	2.75	

المصدر: من إعداد الطالبة باعتماد على مخرجات برنامج SPSS

نلاحظ من خلال معطيات الجدول أعلاه أن التزام الشركات محل الدراسة ببنود خاصية الملائمة يعد ضعيفا، لكون أن المتوسط الحسابي (2.05) جاء أقل من مستوى الجودة المقبول (3)، أين نجد في المرتبة الأولى الافصاح عن المعلومات غير المالية بمتوسط حسابي (2.72)، حيث يتم الإفصاح عن المعلومات العامة الخاصة بالشركة، أنشطتها الرئيسية، تفسيرات التغير في المبيعات، طبيعة الموارد البشرية بالشركة، مبادرات وفعاليات الشركة نحو المحيط، في حين أنه يتم التغاضي أو عدم الإفصاح عن المعلومات كثيرة كتركيبة حملة الأسهم، استراتيجية الشركة، سياسة توزيع الأرباح، نظام الحوكمة بالشركة، البحث والتطوير، المخاطر والفرص المحتملة، سياسة إدارة المخاطر، خطط الحوافز ونظام المكافآت، المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة...الخ، ويمكن تبرير ذلك بأن الإفصاح عن هذه المعلومات غير الزامي وذلك لعدم وجود أي قوانين أو ضوابط محددة تلزم الشركات الجزائرية بالافصاح عن هكذا معلومات هذا من جهة، ومن جهة أخرى نقص الوعي لدى أصحاب المصلحة بأهمية المعلومات غير المالية في تقييم أداء الشركات ومخاطرها، حيث يركز أغلبهم على المعلومات المالية باعتبارها المرآة العاكسة لحقيقة أداء الشركة ونتائجها، فضلا عن افتقار الشركات للقدرات والموارد اللازمة لجمع وتحليل المعلومات غير المالية بشكل فعال.

يليه في المرتبة الثانية الإفصاح عن المعلومات المستقبلية بمتوسط حسابي (2.43)، وهو ما يعكس أن الشركات محل الدراسة تفصح عن المعلومات المستقبلية الخاصة بالشركة لكن بشكل غير كاف، حيث تقتصر هذه المعلومات على تطور رقم الأعمال، وحجم المبيعات، الأرباح المتوقعة، وكذا خطط الإدارة للتوسع في نشاط الشركة مستقبلا، ويمكن ارجاع ذلك إلى أن هذا النوع من المعلومات يعد ذو أهمية إلا في حالة توفر سوق مالي نشط، كما أن المعلومات المستقبلية تعد ذات طبيعة غير مؤكدة مما يصعب توقعها بدقة، فضلا عن مبدأ السرية الذي ينتهجه أغلب المسيرين في الشركات الجزائرية، وذلك تخوفا من استغلال هكذا نوع من المعلومات من طرف المنافسين أو إعطاء نظرة سلبية عن أداء الإدارة والشركة في حال عدم تحقيق النتائج المتوقعة.

أما بالنسبة لبند الإفصاح عن المعلومات المتعلقة بالأحداث والمعاملات السابقة والحالية فقد جاء بمتوسط حسابي (2.07)، وهو ما يعكس أن الإفصاح يوفر تغذية عكسية محدودة عن معاملاتها ويقتصر على الأحداث والمعاملات السابقة فقط مع غياب أي تفسيرات أو إيضاحات بخصوص الآثار المترتبة عنها بخصوص أداء الشركة، ويرجع ذلك لاعتبار أن الشركات لا ترى أي فائدة واضحة من الكشف عن معلومات حول الأحداث والمعاملات السابقة والحالية، فهي معلومات ليست ذات صلة بالمستثمرين أو الدائنين أو الجمهور، فضلا عن السرية المتبعة والتخوف من استغلال هذه المعلومات من طرف المنافسين.

بينما نجد أن البند الخاص باستخدام القيمة العادلة في تقييم بنود القوائم المالية جاء في ذيل الترتيب، وذلك راجع إلى أن الشركات محل الدراسة تعتمد في تقييم بنود القوائم المالية أو أغلبها على مبدأ التكلفة التاريخية وذلك لكون أن هذا الأسلوب أكثر بساطة في الفهم والتطبيق من قبل معظم المحاسبين، على غرار مبدأ القيمة العادلة والتي قد تتطلب تقديرات معقدة واستخدام نماذج مالية متقدمة، فضلا عن أن نظام SCF ترك المجال مفتوحا للشركات للاختيار بين المبدأين، بالإضافة إلى طبيعة البيئة المحاسبية الجزائرية غير المتطورة وغياب سوق مالي نشط، مما يعيق توفير بيانات دقيقة وموثوقة لتقييم الأصول بالقيمة العادلة، ناهيك عن أن الالتزام بمبدأ التكلفة التاريخية يتطلب افصاحا أقل تعقيدا مما يجعل العمل سهلا وأقل تكلفة.

2.1.2. عرض وتحليل نتائج جودة الإفصاح المحاسبي حسب بنود مؤشر خاصية الموثوقية:

يوضح الجدول أدناه التحليل الوصفي لجودة الإفصاح المحاسبي بالشركات محل الدراسة حسب بنود مؤشر خاصية الموثوقية:

الجدول رقم (6–3) : جودة الإفصاح المحاسبي حسب بنود مؤشر خاصية الموثوقية

بنود خاصية الموثوقية	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	أدنى حد	أقصى حد	
F1	2.14	0.74	1	3	**4**
F2	2.93	0.70	1	4	**2**
F3	4.71	0.45	4	5	**1**
F4	2.79	0.67	1	4	**3**
مؤشر خاصية الموثوقية	**3.14**	**0.50**	**1.75**	**3.75**	

المصدر: من إعداد الطالبة باعتماد على مخرجات برنامج SPSS

نلاحظ من خلال معطيات الجدول أعلاه أن التزام الشركات محل الدراسة ببنود خاصية الموثوقية يعد مقبولا، لكون أن المتوسط الحسابي (3.14) جاء أكبر من مستوى الجودة المقبول (3)، حيث نجد في المرتبة الأولى البند الثالث بمتوسط حسابي (4.71) والمتعلق برأي مدقق الحسابات حول صحة وعدالة المعلومات المفصح عنها، والملاحظ أن كل شركات الدراسة تحصلت على تقرير نظيف، وهو ما يؤكد أن المعلومات المفصح عنها تعكس بصدق ودقة وضع المالي للشركة وأدائها المالي وفق ما تنص عليه المعايير المحاسبية المعمول بها في نظام SCF ، وأنها تتبع السياسات المحاسبية بشكل صحيح، وأن القوائم المالية تتصف بالدقة والاكتمال وتخلوا من أي أخطاء جوهرية.

يليه بعد ذلك الإفصاح عن النتائج الإيجابية والسلبية بمتوسط حسابي (2.93)، ما يعني أن الشركات محل الدراسة تميل في افصاحها للتركيز على الأحداث الإيجابية أكثر، وذلك لكون أن هذا النوع من الأخبار يعطي نظرة جيدة لمستخدميها عن أداء الإدارة، في حين أن الإفصاح عن النتائج والأحداث السلبية يكون بشكل محتشم (يقتصر عادة على الانخفاض في حجم المبيعات، رقم الأعمال، الأرباح المحققة)، مع تقديم شروحات بسيطة عن أسباب ذلك، وهذا تخوفا من اصدار احكام سلبية حول وضعية الشركة.

أما بالنسبة للبند المتعلق بالإفصاح عن المعلومات المتعلقة بحوكمة الشركات فجاء في المرتبة الثالثة بمتوسط حسابي (2.78) وهو ما يعكس أن الشركات محل الدراسة تفصح عن هذه المعلومات بشكل مختصر ومحدود حيث نجده يقتصر فقط على المعلومات المتعلقة بتركيبة مجلس الإدارة، عدد أعضائه، اجتماعاته، وفي حين يتم اغفال باقي المعلومات الخاصة بحوكمة الشركات كطبيعة هيكل الملكية، تركيبة لجنة التدقيق وخصائصها، مكافآت أعضاء مجلس الإدارة،.....الخ، وهذا يرجع إلى عدم وجود اطار قانوني يضبط هذا النوع من الممارسات بالشركات الجزائرية بالإضافة إلى عدم ادراك أو غياب الثقافة الكافية لأهمية هذا النوع من الافصاح لأصحاب المصلحة، إلا أن هذا لا يعتبر مبررا لها فالالتزام بقواعد الحوكمة ما هو إلا بيان للسلوك الجيد لإدارة المؤسسة ونيتها النزيهة في إضفاء شفافية ومصداقية أكثر على مختلف تعاملاتها وتحقيق التوازن بين مصالح الأطراف المختلفة، ناهيك عن أن أغلب الشركات لا تطبق ضوابط داخلية كافية لضمان الامتثال للقوانين واللوائح المتعلقة بحوكمة الشركات، مما يغيب ممارسات حوكمة الشركات بشكل فعال، ويؤدي لنقص في المعلومات المفصح عنها في هذا المجال,

أما فيما يخص البند الأول فقد جاء في ذيل الترتيب بمتوسط حسابي (2.14)، ويمكن ارجاع ذلك إلى أن الشركات الجزائرية تركز تركز بشكل اكبر للامتثال الشكلي للقواعد المحاسبية، دون الاهتمام الكافي بمحتوى المعلومات ومدى تعبيرها عن الواقع المالي، فضلا عن أن مفهوم الأهمية النسبية في عرض المعلومات ذات الأهمية المرتفعة يعد نوعا ما صعب التطبيق كون أن المفهوم في حد ذاته عرف وجهات نظر مختلفة في الحكم على أهمية العنصر من عدمه.

3.1.2. عرض وتحليل نتائج جودة الإفصاح المحاسبي حسب بنود مؤشر خاصية القابلية للفهم:

يوضح الجدول أدناه التحليل الوصفي لجودة الإفصاح المحاسبي بالشركات محل الدراسة حسب بنود مؤشر خاصية القابلية للفهم:

الجدول رقم (7–3) : جودة الإفصاح المحاسبي حسب بنود مؤشر خاصية القابلية للفهم

بنود خاصية قابلية الفهم	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	أدنى حد	أقصى حد	الرتبة
U1	4.36	0.72	3	5	**1**
U2	1.86	0.92	1	4	**4**
U3	3.93	1.10	1	5	**2**
U4	2.79	0.41	2	3	**3**
مؤشر خاصية قابلية الفهم	**3.23**	**0.59**	**2**	**4.25**	

المصدر: من إعداد الطالبة باعتماد على مخرجات برنامج SPSS

نلاحظ من خلال معطيات الجدول أعلاه أن التزام شركات الدراسة ببنود خاصية قابلية الفهم يعد مقبولا، لكون أن المتوسط الحسابي (3.23) جاء أكبر من مستوى الجودة المقبول (3)،حيث نجد في المرتبة الأولى البند الأول بمتوسط حسابي (4.36) والمتعلق بعرض التقرير المالي بطريقة منظمة وواضحة، فمن الواضح أن كل الشركات تتبع أسلوبا منظما ومتناسقا في عرض المعلومات المختلفة المتعلقة بالشركة ومعاملاتها، كما أنها تلتزم بشكل ومحتوى القوائم المالية المنصوص عليه في نظام SCF، مما يسمح ويسهل لكل مستخدم قراءتها والبحث عن أي معلومة يحتاجها بكل سهولة.

يليه بعد ذلك البند الثالث بمتوسط حسابي (3.93) والذي يبين أن الشركات محل الدراسة تعتمد في عرضها لمختلف المعلومات على عدد كاف نسبيا من الجداول والرسوم البيانية التوضيحية، التي تسمح بترتيب وتبويب المعلومات ضمن مجموعات مختلفة، مما يوصل المعلومة بشكل أفضل للمستخدم ويوضح الصورة أمامه ويزيد من فهمه ودرجة استيعابه.

أما فيما يخص مدى استيعاب وفهم التقرير المالي من طرف الباحثين (البند 4)، فيتبين أن المعلومات المفصح عنها تعد واضحة إلى حد ما، كما أنه يتم استخدام مصطلحات تتماشى مع الخلفية الفكرية للباحثين، فضلا عن عدم اعتماد المصطلحات الفنية بكثرة، مما جعل من لغة التقرير واضحة وسهلة الفهم، إلا أنه يعاب على التقارير المالية لشركات الدراسة طول التقرير المالي مما يجعله معقدا ومتعبا أكثر في القراءة والتحليل.

وبالنسبة للملاحظات المتعلقة بالميزانية وقائمة الدخل (البند 2)، والذي جاء بمتوسط حسابي (1.86) فيتبين أن أغلب شركات الدراسة لا تفصح عن هذه الملاحظات وفي حال تم الإفصاح عنها فإنه يكون شرح مبسط يقتصر فقط على عرض قيمة التغير في البند بين السنوات، دون إعطاء أي توضيحات أو شروحات وافية عن أسباب هذا التغير. ويمكن ارجاع ذلك للتكلفة والجهد التي يتطلبها هذا النوع من الإفصاح، فضلا عن أن أغلب المسيرين يعتبرون أن هذه المعلومات داخلية ولا حاجة للافصاح عنها، ولا يتم التركيز عليها من طرف أصحاب المصلحة باعتبار أن هؤلاء يركزون اهتمامهم على مؤشرات الأداء ومدى تطورها.

4.1.2. عرض وتحليل نتائج جودة الإفصاح المحاسبي حسب بنود مؤشر خاصية القابلية للمقارنة:

يوضح الجدول أدناه التحليل الوصفي لجودة الإفصاح المحاسبي بالشركات محل الدراسة حسب بنود مؤشر خاصية القابلية للمقارنة:

الجدول رقم (8-3) : جودة الإفصاح المحاسبي حسب بنود مؤشر خاصية القابلية للمقارنة

بنود خاصية القابلية للمقارنة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	أدنى حد	أقصى حد	الرتبة
C1	4.43	1.41	1	5	**1**
C2	1	0.00	1	1	**6**
C3	1.29	1.03	1	5	**5**
C4	2.14	0.35	2	3	**4**
C5	4.21	0.86	2	5	**2**
C6	2.86	1.65	1	5	**3**
مؤشر خاصية القابلية للمقارنة	**2.65**	**0.56**	**1.33**	**3.16**	

المصدر: من إعداد الطالبة باعتماد على مخرجات برنامج SPSS

نلاحظ من خلال معطيات الجدول أعلاه أن التزام شركات الدراسة ببنود خاصية القابلية للمقارنة يعد ضعيفا، لكون أن المتوسط الحسابي (2.65) جاء أقل من مستوى الجودة المقبول (3)، حيث نجد في المرتبة الأولى البند (01)، بمتوسط حسابي (4.43)، أي أن الشركات محل الدراسة تعتمد نفس السياسات المحاسبية من سنة لأخرى ووفقا لما نص عليه نظام SCF، مما يعني أن المعلومات المفصح عنها تتسم بالاتساق والثبات من سنة لأخرى، ما من شأنه أنه أن يعزز جودة الإفصاح المحاسبي ويقلل من حالة التشكيك في موثوقيتها، ويتيح لأصحاب المصلحة إمكانية فهم وتحليل البيانات المالية، ومقارنة أداء الشركة بشكل أفضل عبر الزمن أو مع شركات أخرى دون الحاجة لمراعاة تأثير التغير في السياسات المحاسبية على المعلومات المفصح عنها.

يليه في المرتبة الثانية البند (05)، بمتوسط حسابي (4.21)، مما يعني أن أغلب شركات الدراسة تتبع نفس طرائق العرض والافصاح، من خلال عرض التقارير المالية بطريقة منظمة مع تقديم شرح بالإيضاحات المتممة، وذلك التزاما بما ينص عليه النظام المحاسبي المالي SCF فيما يخص عرض القوائم المالية ومختلف المعلومات الضرورية عن الشركة، فضلا عن أن اتباع نفس أسلوب العرض يتيح لأصحاب المصلحة تبويب المعلومات، مما يسهل إمكانية المقارنة لنتائج وأداء الشركات والحكم على كفاءتها عبر مختلف السنوات من جهة، ومن جهة أخرى إمكانية مقارنتها مع مثيلاتها في ذات الصناعة.

وبخصوص البند (06)، فنلاحظ أنه جاء في المرتبة الثالثة بمتوسط حسابي (2.86)، مما يعني أن أغلب شركات الدراسة لا تولي أهمية للإفصاح عن المؤشرات والنسب المالية كأحد أساسيات التحليل الفني، والتي تسمح من تحديد مواطن القوة والضعف لاسيما في حالة مقارنتها لمدة زمنية معينة أو مع الشركات في ذات الصناعة، ويمكن ارجاع عدم الإفصاح عن هكذا مؤشرات هو دائما غياب ثقافة الإفصاح لدى المسيرين، والتخوف من التفسيرات التي تعكسها هذه المؤشرات كونها تعطي نظرة أعمق عن نتائج الشركة لا سيما إذا كانت تعكس نتائج سلبية وهو ما قد لا يكون في صالحهم، هذا فضلا عن غياب الحافز للافصاح عن هكذا معلومات وذلك لاعتبار أن معظم الشركات تغلب عليها هيمنة الدولة أو العائلة، والتي يمكنها الحصول هذه المعلومات أو مناقشتها في كثير من الأحيان ضمن اجتماعات مجلس الإدارة.

وبالنسبة للبند (04)، فنلاحظ أنه جاء في المرتبة الرابعة بمتوسط حسابي (2.14)، بالإضافة إلى أنها تلتزم بالإفصاح عن معلومات مقارنة بين نتائج الفترة المحاسبية الحالية والسابقة فقط، وذلك التزاما بما ينص عليه نظام SCF، حيث يرى أغلب المسيرين لهذه الشركات المقارنة بين نتائج سنتين كاف لتلبية احتياجات أصحاب المصلحة، هذا فضلا عن أن الإفصاح عن معلومات مقارنة لأكثر من سنة يتطلب تدعيمه بتحليلات تفصيلية معمقة، مما قد يكلف الشركة موارد بشرية ومالية إضافية لذلك، هي في غنن عنها.

أما فيما يخص البندين (03) و(02)، فقد جاء في ذيل الترتيب بمتوسطات حسابية (1.29)، (1) على التوالي، وهو ما يعكس عدم إلتزام شركات الدراسة بتطبيق هذي البندين، حيث لا تقدم الشركات أي شرح واف فيما يتعلق بطبيعة التقديرات المحاسبية، أو أي تغيير في قيمة التقديرات المحاسبية من سنة لأخرى، أو عن الآثار المترتبة على القوائم المالية في حال أي تغيير، حيث أن القارئ للتقارير المالية لايمكن أن يفهم إذا ما طرأ تغيير على قيمة التقديرات أم لا، وما هي أسباب هذا التغيير، وآثار ذلك على أداء الشركة، كما أنها لاتفصح عن ما إذا تم اجراء أي تعديلات على بنود القوائم المالية أم لا، ما من شأنه أن يؤثر على موثوقية الإفصاح المحاسبي، ويمكن ارجاع سبب عدم افصاح الشركات محل الدراسة عن هذه المعلومات لكونها معلومات داخلية تعتمدها الإدارة في اعداد القوائم المالية، وهي ليست في الحاجة للافصاح عنها للعامة، لاسيما في ظل قدرة المساهمين الحصول عليها من خلال المناقشات على مستوى مجلس الإدارة.

5.1.2. عرض وتحليل نتائج جودة الإفصاح المحاسبي حسب بنود مؤشر خاصية قابلية التحقق:

يوضح الجدول أدناه التحليل الوصفي لجودة الإفصاح المحاسبي بالشركات محل الدراسة حسب بنود مؤشر خاصية قابلية التحقق:

الجدول رقم (9–3) : جودة الإفصاح المحاسبي حسب بنود مؤشر خاصية قابلية التحقق

بنود خاصية قابلية التحقق	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	أدنى حد	أقصى حد	الرتبة
V1	1	0.00	1	1	1
V2	1	0.00	1	1	1
مؤشر خاصية قابلية التحقق	**1**	**0.00**	**1**	**1**	

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

نلاحظ من نتائج الجدول أعلاه أن التزام الشركات محل الدراسة بخاصية القابلية للتحقق كان ضعيفا جدا، حيث أن المتوسط الحسابي لجل بنوده جاء أقل من درجة الجودة المقبولة (3)، وهو ما يعكس أن الشركات محل الدراسة تقوم بالافصاح عن طبيعة السياسات المحاسبية المختارة أو التقديرات المحاسبية دون تقديم أي تفسيرات أو حجج كافية لطبيعة اختيارها، حيث تكتفي هذه الشركات بالإشارة إلى تطبيق المبادئ المنصوص عليها في نظام SCF، وبما يتوافق مع المعايير المحاسبية (IAS / IFRS) فقط، وهو ما قد يعطي انطباع لمستخدميها باحتمالية وجود أخطاء ويضعف من مصداقيتها وملائمتها لاتخاذ القرارات، ويمكن ارجاع ذلك إلى ثقافة الإفصاح التي تتميز بها الشركات الجزائرية، والتي لا تعطي أهمية لهذا النوع من الإفصاح كونها تتعامل مع فئة معينة من أصحاب المصلحة، والتي يمكنها تزويدها بهذه المعلومات في حال تطلب الأمر ذلك، بالإضافة على محاولتها إضفاء طابع التماثل والابتعاد عن الحكم الشخصي.

6.1.2. عرض وتحليل نتائج جودة الإفصاح المحاسبي حسب بنود مؤشر خاصية قابلية التحقق:

يوضح الجدول أدناه التحليل الوصفي لجودة الإفصاح المحاسبي بالشركات محل الدراسة حسب بنود مؤشر خاصية قابلية التحقق:

الجدول رقم (10–3) : جودة الإفصاح المحاسبي حسب بنود مؤشر خاصية التوقيت المناسب

بنود خاصية التوقيت المناسب	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	أدنى حد	أقصى حد	الرتبة
T1	2.01	0.11	2	3	1
T2	1.5	0.73	1	3	2
مؤشر خاصية التوقيت المناسب	**1.75**	**0.38**	**1.5**	**3**	

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

يتبين من نتائج الجدول أن توفر خاصية التوقيت الملائم في المعلومات المفصح عنها يعد ضعيفا جدا، حيث أن المتوسط الحسابي لبنود المؤشر جاء دون مستوى الجودة المقبول (3)، فأغلب الشركات تتحصل على تقرير مراقب الحسابات بعد 5 أشهر من إعداد القوائم المالية والتي تحتاج فيما بعد لمناقشتها في اجتماع رسمي لأعضاء مجلس الإدارة والمصادقة عليها، وهو ما قد يؤدي للافصاح عنها بعد 6 أشهر من قفل السنة المحاسبية وهو ما لا يتماشى مع تعليمات نظام SCF

الذي نص بضرورة تقديمها في أجل أقصاه 4 أشهر، كما أنها لا تقوم بنشر تقارير دورية أو مرحلية بالرغم من الأهمية الكبيرة لهذا النوع من التقارير، وإنما تكتفي بعض الشركات كتلك المدرجة بالبورصة بنشر تقرير سنوي على مستوى موقع البورصة، أو على مستوى مواقعها الالكترونية، في حين نلمس غياب هكذا إجراء على مستوى باقي الشركات، ويمكن ارجاع ذلك إلى عدم الزامية النشر من طرف التشريعات التنظيمية، مبدأ السرية المبالغ فيه والذي يعد الهاجس الأول بالنسبة للمسيرين فيما يتعلق بكل المعلومات المفصح عنها، فضلا عن تركيبة أصحاب المصلحة لهاته الشركات والتي تقتصر على المساهمين كمستخدم رئيسي لهذه التقارير، ومن ثم فإنه من غير الضروري الإفصاح عنها للعامة بحكم عدم حاجتهم لها.

2.2. التحليل الوصفي للمتغيرات المستقلة:

وفقا لنموذج الدراسة فإن المتغيرات المستقلة التي يفترض أن يكون لها تأثير على جودة الإفصاح المحاسبي، تم تبويبها لثلاث مجموعات، وسيتم في هذا الجزء تقديم تحليل وصفي لكل متغير على حدى.

1.2.2. التحليل الوصفي للمتغيرات المتعلقة بخصائص الشركات:

يوضح الجدول أدناه التحليل الوصفي لخصائص الشركات محل الدراسة ممثلة في الحجم، الرفع المالي، وربحية الشركات.

الجدول رقم (11-3) : الإحصاء الوصفي لخصائص الشركات

خصائص الشركات		الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	أدنى حد	أقصى حد
الحجم (siz)		23.56	4.01	19.70	37.20
الرفع المالي (lev)		0.35	0.42	0	2.5
الربحية (pro)		0.03	0.06	(0.26)	0.15

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

- **حجم الشركة:** من خلال الجدول أعلاه يتبن أن شركات الدراسة تعرف تباينا من حيث أحجامها، وذلك راجع للتباين في مجموع أصولها ورأسمالها، حيث تراوح اللوغاريتم لاجمالي الأصول ما بين القيمة 19.70 كأدنى حد، والقيمة 37.20 كأقصى قيمة، وبمتوسط حسابي قدره 23.56 وانحراف معياري قدره 4.01 ، مما يشير لتوزع شركات الدراسة مابين شركات صغيرة بنسبة 65% وكبيرة الحجم بنسبة 35%، إلا أن الاختلاف في الحجم ليس متباينا بشكل كبير، وذلك راجع لتجانس الشركات من حيث شكلها القانوني. ويمكن توضيح توزيع الشركات محل الدراسة وفقا لحجم الشركة حسب ما يوضحه الشكل التالي:

الشكل رقم (3-3): توزيع الشركات حسب حجم الشركة

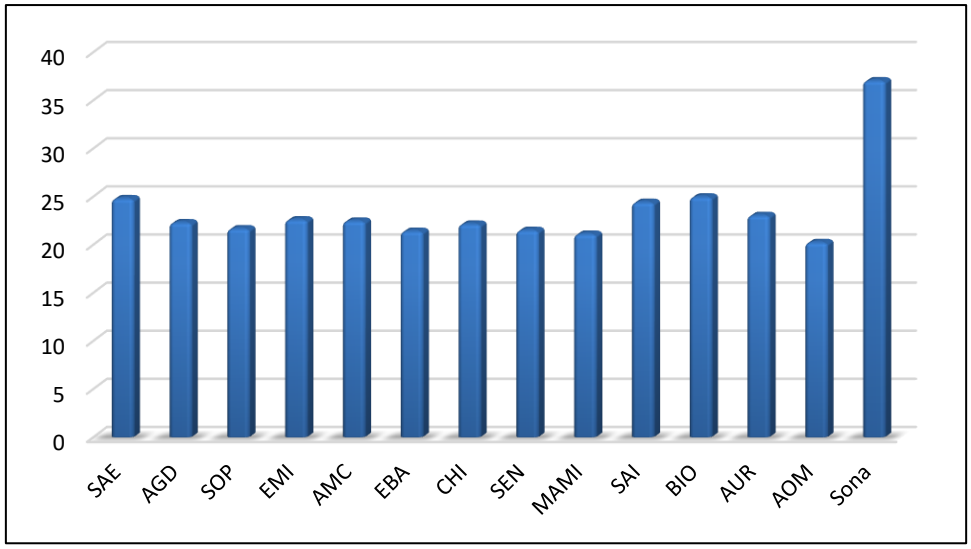

المصدر: من إعداد الطالبة باعتماد على مخرجات برنامج SPSS

- **مؤشر الرفع المالي**: الملاحظ من نتائج الجدول أعلاه أن أغلب شركات الدراسة لا تعتمد على الديون في تمويل أصولها، حيث بلغ المتوسط الحسابي لشركات الدراسة قيمة 0.35، وبانحراف معياري قدره 0.42، أين تراوحت معدلات الرفع المالي بين 0 كأدنى حد و2.5 كأقصى حد، وهو ما يعكس تباين كبير في مستويات الرفع المالي بين شركات الدراسة، حيث أن هناك شركات تنعدم أو تكاد تنعدم فيها الديون والتي قدرت نسبتها بـ 65%، في حين أن 35% منها تتحمل ديونا تفوق 50% أو تعادل ضعف أصولها ما من شأنه أن يصاحبه مخاطر عالية. ويمكن توضيح توزيع الشركات محل الدراسة وفقا لمؤشر الرفع المالي حسب ما يوضحه الشكل التالي:

الشكل رقم (3-4): توزيع الشركات حسب مؤشر الرفع المالي

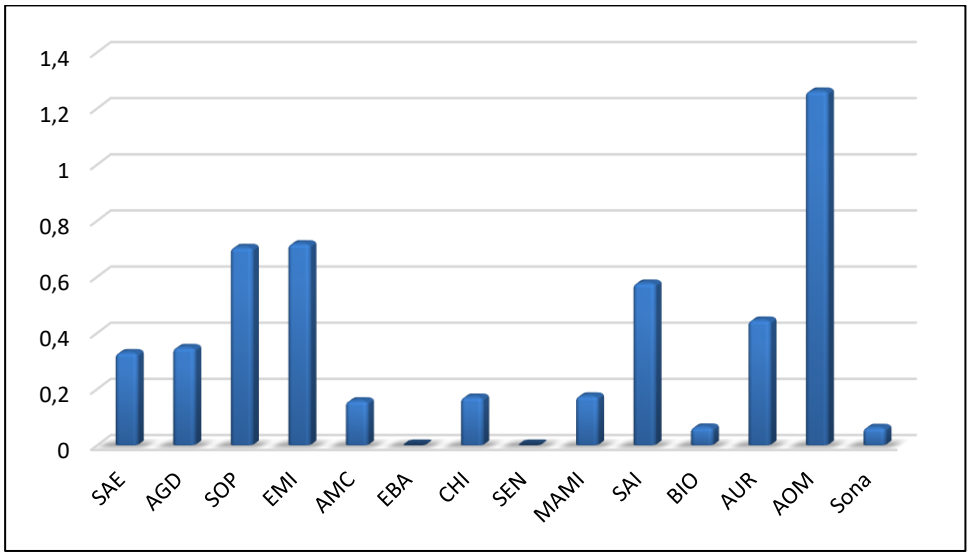

المصدر: من إعداد الطالبة باعتماد على مخرجات برنامج SPSS

– **الربحية:** فيما يخص متغير ربحية الشركة للشركات محل الدراسة، فقد بلغ المتوسط الحسابي له قيمة 0.03 وبانحراف معياري قدره 0.06، وهي نسبة ضعيفة جدا تدل على ضعف أداء أغلب الشركات محل الدراسة في توليد أرباح من الاستثمار في أصولها، وبالرغم من أن بعض الشركات حققت مؤشرات جيدة نوعا ما، إلا أن وجود شركات محققة لمؤشرات ضعيفة جدا انعكس على مجمل المشاهدات، وهو ما يمكن ابرازه بالنظر للتباين الشديد بين القيم الدنيا والقيم القصوى لمؤشر الربحية. ويمكن توضيح توزيع الشركات محل الدراسة وفقا لمؤشر الربحية حسب ما يوضحه الشكل التالي:

الشكل رقم (5–3): توزيع الشركات حسب مؤشر الربحية

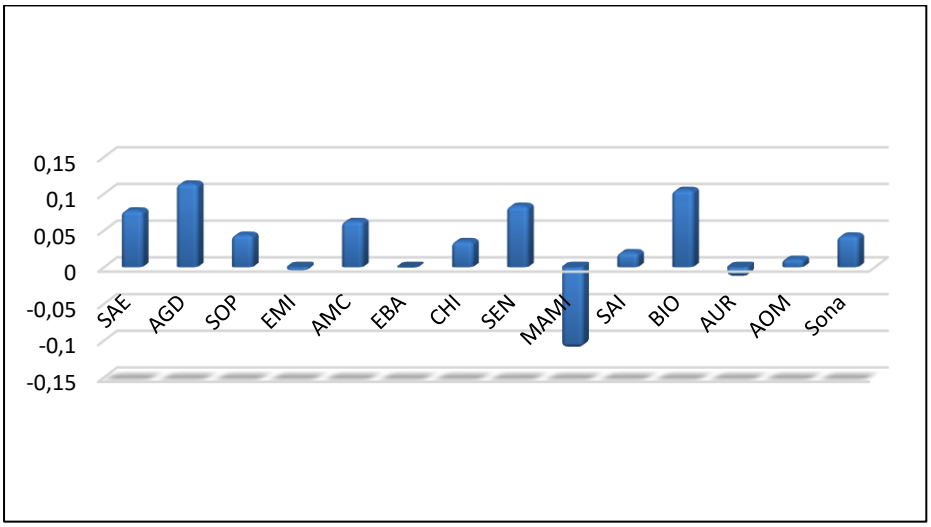

المصدر: من إعداد الطالبة باعتماد على مخرجات برنامج SPSS

2.2.2. التحليل الوصفي للمتغيرات المتعلقة بخصائص هيكل حوكمة الشركات:

تم تبويب خصائص هيكل حوكمة الشركات وفقا لمتغيرين، حيث يمثل المتغير الأول تركيبة مجلس الإدارة ضمن الشركات محل الدراسة، من خلال تحليل بعض خصائص أو سمات مجلس الإدارة، والتي يعد توافرها أمرا ضروريا لقيام المجلس بأداء مهامه الرقابية بطريقة أكثر كفاءة وفعالية. أما المتغير الثاني فيتمثل في تركيبة هيكل الملكية للشركات محل الدراسة. والجدول المرفق أدناه يوضح مختلف نتائج التحليل الاحصائي لهاذين المتغيرين.

الجدول رقم (12–3) : الإحصاء الوصفي لخصائص هيكل حوكمة الشركات

مجلس الإدارة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	أدنى حد	أقصى حد
حجم مجلس الإدارة (bz)	6.71	3.37	3	17
استقلالية مجلس الإدارة (bi)	0.50	0.35	0	1
نشاط مجلس الإدارة (bm)	6.01	2.66	1	12
خبرة مجلس الإدارة(be)	0.25	0.22	0	0.67

هيكل الملكية (owc)	تشتت الملكية (0)	25	35.7
	تركز الملكية (1)	45	64.3
	المجموع	**70**	**100**

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

من خلال نتائج الجدول أعلاه نخلص لما يلي:

- **حجم مجلس الإدارة**: تعكس النتائج أن مجالس إدارة الشركات محل الدراسة تتكون في المتوسط من 6 أعضاء مع انحراف لمختلف أحجام هذه المجالس عن وسطها الحسابي بـ 3 أعضاء في المتوسط، حيث بلغ الحد الأدنى لعدد الأعضاء 3 أعضاء في حين أن الحد الأدنى بلغ 12 عضوا، وهو أمر طبيعي كون أن المادة 610 من القانون التجاري الجزائري تنص على: "أن يتولى إدارة شركة المساهمة مجلس إدارة يتألف من ثلاثة أعضاء على الأقل، واثني عشر عضوا على الأكثر"[1]. ويمكن توضيح توزيع الشركات محل الدراسة وفقا لحجم المجلس حسب ما يوضحه الشكل التالي:

الشكل رقم (6-3): توزيع الشركات حسب حجم مجلس الإدارة

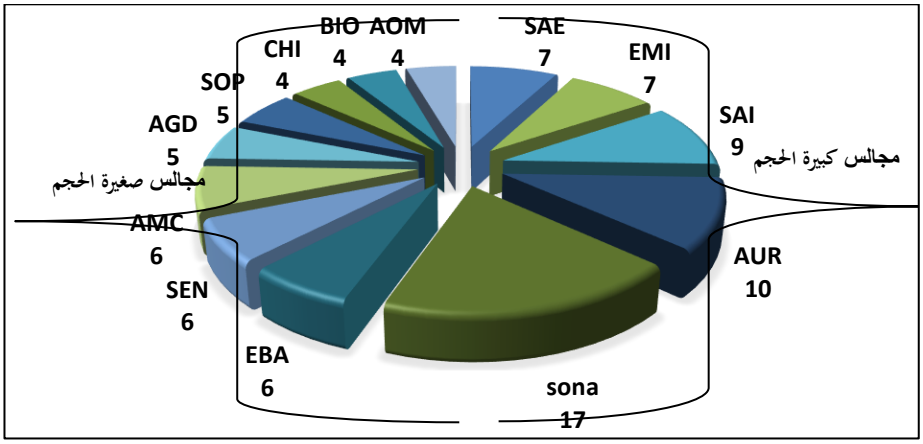

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

من خلال الشكل أعلاه نلحظ هيمنة المجالس ذات الحجم الأصغر على الشركات محل الدراسة بنسبة 64.28% مقابل الشركات ذات مجلس الإدارة الكبير بنسبة 35.71%، حيث نلحظ أن أصغر مجلس إدارة يعود لشركة Mami وأكبر مجلس إدارة يعود لشركة Sonatrach.

[1] -

➢ **استقلالية مجلس الإدارة:** الملاحظ من نتائج الجدول (11-3) أن نسبة الأعضاء المستقلين بالشركات محل الدراسة بلغت 50% في المتوسط، أي ما يعادل 4 أعضاء، بانحراف معياري لمجموع النسب عن وسطها بـ 35%، ما يعكس التوازن بين الأعضاء المستقلين وغير المستقلين على مستوى المجلس ويساهم في تفعيل الرقابة على إدارة الشركة، وهو أمر طبيعي كون أن المادة 616 من القانون التجاري الجزائري تنص على أنه: "لا يجوز لعضو مجلس الإدارة أن يقبل من الشركة عقد عمل بعد تاريخ تعيينه "[1]، كما توضح النتائج تراوح قيم استقلالية أعضاء المجلس بين (0) كقيمة دنيا و(1) كقيمة قصوى، ما يعني أن هناك شركات يتمتع فيها أعضاء مجلس الإدارة بالاستقلالية التامة، في حين أن البعض الآخر تنعدم بها الاستقلالية تماما. ويمكن توضيح توزيع الشركات محل الدراسة وفقا لاستقلالية المجلس حسب ما يوضحه الشكل التالي:

الشكل رقم (7-3): توزيع الشركات حسب استقلالية مجلس الإدارة

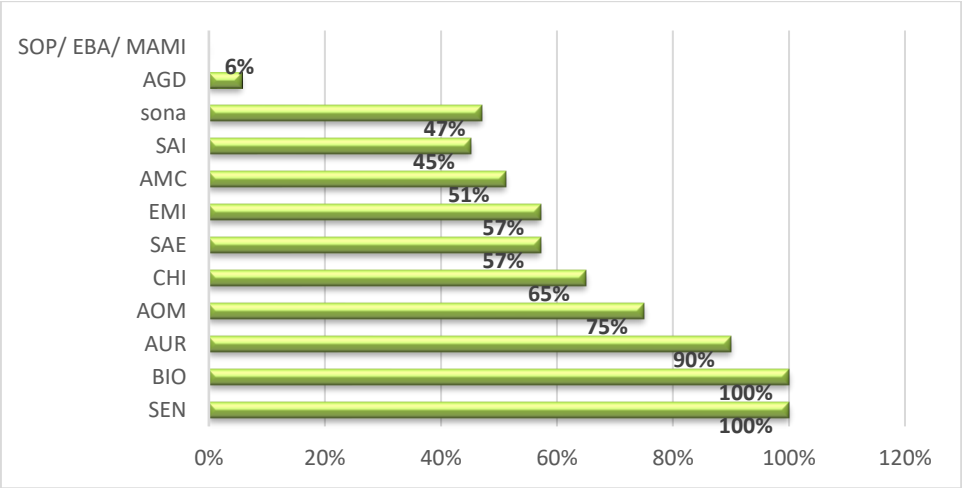

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

من خلال الشكل أعلاه نلحظ هيمنة الشركات التي تفوق فيها نسبة استقلالية أعضاء مجلس الإدارة 50% على تركيبة الشركات محل الدراسة بنسبة 57.14% ، والتي تراوحت فيها نسبة الاستقلالية ما بين (57%) إلى (100%)، مقابل 42.85% عبارة عن شركات ذات مجالس إدارة تنعدم أو تكاد تنعدم بها الاستقلالية. كما نلاحظ أن مجلس الإدارة لكل من شركتي Biopharm و Sensus يتمتع أعضائه بالاستقلالية التامة، في حين أن الاستقلالية تنعدم بكل من شركة Mami، Ebacom، Sofiplast.

[1] -

– نشاط مجلس الإدارة: بالعودة لنتائج الجدول (11-3)، نجد أن أعضاء مجالس الإدارة للشركات محل الدراسة تجتمع في المتوسط في حدود 6 مرات خلال السنة المالية، مع ارتفاع أو انخفاض في عدد الاجتماعات بمعدل اجتماعين، أين سجل أقصى نشاط بشركة Mami حيث تم عقد اثني عشر اجتماع، في حين قدر أقل نشاط باجتماع واحد على مستوى شركة Chiali. وفي حالة الشركات الجزائرية نجد أن المشرع الجزائري لم يفرض على الشركات عدد معين من الاجتماعات اللازم عقده، إلا أن هذا العدد يعد كاف حسب ما تشير له التقارير العالمية فيما يخص أفضل ممارسات حوكمة الشركات، والتي ترى بأن اجتماع مجلس الإدارة ما بين 4 إلى 6 مرات خلال السنة يعد كافيا للرقابة على مدى سير عمل المجلس ومناقشة المواضيع المهمة. ويمكن توضيح توزيع الشركات محل الدراسة وفقا لنشاط المجلس حسب ما يوضحه الشكل التالي:

الشكل رقم (8-3): توزيع الشركات حسب نشاط مجلس الإدارة

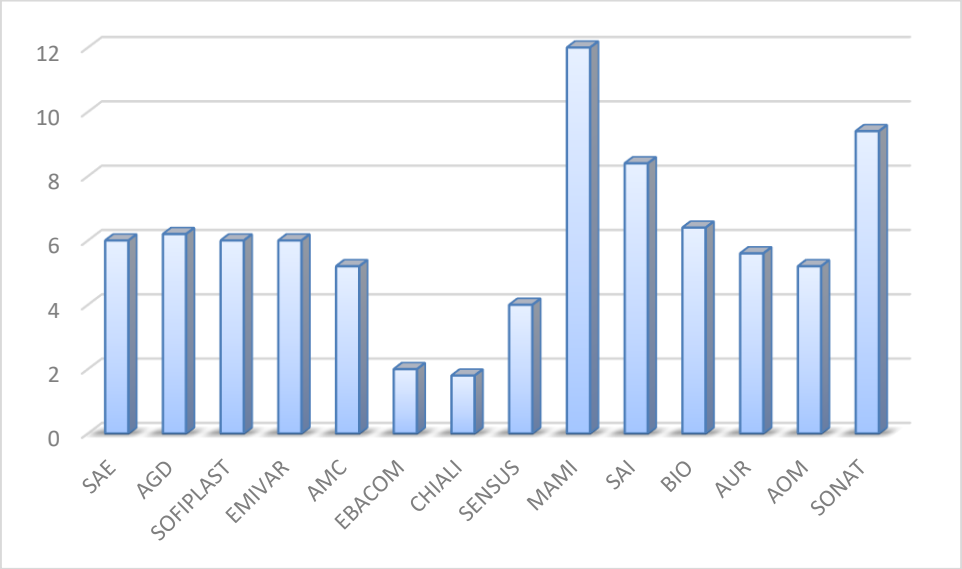

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

– خبرة مجلس الإدارة: بالرجوع لنتائج الجدول (11-3)، نجد أن خبرة أعضاء مجالس الإدارة للشركات محل الدراسة في المجال المحاسبي والمالي قدرت في المتوسط بـ 25% أي ما يعادل عضوين من إجمالي الأعضاء، وهي نسبة ضعيفة نوعا ما، مما يوحي بأن شركات الدراسة لا تعطي أهمية كبيرة لخبرة أعضاء المجلس فيما يتعلق بالامور المالية والمحاسبية، وهو أمر طبيعي في حالة الشركات الجزائرية، كون أن المشرع الجزائري لم يشترط توافر خبرات معينة في عضو مجلس الإدارة حتى يشغل منصبا بالمجلس ويقوم بأداء مهامه الرقابية. وتشير نتائج الانحراف المعياري إلى أن هناك تباينا كبيرا بين شركات الدراسة فيما يتعلق بخبرة الأعضاء، وهو ما يمكن إبرازه من خلال القيمة الدنيا لمتغير الخبرة والمقدرة بـ (0)، مما يعني أن بعض شركات الدراسة يفتقر أعضاء مجلس إدارتها للخبرة في المجال المحاسبي والمالي تماما، والقيمة القصوى والمقدرة بـ (67%) مما يعني أن

هناك شركات أخرى يتمتع فيها أعضاء المجلس بمستوى جيد من الخبرة في المجال المحاسبي والمالي، وذلك مع هيمنة الشركات ذات مجالس خبرة أضعف مما انعكس على مجمل المشاهدات. ويمكن توضيح توزيع الشركات محل الدراسة وفقا لخبرة أعضاء المجلس حسب ما يوضحه الشكل التالي:

الشكل رقم (3-9): توزيع الشركات حسب خبرة أعضاء مجلس الإدارة

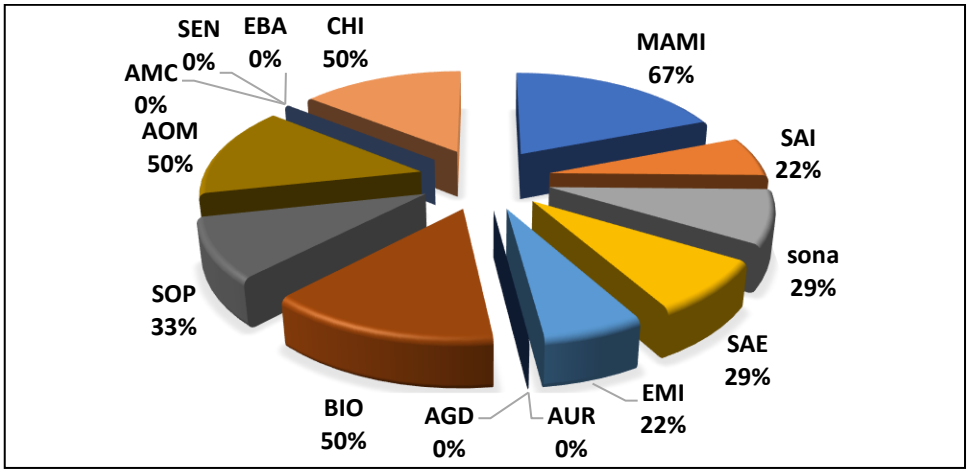

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

- **بالنسبة لهيكل الملكية**: بالرجوع لنتائج الجدول (3-11)، يلاحظ أن أغلب شركات الدراسة تغلب عليها الملكية المركزة، حيث قدرت نسبة الشركات ذات الملكية المركزة بـ 64.28% أي ما يعادل 9 شركات، مقابل 35.71% عبارة عن شركات ذات ملكية مشتتة، ويرجع ذلك كون إلى أن أغلب شركات الدراسة عبارة عن شركات عمومية، يرجع رأسمالها للدولة. ويمكن توضيح توزيع الشركات محل الدراسة وفقا هيكل الملكية حسب ما يوضحه الشكل التالي:

الشكل رقم (3-10): توزيع الشركات حسب هيكل الملكية

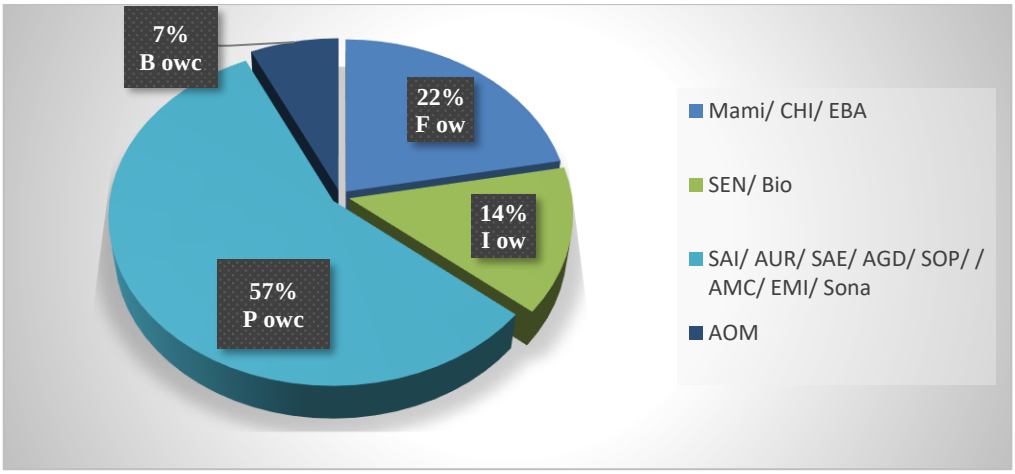

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

الملاحظ من الشكل أعلاه أن نمط الملكية بالشركات ذات الملكية المركزة يغلب عليها نمط الملكية الحكومية بنسبة 57%، ما عدا في حالة شركة Aom Invest أين تتركز الملكية في يد كبار المساهمين، ممثلة في مالك ومؤسس الشركة بنسبة 54.21%[1]، بينما الشركات التي تتميز بتشتت الملكية فهي في الغالب شركات ذات نمط عائلي بنسبة 22%، أين يتوزع رأسمال الشركة بين عدد من أفراد العائلة، حيث تعد شركة Mami من أكثر الشركات تشتتا بعدد 74 مساهم، في حين أن 14% من الشركات تتشتت ملكيتها بين عدد من المؤسسات، مثل في حالة Sensus أو تجمع بين ملكية المؤسسات والعائلة كما في حالة شركة Biopharm.

3.2.2. التحليل الوصفي للمتغيرات المتعلقة بخصائص أخرى:

من بين العوامل الأخرى التي يمكن أن يكون لها تأثير على جودة الإفصاح المحاسبي، تشير الدراسات لخصائص البيئة الخارجية للشركات، حيث تم التركيز ضمن الدراسة الحالية على متغيرين أساسين هما الإدارج في البورصة ونوع الصناعة. وتوضح الجداول المرفقة أدناه نتائج التحليل الوصفي لكلا المتغيرين:

الجدول رقم (13-3) : الإحصاء الوصفي لمتغير الادراج في البورصة

		التكرار	النسبة المئوية
الادراج في البورصة (lm)	**غ مدرجة (0)**	50	71.4
	مدرجة (1)	20	28.6
	المجموع	70	100

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

من خلال نتائج الجدول أعلاه، يلاحظ هيمنة الشركات غير المدرجة على شركات الدراسة بنسبة 71.4% مع انخفاض عدد الشركات المدرجة، حيث وصلت نسبة الادراج 28.6% من شركات الدراسة (أي ما يعادل 4 شركات من أصل 14 شركة) مدرجة كلها في بورصة محلية، ويمكن ارجاع سيطرة الشركات غير المدرجة على شركات الدراسة لتركيبة السوق المالي الجزائري، الذي يعد من أضعف الأسواق بضمه لـ 5 شركات فقط من جهة، ومن جهة أخرى، الوعي المحدود للمسيرين بمزايا الادراج في البورصة، ومبدأ السرية الذي يتبناه أغلب المسيرين خوفا من استغلال المعلومات من طرف المنافسين، وهذا فضلا عن أن الإدراج في البورصة يفرض على الشركات الامتثال لمستويات افصاح أكثر، ما يترتب عنه تكاليف إضافية تفوق الفوائد المحققة من ذلك، إلى جانب غياب الحافز الكاف للادراج في البورصة لاسيما في حالة

[1]- يمكن الإطلاع على هذه المعلومات على موقع الشركة: Répartition du capital - AOM Invest Spa (aom-invest.com)

الشركات العائلية والتي تتجنب إشراك أطراف خارجية في رأس مال الشركة من غير العائلة، فضلا عن تفضيل الشركات للتمويل عن طريق البنوك أو لطرق تمويل أخرى غير البورصة.

الشكل رقم (3–11): توزيع الشركات حسب الادراج في البورصة

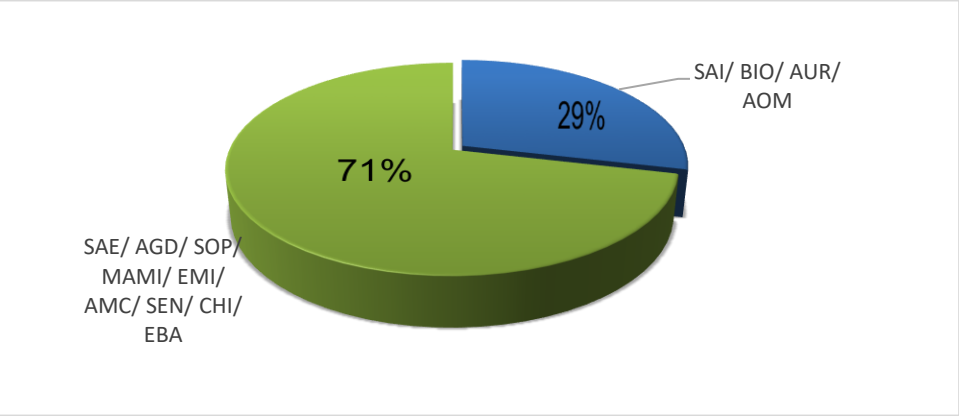

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

الجدول رقم (3–14) : الإحصاء الوصفي لمتغير نوع الصناعة

	ترميز نوع الصناعة	التكرار	النسبة المئوية
نوع الصناعة (dt)	**صناعات كيماوية (1)**	15	21.4
	صناعات تحويلية (2)	20	28.6
	البناء والأشغال العمومية (3)	15	21.4
	الخدمات (4)	10	14.3
	الصناعات الغذائية (5)	10	14.3
	المجموع	**70**	**100**

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

يوضح الجدول أعلاه تباين شركات الدراسة من حيث نوع الصناعة، فالملاحظ أن 28.6% من شركات الدراسة تنتمي لقطاع الصناعات التحويلية، بينما 42.8% تتوزع بين قطاعي الصناعات الكيماوية وقطاع البناء والأشغال العمومية بالتساوي بنسبة 21.4% بالنسبة لكل قطاع، في حين أن 28.6% من الشركات تتوزع بين قطاعي الخدمات والصناعات الغذائية بنسبة 14.3% بالنسبة لكل قطاع.

الشكل رقم (12–3): توزيع الشركات حسب نوع الصناعة

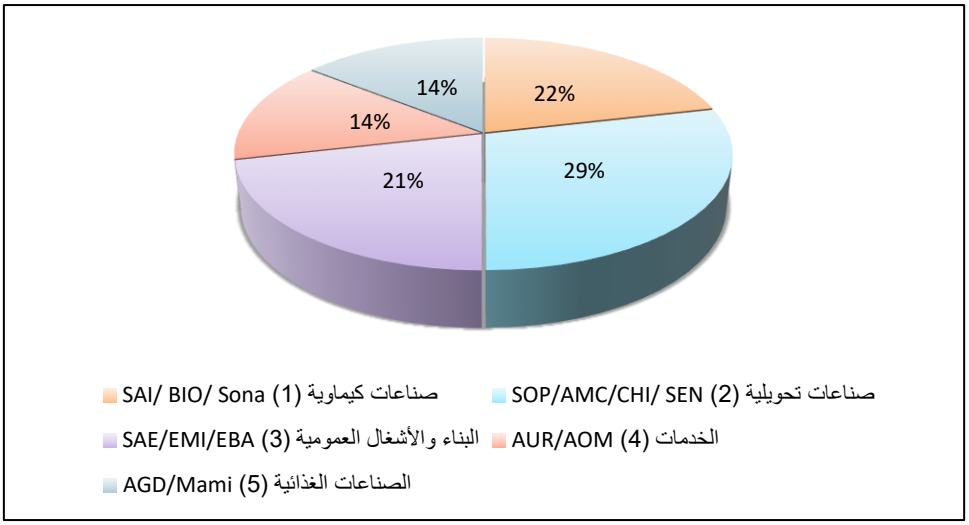

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

3. مناقشة فرضيات الدراسة وتحليل النتائج:

بعد التطرق لمتغيرات الدراسة المختلفة بالوصف والتحليل، يهدف هذا المبحث لاختبار أثر المتغيرات المستقلة المعتمدة ضمن الدراسة على جودة الإفصاح المحاسبي للشركات محل الدراسة، من خلال مجموعة الفرضيات المصاغة سابقا، وذلك بالاعتماد على الاختبارات الإحصائية المناسبة، بهدف اثبات صحة الفرضيات أو نفيها، ومن ثم استخلاص نتائج الدراسة وتقديم التوصيات على ضوء ذلك.

1.3. مناقشة نتائج اختبار الفرضية الأولى "أثر خصائص الشركات على جودة الإفصاح المحاسبي للشركات محل الدراسة":

تهدف الفرضية الأولى لدراسة أثر خصائص الشركات (حجم الشركة، الرفع المالي، الربحية) على جودة الإفصاح المحاسبي للشركات محل الدراسة، حيث تم الاعتماد على نموذج الانحدار المتعدد لتحديد طبيعة الأثر واتجاهه. لكن قبل البدء في الاختبار وجب أولا التحقق من مدى ملاءة البيانات لاختبار فروض الدراسة، من خلال تطبيق مجموعة من الاختبارات الإحصائية التي تثبت صلاحية البيانات من عدمها.

1.1.3. اختبار التوزيع الطبيعي للبيانات:

يتم التحقق من اعتدالية التوزيع الطبيعي من أجل تحديد النطاق الاحصائي (معلمي/ غير معلمي)، وبما أن عدد المشاهدات ضمن الدراسة الحالية يقدر بـ 70 مشاهدة، وهو أكبر من الحد الأدنى (30)، فإنه يمكننا الاستغناء عن هذا الشرط وفقا لنظرية النهايات المركزية.

2.1.3. اختبار الارتباط الخطي المتعدد:

تعتمد قوة النموذج الخطي أساسا على فرضية استقلال كل متغير من المتغيرات المستقلة، وإذا لم يتحقق هذا الشرط فإن النموذج الخطي العام لا يمكن اعتباره جيدا لعملية تقدير المعلمات، ولتقييم مشكلة الارتباط المتعدد بين متغيرات النموذج في الدراسة الحالية تم الاعتماد على الإختبارات الموضحة أدناه:

1.2.1.3. معامل الارتباط Pearson:

تختبر مصفوفة الارتباط لـ Pearson مدى خلو نموذج الانحدار من مشكلة التداخل الخطي، ووفقا لهذا الاختبار تكون قاعدة القرار بوجود مشكلة ارتباط خطي بين متغيرين مستقلين إذا كان معامل الارتباط بينهما أكبر من القيمة (0.8) ودال احصائيا، وهو ما يستوجب حذف أحدهما من أجل ضمان جودة النموذج. والجدول الموالي يوضح نتائج اختبار معامل Pearson كالآتي:

الجدول رقم (15–3): نتائج مصفوفة الارتباط Pearson للمتغيرات المستقلة للنموذج الأول

	الحجم (siz)	الرفع المالي (lev)	الربحية (pro)
الحجم (siz)	1		
الرفع المالي (lev)	-0.260*	1	
الربحية (pro)	0.155	-0.135	1

*الارتباط دال احصائيا عند مستوى الدلالة 0.05

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

تشير نتائج الجدول أعلاه عن وجود ارتباط بين المتغيرات المستقلة إلا أنه ضعيف جدا، حيث كانت قيم معاملات الارتباط للمتغيرات الثلاثة أقل من الحد الأقصى المسموح به والمقدر بـ(0.8)، أين بلغت أقصى قيمة (0.26) بين متغير حجم الشركة ومتغير الرفع المالي، وهو ما يعكس عدم وجود مشكلة التداخل الخطي بين المتغيرات المفسرة وفقا لمعامل Pearson.

2.2.1.3. معامل التسامح ومعامل التضخم:

من بين الاختبارات الأخرى المستخدمة في الكشف عن مشكلة التداخل الخطي بين المنغيرات المستقلة، ما يعرف بمعامل التسامح (Tolerance)، وكذا معامل التضخم (Variance Inflation Factor)، اللذان يعكسان الدرجة التي يفسر بها كل متغير مستقل بالمتغيرات المستقلة الأخرى. ووفقا لهذين الاختبارين تكون قاعدة القرار بوجود ارتباط متعدد بين متغير مستقل ما، والمتغيرات المستقلة الأخرى إذا كانت قيمة المعامل TOL للمتغير المفسر ما قريبة من 0، وقيمة VIF له أكبر من 10. ونتائج اختبار TOL وVIF لكل المتغيرات التي شملها نموذج الدراسة موضحة في الجدول الموالي:

الجدول رقم (16–3): نتائج تحليل الارتباط الخطي وفقا لاختبار TOl/VIF للنموذج الأول

المتغير	معامل التسامح (Tol)	معامل التضخم (VIF)
حجم الشركة	0,918	1,090
درجة الرفع المالي	0,923	1,083
مؤشر الربحية	0.966	1.035

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

تظهر نتائج الجدول أعلاه أن قيم معامل التسامح (Tol) لكل متغيرات الدراسة جاءت قريبة من القيمة (1)، مما يعني أن نموذج الدراسة لا يعاني من مشكلة الارتباط المتعدد بين متغيرات الدراسة المستقلة، ويدعم ذلك نتائج اختبار معامل التضخم والتي جاءت قيمه بالنسبة لكل المتغيرات دون القيمة (10) ولم تتجاوز حتى القيمة (3). وهو ما يدعم صحة النتائج المتوصل إليها وفقا لاختبار معامل Pearson.

3.1.3. نتائج اختبار فرضيات النموذج الأول:

بعد التأكد من مدى ملاءمة البيانات لاختبار فروض الدراسة، سيتم في هذا الجزء من الدراسة اختبار فرضيات النموذج الأول للدراسة بهدف أثبات صحتها أو نفيها.

1.3.1.3. اختبار المعنوية الكلية والقدرة التفسيرية للنموذج الأول:

من أجل اختبار الدلالة الإحصائية لنموذج الانحدار المعتمد، تم استخدام تحليل ANOVA لمعرفة الدلالة الإحصائية لمعاملات النموذج مجتمعة، واستخدام معامل التحديد لمعرفة مدى قدرة المتغيرات المستقلة على تفسير التغيرات الحاصلة في المتغير التابع. وكانت النتائج كما هي موضحة في الجدول الموالي:

الجدول رقم (17–3): نتائج اختبار المعنوية الكلية لنموذج الانحدار الأول

مؤشرات جودة نموذج الانحدار	معامل الارتباط (R)	معامل التحديد المعدّل ($Adj.R^2$)	الخطأ المعياري	معامل (F)	معنوية (F)
	0.749	0.533	0.27542	20.703	**0.000**

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

تظهر نتائج الجدول أعلاه أن القيمة الاحتمالية لاختبار فيشر جاءت بـالقيمة (0.00) وهي أقل من مستوى الدلالة المعتمد في الدراسة (0.05)، مما يعني أن نموذج الانحدار المعتمد معنوي، وأن المتغيرات المستقلة لها تأثير ذو دلالة احصائية على المتغير التابع.

كما تشير قيمة معامل التحديد أن القدرة التفسيرية للنموذج متوسطة، أي أن قدرة المتغيرات المستقلة على تفسير التغيرات التي تحدث في المتغير التابع متوسطة، حيث تعكس قيمة معامل التحديد والمقدرة بـ (0.533) أن 53% من التغيرات الحاصلة في المتغير التابع (جودة الإفصاح المحاسبي) ترجع للمتغيرات المستقلة، في حين أن باقي التغيرات (47%) ترجع للخطأ العشوائي أو لعوامل أخرى لم يتم حصرها ضمن النموذج.

2.3.1.3. نتائج اختبار معنوية معلمات النموذج الأول:

بهدف اختبار فرضيات الدراسة وإثبات صحتها أو نفيها، سيتم الاعتماد على الدلالة الإحصائية (المعنوية) لكل معامل من معاملات النموذج على حدى، وكانت النتائج كما هي موضحة في الجدول الموالي:

الجدول رقم (18–3): نتائج اختبار معلمات نموذج الانحدار الأول

المتغيرات	المعامل (β)	قيمة (t)	مستوى المعنوية (sig)
حجم الشركة	0.412	3.575	***0.001**
الرفع المالي	0.037	0.318	0.752
الربحية	0.134	1.191	0.238
$DQ_{it} = 0.0412\ siz_{it} + 0.037\ lev_{it} + 0.134 pro_{it} + \delta_{it}$			

* دال عند مستوى المعنوية 0.05

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

من خلال تحليل نتائج الجدول أعلاه يمكن استخلاص مايلي:

➢ بالنسبة الفرضية الفرعية الأولى، والتي تنص على **"وجود أثر ذو دلالة معنوية لحجم الشركة على جودة الإفصاح المحاسبي للشركات محل الدراسة"**، فقد قدرت قيمة المعامل لهذا المتغير بـ (0.412) وهي ذات دلالة إحصائية، إذ يمكن استنتاج ذلك من القيمة الاحتمالية لاختبار t التي كانت أقل من مستوى المعنوية (0.05). ويعني ذلك أنه كلما زاد حجم الشركة تحسنت جودة الإفصاح المحاسبي. وعليه نقبل الفرضية الفرعية الأولى. ويمكن تفسير ذلك أن أغلب الشركات كبيرة الحجم هي شركات مملوكة للدولة، تخضع لمساءلة ورقابة أكثر، كما أنها تكون عرضة لعمليات تدقيق داخلي وخارجي بشكل متكرر، ما يولد الحافز لديها لتقديم مستويات افصاح أكثر تفصيلا، كما أن الشركات الكبيرة وبحكم تعقد أنشطتها وعملياتها، يدفعها نحو المزيد من الافصاحات خاصة فيما يتعلق بالشق غير المالي لابراز طبيعة أنشطتها،الفروع التابعة لها، أهم النتائج المحققة على مستوى الفروع التابعة لها....الخ، بالاضافة لارتباط نشاطها بدوافع أخرى غير اقتصادية، يدفعها نحو الإفصاح عن بعض مبادراتها اتجاه المجتمع، حتى تظهر أنها مسؤولة اجتماعيا، هذا فضلا عن فرضية تمتع الشركات الكبيرة بموارد مالية تمكنها من تغطية التكاليف الإضافية لزيادة مستويات جودة الإفصاح المحاسبي.

➢ بالنسبة الفرضية الفرعية الثانية، والتي تنص على **"وجود أثر ذو دلالة معنوية للرفع المالي على جودة الإفصاح المحاسبي للشركات محل الدراسة"**، فقد قدرت قيمة المعامل لهذا المتغير بـ (0.037) وهي غير دالة إحصائيا، إذ يمكن استنتاج ذلك من القيمة الاحتمالية لاختبار t التي كانت أكبر من مستوى المعنوية (0.05). وعليه ترفض الفرضية الفرعية الثانية. ويمكن تفسير ذلك بان أغلب الشركات محل الدراسة لا تعتمد في تمويلها على الاقتراض بنسبة كبيرة، حيث أن أغلبها يعتمد على التمويل الذاتي في تمويل أنشطتها، وذلك حسب ما أشار إليه أغلب المسيرين، وهو ما يقلل الدافع لديها لزيادة جودة الإفصاح المحاسبي للأطراف الخارجية، كما نوه المسيرين أن الاقتراض من البنوك لا يقتضي إفصاح تفصيلي ودقيق، إذ أنه يتم الاعتماد على القوائم المالية فقط للشركات وطبيعة الضمانات المقدمة، مع إمكانية تزويد المقرضين بأي معلومات إضافية إذا تطلب الامر ذلك.

➢ بالنسبة الفرضية الفرعية الثالثة، والتي تنص على **"وجود أثر ذو دلالة معنوية لربحية الشركة على جودة الإفصاح المحاسبي للشركات محل الدراسة"**، فقد قدرت قيمة المعامل لهذا المتغير بـ (0.134) وهي غير دالة إحصائيا، إذ يمكن استنتاج ذلك من القيمة الاحتمالية لاختبار t التي كانت أكبر من مستوى المعنوية (0.05). وعليه ترفض الفرضية الفرعية الثالثة. ويمكن تفسير هذه النتيجة بكون أن أغلب شركات الدراسة تحقق مستويات ربحية منخفضة، حتى أن منها ما يحقق خسائر خلال سنوات الدراسة، وهو ما انعكس في انخفاض جودة الإفصاح المحاسبي، حيث أن الشركات تتجنب زيادة مستوى الإفصاح، وتقديم افصاحا أكثر تفصيلا خوفا من الكشف عن نقاط ضعفها، هذا فضلا عن ارتباط الإفصاح

بثقافة الشفافية والمساءلة التي تتبنها الإدارة العليا بغض النظر عن النتائج المحققة، والتي تميل في كثير من الشركات الجزائرية نحو الاهتمام بالافصاح على النتائج الإيجابية أكثر من السلبية.

2.3. مناقشة نتائج اختبار الفرضية الثانية "أثر خصائص مجلس الإدارة على جودة الإفصاح المحاسبي للشركات محل الدراسة":

تهدف هذه الفرضية لاختبار أثر خصائص مجلس الإدارة (حجم مجلس الإدارة، استقلالية مجلس الإدارة، نشاط مجلس الإدارة، خبرة مجلس الإدارة) على جودة الإفصاح المحاسبي للشركات محل الدراسة، حيث تم الاعتماد على نموذج الانحدار المتعدد لتحديد طبيعة الأثر واتجاهه. لكن قبل البدء في الاختبار وجب أولا التحقق من مدى ملاءة البيانات لاختبار فروض الدراسة، من خلال تطبيق مجموعة من الاختبارات الإحصائية التي تثبت صلاحية البيانات من عدمها.

1.2.3. اختبار التوزيع الطبيعي للبيانات:

يتم التحقق من اعتدالية التوزيع الطبيعي من أجل تحديد النطاق الاحصائي (معلمي/ غير معلمي)، وبما أن عدد المشاهدات ضمن الدراسة الحالية يقدر بـ 70 مشاهدة، وهو أكبر من الحد الأدنى (30)، فإنه يمكننا الاستغناء عن هذا الشرط وفقا لنظرية النهايات المركزية.

2.2.3. اختبار الارتباط الخطي المتعدد:

تعتمد قوة النموذج الخطي أساسا على فرضية استقلال كل متغير من المتغيرات المستقلة، وإذا لم يتحقق هذا الشرط فإن النموذج الخطي العام لا يمكن اعتباره جيداً لعملية تقدير المعلمات، ولتقييم مشكلة الارتباط المتعدد بين متغيرات النموذج في الدراسة الحالية تم الاعتماد على الإختبارات الموضحة أدناه:

1.2.2.3. معامل الارتباط Pearson:

تختبر مصفوفة الارتباط لـ Pearson مدى خلو نموذج الانحدار من مشكلة التداخل الخطي، ووفقا لهذا الاختبار تكون قاعدة القرار بوجود مشكلة ارتباط خطي بين متغيرين مستقلين إذا كان معامل الارتباط بينهما أكبر من القيمة

(0.8) ودال احصائيا، وهو ما يستوجب حذف أحدهما من أجل ضمان جودة النموذج. والجدول الموالي يوضح نتائج اختبار معامل **Pearson** كالآتي:

الجدول رقم (19–3): نتائج مصفوفة الارتباط Pearson للمتغيرات المستقلة للنموذج الثاني

	حجم مجلس الإدارة (bz)	استقلالية مجلس الإدارة (bi)	نشاط مجلس الإدارة (bm)	خبرة مجلس الإدارة (be)
حجم مجلس الإدارة (bz)	1			
استقلالية مجلس الإدارة (bi)	0.100	1		
نشاط مجلس الإدارة (bm)	0.252*	-0.238*	1	
خبرة مجلس الإدارة(be)	-0.338**	-0.014	0.374**	1
*الارتباط دال احصائيا عند مستوى الدلالة 0.05 ** الارتباط دال احصائيا عند مستوى الدلالة 0.01				

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

تشير نتائج الجدول أعلاه عن وجود ارتباط بين المتغيرات المستقلة إلا أنه ضعيف جدا، حيث كانت قيم معاملات الارتباط للمتغيرات الثلاثة أقل من الحد الأقصى المسموح به والمقدر بـ(0.8)، أين بلغت أقصى قيمة (0.37) بين متغير خبرة مجلس الإدارة ونشاط مجلس الإدارة، وهو ما يعكس عدم وجود مشكلة التداخل الخطي بين المتغيرات المفسرة وفقا لمعامل Pearson.

2.2.2.3. معامل التسامح ومعامل التضخم:

من بين الاختبارات الأخرى المستخدمة في الكشف عن مشكلة التداخل الخطي بين المنغيرات المستقلة، ما يعرف بمعامل التسامح (Tolerance)، وكذا معامل التضخم (Variance Inflation Factor)، اللذان يعكسان الدرجة التي يفسر بها كل متغير مستقل بالمتغيرات المستقلة الأخرى. ووفقا لهذين الاختبارين تكون قاعدة القرار بوجود ارتباط متعدد بين متغير مستقل ما والمتغيرات المستقلة الأخرى إذا كانت قيمة المعامل TOL للمتغير المفسر ما قريبة من 0، وقيمة VIF له أكبر من 10. ونتائج اختبار TOL وVIF لكل المتغيرات التي شملها نموذج الدراسة موضحة في الجدول الموالي:

الجدول رقم (20–3): نتائج تحليل الارتباط الخطي وفقا لاختبار TOl/VIF للنموذج الثاني

المتغير	معامل التسامح (Tol)	معامل التضخم (VIF)
حجم مجلس الإدارة (bz)	0,676	1,478
استقلالية مجلس الإدارة (bi)	0,883	1,133
نشاط مجلس الإدارة (bm)	0.622	607 .1
خبرة مجلس الإدارة(be)	0.635	1.574

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

تظهر نتائج الجدول أعلاه أن قيم معامل التسامح (Tol) لكل متغيرات الدراسة جاءت قريبة من القيمة (1)، مما يعني أن نموذج الدراسة لا يعاني من مشكلة الارتباط المتعدد بين متغيرات الدراسة المستقلة، ويدعم ذلك نتائج اختبار معامل التضخم والتي جاءت قيمه بالنسبة لكل المتغيرات دون القيمة (10) ولم تتجاوز حتى القيمة (3). وهو ما يدعم صحة النتائج المتوصل إليها وفقا لاختبار معامل Pearson.

3.2.3. نتائج اختبار فرضيات النموذج الثاني:

بعد التأكد من مدى ملاءمة البيانات لاختبار فروض الدراسة، سيتم في هذا الجزء من الدراسة اختبار فرضيات النموذج الثاني للدراسة بهدف أثبات صحتها أو نفيها.

2.3.2.3. اختبار المعنوية الكلية والقدرة التفسيرية للنموذج الثاني:

من أجل اختبار الدلالة الإحصائية لنموذج الانحدار المعتمد، تم استخدام تحليل ANOVA لمعرفة الدلالة الإحصائية لمعاملات النموذج مجتمعة، واستخدام معامل التحديد لمعرفة مدى قدرة المتغيرات المستقلة على تفسير التغيرات الحاصلة في المتغير التابع. وكانت النتائج كما هي موضحة في الجدول الموالي:

الجدول رقم (21–3): نتائج اختبار المعنوية الكلية لنموذج الانحدار

مؤشرات جودة نموذج الانحدار	معامل الارتباط (R)	معامل التحديد المعدّل ($Adj.R^2$)	الخطأ المعياري	معامل (F)	معنوية (F)
	0.868	0.739	0.36205	49.823	**0.000**

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

تظهر نتائج الجدول أعلاه أن القيمة الاحتمالية لاختبار فيشر جاءت بـالقيمة (0.00) وهي أقل من مستوى الدلالة المعتمد في الدراسة (0.05)، مما يعني أن نموذج الانحدار المعتمد معنوي، وأن المتغيرات المستقلة لها تأثير ذو دلالة احصائية على المتغير التابع.

كما تشير قيمة معامل التحديد أن القدرة التفسيرية للنموذج جيدة، أي أن قدرة المتغيرات المستقلة على تفسير التغيرات التي تحدث في المتغير التابع قوية، حيث تعكس قيمة معامل التحديد والمقدرة بـ (0.739)، أي أن 74% من التغيرات الحاصلة في المتغير التابع (جودة الإفصاح المحاسبي) ترجع للمتغيرات المستقلة، في حين أن باقي التغيرات (26%) ترجع للخطأ العشوائي أو لعوامل أخرى لم يتم حصرها ضمن النموذج.

3.3.1.3. نتائج اختبار معنوية معلمات النموذج الثاني:

بهدف اختبار فرضيات الدراسة واثبات صحتها أو نفيها، سيتم الاعتماد على الدلالة الإحصائية (المعنوية) لكل معامل من معاملات النموذج على حدى، وكانت النتائج كما هي موضحة في الجدول الموالي:

الجدول رقم (22–3): نتائج اختبار معلمات نموذج الانحدار الثاني

المتغيرات	المعامل (β)	قيمة (t)	مستوى المعنوية (sig)
حجم مجلس الإدارة (bz)	0.299	3.996	0.260
استقلالية مجلس الإدارة (bi)	0.694	10.593	*0.000
نشاط مجلس الإدارة (bm)	0.405	5.199	*0.000
خبرة مجلس الإدارة(be)	-0.268	-3.475	0.561
$DQ_{it} = 0.299\ bz_{it} + 0.694\ bi_{it} + 0.405\ bm_{it} - 0.268 be_{it} + \delta_{it}$			

* دال عند مستوى المعنوية 0.05

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

من خلال تحليل نتائج الجدول أعلاه يمكن استخلاص مايلي:

➢ بالنسبة للفرضية الفرعية الأولى، والتي تنص على "**وجود أثر ذو دلالة معنوية لحجم مجلس الإدارة على جودة الإفصاح المحاسبي للشركات محل الدراسة**"، فقد قدرت قيمة المعامل لهذا المتغير بـ (0.299) وهي غير دالة إحصائيا، إذ يمكن استنتاج ذلك من القيمة الاحتمالية لاختبار t التي كانت أكبر من مستوى المعنوية (0.05). وعليه ترفض الفرضية الفرعية الأولى، مما يعني أن زيادة حجم مجلس الإدارة لا يؤثر عل جودة الإفصاح المحاسبي، ويمكن ارجاع ذلك في كون أن الشركات تركز على الامتثال للمتطلبات القانونية فقط، حيث أن عدد الأعضاء منصوص عليه ضمن القانون مما يجعل الشركات تتخذ من الحجم كاجراء قانوني الزامي، الذي يفرض عليها التقيد بحد أدى وحد أقصى معين، أكثر من اعتباره اجراء رقابي يمكن أن يزيد من فعالية أداء المجلس، ولن يؤدي بالضرورة إلى تحسين جودة الإفصاح، كما أن زيادة عدد الأعضاء لا يعتبر دائما كعامل محفز لزيادة جودة الإفصاح خاصة إذا كان هؤلاء الأعضاء يفتقرون للخبرة الكافية في المجال المحاسبي والمالي، والاستقلالية الكافية، كما أن زيادة الحجم لا يمكن أن يؤثر في ظل غياب إجراءات وسياسات داخلية

فعالة، وبيئة تنظيمة داعمة لتحسين جودة الإفصاح المحاسبي، وهو أمر تفتقره الشركات الجزائرية، هذا فضلا عن أن بعض الأعضاء يحضرون لاجتماعات المجلس من أجل الحصول على مكافآت بدل الحضور أكثر من إثراء ومناقشة الأمور المتعلقة بالشركة.

➢ بالنسبة للفرضية الفرعية الثانية، والتي تنص على **"وجود أثر ذو دلالة معنوية لاستقلالية مجلس الإدارة على جودة الإفصاح المحاسبي للشركات محل الدراسة"**، فقد قدرت قيمة المعامل لهذا المتغير بـ (0.694) وهي ذات دلالة إحصائية، إذ يمكن استنتاج ذلك من القيمة الاحتمالية لاختبار t التي كانت أقل من مستوى المعنوية (0.05). ويعني ذلك أنه كلما زادت استقلالية أعضاء مجلس الإدارة تحسنت جودة الإفصاح المحاسبي، وعليه تقبل الفرضية الفرعية الثانية. ويمكن تفسير النتيجة المتوصل إليها أن زيادة عدد الأعضاء المستقلين، سيخلق نوعا من التوازن داخل المجلس بين الإدارة والأطراف الأخرى، ويمنحهم حرية أكثر في مساءلة الإدارة عن النتائج المتوصل إليها وتدقيقها، وتقديم وجهات نظر موضوعية وغير متحيزة حول المعلومات المفصح عنها، خاصة فيما يتعلق بالمعلومات المالية مما يعزز دقة جودة الإفصاح المحاسبي.

➢ بالنسبة للفرضية الفرعية الثالثة، والتي تنص على **"وجود أثر ذو دلالة معنوية لنشاط مجلس الإدارة على جودة الإفصاح المحاسبي للشركات محل الدراسة"**، فقد قدرت قيمة المعامل لهذا المتغير بـ (0.405) وهي ذات دلالة إحصائية، إذ يمكن استنتاج ذلك من القيمة الاحتمالية لاختبار t التي كانت أقل من مستوى المعنوية (0.05). ويعني ذلك أنه كلما زاد نشاط مجلس الإدارة تحسنت جودة الإفصاح المحاسبي، وعليه تقبل الفرضية الفرعية الثالثة. ويمكن تفسير ذلك أن زيادة عدد اجتماعات أعضاء المجلس، سيمنح لأعضاء المجلس مجالا أكثر لمناقشة القضايا المحاسبية بشكل مستفيض، ومساءلة الإدارة حول أداء الشركة والقرارات المالية، مما يؤدي إلى زيادة الإلتزام بتقديم معلومات دقيقة وشفافة، كما أن زيادة عدد الاجتماعات تساعد أعضاء مجلس الإدارة اعلى لبقاء على دراية مستمرة بأحدث التطورات في الشركة وفي البيئة الاقتصادية والتنظيمية، وهذا الوعي المتزايد يمكن أن يؤدي إلى إفصاح محاسبي أكثر دقة وتفصيلا مما يزيد من جودة الإفصاح المحاسبي.

➢ بالنسبة للفرضية الفرعية الرابعة، والتي تنص على **"وجود أثر ذو دلالة معنوية لخبرة مجلس الإدارة على جودة الإفصاح المحاسبي للشركات محل الدراسة"**، فقد قدرت قيمة المعامل لهذا المتغير بـ (0.268-) وهي غير دالة إحصائيا، إذ يمكن استنتاج ذلك من القيمة الاحتمالية لاختبار t التي كانت أكبر من مستوى المعنوية (0.05). وعليه ترفض الفرضية الفرعية الرابعة. ويمكن تفسير ذلك بأن السياق التنظيمي والثقافي في المؤسسات الجزائرية غير المشجع على الشفافية والافصاح قد يعوق من استغلال خبرة أعضاء المجلس في تحسين جودة الإفصاح المحاسبي، وهو ما تعكسه العلاقة السلبية المتوصل إليها، فزيادة خبرة المجلس عن مستوى معين من شأنه أن يتحول من أثر إيجابي لأثر سلبي خاصة في ظل هيمنة الإدارة التنفيذية بالشركات على القرارت المتعلقة بالافصاح المحاسبي، وضعف نظم الرقابة الداخلية مما ينعكس بعدم ترجمة هذه الخبرة في شكل تحسينات فعلية في جودة الإفصاح المحاسبي.

3.3. مناقشة نتائج اختبار الفرضية الثالثة "أثر هيكل الملكية على جودة الإفصاح المحاسبي للشركات محل الدراسة":

تهدف هذه الفرضية لاختبار أثر تركيبة هيكل الملكية (ملكية مركزة، أو مكلية مشتتة) على جودة الإفصاح المحاسبي للشركات محل الدراسة، حيث تم الاعتماد على نموذج الانحدار اللوجيستي المتعدد لتحديد طبيعة الأثر واتجاهه. لكن قبل البدء في الاختبار وجب أولا التأكد من كفاءة النموذج.

1.3.3. اختبار جودة توفيق نموذج الانحدار اللوجيستي المتعدد الأول:

لقياس جودة توفيق نموذج الانحدار اللوجيستي المتعدد، تم استخدام نسبة المعقولية العظمى التي تتبع توزيع كاي تربيع، لدلالة الفرق بين قيمتي دالة الترجيح لنموذج الانحدار اللوجيستي بالمتغيرات المستقلة وبدون المتغيرات المستقلة، وكانت النتائج كما هي موضحة في الجدول الموالي:

الجدول رقم (23-3): نتائج اختبار جودة توفيق نموذج الانحدار اللوجيستي المتعدد الأول

النموذج	لغ الترجيح	قيمة كاي تربيع (X^2)	درجة الحرية	مستوى المعنوية
الثابت فقط	34.638			
النهائي	13.689	20.949	2	*0.000

* دال عند مستوى المعنوية 0.05

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

تشير نتائج الجدول أعلاه أن القيمة الاحتمالية لاختبار كاي تربيع (X^2) تقدر بـ (0.000)، وهي أقل من مستوى الدلالة الإحصائية المعتمد في الدراسة (0.05)، مما يعني أن النموذج دال احصائيا (أي وجود فروق بين النموذج بدلالة الحد الثابت بدون المتغيرات المستقلة والنموذج بدلالة المتغيرات المستقلة)، وهذا معناه أن المتغير المستقل (هيكل الملكية) له تأثير في تصنيف قيم المتغير التابع (جودة الإفصاح المحاسبي).

2.3.3. اختبار القوة التفسيرية لنموذج الانحدار اللوجيستي المتعدد الأول:

يهدف تقدير القوة التفسيرية للنموذج تم الاعتماد على إحصائية شبه مربع الارتباط أو شبه معامل التحديد لغرض اختبار قوة المتغير المستقل (هيكل الملكية) في تفسير التغير في المتغير التابع (جودة الإفصاح المحاسبي)، وكانت النتائج كما هي موضحة في الجدول الموالي:

الشكل رقم (24–3): نتائج اختبار شبه مربع الارتباط للنموذج الاول

المؤشر	قيمة المؤشر
معامل التحديد (R^2 Cox & Snell)	0.259
معامل التحديد (R^2 Negelkerke)	0.296

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

تشير نتائج الجدول أعلاه أن المتغير المستقل (هيكل الملكية) المدرج ضمن نموذج الانحدار اللوجيستي قد تمكن من تفسير حوالي (26%) من التغيرات التي تحدث في المتغير التابع (جودة الإفصاح المحاسبي) حسب إحصائية (Cox & Snell R^2)، في حين أن القدرة التفسيرية للمتغير المستقل كانت (30%) حسب إحصائية (Negelkerke R^2). في حين توجد نسبة غيرة مفسرة تعود لمتغيرات أخرى غير مدرجة ضمن النموذج.

3.3.3. مناقشة نتائج تقدير معلمات نموذج الانحدار اللوجيستي المتعدد الأول:

بعد التحقق من كفاءة النموذج المرفق، سيتم مناقشة نتائج تقدير معلمات النموذج وتفسير معانيها وفقا لما يعكسه الجدول الموالي:

الجدول رقم (25–3): نتائج تقدير معلمات معادلة نموذج الانحدار اللوجيستي المتعدد الأول

الإفصاح	الجودة	الثابت (β)	الخطأ المعياري	اختبار والد	درجة الحرية	مستوى المعنوية
ضعيف جدا	الثابت	-0.693	0.548	1.602	1	0.206
	تشتت الملكية (0)	1.792	0.753	5.665	1	*0.017
	تركز الملكية (1)	0^b			0	
$DQ_{it} = -0.693 + 1.792\ owc_{it} + \delta_{it}$						
ضعيف	الثابت	1.099	0.365	9.052	1	0.003
	تشتت الملكية (0)	-1.099	0.730	2.263	1	0.132
	تركز الملكية (1)	0^b			0	
$DQ_{it} = 1.099 - 1.099\ owc_{it} + \delta_{it}$						

* دال عند مستوى المعنوية 0.05 مستوى المرجعية: متوسط

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

من الناحية الإحصائية فإنه يتم القبول فقط بالمتغيرات ذات الدلالة المعنوية، وبالنظر لنتائج الجدول أعلاه نلاحظ أن قيم المتغير المستقل هيكل الملكية كانت ذات دلالة إحصائية بالنسبة للنموذج الأول فقط، والذي يمثل الشركات الدراسة ذات مستوى افصاح ضعيف جدا، وعليه فسيتم اعتماد النموذج الأول لتشخيص أثر هيكل الملكية على جودة الإفصاح المحاسبي، وذلك لكون أن النموذج الثاني غير صالح لتفسير الأثر المتوقع من خلاله لاعتبار أن متغير الملكية كان غير دال احصائيا، مما يعني أن النموذج الثاني لم يستطع توصيف أثر المتغير المستقل على المتغير التابع.

والملاحظ من نتائج النموذج الأول أن قيمة معامل اللوجت (β) لمتغير تشتت الملكية تقدر بـ (1.792)، مما يعني أن تغير هيكل الملكية من ملكية مركزة إلى ملكية مشتتة (الزيادة في المتغير بوحدة واحدة) سيؤدي إلى زيادة لوغاريتم احتمالية تصنيف الشركة بأنها ذات جودة إفصاح محاسبي منخفضة جدا، مقارنة بكونها ذات جودة افصاح متوسط بزيادة قدرها 1.79 وحدة.

كما تشير نتائج الجدول إلى أن قيمة إحصائية والد قد بلغت (5.665) عند درجة حرية قدرها (1)، وبمستوى دلالة إحصائية قدره (0.017)، وهي قيمة أقل من مستوى الدلالة المعتمد في الدراسة والمقدر بـ (0.05)، مما يعني أنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين مستويات جودة الإفصاح المحاسبي بين شركات الدراسة تعزى لهيكل الملكية. ومنه يتم قبول الفرضية بأن متغير الملكية له أثر ذو دلالة إحصائية على جودة الإفصاح المحاسبي للشلركات محل الدراسة.

أي أنه كلما اتجه هيكل الملكية نحو التركز في يد فئة معينة من المساهمين، كلما زادت احتمالية تحسن جودة الإفصاح المحاسبي للشركات، ويمكن تفسير ذلك أن الشركات محل الدراسة ذات الملكية المركزة أغلبها شركات تعود ملكيتها بالدرجة الأولى للدولة، أين يظهر فيها الفصل بين الملكية والتسيير بشكل جلي، وتزيد احتمالية مشاكل الوكالة، حيث يكون المدراء ليسوا ملاك، وبالتالي يكون لهم الحافز لبذل جهد أكبر في تحسين مستوى جودة الإفصاح المحاسبي، هذا فضلا عن أن الشركات المملوكة للدولة تخضع لمستويات أعلى من الرقابة والمساءلة من قبل الجهات الحكومية والتنظيمة، وتكون ملزمة بتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية، مما يمكن أن يدفعها لتعزيز جودة الإفصاح المحاسبي لضمان استدامة وفعالية الشركات المملوكة لها. وبالنظر للشركات ذات الملكية المشتتة الملاحظ أنها ترجع بدرجة أكبر للعائلة (الأب والأبناء)، أين نلمس فصلا أقل بين الملكية والتسيير، حيث تتمركز سلطة التسيير دائما في يد الأب، وهو ما ينعكس بدوره على نظام المساءلة بالشركة، حيث يغيب الدافع لفرض الرقابة على تصرفات الأب، بحكم أن جل القرارات التي يتخذها تصب في مصلحة العائلة، ووجود الأبناء ما هو إلا استيفاء لمتطلبات الشكل القانوني لشركة المساهمة، كما أن أفراد العائلة يتمتعون بقدرة كبيرة في الحصول على المعلومات التي يحتاجونها بكل سهولة، بالإضافة أن هذا النوع من الشركات يرتبط بعلاقات جيدة وطويلة الأمد مع أصحاب المصلحة أساسها الثقة والسمعة الجيدة، مما يسهل عليها التعامل مع هذه الأطراف بناء

على سمعتها، وهو ما من شأنه أن يقلل من الدافع نحو تحسين مستوى الإفصاح المحاسبي، فضلا عن أن الشركات العائلية تسعى في غالب الأحيان لزيادة مكاسبها من خلال التهرب من الضرائب المفروضة، وهو ما يدفعها لانتهاج بعض ممارسات إدارة الأرباح نحو تخفيض الأرباح المفصح عنها، مما ينعكس على جودة الإفصاح المحاسبي خاصة في شقه المالي.

مناقشة نتائج اختبار الفرضية الرابعة " أثر الادراج في البورصة على جودة الإفصاح المحاسبي للشركات محل الدراسة":

تهدف هذه الفرضية لاختبار أثر الإدارج في البورصة على جودة الإفصاح المحاسبي للشركات محل الدراسة، حيث تم الاعتماد على نموذج الانحدار اللوجيستي المتعدد لتحديد طبيعة الأثر واتجاهه. لكن قبل البدء في الاختبار وجب أولا التأكد من كفاءة النموذج.

1.4.3. اختبار جودة توفيق نموذج الانحدار اللوجيستي المتعدد الثاني:

لقياس جودة توفيق نموذج الانحدار اللوجيستي المتعدد، تم استخدام نسبة المعقولية العظمى التي تتبع توزيع كاي تربيع، لدلالة الفرق بين قيمتي دالة الترجيح لنموذج الانحدار اللوجيستي بالمتغيرات المستقلة وبدون المتغيرات المستقلة، وكانت النتائج كما هي موضحة في الجدول الموالي:

الجدول رقم (26–3): نتائج اختبار جودة توفيق نموذج الانحدار اللوجيستي المتعدد الثاني

النموذج	لغ الترجيح	قيمة كاي تربيع (X^2)	درجة الحرية	مستوى المعنوية
الثابت فقط	33.888			
النهائي	11.105	22.783	2	*0.000

* دال عند مستوى المعنوية 0.05

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

تشير نتائج الجدول أعلاه أن القيمة الاحتمالية لاختبار كاي تربيع (X^2) تقدر بـ (0.000)، وهي أقل من مستوى الدلالة الإحصائية المعتمد في الدراسة (0.05)، مما يعني أن النموذج دال احصائيا (أي وجود فروق بين النموذج بدلالة الحد الثابت بدون المتغيرات المستقلة والنموذج بدلالة المتغيرات المستقلة)، وهذا معناه أن المتغير المستقل (الادراج في البورصة) له تأثير في تصنيف قيم المتغير التابع (جودة الإفصاح المحاسبي).

2.4.3. اختبار القوة التفسيرية لنموذج الانحدار اللوجيستي المتعدد:

يهدف تقدير القوة التفسيرية للنموذج تم الاعتماد على إحصائية شبه مربع الارتباط أو شبه معامل التحديد لغرض اختبار قوة المتغير المستقل (الادراج في البورصة) في تفسير التغير في المتغير التابع (جودة الإفصاح المحاسبي)، وكانت النتائج كما هي موضحة في الجدول الموالي:

الجدول رقم (27–3): نتائج اختبار شبه مربع الارتباط للنموذج الثاني

المؤشر	قيمة المؤشر
معامل التحديد (R^2 Cox & Snell)	0.278
معامل التحديد (R^2 Negelkerke)	0.318

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

تشير نتائج الجدول أعلاه أن المتغير المستقل (هيكل الملكية) المدرج ضمن نموذج الانحدار اللوجيستي قد تمكن من تفسير حوالي (28%) من التغيرات التي تحدث في المتغير التابع (جودة الإفصاح المحاسبي) حسب إحصائية (R^2 Cox & Snell)، في حين أن القدرة التفسيرية للمتغير المستقل كانت (32%) حسب إحصائية (R^2 Negelkerke). في حين توجد نسبة غيرة مفسرة تعود لمتغيرات أخرى غير مدرجة ضمن النموذج.

3.4.3. مناقشة نتائج تقدير معلمات نموذج الانحدار اللوجيستي المتعدد الثاني:

بعد التحقق من كفاءة النموذج المرفق، سيتم مناقشة نتائج تقدير معلمات النموذج وتفسير معانيها وفقا لما يعكسه الجدول الموالي:

الجدول رقم (28–3): نتائج تقدير معلمات معادلة نموذج الانحدار اللوجيستي المتعدد الثاني

الإفصاح	الجودة	الثابت (β)	الخطأ المعياري	اختبار والد	درجة الحرية	مستوى المعنوية
ضعيف جدا	الثابت	-18.990	0.500	1442.431	1	0.000
	غ مدرجة (0)	20.376	0.000		1	
	مدرجة (1)	0[b]			0	
$DQ_{it} = -18.990 + 20.376\ lm_{it} + \delta_{it}$						
ضعيف	الثابت	0.000	0.447	9.052	1	1.000
	غ مدرجة (0)	1.609	0.663	2.263	1	0.015
	مدرجة (1)	0[b]			0	
$DQ = 1.609\ lm_{it} + \delta_{it}$						

* دال عند مستوى المعنوية 0.05 مستوى المرجعية: متوسط

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

من الناحية الإحصائية فإنه يتم القبول فقط بالمتغيرات ذات الدلالة المعنوية، وبالنظر لنتائج الجدول أعلاه نلاحظ أن قيم المتغير المستقل الادارج في البورصة كانت ذات دلالة إحصائية بالنسبة للنموذج الثاني فقط، والذي يمثل الشركات الدراسة ذات مستوى افصاح ضعيف، وعليه فسيتم اعتماد هذا النموذج لتشخيص أثر الادارج في البورصة على جودة الإفصاح المحاسبي، وذلك لكون أن النموذج الأول غير صالح لتفسير الأثر المتوقع من خلاله، لاعتبار أن متغير الإدراج في البورصة كان غير دال احصائيا، مما يعني أن النموذج الأول لم يستطع توصيف أثر المتغير المستقل على المتغير التابع.

والملاحظ من نتائج النموذج الثاني أن قيمة معامل اللوجت (β) لمتغير الإدراج في البورصة تقدر بـ (1.609)، مما يعني أن تغير الشركة من مدرجة إلى غير مدرجة (الزيادة في المتغير بوحدة واحدة) سيؤدي إلى زيادة لوغاريتم احتمالية تصنيف الشركة بأنها ذات جودة إفصاح محاسبي منخفض، مقارنة بكونها ذات جودة افصاح متوسط بزيادة قدرها 1.61 وحدة.

كما تشير نتائج الجدول إلى أن قيمة إحصائية والد قد بلغت (2.263) عند درجة حرية قدرها (1)، وبمستوى دلالة إحصائية قدره (0.015)، وهي قيمة أقل من مستوى الدلالة المعتمد في الدراسة والمقدر بـ (0.05)، مما يعني أنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين مستويات جودة الإفصاح المحاسبي بين شركات الدراسة تعزى لادراج الشركة بالبورصة. ومنه يتم قبول الفرضية بأن متغير الإدراج له أثر ذو دلالة إحصائية على جودة الإفصاح المحاسبي للشركات محل الدراسة. ويمكن تفسير ذلك أن الادراج في البورصة يفرض على الشركات الإمتثال لشروط الكشف عن المعلومات من أجل الدخول للسوق المالي، ما من شأنه أن يدفع الشركات نحو تحسين جودة الإفصاح المحاسبي، بالإضافة لضرورة وجود هيئة داخلية لمراجعة الحسابات مما يعزز من مصداقية وموثوقية المعلومات المفصح عنها، ويؤدي لافصاح أمثل، فضلا عن الرقابة التي تفرض عليها من لجنة تنظيم ومراقبة عنليات البورصة، مما يجعلها أكثر إلتزاما في الإفصاح عن المعلومات وتوسع حتى في الإفصاح عن المعلومات ذات الطابع الاختياري، بالإضافة إلى أن المتطلبات التنظيمية للبورصة تفرض على الشركات تقديم تقارير مالية دورية مما يتيح امكانية الإطلاع عليها من طرف العامة في التوقيت المناسب، وهو ما ينكس بدوره على جودة الإفصاح.

5.3. مناقشة نتائج اختبار الفرضية الخامسة "أثر نوع الصناعة على جودة الإفصاح المحاسبي للشركات محل الدراسة":

تهدف هذه الفرضية لاختبار أثر نوع الصناعة على جودة الإفصاح المحاسبي للشركات محل الدراسة، حيث تم الاعتماد على نموذج الانحدار اللوجيستي المتعدد لتحديد طبيعة الأثر واتجاهه. لكن قبل البدء في الاختبار وجب أولا التأكد من كفاءة النموذج.

1.5.3. اختبار جودة توفيق نموذج الانحدار اللوجيستي المتعدد الثالث:

لقياس جودة توفيق نموذج الانحدار اللوجيستي المتعدد، تم استخدام نسبة المعقولية العظمى التي تتبع توزيع كاي تربيع، لدلالة الفرق بين قيمتي دالة الترجيح لنموذج الانحدار اللوجيستي بالمتغيرات المستقلة وبدون المتغيرات المستقلة، وكانت النتائج كما هي موضحة في الجدول الموالي:

الجدول رقم (29–3): نتائج اختبار جودة توفيق نموذج الانحدار اللوجيستي المتعدد الثالث

النموذج	لغ الترجيح	قيمة كاي تربيع (X^2)	درجة الحرية	مستوى المعنوية
الثابت فقط	66.443			
النهائي	15.242	51.202	8	*0.000

* دال عند مستوى المعنوية 0.05

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

تشير نتائج الجدول أعلاه أن القيمة الاحتمالية لاختبار كاي تربيع (X^2) تقدر بـ (0.000)، وهي أقل من مستوى الدلالة الإحصائية المعتمد في الدراسة (0.05)، مما يعني أن النموذج دال احصائيا (أي وجود فروق بين النموذج بدلالة الحد الثابت بدون المتغيرات المستقلة والنموذج بدلالة المتغيرات المستقلة)، وهذا معناه أن المتغير المستقل (الادراج في البورصة) له تأثير في تصنيف قيم المتغير التابع (جودة الإفصاح المحاسبي).

2.5.3. اختبار القوة التفسيرية لنموذج الانحدار اللوجيستي المتعدد الثالث:

يهدف تقدير القوة التفسيرية للنموذج تم الاعتماد على إحصائية شبه مربع الارتباط أو شبه معامل التحديد لغرض اختبار قوة المتغير المستقل (الادراج في البورصة) في تفسير التغير في المتغير التابع (جودة الإفصاح المحاسبي)، وكانت النتائج كما هي موضحة في الجدول الموالي:

الجدول رقم (30–3): نتائج اختبار شبه مربع الارتباط للنموذج الثالث

المؤشر	قيمة المؤشر
معامل التحديد (R^2 Cox & Snell)	0.519
معامل التحديد (R^2 Negelkerke)	0.594

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

تشير نتائج الجدول أعلاه أن المتغير المستقل (هيكل الملكية) المدرج ضمن نموذج الانحدار اللوجيستي قد تمكن من تفسير حوالي (52%) من التغيرات التي تحدث في المتغير التابع (جودة الإفصاح المحاسبي) حسب إحصائية (Cox & Snell R^2)، في حين أن القدرة التفسيرية للمتغير المستقل كانت (60%) حسب إحصائية (Negelkerke R^2). في حين توجد نسبة غيرة مفسرة تعود لمتغيرات أخرى غير مدرجة ضمن النموذج.

3.5.3. مناقشة نتائج تقدير معلمات نموذج الانحدار اللوجيستي المتعدد الثالث:

بعد التحقق من كفاءة النموذج المرفق، سيتم مناقشة نتائج تقدير معلمات النموذج وتفسير معانيها وفقا لما يعكسه الشكل الموالي:

الجدول رقم (31–3): نتائج تقدير معلمات معادلة نموذج الانحدار اللوجيستي المتعدد الثالث

الوزن	الجودة	الثابت (β)	الخطأ المعياري	اختبار والد	درجة الحرية	مستوى المعنوية
ضعيف جدا	الثابت	0.000	4320.033	0.000	1	0.996
	صناعات كيمياوية (1)	-40.886	0.000		1	
	صناعات تحويلية (2)	0.000	0.775	0.000	1	1.000
	البناء والأشغال (3)	-0.468	0.837	0.313	1	0.576
	الخدمات (4)	-40.051	10709.761	0.000	1	0.997
	الصناعات الغذائية (5)	0[c]			0	
ضعيف	الثابت	20.062	4320.033	0.000	1	0.996
	صناعات كيمياوية (1)	-20.755	4320.033	60.000	1	0.996
	صناعات تحويلية (2)	0.000	0.000		1	
	البناء والأشغال (3)	0.225	0.000		1	
	الخدمات (4)	-20.062	4320.033	0.000	1	
	الصناعات الغذائية (5)	0[c]			0	0.996

مستوى المرجعية: متوسط

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

من الناحية الإحصائية فإنه يتم القبول فقط بالمتغيرات ذات الدلالة المعنوية، وبالنظر لنتائج الجدول أعلاه نلاحظ أن قيم المتغير المستقل نوع الصناعة كانت غير دالة إحصائيا بالنسبة لكلا النموذجين (ضعيف جدا، وضعيف)، أي أن كلا النموذجين غير صالحين لتفسير الأثر المتوقع من خلالهما، مما يعني أن كلا النموذجين لم يستطيعا توصيف أثر المتغير المستقل على المتغير التابع.

وبالرغم من أن قيم معامل اللوجت (β) لمختلف تصنيفات متغير نوع الصناعة تشير لوجد إما تأثير إيجابي أو سلبي، إلا أنه غير دال احصائيا، لكون أن مستوى الدلالة الإحصائية لكل تصنيفات المتغير كانت أكبر من مستوى الدلالة المعتمد في الدراسة والمقدر بـ (0.05)، مما يعني أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في مستويات جودة الإفصاح المحاسبي بين شركات الدراسة تعزى لنوع الصناعة. ومنه يتم رفض الفرضية بأن متغير نوع الصناعة له أثر ذو دلالة إحصائية على جودة الإفصاح المحاسبي للشركات محل الدراسة.

وهذا معناه أن اختلاف نوع الصناعة للشركة لا ينعكس على تحسين مستويات جودة الافصاح المحاسبي، ويمكن تفسير ذلك في أن الاختلاف يمكن أن يكمن في جانب الإفصاح في شقه غير المالي، وهو ما لا توليه الشركات الجزائرية اهتماما كبيرا، حيث تعتبره مجرد تكاليف إضافية تتحملها الشركة للافصاح عن هكذا معلومات، دون أن تعود عليها بفائدة أو قيمة مضافة، خاصة وأن الإفصاح المتعلق بالجوانب البيئية والاجتماعية يعد اختياريا وغير ملزمة به قانونيا، هذا فضلا عن غياب ثقافة الإفصاح غير المالي لدى المجتمع الجزائري، وغياب ضغوطات جماعات الضغط، مما يقلل من الدافع نحو تحسين جودة الإفصاح المحاسبي، من خلال شقه غير المالي لعدم تعرض الشركات لأي مساءلة قانونية أو عقوبات يمكن أن تفرض عليها في حال عدم الالتزام بالإفصاح عن هكذا معلومات.

خلاصة:

بعد ما تم عرضه من مفاهيم نظرية لموضوع الدراسة، هدف هذا الفصل لإسقاط ما تم تناوله ضمن الجوانب النظرية والدراسات السابقة على بيئة الأعمال الجزائرية، من خلال دراسة حالة بعض الشركات الجزائرية، وذلك لتشخيص واقع جودة الإفصاح المحاسبي بالشركات محل الدراسة، وتحديد أهم العوامل المؤثرة في فيها، وكذا طبيعة واتجاه هذا التأثير.

ومن خلال عرض وتحليل الفروض التي بنيت عليها الدراسة، وباستخدام أساليب إحصائية معينة، تم تقييم جودة الإفصاح المحاسبي بالشركات محل الدراسة، باستخدام مؤشر افصاح يستند في تقييمه على الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية، وخلصت الدراسة إلى أن الشركات محل الدراسة تتسم بجوة افصاح منخفضة.

كما تم تشخيص بعض خصائص بيئة الشركات محل دراسة، حيث تم في سياق أول تشخيص خصائص هيكل الشركات محل الدراسة، بهدف معرفة تركيبة ومؤشرات الأداء لهذه الشركات، ثم تشخيص هيكل حوكمة الشركات من خلال خصائص مجلس الإدارة وتركز الملكية، للوقوف على واقع ممارسات الحوكمة بالشركات محل الدراسة، ليتم في الأخير تشخيص بعض الخصائص المتعلقة بالبيئة الخارجية لهذه الشركات، لمعرفة تأثيرها على جودة الافصاح المحاسبي.

وقد بينت نتائج اختبار فروض الدراسة، بأنه يوجد تأثير ايجابي لكل من (حجم الشركة، استقلالية مجلس الإدارة، نشاط مجلس الإدارة، تركز الملكية، الإدراج في البورصة) على جودة الإفصاح المحاسبي، في حين لم تتوصل الدراسة لوجود أي تأثير بخصوص باقي العوامل والمتمثلة في (الرفع المالي، الربحية، حجم مجلس الإدارة، خبرة مجلس الإدارة، نوع الصناعة).

خـــــاتـــمـــــة

عرف الإفصاح المحاسبي اهتماما متزايدا من طرف القائمين على المجال المحاسبي خلال السنوات الأخيرة، لاعتباره من أكثر الآليات التي تعمل على تحقيق التوازن بين مصالح الإدارة كممثل عن الشركات، وأصحاب المصلحة كأحد الأطراف المهتمة بأداء الشركات ونتائج أعمالها، من خلال ما يعكسه من معلومات ضرورية بما يرسم صورة شاملة ومتكاملة عن أداء الشركات بمختلف جوانبه. وعلى إثر الانهيارات والفضائح التي عرفها عالم المال والاعمال، اتجه تركيز أصحاب المصلحة نحو محتوى الإفصاح المحاسبي، وقدرته على توفير معلومات ذات منفعة وقيمة، تساعدهم في التقييم والتنبؤ بوضع الشركات الحقيقي، واتخاذ قرارات أكثر كفاءة. وباعتبار أن ممارسات الإفصاح المحاسبي تتمايز بين الطابع الالزامي والاختياري، فقد تتفاوت جودة الإفصاح المحاسبي بين الشركات وفقا لعوامل عديدة تعكس دوافع ومبررات القائمين عليه.

وهدفت الدراسة الحالية بشقيها النظري والتطبيقي، للإجابة على إشكالية الدراسة والتساؤلات الفرعية لها، التي تمحورت حول " العوامل المؤثرة في جودة الإفصاح عن المعلومات المالية"، أين تم التركيز على دراسة حالة أربعة عشر (14) شركة جزائرية، للفترة 2018- 2022.

ولتحقيق ذلك تمت معالجة موضوع الدراسة من خلال ثلاثة فصول، جاء الأول منها للإحاطة بكل الجوانب الفكرية المتعلقة بجودة الإفصاح المحاسبي، من خلال التطرق إلى مختلف المفاهيم المرتبطة بجودة الإفصاح المحاسبي، الأسباب والبواعث الأساسية التي أدت إلى بلورة مفهوم جودة الإفصاح المحاسبي، وزيادة الاهتمام به من طرف الباحثين، الهيئات، وأصحاب المصلحة، بالإضافة إلى عرض لأهم النظريات في الفكر المحاسبي، والتي حاولت تفسير دوافع ومبررات القائمين عليه في تبني ممارسات الإفصاح الجيد. لننتقل في الفصل الثاني لعرض بعض البدائل النظرية التي يشيع استخدامها من طرف الدراسات الأكاديمية في قياس وتقييم جودة الإفصاح المحاسبي، مع توضيح آلية التقييم لكل بديل، ثم محاولة التعرف على بعض العوامل التي من شأنها التأثير في جودة الإفصاح المحاسبي، وذلك على ضوء الدراسات السابقة في الموضوع. أما الفصل الثالث فقد اشتمل على الجانب التطبيقي، الذي جاء لاختبار فروض الدراسة على بعض الشركات الجزائرية، من خلال تقييم واقع ممارسات الإفصاح المحاسبي بهذه الشركات، وتحديد مستويات الجودة لها، ومدى تأثر هذه المستويات ببعض خصائص بيئة هذه الشركات، بهدف معرفة طبيعة هذا التأثير واتجاه. وبالرجوع لما تم تناوله خلال فصول الدراسة، يمكن عرض أهم نتائج الدراسة بشقيها النظري والتطبيقي على النحو الآتي:

1. أن الإفصاح المحاسبي هو تلك الآلية التي تهدف من خلالها إدارات الشركات إرسال إشارات أو رسائل في شكل معلومات ملائمة، تعكس من خلالها وضعية الشركة لمختلف أصحاب المصلحة في سبيل مساعدتهم على اتخاذ قراراتهم المختلفة؛

2. أن مفهوم الإفصاح المحاسبي تطور ليعكس جوانب أخرى تتعلق بأداء الشركة من غير الأداء المالي، فتوفير المعلومات المرتبطة بنشاط الشركة، لم يعد يقتصر على سرد الأرقام المحاسبية المتعلقة بأصول وخصوم الشركة والنتائج المحققة فقط، وإنما اتسع ليشمل معلومات أخرى، لها دور كبير في فهم وتحليل أداء وتوجهات الشركة، كالمعلومات المتعلقة بإستراتيجيتها، أهم خططها المستقبلية، الفرص والتهديدات المتوقعة ومدى قدرتها على إدارتها، مبادراتها نحو المحيط الذي تنشط فيه، وغيرها من المعلومات الأخرى؛

3. أن جودة الإفصاح المحاسبي مفهوم نسبي ظهر نتيجة التطور الذي عرفه مفهوم الإفصاح المحاسبي، والمستجدات التي عرفتها بيئة الأعمال للشركات، والتي كان لها دورا كبيرا في تغيير نظرة مستخدمي المعلومات المحاسبية نحو الإفصاح المحاسبي من حيث: محتواه، كفايته، شفافيته، مصداقيته بما يعكس جودته، وهو ما جعل منه مفهوما صعب التحديد لكونه يرتبط بعدد من المعايير التي تحكم جودته، وبالرغم من اجتهادات الباحثين لإعطاء مفهوم موحد له إلا أنه ما يزال مصطلحا غامضا لغاية اليوم؛

4. أن تبني الشركات لجودة الإفصاح المحاسبي يرجع لدوافع عديدة، تناولتها الدراسات الأكاديمية في ظل عدد من النظريات، التي حاولت تقديم تفسير منطقي لهذه الدوافع، حيث كان لكل نظرية ما يميزها عن غيرها في محاولة تبرير سلوكيات إدارة الشركة لاعتماد مستويات إفصاح عالية، سواء من حيث الافتراضات التي استندت عليها كل نظرية، أو من حيث الأطراف المستهدفة، أو من حيث طبيعة المعلومات التي تلبي حاجات هذه الأطراف، كما أن الاعتماد على نظرية دون الأخرى سيقود لتبرير ناقص أو غير كامل، لأنه لا يمكن اعتبارها نظريات بديلة بقدر ما هي نظريات مكملة لبعضها البعض، وبالرغم من تعدد الدوافع التي طرحتها هذه النظريات إلا أن الدافع الأساسي يبقى ممثلا في تحسين الشركة لصورتها أمام الطرف الآخر من أجل ضمان استمراريتها وخلق القيمة على المدى الطويل؛

5. غياب مفهوم نظري محدد لجودة لافصاح المحاسبي، جعل من الصعب بناء مؤشر مباشر لقياسه، لذلك عمدت الدراسات في تقييمها لجودة الإفصاح المحاسبي للتركيز على عدد من الخصائص التي تحكم الجودة، فمنهم من ركز على كم المعلومات التي يشتمل عليها الإفصاح، ومنهم من ذهب نحو كم ونوع المعلومات المعلومات التي يشتملها الإفصاح، ومدى تغطيتها لعدد أكبر من الموضوعات التي تعكس نشاط الشركة ونتائج أعمالها، في حين ذهب البعض نحو تقييم الجودة من خلال توافر الإفصاح على خصائص المعلومات النوعية، والتي إن توافرت بالشكل المطلوب عكست مستويات جودة أعلى،

بينما ركز البعض الآخر على تقييم مصداقية الأرقام المفصح عنها، ومدى خلوها من الممارسات غير الأخلاقية، وغيرها من المؤشرات الأخرى، إلا أن لكل نموذج نقائص تؤثر على موضوعية تقييمه إذا ما اعتمد كنموذج فاصل للحكم على الجودة؛

6. تتأثر جودة الإفصاح المحاسبي بتفاعل معقد لعدة عوامل، منها ما يتعلق بالمتطلبات التنظيمة وبنى الحوكمة، ومنها ما يتعلق بخصائص ومؤشرات الأداء للشركات، وغيرها من العوامل الأخرى، التي من شأنها التأثير عليه بالسلب أو الايجاب، إذ يعد فهم وتحليل هذه العوامل أمرا ضروريا لأصحاب المصلحة، المنظمين، والشركات نفسها، لتقييم وفهم مدى وعمق ممارسات الإفصاح المحاسبي، وتفسير التفاوت في مستويات الجودة بين الشركات نفسها، أو من دولة لأخرى؛

7. أن مستوى جودة الإفصاح المحاسبي بالشركات محل الدراسة ما يزال بعيدا عن المستويات المطلوبة، حيث سجل مستوى ضعيف، وبالرغم من تحقيق بعض الشركات لمستويات جودة متوسطة، إلا أن تحقيق أغلب الشركات لمستويات جودة تفاوتت بين المستوى (ضعيف جدا) والمستوى (ضعيف) انعكس على مؤشر الإفصاح النهائي؛

8. أن إلتزام شركات الدراسة ببنود خصائص المعلومات المنصوص عليها، من طرف الهيئات والمنظمات الدولية حتى تكون ذات منفعة وقيمة، كان بمستوى متوسط بالنسبة لخاصيتي الموثوقية والقابلية للفهم، ومستوى ضعيف بالنسبة لخاصيتي الملائمة وقابلية المقارنة، في حين جاء بمستوى ضعيف جدا فيما يخص خاصيتي القابلية للتحقق والتوقيت المناسب، ما يعكس أن أغلب الشركات تكتفي بتقديم افصاح محدود، يبقى محصورا في إطار ما يعرف بالإفصاح الإلزامي أو ما دون ذلك، مع تغليب الشق المالي للافصاح على الشق غير المالي، ويمكن ارجاع ضعف جودة الإفصاح المحاسبي بالشركات محل الدراسة لعدد من الأسباب:

أ. غياب إطار تنظيمي وقانوني يضبط اجراءات وسياسات الإفصاح المحاسبي بالنسبة للشركات، على غرار ما هو معمول به على مستوى دول العالم، حيث نلحظ أن الشركات الجزائرية تعتمد في افصاحها على الاجراءات المنصوص عليها في إطار النظام المحاسبي المالي SCF الصادرة سنة 2004، والذي عرف جمودا منذ دلك الوقت، لعدم مسايرته للتطورات والمستجدات التي جاءت، فيما يخص المبادئ المحاسبية ومعايير اعداد التقارير المالية، ومحاولة تكيفها بما يتوافق مع البيئة الاقتصادية الجزائرية؛

ب. عدم تحديد النظام المحاسبي المالي للمستخدمين الأساسيين للتقارير المالية، مما يجعل من الافصاح التزاما أكثر من كونه وسيلة اتصالية تلبي مختلف حاجات الأطراف الفاعلة؛

ج. غياب ثقافة الإفصاح الاختياري، وذلك لعدم وجود أي ضوابط تحددها الهيئات المحاسبية بالجزائر، والتي تفرض على الشركات أن تعرض معلومات تفوق الإفصاح الالزامي، حيث ترك ذلك لتقديرات الإدارة، بالإضافة إلى أن هذا النوع من الإفصاح سيحملها تكلفة إضافية هي في غنى عنها، فضلا عن عدم وجود أي متابعات قانونية يمكن أن تتعرض لها الشركات في حالة عدم الالتزام بمتطلبات الإفصاح سواء أكان إلزاميا أو اخياريا؛

د. عدم وجود ثقافة الإفصاح بشكل عام، حيث يرى أغلب المسيرين أن كمية ونوعية المعلومات المفصح عنها لا تلعب دورا بالغ الأهمية، وذلك لكون أن اعداد التقرير المالي ما هو إلا عملية إدارية روتينية، الهدف الرئيسي منها هو عرض الوضعية المالية على المساهمين، واتخاذ القرارات الإدارية بالدرجة الأولى؛

هـ. أسلوب التسيير في الشركات الجزائرية، والذي يتميز بثقافة وقيم محاسبية تميل إلى طابع التحفظ والسرية في تقديم المعلومات، حيث تكتفي أغلب الشركات بالإفصاح عن المعلومات الإلزامية فقط، ظنا منها أن التوسع في الإفصاح قد يعرضها لمخاطر استغلال المعلومات من طرف المنافسين؛

و. ضعف أنظمة الحوكمة بأغلب الشركات الجزائرية مما يضعف من إجراءات الرقابة والتدقيق على مستوى الشركات؛

ز. غياب التصنيفات المختلفة لفئات أصحاب المصلحة بالشركات الجزائرية، والتي تعد الأساس في عملية الإفصاح بالنسبة للشركات، حيث يقتصر تصنيف أصحاب المصلحة على المساهمين، مؤسسات الإقتراض، ومصالح الضرائب؛

ح. طبيعة بيئة الأعمال الجزائرية وعدم تفاعلها مع سياسة الإفصاح، بسبب غياب ثقافة الوعي الاستثماري لدى المجتمع الجزائري، وتفضيلهم لادخار أموالهم بدلا من استثمارها، مما رسخ لدى المسيرين عدم أهمية عرضهم للمعلومات كون الطلب عليها منعدم؛

ط. طبيعة المكلية في هذه الشركات والتي يغلب عليها الطابع العام أو الطابع العائلي، مما يؤدي لغياب الدافع نحو التوسع في الإفصاح المحاسبي وتحسين جودته، بالرغم من أننا نلمس مستويات أعلى في الشركات ذات الطابع العام مقارنة بالشركات العائلية، وذلك بحكم انفصال المكلية عن التسيير؛

ي. طبيعة السوق المالي الجزائري التي لا تشجع على الاستثمار، إذ يعتبر سوقا ماليا غير نشط ذو طابع محلي يضم فئة محدودة من المستثمرين، وبالتالي فإن التوسع في الإفصاح من وجهة نظر هذه الشركات لا يشكل عنصرا جوهريا ولا يزيد من حظوظها في الحصول على مستثمرين أجانب، هذا فضلا عن أن القوانين المنظمة للبورصة الجزائرية لا تضع شروطا معقدة للادراج بالبورصة، مما لا يلزم الشركات على تحسين جودة الإفصاح المحاسبي؛

9. أثبت النتائج المتوصل إليها وجود أثر إيجابي ذو دلالة معنوية لحجم الشركة على جودة الإفصاح المحاسبي، في حين لم يثبت وجود أي أثر لكل من الرفع المالي، وربحية الشركات على جودة الإفصاح المحاسبي؛

10. أثبت النتائج المتوصل إليها وجود أثر إيجابي ذو دلالة معنوية لكل من استقلالية أعضاء مجلس الإدارة، ونشاط مجلس الإدارة على جودة الإفصاح المحاسبي، في حين لم يتبث وجود أي أثر لكل من حجم مجلس الإدارة، وخبرة أعضاء مجلس الإدارة على جودة الإفصاح المحاسبي؛

11. أثبت النتائج المتوصل إليها وجود أثر إيجابي ذو دلالة معنوية لتركز الملكية على جودة الإفصاح المحاسبي، في حين أن تشتت الملكية يؤدي إلى تخفيض جودة الإفصاح المحاسبي؛

12. أثبت النتائج المتوصل إليها وجود أثر إيجابي ذو دلالة معنوية للادراج في البورصة على جودة الإفصاح المحاسبي؛

13. أثبت النتائج المتوصل إليها عدم وجود أي أثر لنوع الصناعة على جودة الإفصاح المحاسبي.

➢ **توصيات الدراسة:**

على إثر ما تم التوصل إليه من نتائج، توصي الدراسة بما يلي:

1. ضرورة مراجعة النظام المحاسبي المالي باعتباره المرجع الأول الذي تعتمده الشركات في الإفصاح عن المعلومات المحاسبية، ومحاولة تحديثه من فترة لأخرى ليواكب التطورات والمستجدات التي يعرفها المجال المحاسبي؛

2. العمل على اصدار لوائح وأطر تنظيمية كما هو معمول به في كثير من الدول، تضبط وتحدد ممارسات الإفصاح المحاسبي بالشركات، تتلائم وخصوصية بيئة الشركات الجزائرية، وتأخذ في عين الاعتبار المتطلبات الدولية فيما يخص ممارسات الإفصاح الجيد؛

3. العمل على مراجعة ميثاق الحكم الراشد للشركات الجزائرية، مما يخلق ويفعل آليات عمل حوكمة الشركات باعتبارها أحد المتطلبات الأساسية لتحسين مستوى جودة الإفصاح المحاسبي، لما تفرضه من رقابة والتزام بتطبيق اللوائح والتنظيمات المنصوص عليها؛

4. محاولة تنمية ثقافة الإفصاح لدى مسيري الشركات، والتقليل من احتكار المعلومات والمبالغة في صبغة السرية، لضمان تحقيق ممارسات افصاح أفضل؛

5. تنمية ثقافة الإفصاح الاختياري لدى مسيري الشركات، والتأكيد على أهمية الإفصاح في شقه غير المالي لما يعكسه من معلومات مهمة تعكس جوانب أخر لأداء الشركات على غرار الأداء المالي؛

6. التأكيد على تفعيل دور مجالس الإدارة لاسيما فيما يتعلق باستقلالية أعضاء المجلس، ووتيرة نشاطه لما لها من أهمية في أداء عمل المجلس وتفعيل الرقابة على ممارسات الإفصاح المحاسبي؛

7. فتح رأس مال الشركات للاكتتاب من طرف العامة، عوض انحصارها في شركات مملوكة للدولة أو شركات عائلية من الجيل الأول، مما يؤدي لتغيير طبيعة الملكية على مستوى الشركات، ويبلور مفهوم أصحاب المصلحة ويخلق الحاجة لتحسين ممارسات الإفصاح بما ينعكس على جودته؛

8. تفعيل السوق المالي الجزائري بما يخلق سوق مالي يرقى للمستويات الدولية، وتشجيع الأفراد والشركات على ثقافة التداول، بما يساهم في خلق الطلب والعرض على المعلومات، وينمي ثقافة الإفصاح لدى الشركات والأفراد؛

9. تشجيع الشركات على انتهاج الإفصاح الالكتروني لتخفيض التكاليف المرتبطة بالافصاح، من جهة، ومن جهة أخرى تسهيل توفير المعلومات للأطراف ذات العالاقة في الوقت المناسب، مما ينعكس على جودة الإفصاح؛

➢ **آفاق الدراسة:**

تفتح الدراسة الحالية المجال أمام دراسات أخرى مستقبيلة خاصة فيما يتعلق بالجوانب التي تم إغفالها لصعوبة التحكم بها وتحصيلها، من أهم ما يتم اقتراحه كآفاق مستقبيلة الآتي:

- اجراء دراسات حول عوامل أو محددات أخرى من شأنها التأثير على جودة الإفصاح المحاسبي، كالعوامل القانونية، الاقتصادية، ...الخ؛
- اجراء دراسات تهدف لبناء نموذج لتقييم جودة الإفصاح المحاسبي يتوافق مع الإطار التنظيمي والمحاسبي الجزائري؛
- اجراء دراسات تعنى بتحليل الأسباب والمعوقات التي تحول دون تطبيق ممارسات الإفصاح المحاسبي التي ترقى لمستوى الجودة المطلوب.

ملاحـــــق الدراســـــــة

الملحق (1): قائمة شركات الدراسة

اسم الشركة	رمز الشركة
شركة الاسمنت عين الكبيرة	SAE
الشركة القابضة للصناعات الغذائية	AGD
شركة صوفيبلاست	SOP
مؤسسة الاستصلاح والتهيئة الريفية emivar	EMI
المؤسسة الوطنية لأجهزة القياس والمراقبة	AMC
شركة ايباكوم	EBA
شركة شي علي بروفيبلاست	CHI
شركة sensus	SEN
شركة مامي للمشروبات الغازية	MAMI
شركة صيدال	SAI
شركة بيوفارم	BIO
شركة الاوراسي	AUR
شركة أوم أنفست	AOM
شركة سوناطراك	SONA

الملحق (2): القائمة المعيارية لقياس جودة الإفصاح المحاسبي

مؤشر تقييم جودة الإفصاح المحاسبي		
تقييم جودة الإفصاح وفقا لخاصية الملائمة		
R1	إلى أي مدى يوفر الإفصاح معلومات عن الأحداث المستقبلية أو معلومات تساعد في التنبؤ بالأحداث المستقبلية؟	**قيمة تنبؤية**
R2	إلى أي مدى يوفر الإفصاح معلومات غير مالية إلى جانب المعلومات المالية؟	
R3	إلى أي مدى تستخدم الشركة القيمة العادلة بدلا من التكلفة التاريخية في تقييم بنود القوائم المالية؟	
R4	إلى أي مدى يوفر الإفصاح تغذية عكسية عن معلومات الاحداث والمعاملات السابقة والحالية ؟	**قيمة توكيدية**
تقييم جودة الإفصاح وفقا لخاصية الموثوقية		
F1	إلى أي مدى يتم التصوير الكامل للمعلومات ذات الأهمية النسبية المرتفعة بالقوائم المالية؟	**الكمال**
2F	إلى أي مدى يوفر الإفصاح معلومات عن النتائج المالية المتعلقة بالاحداث الإيجابية والسلبية بطريقة متوازنة؟	**الحياد**
F3	ما هو نوع تقرير مراجع الحسابات فيما يتعلق بالقوائم المالية؟	**المصداقية والخلو من الأخطاء**
F4	إلى أي مدى يوفر الإفصاح معلومات تتعلق بهيكل حوكمة الشركات؟	
تقييم جودة الإفصاح وفقا لخاصية قابلية الفهم		
U1	إلى أي مدى يتم الإفصاح عن المعلومات بطريقة متناسقة ومنظمة ؟	**البساطة والوضوح**
U2	إلى أي مدى يوفر الافصاح شرح للملاحظات المتعلقة بالميزانية وجدول حسابات النتائج؟	
U3	إلى أي مدى يوفر الإفصاح أشكال وجدوال لتوضيح المحتوى المعلوماتي؟	
U4	إلى أي مدى يمكن فهم التقرير السنوي من وجهة نظر الباحثين؟	
تقييم جودة الإفصاح وفقا لخاصية قابلية المقارنة		
C1	إلى أي مدى يتم الإفصاح عن التغييرات في السياسات المحاسبية المطبقة وآثار هذه التغيرات؟	**الاتساق**
C2	إلى أي مدى يتم الإفصاح عن التغييرات في التقديرات المحاسبية وآثار هذه التغيرات ؟	
C3	إلى أي مدى يوفر الإفصاح معلومات تتعلق بتعديل أرقام الفترة المحاسبية السابقة نتيجة تغيير في السياسة المحاسبية أو التقديرات المحاسبية؟	
C4	إلى أي مدى يوفر الإفصاح امكانية مقارنة نتائج الفترة المحاسبية الحالية مع نتائج الفترات المحاسبية السابقة؟	
C5	إلى أي مدى يمكن مقارنة المعلومات الواردة في التقرير السنوي بالمعلومات المقدمة من طرف الشركات الأخرى؟	**المقارنة**
C6	إلى أي مدى يتم الإفصاح عن المؤشرات والنسب المالية في التقرير السنوي؟	
تقييم جودة الإفصاح وفقا لخاصية قابلية التحقق		
V1	إلى أي مدى يوفر الإفصاح توضيحات كافية حول الطرق والمبادئ المحاسبية التي تم انتقاؤها؟	**التحقق**
V2	إلى أي مدى يوفر الإفصاح توضيحات كافية حول الافتراضات والتقديرات المحاسبية؟	
تقييم جودة الإفصاح وفقا لخاصية التوقيت المناسب		
T1	عدد الأيام المستغرقة من طرف المدقق للمصادقة على تقرير المراجعة بعد انتهاء السنة المالية؟	**التوقيت الملائم**
T2	كم عدد الفترات التي يتم فيها نشر الافصاحات الدورية على المواقع الالكترونية للشركات أو موقع البورصة؟	

الملحق (3) نتائج التحليل الوصفي للمتغير التابع (جودة الإفصاح المحاسبي)

Statistiques descriptives

	N	Minimum	Maximum	Moyenne	Ecart type
R1	70	1	3	2,43	,734
R2	70	1	4	2,71	,801
R3	70	1	1	1,00	,000
R4	70	1	3	2,07	,598
R	70	1,00	2,75	2,0536	,46798
F1	70	1	3	2,14	,748
F2	70	1	4	2,93	,709
F3	70	4	5	4,71	,455
F4	70	1	4	2,79	,679
F	70	1,75	3,75	3,1429	,50999
V1	70	1	1	1,00	,000
V2	70	1	1	1,00	,000
V	70	1	1	1,00	,000
C1	70	1	5	4,43	1,410
C2	70	1	1	1,00	,000
C3	70	1	5	1,29	1,038
C4	70	2	3	2,14	,352
C5	70	2	5	4,21	,866
C6	70	1	5	2,86	1,653
C	70	1,3333	3,1667	2,654762	,5620309
U1	70	3	5	4,36	,723
U2	70	1	4	1,86	,921
U3	70	1	5	3,93	1,108
U4	70	2	3	2,79	,413
U	70	2,00	4,25	3,2321	,59788
T1	70	2	3	2,01	,120
T2	70	1	3	1,50	,737
T	70	1,5	3,0	1,757	,3877
N valide (listwise)	70				

الملحق (4): نتائج التحليل الوصفي للمتغيرات المستقلة

Statistiques descriptives

	N	Minimum	Maximum	Moyenne	Ecart type
حجم_المجلس	70	3,00	17,00	6,7143	3,37142
استقلالية_المجلس	70	,00	1,00	,4992	,35745
اجتماعات_المجلس	70	1,00	12,00	6,0143	2,66209
خبرة_الأعضاء	70	,00	,67	,2505	,22528
حجم_الشركة	70	19,70	37,21	23,5612	4,01129
الرفع_المالي	70	,00	2,50	,3588	,42238
الربحية	70	-,27	,16	,0331	,06987
N valide (listwise)	70				

الملكية

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	تشتت الملكية	25	35,7	35,7	35,7
	تركز الملكية	45	64,3	64,3	100,0
	Total	70	100,0	100,0	

الإدراج_في_البورصة

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير_مدرجة	50	71,4	71,4	71,4
	مدرجة	20	28,6	28,6	100,0
	Total	70	100,0	100,0	

القطاع

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	صناعات كيماوية	15	21,4	21,4	21,4
	صناعات تحويلية	20	28,6	28,6	50,0
	البناء والأشغال العمومية	15	21,4	21,4	71,4
	الخدمات	10	14,3	14,3	85,7
	الصناعات الغذائية	10	14,3	14,3	100,0
	Total	70	100,0	100,0	

الملحق (5): نتائج اختبار نماذج الدراسة

Corrélations

		حجم_الشركه	الرفع_المالي	الربحيه
حجم_الشركه	Corrélation de Pearson	1	-,260*	,155
	Sig. (bilatérale)		,030	,201
	N	70	70	70
الرفع_المالي	Corrélation de Pearson	-,260*	1	-,135
	Sig. (bilatérale)	,030		,265
	N	70	70	70
الربحيه	Corrélation de Pearson	,155	-,135	1
	Sig. (bilatérale)	,201	,265	
	N	70	70	70

*. La corrélation est significative au niveau 0.05 (bilatéral).

Récapitulatif des modèles

Modèle	R	R-deux	R-deux ajusté	Erreur standard de l'estimation
1	,749[a]	,560	,533	,27542

a. Valeurs prédites : (constantes), الربحيه, الرفع_المالي, حجم_الشركه

ANOVA[a]

Modèle		Somme des carrés	ddl	Moyenne des carrés	D	Sig.
1	Régression	6,282	4	1,571	20,703	,000[b]
	Résidu	4,931	65	,076		
	Total	11,213	69			

a. Variable dépendante : الإفصاح

b. Valeurs prédites : (constantes), الربحيه, الرفع_المالي, حجم_الشركه

Coefficients[a]

Modèle		Coefficients non standardisés		Coefficients standardisés	t	Sig.	Statistiques de colinéarité	
		A	Erreur standard	Bêta			Tolérance	VIF
1	(Constante)	1,479	,287		5,158	,000		
	حجم_الشركه	,041	,012	,412	3,575	,001	,918	1,090
	الرفع_المالي	,035	,110	,037	,318	,752	,923	1,083
	الربحيه	,771	,647	,134	1,191	,238	,966	1,035

a. Variable dépendante : الإفصاح

بالنسبة لمجلس الإدارة

Corrélations

		حجم_المجلس	استقلالية_المجلس	اجتماعات_المجلس	خبرة_الأعضاء
حجم_المجلس	Corrélation de Pearson	1	,100	,252*	-,338**
	Sig. (bilatérale)		,408	,035	,004
	N	70	70	70	70
استقلالية_المجلس	Corrélation de Pearson	,100	1	-,238*	-,014
	Sig. (bilatérale)	,408		,048	,906
	N	70	70	70	70
اجتماعات_المجلس	Corrélation de Pearson	,252*	-,238*	1	,374**
	Sig. (bilatérale)	,035	,048		,001
	N	70	70	70	70
خبرة_الأعضاء	Corrélation de Pearson	-,338**	-,014	,374**	1
	Sig. (bilatérale)	,004	,906	,001	
	N	70	70	70	70

*. La corrélation est significative au niveau 0.05 (bilatéral).

**. La corrélation est significative au niveau 0.01 (bilatéral).

Variables introduites/supprimées[a]

Modèle	Variables introduites	Variables supprimées	Méthode
1	اجتماعات_المجلس, استقلالية_المجلس, حجم_المجلس, خبرة_الأعضاء[b]	.	Entrée

a. Variable dépendante : الإفصاح

b. Toutes variables requises saisies.

Récapitulatif des modèles

Modèle	R	R-deux	R-deux ajusté	Erreur standard de l'estimation
1	,868[a]	,754	,739	,36205

a. Valeurs prédites : (constantes), اجتماعات_المجلس, استقلالية_المجلس, حجم_المجلس, خبرة_الأعضاء

ANOVA[a]

Modèle		Somme des carrés	ddl	Moyenne des carrés	D	Sig.
1	Régression	26,123	4	6,531	49,823	,000[b]
	Résidu	8,520	65	,131		
	Total	34,643	69			

a. Variable dépendante : الإفصاح

b. Valeurs prédites : (constantes), اجتماعات_المجلس, استقلالية_المجلس, حجم_المجلس, خبرة_الأعضاء

Coefficients[a]

Modèle		Coefficients non standardisés		Coefficients standardisés	t	Sig.	Statistiques de colinéarité	
		A	Erreur standard	Bêta			Tolérance	VIF
1	(Constante)	-,617	,151		-4,084	,000		
	خبرة_الأعضاء	-,843	,243	-,268	-3,475	,516	,635	1,574
	حجم_المجلس	,063	,016	,299	3,996	,260	,676	1,478
	استقلالية_المجلس	1,375	,130	,694	10,593	,000	,883	1,133
	اجتماعات_المجلس	,108	,021	,405	5,199	,000	,622	1,607

a. Variable dépendante : الإفصاح

Récapitulatif du traitement des observations

		N	Pourcentage marginal
الإفصاح1	ضعيف جدا	20	28,6%
	ضعيف	35	50,0%
	متوسط	15	21,4%
الملكيه	تشتت الملكيه	25	35,7%
	تركز الملكيه	45	64,3%
Valide		70	100,0%
Manquant		0	
Total		70	
Sous-population		2	

Informations sur l'ajustement du modèle

Modèle	Critères d'ajustement du modèle	Tests des ratios de vraisemblance		
	-2 log vraisemblance	Khi-deux	degrés de liberté	Signif.
Constante uniquement	34,638			
Final	13,689	20,949	2	,000

Pseudo R-deux

Cox et Snell	,259
Nagelkerke	,296
McFadden	,145

Tests des ratios de vraisemblance

Effet	Critères d'ajustement du modèle	Tests des ratios de vraisemblance		
	-2 log-vraisemblance du modèle réduit	Khi-deux	degrés de liberté	Signif.
Constante	13,689[a]	,000	0	.
الملكيه	34,638	20,949	2	,000

La statistique Khi-deux est la différence dans les -2 log-vraisemblances entre le modèle final et un modèle réduit. Le modèle réduit est formé en omettant un effet du modèle final. L'hypothèse est nulle si tous les paramètres de cet effet sont égaux à zéro.

a. Ce modèle réduit est équivalent au modèle final car l'omission de l'effet n'augmente pas les degrés de liberté.

Estimations des paramètres

الإفصاح1[a]		B	Erreur std.	Wald	degrés de liberté	Signif.	Exp(B)	Intervalle de confiance 95% pour Exp(B)	
								Borne inférieure	Borne supérieure
ضعيف جدا	Constante	-,693	,548	1,602	1	,206			
	[00,=الملكيه]	1,792	,753	5,665	1	,017	6,000	1,372	26,237
	[1,00=الملكيه]	0[b]	.	.	0	.	.	.	.
ضعيف	Constante	1,099	,365	9,052	1	,003			
	[00,=الملكيه]	-1,099	,730	2,263	1	,132	,333	,080	1,395
	[1,00=الملكيه]	0[b]	.	.	0	.	.	.	.

a. La modalité de référence est : متوسط.

b. Ce paramètre est remis à zéro parce qu'il est superflu.

Récapitulatif du traitement des observations

		N	Pourcentage marginal
الإفصاح1	ضعيف جدا	20	28,6%
	ضعيف	35	50,0%
	متوسط	15	21,4%
الإدراج_في_البورصه	غير_مدرجه	50	71,4%
	مدرجه	20	28,6%
Valide		70	100,0%
Manquant		0	
Total		70	
Sous-population		2	

Informations sur l'ajustement du modèle

	Critères d'ajustement du modèle	Tests des ratios de vraisemblance		
Modèle	-2 log vraisemblance	Khi-deux	degrés de liberté	Signif.
Constante uniquement	33,888			
Final	11,105	22,783	2	,000

Pseudo R-deux

Cox et Snell	,278
Nagelkerke	,318
McFadden	,157

Tests des ratios de vraisemblance

	Critères d'ajustement du modèle	Tests des ratios de vraisemblance		
Effet	-2 log-vraisemblance du modèle réduit	Khi-deux	degrés de liberté	Signif.
Constante	11,105[a]	,000	0	.
الإدراج_في_البورصه	33,888	22,783	2	,000

La statistique Khi-deux est la différence dans les -2 log-vraisemblances entre le modèle final et un modèle réduit. Le modèle réduit est formé en omettant un effet du modèle final. L'hypothèse est nulle si tous les paramètres de cet effet sont égaux à zéro.

a. Ce modèle réduit est équivalent au modèle final car l'omission de l'effet n'augmente pas les degrés de liberté.

Estimations des paramètres

								Intervalle de confiance 95% pour Exp(B)	
الإفصاح1[a]		B	Erreur std.	Wald	degrés de liberté	Signif.	Exp(B)	Borne inférieure	Borne supérieure
ضعيف جدا	Constante	-18,990	,500	1442,431	1	,000			
	[00,=الإدراج_في_البورصه]	20,376	,000	.	1	.	706595542,4	706595542,4	706595542,4
	[1,00=الإدراج_في_البورصه]	0[b]	.	.	0	.	.	.	.
ضعيف	Constante	,000	,447	,000	1	1,000			
	[00,=الإدراج_في_البورصه]	1,609	,663	5,887	1	,015	5,000	1,363	18,348
	[1,00=الإدراج_في_البورصه]	0[b]	.	.	0	.	.	.	.

a. La modalité de référence est : متوسط.

b. Ce paramètre est remis à zéro parce qu'il est superflu.

Récapitulatif du traitement des observations

		N	Pourcentage marginal
الإفصاح1	ضعيف جدا	20	28,6%
	ضعيف	35	50,0%
	متوسط	15	21,4%
القطاع	صناعات كيماوية	15	21,4%
	صناعات تحويلية	20	28,6%
	البناء والأشغال العمومية	15	21,4%
	الخدمات	10	14,3%
	الصناعات الغذائية	10	14,3%
Valide		70	100,0%
Manquant		0	
Total		70	
Sous-population		5	

Informations sur l'ajustement du modèle

	Critères d'ajustement du modèle	Tests des ratios de vraisemblance		
Modèle	-2 log vraisemblance	Khi-deux	degrés de liberté	Signif.
Constante uniquement	66,443			
Final	15,242	51,202	8	,000

Pseudo R-deux

Cox et Snell	,519
Nagelkerke	,594
McFadden	,353

Tests des ratios de vraisemblance

	Critères d'ajustement du modèle	Tests des ratios de vraisemblance		
Effet	-2 log-vraisemblance du modèle réduit	Khi-deux	degrés de liberté	Signif.
Constante	15,242[a]	,000	0	.
القطاع	66,443	51,202	8	,000

La statistique Khi-deux est la différence dans les -2 log-vraisemblances entre le modèle final et un modèle réduit. Le modèle réduit est formé en omettant un effet du modèle final. L'hypothèse est nulle si tous les paramètres de cet effet sont égaux à zéro.

a. Ce modèle réduit est équivalent au modèle final car l'omission de l'effet n'augmente pas les degrés de liberté.

Estimations des paramètres

الإفصاح1[a]		B	Erreur std.	Wald	degrés de liberté	Signif.	Exp(B)	Intervalle de confiance 95% pour Exp(B)	
								Borne inférieure	Borne supérieure
ضعيف جدا	Constante	20,062	4320,033	,000	1	,996			
	[القطاع=1,00]	-40,886	,000	.	1	.	1,752E-018	1,752E-018	1,752E-018
	[القطاع=2,00]	,000	,775	,000	1	1,000	1,000	,219	4,564
	[القطاع=3,00]	-,468	,837	,313	1	,576	,626	,121	3,227
	[القطاع=4,00]	-40,051	10709,761	,000	1	,997	4,036E-018	,000	.[b]
	[القطاع=5,00]	0[c]	.	.	0	.	.	.	.
ضعيف	Constante	20,062	4320,033	,000	1	,996			
	[القطاع=1,00]	-20,755	4320,033	,000	1	,996	9,689E-010	,000	.[b]
	[القطاع=2,00]	,000	,000	.	1	.	1,000	1,000	1,000
	[القطاع=3,00]	,225	,000	.	1	.	1,252	1,252	1,252
	[القطاع=4,00]	-20,062	4320,033	,000	1	,996	1,938E-009	,000	.[b]
	[القطاع=5,00]	0[c]	.	.	0	.	.	.	.

a. La modalité de référence est : متوسط.

b. Un dépassement de virgule flottante s'est produit lors du calcul de cette statistique. Sa valeur est donc définie comme manquante au système.

c. Ce paramètre est remis à zéro parce qu'il est superflu.

قائمة المراجع

1-1- المراجع باللغة العربية:

أ- الكتب:

1. بحوث وأوراق عمل المؤتمر العربية الأول حول التدقيق الداخلي في إطار حوكمة الشركات: تدقيق الشركات، تدقيق المصارف والمؤسسات المالية، تدقيق الشركات الصناعية، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، 2005.
2. حسين القاضي، مأمون حمدان، نظرية المحاسبة، ط1، الإصدار الأول، عمان، الأردن، دار الثقافة للنشر والتوزيع، 2007.
3. ربا ماجد باصول، أثر كفاءة الإفصاح وحوكمة الشركات في جذب الاستثمارات العربية والأجنبية: دراسة تحليلية، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، جامعة الدول العربية، الإمارات العربية المتحدة، 2018.
4. ربا ماجد بصول، أثر كفاءة الافصاح وحوكمة الشركات في جذب الاستثمارات العربية والأجنبية "دراسة تحليلية، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، مصر، 2018.
5. رضا محمود محمد عبد الرحيم، أثر تفعيل التكامل بين الإفصاح المالي وغير المالي على دعم المقدرة التنبؤية للمحللين الماليين بالأرباح: دراسة تجريبية، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، جامعة الدول العربية، مصر، 2018.
6. صالح عبد الرضا رشيد، إحسان دهش جلاب، الإدارة الإستراتيجية وتحديات الألفية الثالثة، ط 1، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2015.
7. طلال محمد علي الحجاوي، رافد كاظم نصيف العبيدي، قياس جودة المعلومات المحاسبية من وجهة نظر معديها ومستخدميها، الأردن، دار الأيام للنشر والتوزيع،2017.
8. عباس حميد يحي التميمي، حكيم حمود فليح الساعدي، إدارة الأرباح عوامل نشوئها وأساليب وسبل الحد منها، دار غيداء للنشر والتوزيع، ط 1، الأردن، 2015.
9. عبد الوهاب نصر علي، السيد شحاتة شحاتة، مشاكل القياس والافصاح المحاسبي من منظور معايير المحاسبة الدولية، دار التعليم الجامعي، الاسكندرية، مصر، 2015.
10. عدنان حيدر درويش، حوكمة الشركات ودور مجلس الإدارة، اتحاد المصارف العربية، بيروت، 2007.
11. محمد أحمد عبد الخالق سلام، الشفافية والإفصاح في سوق الأوراق المالية (دراسة مقارنة)، ، القاهرة، دار النهضة العربية، 2014.
12. محمد مصطفى سليمان، دور حوكمة الشركات في معالجة الفساد المالي والإداري، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، ط2، 2009.
13. محمد مطر، موسى السويطي، التأصيل النظري للممارسات المهنية المحاسبية في مجالات القياس والعرض والإفصاح، ط2، الأردن، دار وائل للنشر والتوزيع، 2008.
14. محمد مطر، موسى السويطي، التأصيل النظري للممارسات المهنية المحاسبية في مجالات القياس، العرض، الإفصاح، ط 3، عمان، الأردن: دار وائل للنشر، 2012.

ب– المجلات والدوريات العلمية:

1. أحمد حابية، العوامل المؤثرة على عملية الإفصاح في القوائم المالية للمؤسسة الاقتصادية (دراسة حالة لآراء الخبراء المحاسبين في الجزائر العاصمة)، مجلة المدبر، المدرسة العليا لتسيير والاقتصاد الرقمي، الجزائر، المجلد 07، العدد 02، 2020.
2. إسماعيل خليل إسماعيل، ريان نعوم، الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية بين النظرية و التطبيق، *مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، بغداد، العراق، العدد* 30، 2012.
3. إسماعيل عصام عبد المنعم أحمد، أثر المحتوى المعلوماتي لتقارير الأعمال المتكاملة على قرارات منح الائتمان للشركات المقيدة بالبورصة المصرية: دراسة تجريبية، مجلة الفكر المحاسبي، كلية التجارة، جامعة عين الشمس، مصر، المجلد 20، العدد 08، 2016.
4. أكرم خليفة محمد إبراهيم، أثر خصائص في مستوى الإفصاح عن المخاطر بالتقارير السنوية: دراسة اختبارية على الشركات المقيدة بالبورصة المصرية، مجلة الفكر المحاسبي، جامعة عين شمس، مصر، مجلد 25، العدد 02، 2021.
5. أميرة حامد السيد حامد، أثر حوكمة الشركات على العلاقة بين قابلية الإفصاحات النصية للقراءة وجذب الاستثمار الأجنبي: دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة بالبورصة المصرية، المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والتجارية، كلية التجارة، جامعة دمياط، مصر، المجلد 04، العدد 02، الجزء 02، 2023.
6. أميمة عبد الناصر محمد مصطفى، التقارير المتكاملة وتخفيض مستوى عدم تماثل المعلومات المحاسبية بسوق الأوراق المالية المصري: دراسة نظرية، مجلة الاسكندرية للبحوث المحاسبية، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، المجلد 06، العدد 03، 2022.
7. أنيسة حرفوش، البدائل النظرية لتقييم جودة التقارير المالية: دراسة تحليلية، مجلة أرصاد للدراسات الاقتصادية والإدارية، جامعة 20 أوت 1955، سكيكدة، الجزائر، مجلد 02، عدد 01، 2019.
8. أيمن عطوة عزازي سليم، مؤمن فرحات السيد محمد، أثر آليات حوكمة الشركات على مستوى الإفصاح عن معلومات النظرة المستقبلية : دراسة اختبارية على شركات المساهمة المصرية، المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والتجارية، كلية التجارة، جامعة دمياط، مصر، المجلد 02، العدد 02، الجزء 02، 2023.
9. باسم محمد حسين الزاملي، كرار سليم حميدي، أمير صاحب شاكر، التكامل بين محددات هيكل الملكية وفاعلية لجنة التدقيق وتاثيرهما في جودة المعلومات المحاسبية، أوراق ثقافية، مجلة الآداب والعلوم الإنسانية، السنة 03، العدد 16، 2021.
10. بديع الدين ريشو، جودة التقارير المالية العوامل المؤثرة ووسائل القياس– دراسة ميدانية في بيئة الأعمال المصرية، مجلة التجارة والتمويل، كلية التجارة، جامعة طنطا، مصر، المجلد 33، العدد 01، 2013.

11. بشرى نجم عبد الله المشهداني، أنمار محسن حميد، قياس ممارسة التحفظ المحاسبي في الشركات المساهمة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية، مجلة العوم الاقتصادية والإدارية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، المجلد 20، العدد 78، 2014.

12. بلعيد وردة، تقييم واقع الإفصاح المحاسبي بالقوائم المالية في المؤسسة الاقتصادية الجزائرية، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر، المجلد 12، العدد 02، 2019.

13. جعفر سليمان أبو يحي، أثر هيكل الملكية في اتعاب التدقيق الخارجي: دليل من الأردن، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، المجلد 15، العدد 03، 2019.

14. حرفوش أنيسة، دور كفاءة مجلس الإدارة كآلية لحوكمة الشركات في تحسين جودة الأرباح المحاسبية: دراسة قياسة على شركات قطاع إنتاج الاغذية المدرجة في سوق الأسهم السعودي، مجلة الميدان للدراسات الرياضية والاجتماعية والانسانية، العدد 02، مارس 2018.

15. حسام الدين الخداش، محمد سليم الحويطات، العلاقة بين المتغيرات المالية والبيئية ومستوى الإفصاح وفقا لمتطلبات الإفصاح الصادرة عن هيئة الأوراق المالية الأردنية، مجلة جامعة الملك عبدالعزيز: الاقتصاد والإدارة، المجلد 28، العدد 02، 2014.

16. حسين جميل غافل البديري، أثر جودة المعلومات المحاسبية في القوائم المالية على قرارات مستخدميها- دراسة تطبيقية في مجموعة من الشركات العراقية، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية، كلية الإدارة ولاقتصاد، جامعة الكوفة، العراق، المجلد 14، العدد 01، 2017.

17. الحسين رمضان السريتي، العوامل المؤثرة على تكلفة الوكالة في الشركات الأردنية المدرجة ببورصة عمان، مجلة الدراسات الاقتصادية، كلية الاقتصاد، جامعة سرت، المجلد 05، العدد 04، 2022.

18. حميدة محمد عبد المجيد، قياس أثر الرافعة المالية على المفاضلة بين التلاعب في الأنشطة الحقيقية وإدارة الأرباح على أساس الاستحقاق: دراسة تطبيقية على الشركات السعودية، مجلة الفكر المحاسبي، كلية التجارة، جامعة عين شمس، مصر، المجلد 24، العدد 04، 2020.

19. حنان حسن المرحبي، الدور الحوكمي لمجلس الإدارة من منظور الوكالة، مجلة المحاسبة، الجمعية السعودية للمحاسبة، السعودية، العدد 63، 2020.

20. سمير أبو الفتوح صالح، يسري محمد خيري، مدخل نقترح لقياس أثر خصائص الشركة على جودة التقارير المالية: دراسة تطبيقية، المجلة المصرية للدراسات التجارية، المجلد 40، العدد 04، 2016.

21. سوارية بن سليمان، رتيبة بوهالي، جمال قدام، تأثير الميكانيزمات الداخلية لحوكمة الشركات على تكاليف الوكالة: دراسة قياسية لشركات مؤشر CAC40، مجلة دفاتر، المجلد 37، العدد 03، 2021.

22. السيد جمال محمد قزاز، أثر هيكل الملكية على مستوى شفافية الإفصاح بالتقارير المالية للشركات المساهمة المصرية: دراسة امبريقية، مجلة الفكر المحاسبي، كلية التجارة، جامعة الزقازيق، مصر، المجلد 25، العدد 01، 2021.

23. شعبان محمد رمضان محمد، أثر الإفصاح المحاسبي عن الاستدامة على قيمة الشركة: دراسة تطبيقية على الشركات المدرجة في مؤشر مسؤولية الشركات المصري، مجلة البحوث المحاسبية، كلية التجارة، جامعة طنطا، المجلد 01، 2019.
24. طارق إبراهيم سعادة، إطار مقترح لقياس وتقييم جودة الإفصاح المحاسبي في ضوء المبادئ الحاكمة وآليات القياس ومحددات التطوير (دراسة تحليلية)، مجلة الفكر المحاسبي، كلية التجارة، جامعة عين شمس، مصر، المجلد 23، العدد 2، يوليو 2019.
25. طارق إبراهيم صالح سعادة، رؤية متعددة الأبعاد لنمذجة آليات قياس جودة الأرباح المحاسبية وفق منهجية النمذجة المفاهيمية: دراسة قياسية موسعة، المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والتجارية، كلية التجارة، جامعة دمياط، المجلد 02، العدد 02، الجزء 02، 2021.
26. طفى عباس فضل، محمد عبد الله إبراهيم، تأثير قياس مستوى تطبيق عناصر التقرير المتكامل على الإفصاح في التقارير المالية للوحدات الحكومية العراقية: جامعة بغداد، مجلة الريادة للمال والأعمال، كلية اقتصاديات الأعمال، جامعة النهرين، العراق، المجلد 03، العدد 04، 2022.
27. عباس حميد يحي التميمي، سطم صالح حسين، تأثير جودة الإبلاغ المالي في سياسات توزيع الأرباح للشركات المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة بغداد، العراق، المجلد 23، العدد 95، 2017.
28. عبد الفتاح سعيد توفيق أحمد، العلاقة بين آليات حوكمة الشركات ومؤشرات جودة التقارير المالية: دراسة امبريقية، مجلة البحوث التجارية، كلية التجارة، جامعة الزقازيق، مصر، المجلد 41، العدد 04.
29. عبد الله ثعيل العتيبي، دراسة تحليلية لأثر التحفظ المحاسبي على جودة القوائم المالية المنشورة بالتطبيق على الشركات المساهمة بسوق الأسهم السعودي، مجلة الشمال للعوم الأساسية والتطبيقية، جامعة الحدود الشمالية، مركز النشر العلمي والتأليف والترجمة، المملكة العربية السعودية، المجلد 01، العدد 01، 2016.
30. عفراء علي، حيدر حيدر، الفت حيدر، أثر خصائص الشركة في جودة التقرير المالي: دراسة تجريبية على شركات التأمين المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية، مجلة جامعة حماة، المجلد 06، العدد 07، 2023.
31. علاء الدين طاهر، هند مهناوي، اعتماد التقارير المالية المتكاملة كآلية لتعزيز جودة الإفصاح المعلوماتي وحوكمة الشركات من وجهة نظر معدي تقارير الأعمال، مجلة دراسات في الاقتصاد وإدارة الأعمال، المجلد 05، العدد 02، 2022.
32. علاء علي أحمد حسين، قياس تأثير القدرة الإدارية للمديرين التنفيذيين على نغمة الإفصاح المحاسبي وسياسة التوزيعات النقدية: دليلي تطبيقي من البورصة المصرية، مجلة الفكر المحاسبي، جامعة عين شمس، مصر، المجلد 24، العدد 02، 2020.
33. علي عبد الغني اللايذ، يونس عليان الشوبكي، يوسف نيسان الحمدان، أثر تطبيق قواعد حوكمة الشركات على جودة التقارير المالية، مجلة التقني، الجامعة التقنية الوسطى، العراق، المجلد 26، العدد 04، 2013.

34. عيسى عمر أحمد علي، هابيل عمر الدريدي جلابة، أثر استخدام المحاسبة الإبداعية على جودة المعلومات المحاسبية في القوائم المالية، مجلة الشرق للبحوث والدراسات العلمية، كلية الشرق الأهلية، جامعة المشرق للعلوم والتكنولوجيا، السودان، العدد 4، 2017.

35. قاضي فاطمة الزهراء، أثر تطبيق مبادئ حوكمة الشركات على جودة الإفصاح المحاسبي، مجلة الدراسات المحاسبية والمالية المتقدمة، جامعة الجلفة، المجلد 04، العدد 02، 2020.

36. ليلى الطويل، عفراء زحلوط، تأثير حجم الشركة ونشاطها في السوق الأوراق المالية على الإفصاح المحاسبي دراسة تجريبية، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 35، العدد 03، 2013.

37. مجدي مليجي عبد الحكيم مليجي، محددات الإفصاح المحاسبي عن رأس المال الفكري وأثره على الأداء المالي: دراسة تطبيقة على الشركات المصرية المسجلة، مجلة الفكر المحاسبي، كلية التجارة، جامعة عين الشمس، مصر، المجلد 19، العدد 01.

38. مجدي مليجي عبد الحكيم مليجي، محددات الإفصاح عن المخاطر وأثره على القرارات المالية: دراسة تطبيقية على الشركات المسجلة في سوق أرس المال المصري، مجلة البحوث المحاسبية، كلية التجارة، جامعة بنها، مصر، المجلد 04، العدد 02، 2017.

39. محمد محمد الفرارجي، قياس أثر استخدام جودة الاستحقاق كمقياس وصفي لجودة الإفصاح على عدم تماثل المعلومات بسوق الأوراق المالية، مجلة الفكر المحاسبي، كلية التجارة، جامعة عين الشمس، مصر، المجلد 21، العدد 01.

40. محمود محمد عبد الرحمن، تحليل العلاقة بين الإفصاح المحاسبي الاختياري عن المعلومات المستقبلية في التقارير السنوية وقيمة الشركة: دليل تطبيقي في بيئة الأعمال المصرية، مجلة الدراسات والبحوث المحاسبية، كلية التجارة، جامعة بنها، مصر، العدد 02، 2020.

41. مروة العتلي، محمد صالح الفروم، أثر بعض خصائص الشركة على مستوى الإفصاح المحاسبي في الشركات الجزائرية: دراسة تطبيقية، مجلة الآفاق للدراسات الاقتصادية، المجلد 08، العدد 01، 2023.

42. موسى بوسي حمدي حسن، أثر تبني معايير التقرير المالي الدولية في مصر على جودة لافصاح المحاسبي: دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة بالبورصة المصرية قبل وبعد عام 2015، مجلة المحاسبة والمراجعة، كلية التجارة، جامعة بني سويف، مصر، العدد 01، 2019.

43. ناطق جبار سالم الخفاجي، حيدر عطا زبين، نوفل حسين عبد الله، استعمال آليات حوكمة الشركات للحد من إدارة الأرباح في ظل نظرية الوكالة، مجلة كلية مدينة العلم، كلية مدينة العلم الجامعة، العراق، المجلد 13، العدد 01، 2021.

44. نجاة محمد مرعي يونس، أثر الإفصاح عن التقارير المتكاملة على ترشيد قرارات المستثمرين في بورصة الأوراق المالية المصرية: دراسة ميدانية، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، كلية التجارة، جامعة عين الشمس، المجلد 48، العدد 04، 2018.

45. نعيمة عبدي، أثر هيكل الملكية في تحقيق مبادئ حوكمة المؤسسات: دراسة نقدية تحليلية، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، جامعة غرداية، المجلد 07، العدد 02، 94،2014.

46. وكذلك؛ تركي راجي الحمود، صلاح الدين عبد الله الشرمان، سمية عايش قادري، ثر تركز الملكية وخصائص لجان التدقيق على الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للشركات المساهمة العامة الأردنية: دراسة تطبيقية، المجلة العربية للمحاسبة، المجلد 20، العدد 02، 2017.

47. وكذلك؛ رزان شهد، فاطمة محمد شريف عبس، قياس التحفظ المحاسبي وبيان أثره في جودة الأرباح المحاسبية: دراسة تطبيقية على سوق دمشق للأوراق المالية، مجلة جامعة القدس المفتوحة للبحوث الاجتماعية والانسانية، جامعة القدس المفتوحة، جامعة القدس المفتوحة، فلسطين ، المجلد 02، العدد 42، 2017.

48. وليد سمير عبد العظيم الجبلي، دراسة ميدانية لنواحي القصور في التقارير المالية وأثرها على جودتها، مجلة نور للدراسات الاقتصادية، المركز الجامعي نور البشير، البيض، الجزائر، المجلد 04، العدد 07، 2018.

49. يسري محمد علي خيري، أثر الادراج المزدوج وحجم مكتب المراجعة على جودة التقارير المالية: دراسة تطبيقة، مجلة البحوث الإدارية، أكاديمية السادات للعلوم الإدارية، المجلد 41، العدد 01، 2023.

50. يسري محمد علي خيري، أثر التحصين الإداري على السلوك غير المتماثل للتكلفة في إطار نظرية الوكالة: دراسة تطبيقية، المجلة المصرية للدراسات التجارية، كلية التجارة، جامعة المنصورة، مصر، المجلد 46، العدد 04، 2022.

ج. الملتقيات والمؤتمرات:

1. أحمد طويرات، دراسة أثر تحيز القياس المحاسبي على الخصائص النوعية الأساسية للمعلومات المحاسبية وفق معايير المحاسبة الدولية (IAS/IFRS): دراسة على مجموعة من الشركات الاقتصادية الجزائرية، أطروحة ذكنوراه، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة علي لونيسي، البليدة 02، الجزائر، 2018.

2. بتول محمد نوري، علي خلف سلمان، حوكمة الشركات ودورها في تخفيض مشاكل نظرية الوكالة، ورقة عمل مقدمة للملتقى الدولي حول الإبداع والتغيير التنظيمي في المنظمات الحديثة، جامعة سعد دحلب، البليدة، الجزائري، 18-19 ماي 2011.

3. براق محمد، قمان مصطفى، أهم النظريات المفسرة للمسؤولية الاجتماعية للمؤسسات ورؤية الفكر الاقتصادي الإسلامي لها، ورقة عمل مقدمة للملتقى الدولي الثالث حول منظمات الأعمال والمسؤولية الاجتماعية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بشار، يومي 14-15 فيفري 2012.

4. زكريا محمد الصادق، إبراهيم السيد عبيد، قياس شفافية الإفصاح في التقارير المالية المنشورة، دراسة ميدانية على الشركات المتداولة في سوق الأوراق المالية المصرية، ورقة قدمت للمؤتمر السنوي الرابع حول الاتجاهات الحديثة للمحاسبة والمراجعة في ظل التغيرات الاقتصادية والتكنولوجية، قسم المحاسبة بكلية التجارة، جامعة القاهرة، مصر، 2005.
5. شوقي بورقبة، سليمة حشايشي، دور نظرية الإشارة في الرفع من كفاءة الأسواق المالية، ورقة عمل مقدمة للملتقى الوطني الثاني بعنوان أثر فعالية التمويل في الاقتصاد الجزائري، 24-25 أفريل 2007.
6. صبايحي نوال، أثر الإفصاح وفق معايير المحاسبة الدولية على جودة المعلومات المحاسبية، ورقة قدمت للملتقى الدولي الثالث حول آليات تطبيق النظام المحاسبي المالي الجزائري ومطابقته مع معايير المحاسبة الدولية وتأثيره على جودة المعلومات المحاسبية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الوادي، الجزائر، 17-18 نوفمبر 2013.
7. عبد المنعم المشاط، تصاعد الاندماجات وتعاظم الاحتكارات العملاقة وتأثيره على الشفافية والإفصاح في العالم ومصر، ورقة عمل قدمت لمؤتمر القاهرة حول الشفافية والإفصاح في الأزمة المالية والاقتصادية العالمية وتأثيرها على مصر، القاهرة، 26 يناير 2009، متوفر على: httP.://www.aman-P.alestine.org/reP.orts-and-studies/8600.html، بتاريخ: 2023/05/30.
8. عبد النور شنين، محي الدين طرفاوي، عمر الفاروق زرقون، مساهمة أخلاقيات مهنة المحاسبة في الحد من ممارسات إدارة الأرباح ذات الطبيعة المحاسبية: دراسة تحليلية انتقادية، ورقة عمل مقدمة للملتقى الدولي الثالث حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات: أخلاقيات العمل والمسؤولية الاجتماعية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 27-28 نوفمبر 2017.
9. محمد بوشريبة، العايب فوزية، متطلبات الإفصاح عن المعلومات بين المعايير الدولية والنظام المحاسبي المالي، ورقة قدمت للملتقى الوطني الأول للمحاسبة حول النظام المحاسبي المالي (ضرورة، واقع، آفاق)، جامعة قسنطينة 2، الجزائر، 25-26 نوفمبر 2014.
10. منى كامل حمد، صفاء أحمد العاني، الممارسات المحاسبية الخاطئة وانعكاساتها على جودة الأرباح المحاسبية، ورقة مقدمة للمؤتمر العلمي السنوي الثامن لهيئة النزاهة، حول السياسات الفضلى لمنع الفساد ومكافحته على الصعيد الدولي والمحلي، بغداد، العراق، 2016.

د. الرسائل والأطاريح:

1. أحمد محمد على أبو الفتوح الموافي، نموذج مقترح لقياس جودة الإفصاح المحاسبي ومحدداته في ضوء الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية بالأسواق المالية، رسالة ماجستير، غير منشورة، كلية التجارة، جامعة المنصورة، مصر،2015.

2. أحمد محمد مخلوف، مدى الالتزام بتطبيق معايير الابلاغ المالي الدولية وأثرها على توليد تقارير مالية ذات جودة عالية: دراسة تطبيقية على الشركات المساهمة العامة الصناعية الأردنية، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2014.
3. إسراء عصمت مصطفى بدر، أثر الإفصاح الاختياري عن المعلومات المستقبلية وتعليقات الإدارة على جودة التقارير المالية: دراسة ميدانية، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية التجارة وإدارة الأعمال، جامعة حلوان، مصر، 2019.
4. أسماء فايز نعمان حسان، علاقة خصائص الشركات بدرجة التكامل في التقارير المالية: دراسة اختبارية على الشركات المساهمة المصرية، رسالة ماجستير (غير منشورة) ، كلية التجارة، جامعة الزقازيق، مصر، 2020.
5. إكرامي عصمت عبد الهادي، إطار مقترح لقياس مستوى الإفصاح عن المخاطر في التقارير المالية السنوية باستخدام تحليل المحتوى (دراسة نظرية وميدانية)، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية التجارة، جامعة طنطا، 2021.
6. إلياس شرشافة، أثر ممارسة الحوكمة على الإفصاح المحاسبي البيئي للشركات: دراسة مجموعة من المؤسسات الفرنسية والجزائرية، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف 1، الجزائر، 2018.
7. حمادي نبيل، أثر تطبيق الحوكمة على جودة المراجعة المالية: دراسة حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، الجزائر، 2012.
8. دولاره قادر عباس، استخدام بطاقة قياس الأداء المتوازن كأداة لتقييم الإفصاح المحاسبي لمحتوى تقارير الأعمال المتكاملة: دراسة تطبيقية، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية التجارة، جامعة المنصورة، مصر، 2017.
9. ديما رزق المحاميد، أثر متغيرات السوق في كثافة وجودة الإفصاح في التقارير المالية المنشورة لتلبية متطلبات كفاءة السوق المالي: دراسة ميدانية على بعض الشركات المدرجة في بورصة دمشق، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، سوريا، 2015.
10. سطم صالح حسين، تأثير جودة الإبلاغ المالي في سياسات توزيع الأرباح وانعكاسه على القيمة السوقية للشركات المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية، أطروحة دكتوراه، غير منشورة، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، العراق، 2016.
11. سعد مجيد عبد علي جنابي، أثر إعادة شراء الأسهم العادية في أسعارها بإطار نظرية الإشارة: دراسة تحليلية في سوق الكويت للأوراق المالية، أطروحة دكتوراه (غ منشورة)، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة كربلاء، العراق، 2015.
12. صبرينة شراقة، أثر استخدام سياسة التحفظ المحاسبي على ملائمة وموثوقية المعلومات المحاسبية في شركات التامين الجزائرية:دراسة حالة، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف 1، الجزائر، 2019.
13. صبيحة برزان العبيدي، دور التحكم المؤسسي في تخفيض ممارسات المحاسبة الإبداعية وتحقيق التوافق بين مصالح أطراف الوكالة: دراسة تطبيقية على عينة من الشركات المساهمة المختلطة في محافظة بغداد للمدة 2001-2007، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، 2008.

14. ضحى أبو الحسن الشاذلي النمكي، أثر تفعيل آليات حوكمة الشركات على ممارسات إدارة الأرباح من خلال الأنشطة التشغيلية: دراسة نظرية وتطبيقية، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية التجارة، جامعة طنطا، مصر، 2020.
15. عبد الله محمد ناجي محمد، مدخل لقياس أثر تطبيق معايير التقارير المالية الدولية على جودة الإفصاح بالقوائم المالية في المؤسسات المالية اليمنية، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية التجارة، جامعة قناة السويس، مصر، 2013.
16. عبير عبد الله محمد قريب، أثر التوافق بين المعاييير المحاسبية للمؤسسات المالية الاسلامية ومعايير التقارير المالية الدولية في جودة الافصاح المحاسبي: دراسة تطبيقة على الشركات والمؤسسات المالية العاملة بالسودان، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، السودان، 2015.
17. عميروش بوبكر، مدى تأثير حوكمة الشركات على مستوى الإفصاح في المعلومات المحاسبية: دراسة استطلاعية، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف 1، الجزائر، 2019.
18. فاتح راشد العازمي، تطوير الإفصاح المحاسبي في ضوء المتغيرات المستحدثة في بيئة المحاسبة المالية: دراسة تطبيقية على الشركات المساهمة الكويتية، رسالة دكتوراه (غير منشورة)، كلية التجارة وإدارة الأعمال، جامعة حلوان، مصر، 2013.
19. فاطمة إبراهيم محمود أحمد شحاتة، دراسة العلاقة بين إدارة الأرباح وتعقد التقارير المالية بالتطبيق على البيئة المصرية، رسالة ماجستير، كلية التجارة، جامعة القاهرة، 2020.
20. فوقيه محمود محمد أبو النور، نموذج مقترح لقياس أثر جودة الإفصاح والتحفظ المحاسبي على ممارسات إدارة الأرباح: دراسة تطبيقية، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية التجارة، جامعة عين الشمس، مصر 2019.
21. كموش عبد المجيد، دور مؤشرات حوكمة الشركات في التنبؤ بالتعثر المالي للشركات: دراسة حالة مجموعة من المؤسسات الاقتصادية في الجزائر، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف المسيلة، الجزائر، 2021.
22. منى أحمد أحمد شميس، نموذج محاسبي مقترح لقياس جودة الإفصاح عن المخاطر وأثره على قيمة المنشأة مع دراسة تطبيقية، أطروحة دكتوراه، غير منشورة، كلية التجارة، جامعة المنصورة، مصر، 2020.
23. نرمين صبحي محمد حسن، قياس آثار معايير جودة الإفصاح المحاسبي عن مخاطر منشآت الأعمال وانعكاساتها على تكلفة رأس المال، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية التجارة، جامعة القاهرة، مصر، 2013.
24. هديل توفيق أبو اليزيد أبو شلوع، محددات الإفصاح المحاسبي الاختياري في شركات المساهمة: دراسة نظرية وميدانية في بيئة الأعمال المصرية، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية التجارة، جامعة طنطا، 2013.
25. هشام محمد محمد عبد الغني، أثر جودة الإفصاح المحاسبي وعدم تماثل المعلومات على نشاط سوق الأوراق المالية مع دراسة تطبيقية على الشركات المدرجة في سوق الأوراق المالية المصري، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، مصر، 2015.

26. ولاء ربيع عبد العظيم أحمد، قياس جودة صياغة الإفصاح المحاسبي للأخبار الجيدة والسيئة بالتقارير المالية والإفصاحات الدورية المنشورة للشركات المتداولة بالبورصة المصرية وأثرها على قيمة الشركة، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية التجارة، جامعة القاهرة، مصر، 2019.

هـ. المواقع الالكترونية:

1. طلال الجديبي، إدارة الأرباح وآثارها المدمرة، جريدة العرب الاقتصادية الدولية، 03 يناير 2020. متوفر على الموقع: httP.s://www.aleqt.com/2020/01/03/article_1739631
2. منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ، مبادئ حوكمة الشركات، 2004، ص ص. 26-31. متوفر على الموقع: httP.s://www.oecd.org/daf/ca/corporategovernanceprincip.les/35032070.P.df

1-2- المراجع باللغة الأجنبية:

A- Les Livres/ The Books :

1. Bachir Bekkar, La Gouvernance d'entreprise avec Référence à L'entreprise Publique, Verlag éditions, 2017.
2. Carmela Gulluscio, Legitimacy Theory, Encyclopedia of Sustainable Management, Springer Cham Publisher, 2020, P.01. Available on: httP.s:// link.sP.ringer.com/referenceworkentry/10.1007/978-3-030-02006-4_175-1.
3. Elisa Menicucci, Earnings Quality Defnitions, Measures, and Financial Reporting, algrave Pivot Cham Publisher, 2020.
4. Galina L Rogova, Information Quality in Fusion-Driven Human-Machine Environments, In: Bossé, É, Rogova, G. (eds) Information Quality in Information Fusion and Decision Making, Information Fusion and Data Science, Springer, Cham, 2019 . Available on : https://b-ok.africa/book/5242432/b69501
5. Gursharan Singh Kainth, Iyoti Agnihotri, Disclosure Practices in Banking Sector of India : A Comparative Study, Guru Arjan Dev Instutute of Development Studies, India, 2012,
6. Tony Alberto, Pascal Combemale, Comprendre L'entreprise : Théorie, Gestion, Relations Sociales, Armand Colin Edition, 5ème édition, Paris, 2010.

B- Journals :

1. Abubakar Ibrahim Adamu, Rokiah Binti Ishak, Sitraselvi A/P Chandren, The Effect of Board Attributes on Real Earnings Management in Nigerian Financial Institutions, Journal of Accounting, Business and Finance Research, Vol.01, No01, 2017.
2. Adegboye Kehinde Adewale, Maryam Isyaku Muhammad, Bilyaminu Yusuf Hanga, Effect Of Firm Attributes On Financial Reporting Quality: Evidence From Listed Consumer Goods Companies In Nigeria, Effect Of Firm Attributes On

Financial Reporting Quality: Evidence From Listed Consumer Goods Companies In Nigeria, Vol 02, Nº 03, 2019.

3. Aditya Septiani , Etna Yuyetta, The Effect of Quantity and Quality Sustainability Disclosure Towards Innate and Discretionary Earnings Quality, E3S Web of Conferences 202, 3029 (2020.

4. Ahmed Sarhan, Collins G Ntim, Corporate boards, shareholding structures and voluntary disclosure in emerging MENA economies, Journal of Accounting in Emerging Economies, 2018.

5. Aiman Hamood Mohammed Ali Alasbahi, P Ishwara, Qualitative characteristics as a reliable tool for assessing the quality of accounting informationn: an overview study .*International Journal of Research – Granthaalayah, Vol 09, Nº05, 2021.*
6. Al-dmour, A. H, Abbod, M, Al qadi, N. S, The Impact Of The Quality Of Financial Reporting On Non-Financial Business Performance And The Role Of Organizations Demographic' Attributes (Type, Size And Experience), *Academy of Accounting and Financial Studies Journal, Vol 22, Nº* 01, 2018, P.11.
7. Ali Saeed, Reza Daghani, Najmeh Hajian, Firm-Specific Characteristics And The Disclosure Level: Evidence From The Tehran Stock Exchange, The Journal Of Applied Business Research, Vol 34, Nº04, 2020.
8. Ali Thamer Nawafly, Ali Saleh Alarussi, Impact of Board Characteristics, Audit Committee Characteristics And External Auditor on Disclosure Quality of Financial Reporting, Journal of Management and Economic Studies, Vol 01, Nº 01, 2019.
9. Ali Thamer Nawafly, Ali Saleh Alarussi, Impact of Board Characteristics, Audit Committee Characteristics And External Auditor on Disclosure Quality of Financial Reporting, Journal of Management and Economic Studies, vol.1, Nº 01.
10. Alinejad Shahnaz; Fraydoon Rahnamay Rood Poshti;Rezaei Farzin, Investigation of The Information Content of Investors' Emotional Behavior and Financial Reporting Quality with Emphasis on The Role of Capital Structure and Free Float, International Journal of Finance & Managerial Accounting, Vol 6, Nº 21, 2021.

11. Alnabsha, A., Abdou, H., Ntim, C., and Elamer, A., Corporate boards, ownership structures and corporate disclosures: Evidence from a developing country. Journal of Applied Accounting Research, Vol 19, Nº01, 2018.

12. Arsalan Chamangard Khoram Abadi, Mohammad Hassan Janani, The Role of Disclosure Quality in Financial Reporting, European Online Journal of Natural and Social Sciences, Vol 02, Nº 03, 2013.

13. Beattie, V; McInnes, W; Fearnley, S, A Methodology for Analysing and Evaluating Narratives in Annual Reports: A Comprehensive Descriptive Profile and Metrics for Disclosure Quality Attributes. Accounting Forum 28(3), 2004.

14. Benjamin Fung, The Demand and Need for Transparency and Disclosure in Corporate Governance, Universal Journal of Management, Vol 2, Issue 2, 2014.

15. Beretta, Sergio; Bozzolan, Saverio., Quality versus Quantity: the Case of Forward-looking Disclosure, Journal of Accounting, Auditing, and Finance, 2008, Vol 23, Nº 03.

16. Christopher Ike Ogbechie, Key Determinants Of Effective Boards Of Directors - Evidence From Nigeria, Phd Thesis, Brunel Business School, Brunel University, 2012.

17. Citrawati Jatiningrum, Mohamad Ali Abdul-Hamid, Oluwatoyin Muse Johnson Popoola, The Impact of Disclosure Quality on Corporate Governance and Earnings Management: Evidence from Companies in Indonesia, International Journal of Economics and Financial, Vol 06 (S4), 2016.

18. Cut Widy Aulia Putri, Mirna Indriani, Firm Characteristics and Financial Reporting Quality: A Case of Property and Real Estate Companies listed in Indonesian Stock Exchange, Journal of Accounting Research, Organization and Economics, Vol 02, Nº 03, 2019.

19. Ebraheem Saleem Salem Alzoubi, Board Characteristics And Financial Reporting Quality: Evidence From Jordan, Corporate Ownership & Control, Vol 11, No03, 2014 ;

20. El Mehdi Lamrani, Éthique et gestion du résultat comptable, Revue Interdisciplinaire Management, Homme & Entreprise, Vol 01, Nº 02.

21. Emmanuel, U.Oki ; Sabastian, S. Maimako, Corporate Gouvernance Disclosure Practices and Bank Performance in Nigeria: an Empirical Investigation, International Journal of Managerial Studies and Research, Vol 03, Nº 01, January 2015.

22. Felix Gbadebo Ajibulu, Onipe Adabenege Yahaya, Samuel Eniola Agbi, Board Of Directors And Quality Of Financial Reports Of Quoted Banks: Evidence From Nigeria, UMYU Journal of Accounting and Finance Research, Vol 01, No01, 2021.

23. Feng Tianyuan, Cummings Lorne, Tweedie Dale," Exploring 'Integrated Thinking' in Integrated Reporting : An Exploratory Study in Australia ", Journal of Intellectual Capital, Vol18, Nº 02, 2017.

24. Francesco Grimaldi*, Anna Lucia Muserra, The Effect Of The Ownership Concentration On Earnings Management. Empirical Evidence From The Italian Context, Corporate Ownership & Control, Vol 14, Nº03, 2017.

25. Francisco Bravo Urquiza, Maria Cristina Abad Navarro, Marco Trombetta, Disclosure Indices Design: Does It Make A Difference?, Revista De Contabilidad-Spanish Accounting Review, Vol 12, Nº02, P259

26. Francisco Bravo Urquiza, María Cristina Abad Navarro, Marco Trombetta, Disclosure theories and disclosure measures, Spanish Journal of Finance and Accounting, Revista Española de Financiación y Contabilidad, Vol39, No147, 2010.

27. Garoui Nassreddine, Determinants of financial information disclosure: A visualization test by cognitive mapping technique, Journal of Economics, Finance and Administrative Science, VOL.21, 2016 ;

28. George Emmanuel Iatridis, Accounting disclosures, accounting quality and conditional and unconditional conservatism, International Review of Financial Analysis, Vol 20, Nº 02, 2011.

29. Gerald J. Lobo, Jian Zhou, Disclosure Quality and Earnings Management , Asia-Pacific Journal of Accounting and Economics, Vol 08 , Nº01, 2001, P.16.

30. Gergana Tsoncheva, Measuring and Assessing The Quality and Usefulness of Accounting Infromation, Journal of University of economics, Varna,2014.

31. GholamReza Zandi, Nur Amalina Abdullah, Financial statements timeliness:The case of Malaysian listed industrial product companies, *Asian Academy of Management Journal, Vol 24, Nº02, 2019.*.

32. Gianfelici, C.; Casadei, A.; Cembali, F. The relevance of nationality and industry for stakeholder salience: An investigation through integrated reports, J. Bus. Ethics, Vol 150, 2018.

33. Gnanakumar Visvanathan, An Empirical Investigation of Closeness to Cash as a Determinant of Earnings Response Coefficients, Journal of Accounting and Business Reasearch, Vol.36, No .2, 2006.

34. Gonzalez, J., S and Meca, E., G, Does corporate governance influence earnings management in Latin American markets? Journal Business Ethics, 121, 2014.

35. Gregory J Jonas, Jeannot Blanchet, Assessing quality of financial reporting, Accounting Horizons, Vol 14, No03, 2000, P357.

36. Hasan, Arshad, Aly, Doaa A , Hussainey, Khaled, *Corporate Governance And Financial Reporting Quality: A Comparative Study*, Corporate Governance: The International Journal Of Business In Society, Vol 22, Nº06, 2022.

37. Htay, S.N.N., Said, R.M, Salman, S.A, Impact of Corporate Governance on Disclosure Quality: Empirical Evidence from Listed Banks in Malaysia, International Journal of Economics and Management, Vol 07, Nº02, 2013.

38. Hyun. J Kim, B Kwan.S, Shin J.Y., The Effects Of Corporate Governance, Competition, And Political Costs On Strategic Executive Pay Disclosure: Evidence From Korea. Journal Of Management Accounting Research, Vol 26, Nº 02, 2014.

39. Irene Karamanou, Nikos Vafeas, The Association between Corporate Boards, Audit Committees, and Management Earnings Forecasts: An Empirical Analysis, Journal of Accounting Research, Vol 43, Nº 03, Jun 2005.

40. John Ohaka, Fyneface N Akani, Timeliness and Relevance of Financial Reporting in Nigerian Quoted Firms, Management and Organizational Studies, Vol 04, Nº02, 2017.

41. JoHoje ,Yongtae Kim, Disclosure Frequency and Earnings Management, Journal of Financial Economics, Vol 84, Nº 02, 2007.

42. Kemi.c.K, Ismail.A, Panagiotis.A, Sina.Y, Impact of board independence on the quality of community disclosures in annual reports, Accounting Forum, Vol 39, No 04, 2015 ;

43. Kimouche, B, The Effect Of Stock Market Listing On Real Earnings Management: Evidence From Algerian Companies. Naše Gospodarstvo/ Our Economy, Vol 67, Nº04.

44. Long Chen, Yashu Dong, Jeff Ng, Albert Tsang , Cross-Listings And Voluntary Disclosure: International Evidencen, Journal Of Financial Reporting, Vol 04, Nº02, 2019.

45. Loveday A. Nwanyanwu, Accountants' Ethics and Fraud Control in Nigeria: The Emergence of a Fraud Control Model, Journal of Accounting, Finance and Auditing Studies, Vol 04, No 01, 2018.

46. Lucia Morosan-Danila, Grigoras-Ichim Claudia-Elena, Hierarchy of accounting infromation qualitative characteristics in financial reporting, The USV annals of economics and public administration, Vol 16, Nº01(23), 2016.

47. Mahdi Salehi, Bahman Jamalikazemini , Shayan Farhangdoust, Board compensation and disclosure quality: Corporate governance interference, Contaduría y Administración, Vol 63, Nº 04, 2018.

48. Mahdi Salehi , Bahman Jamalikazemini, Shayan Farhangdoust, Board compensation and disclosure quality: Corporate governance interference Contaduría y administración, Vol.63, No 04, 2018.

49. Md Tapan Mahmud, Legitimacy Theory and its Relationship to CSR Disclosures: Literature Review, The Keizai Ronkyu, Nº163, 2019,.

50. Micheli Aparecida Lunardi, Ilse Maria Beuren, Roberto Carlos Klann, Moderating effectof financial expertiseonthe relationshipbetween overconfidenceand Qualityof accounting disclosure, dvances in Scientific and Applied Accounting, Vol 14, Nº01, 2021.

51. Minghui Teng, Changqing Li, Product Market Competition, Board Structure, and Disclosure Quality , Front. Bus. Res. China, 2011, Vol 05, Nº02, 2011.

52. Mohammad Ebrahim Nawaiseh, Impact of External Audit Quality on Earnings Management by Banking Firms: Evidence from Jordan, British Journal of Applied Science & Technology, Vol 12, Nº 02, 2016.

53. Monday, I.I, Nancy, A, Determinants Of Voluntary Disclosure Quality In Emerging Economies: Evidence From Firms Listed In Nigeria Stock Exchange, International Journal Of Engineering And Technology, Vol 04, No 06, 2016

54. Monday, I.I, Nancy, A. Determinants of Voluntary Disclosure Quality in Emerging Economies: Evidence from Firms Listed in Nigeria Stock Exchange. International Journal of Research in Engineering and Technology,Vol 04, No 06, 2016

55. Muath Asmar, Muiz Abu Alia, Fawzi Hussein Ali, The Impact Of Corporate Governance Mechanisms On Disclosure Quality: Evidence From Companies Listed In The Palestine Exchange, International Journal of Economics, Commerce and Management, United Kingdom, Vol 06, Nº04, 2018.

56. Nasrollah Takhtaei, Zahra Mousavi, Mohammad Tamimi, Determinants of Disclosure Quality: Empirical Evidence from Iran, Asian Journal of Finance & Accounting, Vol 06, No 02, 2014.

57. Nasrollah Takhtaei, Zahra Mousavi, Mohammad Tamimi, Determinants of Disclosure Quality: Empirical Evidence from Iran, Asian Journal of Finance & Accounting, Vol 6, Nº 02.

58. Nermeen F. Shehata, Theories and Determinants of Voluntary Disclosure, Accounting and Finance Research, Vol 3, Nº 01, 2014.

59. Nermeen F. Shehata, Theories and Determinants of Voluntary Disclosure, Journal of Accounting and Finance Research, Sciedu Press , Vol 03, Nº01, 2014.

60. Nguyen Thanh Cuong, Do Thi Ly, Measuring and Assessing the Quality of Information on the Annual Reports: The Case of Seafood's Companies Listed on the Vietnam Stock Market, International Research Journal of Finance and Economics, Issue 160, 2017.

61. Nooraisah Katmon, Omar Al Farooque, Board independence and disclosure quality of the UK Investor Relation Magazine Award winning public firms: a matched-pair analysis, Journal Corporate Governance, Vol 11, Nº 02, 2020.

62. Onuorah, A. C., & Imeme, O. F. (2016). Corporate governance and financial reporting quality in selected Nigerian company. International Journal of Management Science and Business Administration, Vol 02, No 03.

63. P.inghsun Huang, Yan Zhang, Does Enhanced Disclosure Really Reduce Agency Costs?: Evidence from the Diversion of Corporate Resources, The Accounting Review ,Vol87, Nº 01, January 2012.

64. Peter J. Eisinga, Determinants of Corporate Responsibility Disclosure Quality - a whole Application of Legitimacy Theory to Explain Quantitative Environmental Reporting, T.J.G.I. Thijssens, Management wetenschappen Faculteit Afstudeerrichting Financial Decision-Making Track Sustainability reporting Environmental Science, Business, 2017.

65. Petra F. A. Dilling, Sinan Caykoylu, Determinants Of Companies That Disclose High-Quality Integrated Reports, Journal Of Sustainability, 11, 3744, 2019 ; Eng, L.

L, Mak, Y. T, Corporate Governance And Voluntary Disclosure, Journal Of Accounting And Public Policy, 22, 2003.
66. Raïda Chakroun, Khaled Hussainey, Disclosure quality in Tunisian annual reports, *Corporate Ownership & Control, Vol 11, Nº04, 2014.*
67. Rasha Mahboub, Main Determinants of Financial Reporting Quality in the Lebanese Banking Sector, European Research Studies Journal, Vol 20, Nº04, 2017.
68. Rivera-Arrubla, Y.A., Zorio-Grima, A. and García-Benau, M.A., Integrated reports: disclosure level and explanatory factors, Social Responsibility Journal, Vol.13, No01, 2017
69. Rokiah Ishak, Noor Afza Amran, Kamarul Bahrain Abdul Manaf, Firm Characteristics And Financial Reporting Quality: The Moderating Role Of Malaysian Corporate Governance Index, The Journal Of Social Sciences Research, Academic Research Publishing Group, Special Issue. 6, 2018 ;
70. Salem, R., Ezani, E., Gerged, A. M., Usman, M., Alqatamin, M. A, Does the quality of voluntary disclosure constrain earnings management in emerging economies? Evidence from Middle Eastern and North African Banks, International Journal of Accounting & Information Management, 2020.
71. Samson Iliya Nyahas, Joseph Ntayi, Nixon Kamukama, John Munene, Stakeholders Influence on Voluntary Disclosure Practices by Listed Companies in Nigeria: An Investigation of Managers' Perception, International Journal of Law and Management, Vol 60, Nº 02.
72. Sandeep A. Patel, George Dallas, Transparency and Disclosure: Overview of Methodology and Study Results—United States, Standard & Poor's setting the standard, 2002.
73. Seong Mi Bae , Md. Abdul Kaium Masud, Jong Dae Kim, A Cross-Country Investigation of Corporate Governance and Corporate Sustainability Disclosure: A Signaling Theory Perspective, Sustainability Journal, 10 (8), 2611, 2018.
74. Soheilyfar, F. Tamimi, M, Ahmadi, M.R., Takhtaei, N, Disclosure Quality and Corporate Governance: Evidence from Iran., Asian Journal and Finance and Accounting, 2014 ;
75. Soheilyfar, F., Tamimi, M., & Ahmadi, M. R. (2014). Disclosure Quality and Corporate Governance: Evidence from Iran. Asian Journal and Finance and Accounting, Vol 6, Nº 02.
76. Soheilyfar, F., Tamimi, M., Ahmadi, M.R. and Takhtaei, N.. Disclosure Quality and Corporate Governance: Evidence from Iran. Asian Journal and Finance and Accounting, Vol 06, No 02 ; 2014.
77. Sophie Winter, Henning Zülch, Determinants Of Strategy Disclosure Quality: Empirical Evidence From Germany, Problems And Perspectives In Management, Vol 17, Nº04, 2019 ;

78. Stephanie Jana, Kevin Mcmeeking, Alternative Performance Measures: Determinants Of Disclosure Quality-Evidence From Germany, Accounting In Europe, Vol 18, Nº01, 2021.
79. Sulaiman Mouselli, Aziz Jaafar , Khaled Hussainey, Accruals Quality Vis-à-Vis Disclosure Quality: Substitutes or Complements?, The British Accounting Review, Vol 44, Nº 01, 2012.
80. Sunil Nandia, Santanu Kumar Ghosh, Corporate governance attributes, firm characteristics and the level of corporate disclosure: Evidence from the Indian listed firms, Decision Science Letter, Vol 02, 2012.
81. Syriyama Kanthi Hearth, Norah Albarqi, Financial Reporting Quality : A Literature Review, International Journal of Business Management and Commerce, Vol 02, Nº 02, 2017.
82. Takhtaei, N. And Mousavi, Z. Disclosure Quality And Firm's Characteristics: Evidence From Iran. Asian Journal Of Finance And Accounting, Vol 04, Nº02 ; 2012.
83. Tarun Khanna, Krishna Palepu, Suraj Srinivasan, Disclosure Practices of Foreign Companies Interacting with U.S. Markets, Journal of Accounting Research, Vol 42, Nº 02, 2004.
84. Tarun Khanna, Krishna Palepu, Suraj Srinivasan, Disclosure Practices of Foreign Companies Interacting with U.S. Markets, Journal of Accounting Research, Vol 42, Nº02, 2004, P.9.
85. Thi Mai Huong NGUYEN, Ngoc Tien NGUYEN, Hong Thu NGUYEN, Factors Affecting Voluntary Information Disclosure On Annual Reports: Listed Companies In Ho Chi Minh City Stock Exchange, Journal Of Asian Finance, Economics And Business, Vol 7,No 3, 2020, P.54. :
86. Tomy Rizky Izzalquny, S.E, The Effect Of Leverage, Liquidity, And Profitability On Disclosure Of Financial Statements By Moderation Of Auditor Quality In Indonesian Manufacturing Companies, South East Asia Journal Of Contemporary Business, Economics And Law, Vol 18, Nº 05, 2019.
87. Try Yurisandi, Evita Puspitasari (2015). Financial reporting quality before and after IFRS adoption using nice qualitative characteristics measurement, Procedia Social and Behavioral Sciences, Vol 211.

C- **Conferences & working paper :**

1. Ben-Ali, Chiraz, Corporate Governance, Principal -Principal Agency Conflicts, and Disclosure, Working Paper, IPAG Business School, Boulevard Saint-Germain, Paris-France, 2014.
2. Et Chiraz Ben Ali, Disclosure quality and corporate governance: Evidence from the French Stock Market, La Comptabilité, Le Contrôle Et L'audit Entre Changement Et Stabilité, 29ème congrès de l'Association Francophone de Comptabilité, 28- 30 mai 2008. Disponible sur : httP.s://shs.hal.science/halshs-00522350/file/P.153.P.df, vue le: 12/04/2023.

3. Koubaa Riguen Rakia, Jarboui Anis, L'impact De L'éthique De L'audit Externe Sur La Qualité de L'information, 3ème Conférence Internationale De Gouvernance De L'aaig, Dijon, France 19-20 Mai 2014.
4. Omaima Hassan, Claire Marston, Disclosure Measurement in the Empirical Accounting Literature: A Review Article, Economics and Finance Working Paper Series, Working Paper No. 10-18, Department of Economics and Finance, Brunel University, London, September 2010.
5. Public Sector Accounting Standards Board, *Qualitative Characteristics of Financial Information,* The Australian Accounting Research Foundation (SAC3: 8/90), 2001.
6. Shabana Talpur,Mohd Lizam, Nazia Keerio, Determining Firm Characteristics and The Level of Voluntary corporate Governance Disclosure Among Malaysian listed Property Companies : A Panel Data Analysis, Malaysia Paper Presented at The Technical Universities Conference on Engineering and Technology, 2017.
7. Victor van der Velde, The Signaling Role of Science Based Targ, Thesis Working Paper, Erasmus Platform for Sustainable Value Creation, Rotterdam School of Management, Erasmus University, 2023.
8. Yuquan Wang, The Influence of Information Disclosure Quality on Enterprise Investment Efficiency, The 2nd International Conference on Economic Development and Business Culture, Academic Exchange Information Centre, china, June 24-26, 2022.

D- Phd Thesis:

1. Ahmed Mohsen Al-Baidhani, The Role Of Audit Committee In Corporate Governance: Descriptive Study, University Putra, Malaysia, August 26, 2014.
2. Aino Laine, Legitimacy Effects of EU Sustainable Finance Disclosure Regulation in Finnish Equity Funds: Interpretations of Regulation (EU) 2019/2088 Articles 6, 8 and 9 in Finland, Phd Thesis, 2022, LUT School of Business and Management , Lahti University of Technology LUT, Finland.
3. Anna Hallgren, Determinants of Disclosure Quality : A Study of Environmental Liability Disclosures, Phd thesis, University of Gothenburg, 2016.
4. Atta Muhammad, A theoretical and Empirical Analysis of Governance Disclosure Quality within Pakistani listed Banks: Evaluations of Revisions Consequent to the Pakistani Corporate Governance Codes 2012 and 2017, Phd Thesis, Isbu Business School, London, England, 2020.
5. Attia, Eman Fathi Ahmed, Evaluating the Effectiveness of Corporate Governance Mechanisms and External Audit on Earnings Management: Empirical Study of Companies listed in the Egyptian Stock Market. Phd thesis, University of Huddersfield, 2020.
6. Hany Mohamed Aziz Elzahar, Determinants and Consequences of Key Performance Indicator (KPI) Reporting by UK Non-financial Firms, Phd Thesis, Stirling Management School, University of Stirling, United Kingdom, 2013.

7. Jannik Gerwanski, Determinants and Consequences of Integrated Reporting Adoption, Quality and Its Assurance, Phd Thesis, Leuphana University of Lüneburg, Germany, 2020.
8. Karam Saïd, L'influence de la Gouvernance D'entreprise Sur la Performance Financière : Une Application Aux P.ME Marocaines Non Cotées En Bourse, Thèse de Doctorat, Faculté des Sciences Juridique, Economique et Sociales, Université Cadi Ayyad, Marrakech, Maroc, 2013.
9. Lan P.huong Nguyen, Three Essays about The Consequences of Corporate Social Responsibility Disclosure, Thèse de Doctorat, Université de Rennes 1, France, 2019.
10. Mrwan Mohamed Amer, Measuring The Effect Of The Board Of Directors And Audit Committee Characteristics On Firm Financial Performance In Egypt, Phd Thesis, Cardiff School Of Management ,Cardiff Metropolitan University, 2016.
11. Mrwan Mohamed Amer, Measuring The Effect Of The Board Of Directors And Audit Committee Characteristics On Firm Financial Performance In Egypt, Phd Thesis, Cardiff School Of Management, Cardiff Metropolitan University, 2016.
12. Radwa Magdy Mohamed Anis, Disclosure Quality, Corporate Governance Mechanisms and Firm Value, Phd Thesis, Stirling Management School, University of Stirling, 2016.
13. Rathnayake Mudiyanselage Saman Bandara, Measuring Financial Reporting Quality: an approach based on qualitative characteristics, Phd thesis, College of Business and Law, University of Canterbury, 2020.
14. Salim Mahmoud, Contribution `a l''etude des d´eterminants de la qualit´e des informations comptables produites par les entreprises libyennes, These de doctorat, Faculté economie gestion Clermont-Fd, Université D'auvergne, 2012.
15. Tamara Zunker, Determinants of the Voluntary Disclosure of Employee Information in Annual Reports: an Application of Stakeholder Theory, Phd Thesis, Faculty of Business Bond University Queensland, Australia, 2011
16. Tarek Mohamed Hassan Abdel-Fattah, Voluntary Disclosure Practices in Emerging Capital Markets: The Case of Egypt, Phd Thesis, Durham Business School, Durham University, 2009.
17. Tarek Mohamed Hassan Abdel-Fattah, Voluntary Disclosure Practices in Emerging Capital Markets: The Case of Egypt, Phd Thesis, Durham Business School, Durham University, 2009.
18. Yi An, Voluntary Disclosure of Intellectual Capital in Chinese (mainland) Companies, Phd Thesis, University of Waikato, 2012.

الحمد لله

ملخص:

هدفت الدراسة لاختبار أثر خصائص الشركات (حجم الشركة، الرفع المالي، الربحية)، خصائص هيكل حوكمة الشركات (حجم مجلس الإدارة، استقلالية مجلس الإدارة، نشاط مجلس الإدارة، خبرة مجلس الإدارة، هيكل الملكية)، خصائص أخرى (الادراج في البورصة، نوع الصناعة) على جودة الإفصاح المحاسبي للشركات الجزائرية، حيث اعتمدت الدراسة في ذلك على تحليل محتوى التقارير المالية لـ 14 شركة جزائرية، باستخدام مؤشر افصاح مكون من 22 بندا يعكس مدى توافر المعلومات المفصح عنها على الخصائص النوعية المطلوبة التي تجعلها ذات منفعة وقيمة لمستخدميها. تم استخدام كل من نموذج الانحدار المتعدد، ونموذج الانحدار المتعدد اللوجيستي، لاختبار طبيعة الأثر بين جودة الإفصاح المحاسبي والمتغيرات المفسرة. خلصت الدراسة لمجموعة من النتائج أهمها: انخفاض جودة الإفصاح المحاسبي لشركات الدراسة، وجود أثر إيجابي لكل من (حجم الشركة، استقلالية مجلس الإدارة، خبرة مجلس الإدارة، هيكل الملكية، الادراج في البورصة) على جودة الإفصاح المحاسبي، في حين لم تتوصل الدراسة لوجود أي تأثير معنوي لباقي العوامل (الرفع المالي، الربحية، حجم مجلس الإدارة، خبرة مجلس الإدارة، نوع الصناعة) على جودة الإفصاح المحاسبي.

كلمات مفتاحية: الإفصاح المحاسبي، جودة الإفصاح المحاسبي، مؤشر افصاح، خصائص الشركات، خصائص هيكل حوكمة الشركات.

Abstract :

This study aimed to investigate the impact of firm Characteristics (firm size, financial leverage, profitability), Corporate Governance attributes (board size, board independence, board meetings, board experience, ownership structure), listing status, industry type on accounting disclosure quality of Algerian companies. The research study has been based on a sample of 14 firms over the period 2018- 2022. The study has used a 22-item disclosure index that capture the extent to which the disclosed information adheres to the qualitative characteristics required to render it useful and value-relevant to its users. To examine the impact between the explanatory variables and accounting disclosure quality multiple regression model, and logistic multiple regression model has been used. The findings revealed a relatively low level of accounting disclosure quality among the sample companies. Furthermore, the results provided a statistically significant positive impact of company size, board independence, board experience, ownership structure and listing on the stock exchange on accounting disclosure quality. However, the study failed to document any significant impact of the remaining factors (financial leverage, profitability, board size, board experience, industry type) on the accounting disclosure quality.

Keywords: Accounting Disclosure; Accounting Disclosure quality; Disclosure index; Firm Characteristics; Corporate governance attributes.